الأحزاب السياسية العربية ودورها في بنية الدولة وعلاقاتها الخارجية (لبنان نموذجاً)

د. ياسر يوسف سمرة

الأحزاب السياسية العربية ودورها في بنية الدولة وعلاقاتها الخارجية

(لبنان نموذجاً)

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب
وزارة الثقافة – دمشق ٢٠١٧م

الأحزاب السياسية العربية ودورها في بنية الدولة وعلاقاتها الخارجية: لبنان نموذجاً/ ياسر يوسف سمرة. - دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٧م .- ٣٨٨ص؛ ٢٥سم. (دراسات فكرية فلسفية؛ ٢).

١- ٣٢٤.٢٥٦٢ س م ر أ ٢- ٣٢٤.٢٥٦ س م ر أ

٣- العنوان ٤- حيروقة ٥- السلسلة

مكتبة الأسد

دراسات فكرية فلسفية

«٢»

تصدير

بقلم: توفيق أحمد

نشأت الجمعيات والأحزاب السياسية في العالم العربي انعكاساً للتفاعل والاحتكاك المباشر مع الغرب الأوروبي وظهور المسألة الشرقية، فكانت تعبيراً عن هذا الاتصال والتفاعل من جهة وتعبيراً عن التوسع الحداثي من المراكز إلى الأطراف، وتعبيراً أيضاً عن علاقات القوة بين التابع والمتبوع والقوي والضعيف، المستعمِر والمستعمَر .. ونتيجة أيضاً للجدل النخبوي حول المصير السياسي وشكل الدولة ومحتواها وهويتها الوطنية أو القومية في مرحلة الانتقال الكبرى من المرحلة الاستبدادية العثمانية إلى المرحلة الاستعمارية الجديدة..

منذ نهايات القرن التاسع عشر كانت النخب العربية منشغلةً بالأحداث والتفاعلات المتسارعة التي نتج عنها تجمعات وجمعيات سياسية وثقافية وفكرية تطورت في ما بعد لتغدو أحزاباً سياسية منخرطة بقوة في الحياة السياسية العربية. هذا الحراك السياسي بدأ نخبوياً بدأت إرهاصاته في القرن التاسع عشر وظهرت تجلياته الشعبية في مطلع القرن العشرين .. وقد

ترك الزحف الاستعماري الأوروبي ومشاريعه التفتيتية أثره الكبير على خارطة السياسة العربية وعلى الأحزاب العربية التي وجدت نفسها من البداية في خضم أحداث كبيرة داهمة ومتسارعة تفوق طاقتَها وإمكاناتِها الذاتية، فلعب قسم منها على وتر التجاذبات الدولية .. كما تجاذبتها التأثيرات الإقليمية والدولية وصراع المصالح .. ودراسة الأحزاب السياسية من أهم موضوعات علم السياسة المعاصر، فوجود التنظيمات الحزبية هو إحدى خصائص النظم السياسية الحديثة، سواءً اتخذت شكل الحزب الواحد أو تعدد الأحزاب، وذلك لما للأحزاب من دور في تقويم السلطة وكشف أخطائها والحيلولة دون استبدادها. وهكذا اتسعت في السنوات الأخيرة دائرة البحوث والمناقشات العامة حول تجارب الأحزاب السياسية العربية، وأتى هذا الاهتمام بعد مرور حوالي قرن من الزمن على انطلاق بواكير هذه التجارب في الوطن العربي، وبعدما تعثّرت مسيرة معظمها، وفشل الكثير منها في تحقيق الشعارات التي رفعها والأهداف التي وعد بتحقيقها. وقد تأثرت تلك التجارب بالموجات الفكرية التي عرفها العالم والمنطقة العربية في مراحل ومحطات تاريخية متلاحقة منذ بداية القرن العشرين وحتى اليوم، وأيضاً تأثرت في الوقت ذاته بالتغيرات التي شهدها النظام العالمي، بدءاً من التحولات التي شهدتها السلطنة العثمانية في مرحلتها الأخيرة، مروراً بالتدخل الاستعماري الغربي الذي تُوِّجَ بالسيطرة الاستعمارية الغربية المباشرة على معظم المنطقة العربية بعد انهيار السلطنة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى، ثم بانتصار الثورة البلشفية في روسيا

١٩١٧، وصولاً إلى نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ وإعلان الكيان الصهيوني، ثم إلى انهيار المعسكر الاشتراكي وسيادة مرحلة القطبية الأحادية، وحتى احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية والبريطانية وغزوه بمساعدة عربية عام ٢٠٠٣، وصولاً إلى الاضطرابات التي تشهدها الساحة العربية منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. في ظل العصر التكنولوجي المعولم، الذي تغيرت فيه الكثير من المفاهيم والقيم، وطرأ عليه تبدلات انقلابية كبرى، جعل من الصعب على الأحزاب التقليدية أن تصمد أمام إعصار التغيرات هذا..

فلم تعد الدولة الحديثة مجرد /شعب – إقليم – حكومة /، وإنما هناك معيار أساسي هو وجود المؤسسات المستمرة، واعتبار الدولة ذاتها «مؤسسة المؤسسات»، واعتبار الحكام ممارسين لاختصاصات معينة محددة سلفاً بالقوانين والدستور. إلا أنَّ هذا المفهوم الحديث لسلطة الدولة، غائب /جزئياً أو كلياً / عن المجتمعات العربية، وعن معظم الحكام العرب، وعن الكثير من الأحزاب السياسية العربية. كذلك، فإن غالبية الشعوب العربية ما زالت تشعر بأن ولاءها الأساسي هو للعائلة أو للعشيرة أو القبيلة أو الطائفة، وليس للمؤسسات الحديثة، كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني .. وللدولة ككل، وذلك بسبب سيطرة الثقافة السياسية التقليدية التي قوامها نظام الملة والولاء للأشخاص، على حساب الثقافة الوطنية الأساسية التي قوامها الوطن والمواطن والمواطنة. ربما هذه هي الإشكالية التي حاول

الكاتب الخوض فيها، لاعتقاده أن إشكالية الأحزاب السياسية العربية، هي إشكالية الليبرالية والفكر الليبرالي في الوطن العربي، وهي إشكالية النهضة العربية، بل هي إشكالية الدولة العربية الحديثة ذاتها أو هي جزء منها.

ولأن كل كتابة في السياسة هي كتابة سياسية متحيزة، فقد اختار الباحث أن ينحاز مع النهج القومي التقدمي ومع المدرسة الليبرالية المنضبطة بشروط العدالة الاجتماعية والاقتصادية. فهو يرى أن الأحزاب السياسية الحديثة لا تنبت في أرض اجتماعية محروقة أو ميتة، وإنما هي نتاج بيئة اجتماعية وأرضية ثقافية ملائمة، وهي بمثابة صورة وانعكاس للبنى الاجتماعية والطبقية في مجتمعاتها، ومشابهة لأنماط الإنتاج السائدة في بلدانها، وأن وجود أحزاب سياسية حديثة تتنافس عبر صناديق الاقتراع يشكل شرطاً أساسياً لبناء الدولة الديمقراطية الحديثة، ولعملية التنمية والتحديث السياسي والاجتماعي.

لقد رصدت الدراسة ظهور التنظيمات الحزبية السياسية والحراك الاجتماعي والسياسي داخل المجتمعات العربية، وتفاعلاتها مع الصراع الدولي على المنطقة منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى مرحلتنا المعاصرة، وركَّزت على الخصوصية اللبنانية في هذا المجال، والمتمثلة في الحرية السياسية والمدى المتنوع من القوى والتنظيمات والأحزاب التي تتراوح من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وذلك من خلال المفردات والعناوين الفرعية والأساسية التي تناولتها في الفصول والمباحث والمطالب التي اشتملت

عليها الدراسة، فقدَّمت في إطار نظري رصين مفاهيم كل من (الحزب السياسي، الجماعات السياسية والمدنية، جماعات المصالح والضغط)، ودرست نشأة هذه المفاهيم وتطورها وأهم التعريفات التي قاربتها، ثمَّ عرَّفت بأهمّ المداخل النظرية لدراسة الأحزاب السياسية والتي تم توظيفها في هذه الدراسة، وهي مدخل نظرية التحديث والتنمية السياسية، ومدخل التحليل الطبقي وأفكار مدرسة التبعية، ومدخل العملية السياسية والعناصر المكونة لها. كما تمَّ استعراض نشأة الأحزاب السياسية العربية وبنيتها وأنماطها وخصائصها ووظائفها ومظاهر أزمتها التي تجلت في طبيعة النظام السياسي القائم، وقانون الأحزاب، وأزمة القيادة في هذه الأحزاب، وانحدار مستوى الممارسة الديمقراطية، والتقليل من أهمية البرلمان ودوره، لتجد أنها محمَّلة بآثار الولادة المشوهة للدولة القطرية العربية الناجمة عن (سايكس – بيكو) ثمَّ عكف على دراسة دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة للدولة وتوجيهها، تخطيطاً وتنفيذاً وتقييماً، بالإضافة إلى دورها في العلاقات الخارجية، لنجد أن هذا الدور محدود ومقيَّد في أضيق الحدود في الدول والمجتمعات العربية، فهو بحدود التجربة الديمقراطية في أية دولة. ويعود ذلك إلى عوامل وعوائق دستورية وقانونية مرتبطة بطبيعة النظام السياسي، بالإضافة إلى العوامل السياسية والتاريخية والإيديولوجية، الثقافية والاجتماعية التي تعيشها هذه المجتمعات والبلدان، وهو ما أدى تدريجياً إلى فقدان الشعب ثقته في هذه الأحزاب وفي قدرتها على تلبية حاجاته ومتطلباته.

ثم ينتقل البحث إلى التركيز على الحالة اللبنانية، ودراسة التطور التاريخي للظاهرة الحزبية في لبنان بمراحل نشأتها ودورها ووظائفها وارتباطاتها وعلاقاتها الخارجية في كل مرحلة من هذه المراحل، وهي: مرحلة الحكم العثماني، مرحلة الانتداب الفرنسي، ومرحلة الاستقلال الوطني. ويحلل بيئة عمل الأحزاب اللبنانية وبنيتها وأنماطها وخصائصها، فلبنان برغم المساحة الواسعة من الحرية، ما زالت أحزابُهُ كطوائفه معزولة، ومجتمعُهُ منقسم، ودولتُهُ هشة...

ثم ينتقل الباحث ليقدِّم قراءة نقدية لأهم التجارب الحزبية في لبنان منذ تأسيسه، فيستعرض أهم النماذج الحزبية السياسية القائمة فيه وتطورها وانقساماتها ودورها عبر تاريخ لبنان المعاصر.

وخلصت الدراسة إلى أن نشأة الكيان السياسي اللبناني وواقعه بقيت محكومة بظروف الولادة وتعقيداتها، فلم يكن إعلان«لبنان الكبير» إلا محطة في صراع طويل حول هويته سوف يتجدد في كل منعطف يمر به لبنان، والتي ما تزال هوية قلقة مضطربة حتى تاريخه. وهكذا، تمحورت الظاهرة الحزبية في تلك المرحلة والمراحل التي تليها حول هذا الحدث السياسي وملابساته، سواء في بُعده المجتمعي أو طبيعة نظامه السياسي، أو في تحديد الموقف من هويته ووجوده، أم لأجل الصراع على السلطة.

وأخيراً، يمكن القول إن دراسة الأحزاب السياسية العربية تُعطي لنا صورة دقيقة عن حقيقة الحياة السياسية في البلدان العربية، وعن مكانة

الأحـزاب ودورهـا في اتخـاذ القـرارات وصـنع الـسياسات، إذْ تعـبِّر عـن وضع انتقالي تمرّ به المجتمعات العربيـة. فـلا يمكـن لمجتمـع أن ينتقـل إلى مرحلة أكثر تقدماً وديمقراطية بصفة مباشرة دون المرور بتجارب تُقـدِّم لـه ركائز يستند إليها لمواجهـة المـستقبل. وسـيتحدد مـستقبلاً وربـما في المـدى القريب والمتوسط دور الأحزاب السياسية العربية ومكانتها في بنيـة النظـام السياسي، وذلك في ظل التطورات التي تشهدها حالياً البلدان العربيـة، إمـا ببقاء الوضع عـلى حالـه والاسـتمرار في تقييـد دور الأحـزاب وتهميـشها، أو الرفع من مستوى فعاليتها ومشاركتها في اتخاذ القرار. يحدث ذلـك كلـه في وقتٍ تتصاعد فيه الأزمات التي تعانيهـا شـعوب المنطقـة، مـع اشـتداد وتيرة التدخل الأجنبي وتفـاقم المطالـب الاجتماعيـة والـسياسية وتعقّـدها أكثر فأكثر، فقد تزايدت درجة الريبة والشك في دور الأحـزاب تجـاه تلبيـة المطالب والحاجات الأساسية للأفـراد والمجتمـع، وهـذا مـا أضـعف ثقـة المواطن بالنظام السياسي وبالأحزاب معاً، سواءً المشارِكة في السلطة أو تلك التي في المعارضة.

هـذه الدراسـة عـلى أهميتهـا النظريـة والتطبيقيـة، وبعـدها التـاريخي والـراهن .. ولموضـوعيتها تـدفعنا بقـوة للتأمـل بالحيـاة الـساسية وبنيتهـا ومواطن ضعفها وفق أسس جديدة، وبالتالي إمكانية وجـود حيـاة سياسـية تشاركية قادرة على النهـوض بالمجتمعـات العربيـة والتكيـف مـع واقعهـا الراهن، واستيعاب مستجداتها..

ونحن في الهيئة العامة السورية للكتاب سعيدون بطباعة ونشر مثل هذا الكتاب إذْ إنَّ أهدافَنا من مجمل ما نَنْشُر ليست فقط في اتجاه أجناس معرفيه محددة وإنما نسعى لأن نواكب جميع المعارف التي تصب في خدمة الإنسان على أسس تنموية وعلمية وأخلاقية وحضارية.

مع أمنياتنا الطيبة للباحث الدكتور ياسر سمرة صاحب هذه الدراسة بإنتاجٍ معرفيٍّ متزايد يُغني هذا النوع من البحوث وبالتالي المزاجَ العام لمن يَعنيه ويُفيدُهُ تتبُّعُ مثل هذه الدراسات.

مُقَدِّمَة

اتسعت في السنوات الأخيرة دائرة البحوث والمناقشات العامة حول تجارب الأحزاب السياسية العربية، ويأتي هذا الاهتمام بعد مرور حوالي قرن من الزمان على انطلاق بواكير هذه التجارب في الوطن العربي، وبعدما تعثّرت مسيرة معظمها، وفشل الكثير منها في تحقيق الشعارات التي رفعها والأهداف التي وعد بتحقيقها. كما تأثرت تلك التجارب بالموجات الفكرية التي عرفها العالم والمنطقة العربية في مراحل ومحطات تاريخية متلاحقة منذ بداية القرن العشرين، وأيضاً تأثرت في الوقت ذاته بالتغيرات التي شهدها النظام العالمي بعد نهاية القطبية الثنائية.

وتتعدد وجهات النظر في الخطاب السياسي العربي المعاصر حول تقويم تلك التجارب الحزبية، بل حول مدى مشروعية امتلاكها صفة الحزب السياسي فعلاً، فيسود اتجاه يسعى لتفسير مشكلات المجتمعات العربية، بما في ذلك مشكلات التجارب الحزبية، انطلاقاً من العوامل والعوائق الداخلية لهذه المجتمعات فحسب، رافضاً تفسير تلك المشكلات بالعوامل والعوائق الخارجية، وبخاصة العامل الاستعماري الغربي والصهيوني (أو الأخذ بها)، بذريعة أن التجارب الحزبية العربية تغطي فشلها وتمارس الاستبداد باسم مقارعة الاستعمار والصهيونية. ويتخذ هذا الاتجاه من - تفسيره هذا - ذريعة لكي يُسقط من خطابه أي موقف

رفضي أو حتى نقدي تجاه العامل الاستعماري والصهيوني ودوره في المجتمع العربي، على الرغم من أن كل الوقائع الحسِّية تشير إلى مدى عمق تأثير العامل الخارجي، سياسياً وفكرياً ونهجاً وسلوكاً، في كل مسارات التطور التاريخي للمجتمع والدولة في الوطن العربي، إما عبر تأثّر تلك التجارب بالحركات الحزبية والاتجاهات الفكرية السائدة أو الصاعدة في أقطاب النظام العالمي، وإما كردّ فعل على تدخّل هذه الأقطاب في شؤون المجتمعات العربية.

والواقع أنَّ ظهور التنظيمات الحزبية السياسية ارتبط بالحراك الاجتماعي والسياسي داخل المجتمعات العربية، في تفاعلاتها مع الصراع الدولي على المنطقة منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن الواحد والعشرين. طبعاً، هذا لا ينفي دور العوامل الداخلية والذاتية، لكن قطع الطريق على الاستمرار في تفسير تطورات الداخل في ضوء تأثيرات الخارج لا يكون بارتكاب الخطأ ذاته، أي الاقتصار في التفسير والتحليل على مكونات البنية الداخلية، وكأننا في جزر معزولة عن العالم ومصالح الدول الكبرى. فبدلاً من التمسك «بنظرية المؤامرة»، وهو ما كان سائداً لعقود طويلة من الزمن في الوطن العربي، يجري مؤخراً التنظير لثقافة من نوع جديد عمادها «رفض نظرية المؤامرة» وعدم الاعتراف بها مطلقاً، وهذا بحد ذاته ربما يكون مؤامرة من نوع آخر.

وهكذا، فإن قراءة التجربة الحزبية في الدول العربية تواجهها العديد من العراقيل التي قد تحدّ من موضوعيتها، ولعل أهمها ما يتعلق بطبيعة النقاش المأزوم حول الأحزاب السياسية، وضعف وتيرته داخل المؤسسات الحزبية، الأمر الذي عطَّل المراجعة النقدية البنّاءة لدى الأحزاب، فَبدَت وكأنها خارج النقد والمساءلة، بل وتَعدُّ النقد موقفاً

عدائياً مرفوضاً، وتتعامل معه ومع أشخاصه على هذا الأساس، هذا بالإضافة إلى انقطاع التواصل والحوار الجاد والهادف فيما بين الأحزاب السياسية بعضها ببعض.

ومن العراقيل الأخرى أيضاً، تَداخُل العديد من الصيغ والتشكيلات السياسية مع مصطلح الحزب السياسي ومفهومه، سواء في البناء التنظيمي، أم في أسلوب العمل، أم في الأهداف وطبيعتها. فبعضها حمل اسم رابطة أو جمعية، والبعض الآخر حركة أو منظمة أو تيار أو اتحاد أو تجمع أو تكتل...، بالإضافة إلى تداخل الحزبيات التقليدية مع الحزبيات الحديثة وتعايشها في المشهد السياسي الواحد. يُضاف إلى ذلك طول الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة وغناها، فمنذ حوالي قرن كامل (من مطلع القرن العشرين وحتى مطلع القرن الواحد والعشرين) والمنطقة العربية تشهد تجارب حزبية متنوعة المشارب والاتجاهات والبنية والغايات، ومرَّت بمراحل تاريخية متباينة من حيث طبيعة الدولة وبُناها وأنظمتها السياسية.

وتأسيساً على ما سبق، تحاول هذه الدراسة تقديم قراءة نقدية للتجارب الحزبية العربية – لبنان أنموذجاً - انطلاقاً من التطور التاريخي للمجتمعات العربية والتحولات الإقليمية والدولية التي وُلِدَت تلك التجارب في سياقها، بدءاً من التحولات التي شهدتها السلطنة العثمانية في مرحلتها الأخيرة، مروراً بالتدخل الاستعماري الغربي في المنطقة، والذي تُوِّجَ بالسيطرة الاستعمارية المباشرة على معظم المنطقة العربية بعد انهيار السلطنة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى، ثم بانتصار الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧، وصولاً إلى نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ وإعلان الكيان الصهيوني، إلى نكسة حزيران ١٩٦٧، ثم إلى انهيار المعسكر الاشتراكي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين وسيادة مرحلة

القطبية الأحادية، وأزمة الخليج عام ١٩٩٠ وحتى احتلال العراق من القوات الأمريكية والبريطانية وغزوه بمساعدة عربية عام ٢٠٠٣، وصولاً إلى مرحلة الاضطرابات التي تشهدها الساحة العربية منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

فمن المؤكد أن هذه الأحداث والتطورات والمحطات مثَّلت عوامل محورية في نشوء التجارب الحزبية العربية، سلباً أو إيجاباً، وتركت بصماتها بقوة، فكرياً وتنظيمياً ونهجاً وسلوكاً، فالتقتْ هذه العناصر مع بُنى ثقافية واجتماعية، ومع ظروف اقتصادية وسياسية قائمة في المجتمعات محل الدراسة، أفرزت بمجملها وتفاعلها تلك التجارب ووسمتها بسماتها. وتكتسب الخصوصية اللبنانية في هذا المجال أهمية تزداد حضوراً في التكوين السياسي لهذه الدولة وبنيتها ومحددات تطورها وعلاقاتها الخارجية. فمن سمات لبنان التاريخية، الحرية السياسية أو الحيوية، وهذا المدى المتنوع من القوى والتنظيمات والأحزاب التي تتراوح من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. ومما يجدر ذكره بدايةً، أننا استبعدنا من نطاق البحث والتحليل تلك الدول التي لا تعرف الأنظمة الحزبية لسبب أو لآخر، أي تلك الدول التي تقع خارج التاريخ حزبياً كدول الخليج العربي وليبيا.

أولاً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من النقاط الأساسية الآتية:

١ - تُعد دراسة الأحزاب السياسية من أهم موضوعات علم السياسة المعاصر، فوجود التنظيمات الحزبية هو إحدى خصائص النظم السياسية الحديثة، سواءً اتخذت شكل الحزب الواحد أو تعدد الأحزاب، إذْ تمثل الأحزاب السياسية حجر الزاوية في الديمقراطية

الليبرالية. فإذا كانت الديمقراطية في الفكر السياسي الغربي تعني فيما تعنيه حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات...، فإن تعدد الأحزاب هو المظهر الجوهري لهذه الديمقراطية، ومن غير المبالغ فيه القول إن هذه الديمقراطية تنتفي بانتفاء تعدد الأحزاب السياسية.

٢ - للأحزاب السياسية دوراً أساسياً في تقويم السلطة وكشف أخطائها والحيلولة دون استبدادها، فبدون الأحزاب لاخيار سوى الطاعة أو الثورة. إذ تلعب الأحزاب دوراً هاماً في تقديم الثقافة السياسية والاجتماعية وفي التنشئة والتمية السياسية، وكذلك تشكيل الرأي العام، بالإضافة إلى دورها في تحديد المسؤولية وممارسة الرقابة السياسية على جميع الأجهزة التنفيذية والإدارية والسياسية في المجتمع.

٣ - وفي الوقت ذاته، تُعد الأحزاب مدارس حقيقية لتثقيف الشعب وتنويره وتبصيره بحقوقه وواجباته، فليست الأحزاب السياسية كظاهرة ترتبط بالنظم السياسية بحاجة للمزيد من الإثبات،لأن النظم السياسية الحديثة تظل غالباً «نظماً حزبية»، سواء أكانت ليبرالية أم سلطوية أم شمولية، تعددية أم أحادية، الأمر الذي يضفي أهمية خاصة على موقع الأحزاب وأهميتها داخل النظم السياسية المعاصرة ودورها في بنية الدولة وعلاقاتها الخارجية.

٤ - الدور المتعاظم للأحزاب في الحياة السياسية والعامة للمجتمعات المتقدمة، ومحاولة مقارنته مع دورها في الحياة السياسية والعامة للمجتمعات العربية، واللبنانية على وجه الخصوص.

٥ - خصوصية التجربة اللبنانية وفرادتها في العالم العربي، فلكل كيان طائفي حزبه أو أحزابه، وهو متحصن بطائفته في وجه الحزب الآخر وحتى في وجه الدولة أيضاً. فالطائفة تحد الطائفة والحزب مقابل الحزب.

٦- إن مسألة الأحزاب السياسية مسألة هامة ترتبط بنهوض الأمة- الدولة، وحرية اختياراتها وتنميتها الشاملة، وبمستقبل الديمقراطية والحريات العامة والخاصة في الوطن العربي.

٧- وأخيراً تنبع أهمية هذه الدراسة من التحدي الذي تواجهه الأحزاب السياسية في ظل عالم الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي وظهور أشكال حديثة للتجمّع والتواصل والتعبير عن الرأي.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية :

١ - تأصيل مفاهيم الأحزاب السياسية، الجماعات السياسية والمدنية، وتطورها وتمايزها.

٢ - دراسة الخصائص العامة للأحزاب السياسية العربية وأنماطها ووظائفها ودورها في بنية النظام السياسي والاجتماعي.

٣- الكشف عن أسباب عجز الأحزاب السياسية العربية عن القيام بدورها في التحديث والتنمية، والتعرّف على المعوقات التي تحول دون تأسيس أحزاب سياسية حديثة في الوطن العربي وفي لبنان بشكل خاص.

٤ - دراسة العلاقة بين المكونات الثلاث / الحزب كتنظيم قائم بذاته - الحزب في علاقته بالمجتمع- الحزب في علاقته بالدولة / في إطار تفاعلها المستمر.

٥- تهدف هذه الدراسة إلى التعرُّف على الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية التي تنشط هذه الأحزاب في ظلها، وهي شروط متغيِّرة ومتحوِّلة تترك أثرها على

بنية هذه الأحزاب ونشاطاتها، وبخاصة مع وجود أحزاب في حالة من السريِّة، أو وجود أحزاب في حالة من العمل المسلح.

٦- دراسة الخصائص العامة للأحزاب السياسية اللبنانية، في نشأتها وتطورها ودورها في البنية السياسية والاجتماعية للدولة اللبنانية وعلاقاتها الخارجية.

٧- تقديم قراءة نقدية لأهم التجارب الحزبية اللبنانية.

٨- تقديم مقاربة سوسيولوجية وثقافية للمجتمع محل الدراسة (لبنان).

ثالثاً: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تسود في الوطن العربي أشكال من الدول والمؤسسات والأحزاب منقولة بصورة مشوَّهة عن الدولة الحديثة الغربية كما ولدت في أوروبا (القرن السابع عشر والثامن عشر)، وذلك يشمل حتى البلدان المحكومة بأنظمة أميرية أو ملكية. ولئن كان هذا الإطار الحقوقي - السياسي / الدولة — الأمة / مطابقاً لمسار التاريخ الأوربي، فإنه لم يستطع التوافق والواقع السياسي والتاريخ العربي-الإسلامي، إذ إنه كتنظيم وكهوية أُدخِل عنوة وقسراً على شعوب المنطقة وثقافتها إبان عصر الاستعمار، فكانت هذه مشكلة تفرعت عنها مشكلات ومصاعب وأزمات أصابت الأحزاب السياسية كما أصابت غيرها من مكونات المجتمع وبناه الثقافية، والسياسية... وغيرها.

فلم تعد الدولة الحديثة مجرد /شعب - إقليم - حكومة /، وإنما هناك معيار أساسي هو وجود المؤسسات المستمرة، واعتبار الدولة ذاتها «مؤسسة المؤسسات»، واعتبار الحكام ممارسين لاختصاصات معينة محددة سلفاً بالقوانين والدستور.

هذا المفهوم الحديث لسلطة الدولة، غائب/جزئياً أو كلياً/ عن المجتمعات العربية، وعن معظم الحكام العرب، وعن الكثير من الأحزاب السياسية العربية. كذلك، فإن غالبية الشعوب العربية مازالت تشعر بأن ولاءها الأساسي هو للعائلة أو للعشيرة أو القبيلة أو الطائفة، وليس للمؤسسات الحديثة، كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني... وللدولة ككل، وذلك بسبب سيطرة الثقافة السياسية التقليدية التي قوامها نظام الملة والولاء للأشخاص، على حساب الثقافة الوطنية الأساسية التي قوامها الوطن والمواطن والمواطنة.

وهاهو لبنان برغم هذه المساحة الكبيرة من الحرية، مازالت أحزابه كطوائفه، جزر معزولة، ومجتمعه منقسم، ودولته هشّة، وزعاماته أبدية، وديمقراطيته ملغومة. فمن غير المتصور عقلاً، ومن الصعب عملاً أن يكون حزب ما ديمقراطياً في تعامله مع أحزاب ومنظمات أخرى، إذا لم يكن يمارس الديمقراطية في حياته الداخلية (لأن فاقد الشيء لا يعطيه)، وإلا كيف استطاعت الأحزاب في العالم المتقدم أن تحقق أهدافها وأهداف مجتمعاتها والقيام بمهامها التاريخية في التحديث والتنمية وإنجاز التقدُّم التاريخي، في حين عجزت عن ذلك في مجتمعاتنا العربية، وحتى في لبنان الذي تتمتع فيه بكثير من الحرية ودون قيود من الدولة. إذْ لم تخضع الأحزاب السياسية في منطقتنا العربية للدراسة والتحليل على الشكل الأمثل الذي يجيب على كافة التساؤلات ويضيء تداخلاتها المعقدة، فقيام الأحزاب السياسية عموماً جاء نتيجة لمتطلبات اجتماعية واقتصادية وثقافية وأيديولوجية في الوقت ذاته.

هذه هي الإشكالية التي تحاول الدراسة الخوض فيها، لأن الباحث يعتقد أن إشكالية الأحزاب السياسية العربية، هي إشكالية الليبرالية

والفكر الليبرالي في الوطن العربي، وهي إشكالية النهضة العربية، بل هي إشكالية الدولة العربية الحديثة ذاتها أو هي جزء منها.

وفي هذا الصدد تطرح الدراسة العديد من الأسئلة الإشكالية التي تحاول الإجابة عنها، وقد تم تصنيفها في خمس مجموعات من الأسئلة، أهمها:

١ - ما الحزب السياسي، وبم يختلف عن غيره من التنظيمات الأخرى القريبة منه، وكيف نشأت الأحزاب السياسية الحديثة وكيف تطورت؟ وظائفها وأنماطها؟ دورها في صنع السياسة العامة للدولة وعلاقاتها الخارجية؟

٢ - كيف نشأت الأحزاب السياسية العربية، ماخصائصها وأنماطها ووظائفها؟ ما الدور الذي تلعبه في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية العربية؟ ما علاقتها بالسلطة السياسية وبالرأي العام وما مدى تأثيرها فيه؟ ما علاقاتها الخارجية، العربية والإقليمية والدولية ؟

٣ - كيف نشأت الأحزاب اللبنانية وكيف تطورت؟ وما مراحل نشأتها وخصائصها وأنماطها؟ وما محددات البيئة التي نشأت فيها وبنيتها؟

٤ - وأيضاً، لماذا عجزت الأحزاب السياسية اللبنانية عن تحقيق وظائفها في التكامل والاندماج الوطني والتحديث السياسي والاجتماعي برغم الحرية والحيوية المتوفرة لها؟ وما المعوقات التي حالت دون ذلك؟

٥ - هل تضطلع الأحزاب السياسية اللبنانية بدور في تحديد علاقات لبنان الخارجية، آخذين بعين الاعتبار الطبيعة الميثاقية والتوافقية للنظام السياسي اللبناني؟

رابعاً: فرضيات الدراسة:

تحاول الدراسة التحقق من الفرضيات الأساسية الآتية:

١ - إن الأحزاب السياسية العربية هي بمثابة صورة وانعكاس للبنى الاجتماعية والطبقية في مجتمعاتها، ومشابهة لأنماط الإنتاج السائدة في بلدانها.

٢ - وجود أحزاب سياسية حديثة تتنافس عبر صناديق الاقتراع يشكل شرطاً أساسياً لبناء الدولة الديمقراطية الحديثة، ولعملية التنمية والتحديث السياسي والاجتماعي.

٣ - الأحزاب السياسية الحديثة لا تنبت في أرض اجتماعية محروقة أو ميتة، وإنما هي نتاج بيئة اجتماعية وأرضية ثقافية مؤاتية.

٤ - لعبت الثقافة السياسية التقليدية الموروثة، بالتعاون مع طبيعة الأنظمة السياسية القائمة، دوراً مركزياً في هدم وتهشيم الحداثة السياسية في الوطن العربي، وولادتها ولادة مشوَّهة.

٥ - لأقطاب النظام الدولي والقوى الإقليمية دور فاعل ومحوري في تشكيل النظام اللبناني وقواه السياسية ومؤسساته وأحزابه، منذ تأسيسه وكل المحطات التاريخية التي مرَّ بها.

٦ - الأحزاب اللبنانية الكبرى هي كيانات سياسية ذات طبيعة طائفية خاصة، تتنازع والدولة على استحواذ السلطة والاستئثار بها.

٧ - إنَّ الطبيعة الميثاقية والتوافقية للنظام السياسي اللبناني لا تساعد على استئثار أي حزب سياسي بالسلطة بمفرده، ومن ثم لا يظهر دور الأحزاب في علاقات لبنان الخارجية إلا بشكلٍ توافقي.

خامساً: منهاج الدراسة:

إن الأحزاب السياسية هي ظاهرة اجتماعية بامتياز، وكما هو معلوم عن طبيعة الظواهر الاجتماعية، أنها موضوعات (ظواهر) مفتوحة ومتحركة، شاملة ومعقدة، وثمَّ لا يمكن الجزم بها وترتيب نتائج ثابتة ونهائية بخصوصها. كذلك هي المناهج العلمية الخاصة بدراستها، متعددة ومتنوعة أيضاً، وتختلف في نظرتها وتحليلاتها، وبالتالي في نتائجها. فإذا كان هذا التوصيف يصح على الظواهر الاجتماعية عموماً، فإن الجزء الخاص منها المتعلق بالظواهر السياسية يُعد الأكثر تنوعاً وتعقيداً وسيولة وحركية، وهو ما يخص موضوع دراستنا هذه.

وانطلاقاً من قناعاتنا بأنه ليس هناك من منهج واحد يستطيع تفسير الظواهر السياسية والاجتماعية التي أصبحت اليوم أكثر تعقيداً وتشابكاً من أي وقت مضى، ومن أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهجية المناسبة له، فقد قام الباحث في إطار هذه الدراسة بالمزاوجة بين العديد من المناهج والمداخل العلمية، والتي استدعاها السياق الموضوعي للبحث وطبيعته، وفي مقدمة هذه المناهج:

١ - المنهج الوصفي: ومن خلاله يتم وصف الظاهرة المدروسة وصفاً كيفياً يحدد فيه أهم خصائصها وصفاتها النوعية وعناصرها المختلفة، وكيفية تبادل التأثيرات بين هذه العناصر، وصولاً إلى استنتاجات وتعميمات تسهم في تفسيرها. وقد تم استخدامه بشكل أساسي في الجزء المتعلق بدراسة خصائص الأحزاب السياسية العربية، وخصائص الأحزاب اللبنانية.

٢ - المنهج التاريخي: يُعد التاريخ عنصراً مساعداً في التحليل السياسي، لكونه مصدراً أساسياً لتزويد علماء السياسة بالأدلة المثبتة أو المنفية

لمنطق النظرية، فهو حقل للتجارب يحل محل التجارب المعملية التي تتميز بها العلوم الطبيعية، كما يفيد في الدراسات المقارنة للظاهرة الواحدة وما يطرأ عليها من تطور، أو لمقارنتها بغيرها من الظواهر المشابهة لها، ويساعد على بناء الإطار الفكري للتحليل، ويسمح بفهم الحاضر، فهو أداة أساسية للوصول إلى فهم المتغيرات المرتبطة بالأوضاع القائمة ووزنها.

ويفيد التاريخ الباحثين في علم السياسة في التعرُّف على تطور الأفكار السياسية والتنظيمات والجماعات والشخصيات والأمم عبر التاريخ، ويجعلهم قادرين على تقديم الأفكار والنظم والأدوار الحديثة، كما أنه يُيسِّر للباحث رؤية أعمق للوقائع أو نتائج الأحداث، تجعله أقدر على النظرة الشاملة المترابطة للوقائع والجزئيات والتفاصيل، باعتبار موضوعات التاريخ لا يمكن فهمها في عزلة عن السياق التاريخي العام الذي يحيط بها. وهكذا تمت الإفادة من هذا المنهج في دراسة نشأة الظاهرة الحزبية السياسية في الوطن العربي وفي لبنان، وسيرورة تطورها وتفاعلها عبر مراحلها التاريخية وظروفها التي نشأت فيها، ومقارنتها إلى حدٍّ ما بالظواهر السياسية في الغرب عموماً.

٣- المنهج الوصفي التحليلي: يتسم هذا المنهج بعدة سمات، لعل أهمها أنه يسعى إلى التحليل والتفسير وليس مجرد الوصف والعرض في تناوله للظاهرة المدروسة، كما أنه يسعى إلى اكتشاف الأنماط المتكررة والمتشابهة في السلوك السياسي. وكذلك فإنه ينطلق من تصور نظري للظاهرة موضوع البحث، بما يسمح بتحليلها على أساس افتراضات معينة وعلاقات ارتباطيه بين متغيرات الظاهرة، وأهم مدارسه نظرية

«المنهج السلوكي» الذي يهتم بدراسة السلوك الفعلي للقوى السياسية وتحليل الأدوار والوظائف أكثر من اهتمامه بمحتوى القواعد الدستورية أو الأنماط الإيديولوجية، لأن هذه القواعد والأنماط هي مجرد بنية فوقية تستمد مشروعيتها من الموافقة الجماعية على الحلول التي تطرحها، وهذه ترتبط بالضرورة بسلوكية القوى السياسية والطبقية المتنافسة، وبتوازنات هذه القوى وتفاعلاتها بكل تمايزاتها. وقد تمت الإفادة من هذا المنهج في معظم أجزاء البحث، ولاسيما في دراسة بنية الأحزاب السياسية وتفاعلها مع بيئتها الاجتماعية والثقافية والقانونية ومحيطها الإقليمي والعالمي، وكذلك في دراسة السلوك السياسي لأهم القوى والأحزاب السياسية المدروسة.

كما ستتم الاستعانة بالعديد من المداخل الأساسية المساعدة التي تم اعتمادها من قبل العديد من المتخصصين في دراسة الأحزاب السياسية، والتي سيتم شرحها بشكل مفصل عند تناولنا للإطار النظري والتحليلي لهذه الدراسة، وأهمها:

أ- نظرية التحديث والتنمية السياسية

ب- التحليل الطبقي وأفكار مدرسة التبعية

ج- العملية السياسية.

سادساً: نطاق الدراسة:

إن طبيعة البحث المُعنون بـ (الأحزاب السياسية العربية ودورها في بنية الدولة وعلاقاتها الخارجية، لبنان أنموذجاً)، بمفرداته وعناوينه الرئيسة والفرعية، هي التي حددت إطاره الزمني الذي امتدّ قرابة قرن من

الزمن، أي منذ نهاية الاحتلال العثماني للوطن العربي في مطلع القرن العشرين (١٩١٤-١٩١٨)، وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين، وتحديداً في الفترة (٢٠١٠-٢٠١١)، بداية الاضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية. إذْ لا يمكن الفصل عملياً بين المحطات الأساسية التي مرَّت بها الظاهرة الحزبية والسياسية في لبنان والوطن العربي، ومراحل تطورها، نظراً لتعقيداتها وتداخلها، وذلك في إطار من البيئة المحلية والإقليمية والدولية (المتغيِّرة وغير المستقرَّة) والتي تشكل النطاق المكاني للدراسة (الوطن العربي- لبنان أنموذجاً). لأنه لا يمكن تجاهل الجذور الأولى للتجربة الحزبية العربية، ولاسيما أن مجتمعاتنا العربية مازالت تجترُّ نتاج تلك المرحلة بكل فصولها، ولازالت تُراوح مكانها، وتتخندق في أزماتها ومعالجاتها لتلك الأزمات.

سابعاً: الدراسات السابقة:

صدرت العديد من الدراسات التي قاربت مسألة الأحزاب السياسية في الوطن العربي ولبنان، بشكل مباشر أو غير مباشر، وهي على قدرٍ من الأهمية والتنوع، إذْ أسهمت في إضاءة بعض جوانب البحث، ومكَّنت من بلورة بعض إشكالياته، وعلى سبيل الذكر نستعرض بعضاً منها:

١ - صدر عن المركز العربي للدراسات الإستراتيجية بدمشق خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، ثلاثة مجلدات على غاية من الأهمية، شارك فيها مجموعة كبيرة من المتخصصين، بإشـراف كل من «فيصل درَّاج» و«محمد جمال باروت»، تحت عنوان: «مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين»، وكل مجلد منها ينطوي على جزأين أو كتابين. تناول المجلد الأول

«محور الحركات والأحزاب والجماعات الإسلامية في الوطن العربي»، في حين اختصَّ المجلد الثاني «بالأحزاب والحركات القومية العربية»، أما المجلد الثالث فركَّز على محور «الأحزاب والحركات الشيوعية والماركسية» في الوطن العربي.

وقد قدَّمت هذه المجلدات والمحاور قراءة تاريخية توثيقية لأهم أنماط الأحزاب السياسية في الوطن العربي، واعتمدت التصنيف الأيديولوجي فحسب معياراً لها في التمييز بين الأحزاب السياسية العربية، فوقفت عند الوصف والتأريخ لهذه الأحزاب، ولم تدخل في تحليلات سوسيولوجية ثقافية لمجتمع الدراسة.

٢ - صدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت، كتاب بعنوان: «الأحزاب السياسية في العالم الثالث» ضمن /سلسلة عالم المعرفة /، تأليف أسامة الغزالي حرب (عدد ١١٧ /أيلول ١٩٨٧). وهو كتاب حول الإطارات النظرية للظاهرة الحزبية والأحزاب في العالم الثالث وأنماطها وخصائصها بشكلٍ عام.

٣ - كما صدرت دراسات عديدة تتناول الأحزاب السياسية في بلد من البلدان العربية دون غيره. مثل «الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي» لـ «بلقيس أحمد منصور» (القاهرة: مكتبة مدبولي ٢٠٠٤)، وهي دراسة تطبيقية على الحالة اليمنية، دون أن تأخذ في الاعتبار البعد الثقافي والديمغرافي لمحيطها العربي، كما أنها لم تعالج التيارات السياسية العابرة لحدود الدولة القطرية معالجةً وافية، كونها تنطلق من فضاء ثقافي ومحيط ديمغرافي ضيق.

٤ - البعض من هذه الدراسات يركِّز على موضوعة النظم السياسية وعلاقاتها بالنظم الحزبية، مثل «الأحزاب السياسية ودورها في

أنظمة الحكم المعاصرة» لـ«نعمان أحمد الخطيب»، (الكرك: جامعة مؤتة ١٩٨٤)، وهي تركز على متغير أو عنصر واحد من عناصر الدراسة ألا وهو نظام الحكم أو السلطة السياسية.

٥ - كذلك صدر لـ«أحمد حسين يعقوب» دراسة بعنوان «طبيعة الأحزاب السياسة العربية»، (بيروت: الدار الإسلامية، ٢٠٠٢)، يركز فيها على التقسيم الإيديولوجي لهذه الأحزاب، ويصنفها إلى أحزاب علمانية وأحزاب دينية. وهو تصنيف تغيب عنه الخصوصية الثقافية العربية، لأن هذه الأحزاب بمجملها يتداخل في خطها وسلوكياتها وممارساتها أكثر من توجه وأكثر من فلسفة، الأمر الذي يجعل من مسألة تصنيفها بين قومية أو علمانية أو دينية، يمينية أو يسارية.... إلخ، مسألة غير دقيقة ويشوبها التداخل والإرباك.

٦ - وأيضاً، فيما يخص لبنان، صدر عن مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية في بيروت عام ١٩٩٨، كتاب بعنوان «الأحزاب في لبنان» لـ«نهاد حشيشو»، يتناول فيه بعض الأحزاب السياسية اللبنانية، قديمها وحديثها منذ مطلع القرن العشرين. فقدَّم دراسة وصفية موجزة لبعض هذه الأحزاب، كلٍّ حزب على حدَه، ولكنه لم يتعرض بالتحليل والتشريح لواقع الأحزاب والحركات الحِزبية في لبنان، وعلاقتها مع محيطها العربي والإقليمي والتيارات السياسية والفكرية السائدة فيه، وهذا ما تحاول الدراسة معالجته بشكل موضوعي ومنهجي.

٧ - كما صدرت بعض الكتب على شكل مقالات سياسية موجزة، مثل الدراسة التي أعدها «نسيم ضاهر»، بعنوان «عن الأحزاب والدولة في لبنان» (بيروت: دار النهار٢٠٠٨)، وهي أقرب إلى الصحافة السياسية منها إلى الدراسة العلمية أو النقدية، كما أنها مفعمة

بالانحياز والانجراف مع موقف وتيار سياسي معين ضد موقف وتيار سياسي آخر في البلد الواحد دون نقد أو تحليل، مما يقلل من أهمية الدراسة وموضوعيتها.

٨- ومن الدراسات الهامة التي صدرت عن الأحزاب السياسية في لبنان، تلك التي أعدها كل من«شوكت أشتي» و«فارس أشتي» بعنوان«تطور الأحزاب السياسية في لبنان» (بيروت: المركز اللبناني للدراسات ٢٠٠٧)، وقد اعتمدت «المنهج التاريخي» مدخلاً لها في استعراض تطورات الأحداث السياسية في لبنان، منذ تأسيسه وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين، وتوقفت عند العرض والسرد، ولم تدخل في تقديم تحليلات سياسية وسوسيولوجية لربط الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية مع بعضها.

٩- ومما يجدر ذكره في هذا الخصوص، الأدبيات الصادرة عن كل حزب من الأحزاب، إما على شكل كتب منشورة ومتداولة رسمياً في الأسواق، أو بشكل كراسات موزعة ضمن جهاز الحزب، فكل حزب لديه هذا النوع من الدراسات والنشرات، التي تتناول ما تقوله الأحزاب عن نفسها وعن تاريخها وأفكارها وعملها، نصاً أو شفاهة، أو جمعاً لمتفرِّق غير مكتمل. وتتراوح بين الدراسة الشاملة عنها أو عن عملها أو موقفها من قضية محددة، أو الدراسة عن اتجاه ضمنها.

١٠- وتوجد دراسات وأبحاث ومقالات متنوعة، منشورة في المجلات والصحف والمواقع الالكترونية العربية واللبنانية حول الأحزاب مجتمعةً، أو حول اتجاه ضمنها أو حول حزب معين، ويتميز أغلبها بالعرض دون التحليل، وبالإشادة دون النقد، وبغلبة السرد التاريخي في هذه الأدبيات دون التأريخ لها.

وفي العموم يستطيع الباحث القول:

إن الدراسات التي تناولت الأحزاب السياسية العربية الحديثة، ومنها الأحزاب اللبنانية، ركَّزت في معظمها على التأريخ لها ودراسة مواقفها وتركيبتها، كل حزب على حدِه، وفي كل بلد عربي بمفرده. وقد غاب عن هذه المعالجات سيرورة تطورها، في علاقاتها مع مفردات البيئة المحيطة بها، ومع عناصر العملية السياسية برمتها، ومع تطورات النظام الدولي. كما افتقدت إلى مقارنتها مع مثيلاتها في دول أوروبا وأمريكا اللاتينية، فانعدمت المقاربة الانثروبولوجية السياسية للأحزاب، ولم يتم ربطها بالمفاهيم السياسية التي أنتجتها الثقافة العربية الإسلامية.

ومن ثم، فإن البحث يحاول تلافي هذه الثغرات ما أمكن، ومعالجة الموضوعات التي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة والتي تم ذكرها آنفاً، وذلك في حدود العناوين والمفردات التي خاض بها.

ثامناً: تقسيم الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، وكل فصل ينقسم إلى مباحث، وكل مبحث إلى مطالب وعناوين فرعية.

الفصل الأول، وهو بعنوان «الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة الأحزاب السياسية»، وينطوي على مبحثين: المبحث الأول، ينظر في مفاهيم /الحزب السياسي، الجماعات السياسية والمدنية، جماعات المصالح والضغط/. ويدرس نشـأة هذه المفاهيم وتعريفها وتطورها. أما المبحث الثاني، فيتناول بالتحليل مداخل دراسة الأحزاب السياسية، التقليدية منها والحديثة، والتي تمت الإفادة منها في البحث، وأهمها: مدخل نظرية التحديث والتنمية السياسية، ومدخل نظرية التحليل الطبقي وأفكار مدرسة التبعية، ومدخل العملية السياسية والعناصر المكونة لها.

أما الفصل الثاني، فهو بعنوان «خصائص الأحزاب السياسية العربية ودورها في بنية الدولة»، ويتكون من ثلاثة مباحث: الأول ينظر في نشأة الأحزاب السياسية العربية وبنيتها وأنماطها وخصائصها. والثاني ينظر في أهم وظائفها وهي (الوصول إلى السلطة أو تولي السلطة، تنظيم المعارضة، تكوين وتوجيه الرأي العام، تكوين واختيار الكوادر السياسية، المشاركة والتنشئة السياسية). ثم يعرِّج على مظاهر أزمة الأحزاب السياسية العربية التي تجلت في طبيعة النظام السياسي القائم، وقانون الأحزاب، وأزمة القيادة في هذه الأحزاب، وانحدار مستوى الممارسة الديمقراطية والتقليل من أهمية ودور البرلمان والنواب. أما المبحث الثالث، فيتناول دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة للدولة وعلاقاتها الخارجية، من زاوية موقع الأحزاب وأهميتها في رسم وتخطيط السياسة العامة وتنفيذها وتقييمها، بالإضافة إلى دورها في رسم وتوجيه العلاقات الخارجية للدولة.

ثم يأتي الفصل الثالث من هذه الدراسة الذي يركِّز بالتحليل على الحالة الأنموذجية اللبنانية، وهو بعنوان «الخصائص العامة للأحزاب اللبنانية: مراحل نشأتها، بنيتها، أنماطها، وخصائصها». وينقسم بدوره إلى مبحثين اثنين، الأول، يتناول مراحل نشأة الأحزاب السياسية في لبنان ووظائفها وارتباطاتها في كل مرحلة من هذه المراحل، وهي: مرحلة الحكم العثماني، ثم مرحلة الانتداب الفرنسي، ومرحلة الاستقلال الوطني، التي تنقسم بدورها إلى ثلاث محطات، الأولى ما قبل الحرب الأهلية، والثانية مرحلة الحرب الأهلية، والثالثة مرحلة ما بعد الحرب الأهلية.أما المبحث الثاني في هذا الفصل فينظر في بيئة عمل الأحزاب اللبنانية وبنيتها وأنماطها وخصائصها.

وأخيراً يُخصص الفصل الرابع لتقديم قراءة نقدية لأهم التجارب الحزبية في لبنان منذ تأسيسه وحتى وقتنا الحاضر، ويتعرض لأهم الأنموذجات الحزبية السياسية القائمة فيه وتطورها وانقساماتها ودورها عبر مراحل تاريخ لبنان المعاصر، وعلاقاتها الخارجية، ويُرتِّبها إجرائياً حسب اصطفافها السياسي بين الفريقين الأساسيين المتصارعين /٨/ و /١٤ / آذار. وهي حسب تاريخ نشوئها: الحزب الشيوعي اللبناني، الحزب السوري القومي الاجتماعي، حزب الكتائب اللبنانية، الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب البعث العربي الاشتراكي، حركة أمل وحزب الله، التيار الوطني الحر، تيار المستقبل.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لدارسة الأحزاب السياسية

لقد صارت الأحزاب السياسية تشكل ركناً أساسياً من أركان النظم الديمقراطية، فأداء الأحزاب ينعكس سلباً أو إيجاباً على الحياة السياسية وعلى التطور الديمقراطي والتحديث السياسي، وعلى فاعلية النظام السياسي الذي يُعدّ انعكاساً للنظام الحزبي السائد في الدولة. فهذا الارتباط القوي بين الظاهرة الحزبية والنظم السياسية، يضفي أهمية خاصة على البحث في موضوع الأحزاب وموقعها وتأثيرها في النظم السياسية السائدة في الوطن العربي. فتُعد الأحزاب السياسية من أهم التنظيمات السياسية التي تؤثر بشكلٍ مباشر على سير وحركة النظام السياسي، وتؤدي دوراً مهماً في تنشيط الحياة السياسية وتطورها، وذلك من خلال قيامها بوظائفها ومهامها، فانتقلت من عامل أو هدف الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها، كمبدأ أساسي ومحوري واستراتيجي لها، إلى هدف أو عامل محرك يقود التنمية، ويبلور حاجات ومطالب الأفراد والمجتمع ويحل مشاكلهم، وأصبحت تشكل أهم هيئات المشاركة في الشؤون العامة وإدارة المجتمع والدولة.

يشتمل هذا الفصل على مبحثين أساسيين: الأول، وينظر في تعميق مفهوم الحزب السياسي ونشأته وتعريفه وتمايزه عن الجماعات السياسية والمدنية وجماعات الضغط والمصلحة، سواءً في المفهوم والمبنى والمعنى، أو في الأهداف أو الوسائل المتبعة لدى كل منها. والثاني، يركز على أهم مداخل

دراسة الأحزاب السياسية التي أفاد منها البحث، وهي مدخل نظرية التحديث والتنمية السياسية، ومدخل التحليل الطبقي وأفكار مدرسة التبعية، ومدخل العملية السياسية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية

يركز هذا المبحث على دراسة نشأة «الحزب السياسي»، وتطوره وتمايزه عن التشكيلات والتجمعات السابقة لمفهوم «الحزب» بمعناه الحديث، ويعرِّج على الأحزاب ذات النشأة البرلمانية، والأحزاب التي نشأت من خارج الإطار البرلماني، ثم ينتقل إلى استعراض مفهوم الحزب السياسي والعناصر المكونة له والمدلولات التي يمكن إعطاءها للظاهرة الحزبية، ويشير إلى أهم التعريفات التي تناولت الأحزاب السياسية وتصنيفها في عدة نماذج، وهي تعريفات (لغوية واصطلاحية، وتعريفات أيديولوجية، وأخرى تنظيمية وبنائية، وتعريفات وظيفية)، قدمها الفلاسفة وعلماء التاريخ والقانون والسياسة والاجتماع السياسي. ثم يتناول الجماعات السياسية والمدنية، في نشأتها وتعريفها وتمايزها، وكذلك جماعات المصالح والضغط، التي تعاظم دورها في الحياة السياسية في الحقبة الأخيرة من نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين.

المطلب الأول: الحزب السياسي (النشأة والمفهوم)

أولاً: نشأة الحزب السياسي:

اختلف الفقهاء حول تاريخ نشوء الأحزاب السياسية، إذْ إنه من الصعب تحديد تاريخ هذه النشأة من الناحية الزمنية نظراً للخلافات القائمة حول تحديد مفهوم الحزب. أما الظاهرة الحزبية بمعنى التشيع السياسي أو المذهبية السياسية فتمتد جذورها في بطون التاريخ، وربما أمكن القول بأن نشوءها ونموها كان مترافقاً مع نشوء ونمو الظاهرة السياسية ذاتها، إذْ تؤكد المتابعة الواقعية أنه لم يوجد نظام للسلطة عبر التاريخ إلا وكان له المؤيدون والمتحزبون معه، وكان له أيضاً المعارضون

والمتحزبون أو المشيعون ضده، وذلك بغض النظر عن حجم وقدرة من يؤيد أو من يعارض، أي عن الموقف الأخلاقي منه. ففي حين يرى «موريس ديفرجيه» أن كلمة – حزب– التي كانت تطلق على الزمر الملتفة حول أحد قادة المرتزقة في إيطاليا أو على التنظيمات التي تسيطر على الرأي العام في الديمقراطيات المعاصرة، أو على النوادي حيث كان يجتمع نواب المجالس الثورية... إلخ، لا يمكن أن تعني الدلالة ذاتها للحزب بالمفهوم المعاصر[١]. في حين يرى «فرنسوا بولاريه» أن الأحزاب أقدم من ذلك بكثير، وأن حق اختيار الممثلين طوَّر كثيراً من مفهوم الحزب السياسي إبان الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩. أما «جان شارلو»، فيعتقد أن انتشار الأحزاب السياسية مرتبط بالديمقراطية وانتشار حق الاقتراع العام، والحاجة إلى تأطير الناخبين بواسطة لجان قادرة على التعريف بالمرشحين ودفع الناخبين باتجاههم، لذلك فنشوء الأحزاب السياسية مرتبط بنشوء التجمعات البرلمانية واللجان الانتخابية[٢].

وإذا كانت الأحزاب السياسية في الوقت الحاضر أمراً مسلماً به وضرورة لابد منها لكل نظام ديمقراطي، فإن الأمر لم يكن كذلك منذ حوالي قرن ونصف. فحتى عام ١٨٥٠ تقريباً، لم يكن هناك بلد، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، يعرف ظاهرة الأحزاب بالصورة التي نعرفها اليوم، إذْ كانت هناك تجمعات مختلفة كالمنتديات الفكرية والسياسية وبعض الجماعات الضاغطة التي تعمل بصورة غير منتظمة وغير دائمة[٣]، وبذلك فهي لم تكن تمثل أصل الأحزاب بمعناها الحديث، لأن الأحزاب الحديثة لم تظهر إلى الوجود إلا مع ظهور **حق الاقتراع العام**، وتطورت مع تطور هذا الحق، أي إنها وليدة

---

(١) المصالحة، محمد (١٩٩٩). التجربة الحزبية السياسية في الأردن. دراسة تحليلية مقارنة بين تجربتي الخمسينات والتسعينات، (ص ص٥–٨). عمان: دار وائل للنشر.

(٢) بدر الدين، بن عساف وعواضة، علي(١٩٩٧). المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، (ط١. ص ص١٧٠–١٧٢). بيروت: دار الحقيقة.

(٣) دلة، سام (٢٠٠٢). مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، (ص ص ٣٤٩–٣٥١). حلب: منشورات جامعة حلب.

الديمقراطية وحق الاقتراع العام، بما يتضمن ذلك من ضرورة تعبئة الجماهير وتنظيمها، الأمر الذي اقتضى تشكيل هيئات انتخابية بقصد تعريف الناخبين بمرشحيهم وتوجيه أكبر قدر من أصواتهم نحو مرشح معين. وهذا يعني أن التجمع في حزب واحد ارتبط بتكوين المجموعات البرلمانية واللجان الانتخابية. ومن هنا يُقصد بالأحزاب ذات الأصل البرلماني أو الانتخابي، تلك الأحزاب التي تكونت وتطورت نتيجة لتطور المجموعات البرلمانية أو اللجان الانتخابية، وإقامة علاقات دائمة بين هذه التنظيمات.

لقد كان ظهور المجموعات البرلمانية سابقاً في وجوده على تشكيل اللجان الانتخابية، وغالباً ما تكونت هذه المجموعات بناءً على اعتبارات الجوار الجغرافي أو الرغبة في الدفاع عن مصالح مهنية، ومع مرور الوقت تبلورت الرؤية السياسية لكل مجموعة برلمانية بحيث تحولت إلى مجموعات مصنفة أيديولوجياً[(١)]. وأبرز مثال على ذلك نشأة المجموعات البرلمانية في ظل الجمعية التأسيسية الفرنسية عام ١٧٨٩، إذْ عمد مندوبو الأقاليم الذين يمثلون الشعب الفرنسي في الجمعية المذكورة إلى التجمع – كل إقليم على حِدَه – بقصد تجاوز العزلة والتنسيق فيما بينهم للدفاع عن مصالحهم المشتركة. وعلى هذا الأساس، تشكلت مجموعات «اليعقوبيين» و«حضن الكنيسة» في فرنسا[(*)]، كما تألفت مجموعات برلمانية أخرى على أساس أيديولوجي، بحيث يجمعها وحدة الفكر والاتجاه السياسي، كمجموعات «القصر الوطني» ومجموعات «شارع الأهرام». ومهما يكن الأمر، فإن كلا النوعين من المجموعات كان ذا طابع سياسي، سواء

---

(١) ديفرجيه، موريس (١٩٨٣). الأحزاب السياسية . ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعد، (ط٤. ص ص ٦–١٠). بيروت: دار النهار.

(*) ملاحظة : عندما انتقلت الجمعية التأسيسية الفرنسية من فرساي إلى باريس، ظلت المجموعات البرلمانية تبحث عن مقر لها إلى أن استقرت إحداها، وهم (نواب البرتون)، في مطعم دير «اليعقوبيين» واشتهرت بعدها بهذا الإسم، وبنفس الأسلوب تكونت مجموعة أخرى عرفت باسم مجموعة «حصن الكنيسة ».

منذ بداية اللقاء والتجمع بين أعضاء المجموعة الواحدة كما في النوع الثاني، أو في نهاية الأمر بالنسبة للنوع الأول الذي التقى أعضاؤه حول الرابط الإقليمي.

وإلى جانب العوامل الإقليمية والأيديولوجية، لعب عامل المصلحة أيضاً دوراً هاماً في تكوين المجموعات البرلمانية، فبعض الجماعات البرلمانية اتخذت في نشأتها مظهراً نقابياً يرمي إلى الدفاع عن أعضاء جماعة مهنية معينة والعمل على إعادة انتخابهم، كما حصل في سويسرا وبريطانيا وفي كل البلدان التي تتطلب عملية الانتخاب فيها مجهوداً جماعياً[١].

ما سبق ذكره يصح على الأحزاب ذات الأصل البرلماني أو الانتخابي، إلا أن بعض الأحزاب السياسية نشأت بطريق مختلف غير الطريق البرلماني والانتخابي، أو ما يسميه **«موريس ديفرجيه»** بالأحزاب ذات المنشأ الخارجي، ويقصد بها الجمعيات الفكرية والنوادي الشعبية والثقافية وغيرها، وهذه بحد ذاتها كان لها دور هام في تشكيل اللجان الانتخابية أو التجمعات البرلمانية، إضافة إلى الأحزاب السياسية. وكثيراً ما تتداخل طريقتا تكوين الأحزاب، لذلك فإن الفصل بين الأحزاب ذات الأصل البرلماني والانتخابي، والأحزاب ذات التكوين الخارجي ليس دقيقاً تماماً، والتفرقة ليست قاطعة، بقدر ما هي محاولة لبيان العنصر الغالب في تكوين حزب ما، وما إذا كان هذا العنصر داخلياً أم خارجياً، لذا يطلق على حزب من الأحزاب أنه ذو تكوين برلماني أو انتخابي أو أنه ذو تكوين خارجي بحسب العنصر الغالب في تشكيل الحزب.

فأحزاب التكوين الخارجي يطلق عليها هذا التعبير نظراً لأن أغلب هيئات الحزب تكونت ومارست نشاطها بعيداً عن الانتخاب والبرلمان، وفي هذه الحالة يكون العنصر الخارجي واضحاً للعيان، والأمثلة على ذلك كثيرة، فالعديد من الأحزاب الاشتراكية مدينة بوجودها إلى النقابات، إذْ كانت هذه الأحزاب بمثابة

---

(١) كامل، نبيلة عبد الحليم (١٩٨٢). الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، (ص ص ١٦-٢٢). القاهرة: دار الفكر العربي.

الهيئة الممثلة للنقابة في مجال النشاطات البرلمانية والانتخابات. ولعلّ حزب العمال البريطاني هو أوضح الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في هذا الخصوص، فقد تم تكوينه على أثر القرار الصادر عن الجمعية العمومية للنقابات البريطانية سنة ١٨٩٩، والذي قضى بإنشاء تنظيم برلماني وانتخابي بزعامة «كيري هاردي» وجماعة من المثقفين الاشتراكيين. ويقترب من تأثير النقابات العمالية على نشأة الأحزاب، تلك التي تسود التعاونيات الزراعية والتكتلات المهنية الفلاحية، وإن كانت أقل نمواً وتطوراً من النقابات العمالية، إلا أنها أظهرت نشاطاً كبيراً في البلدان الاسكندنافية وأوروبا الوسطى وسويسرا واستراليا وكندا، وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قررت النقابات والتجمعات الزراعية في هذه البلدان إنشاء جهاز انتخابي أو تحويل نفسها مباشرة إلى حزب سياسي[١].

فمع تطور الحركة السياسية في القرن التاسع عشر، وخاصةً في بريطانيا وفرنسا، وامتدادها إلى العديد من الدول الأوربية كألمانيا وإيطاليا وبلجيكا ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، تم إنشاء الكثير من الأحزاب السياسية العمالية واليسارية والاشتراكية خارج أسوار البناءات البرلمانية، كما كان لنمو الاتحادات والنقابات الطلابية دور بارز في إنشاء الأحزاب السياسية اليسارية الأولى في هذه البلدان. ثم ظهرت الأحزاب المسيحية عن طريق الكنيسة وتعاليم «كالفن» الكاثوليكية، وكذلك الأحزاب المسيحية المضادة للكنيسة الكاثوليكية، وتمثل أحزاب الكنيسة البروتستانتية، وذلك من أجل مقاومة المسيحية الكاثوليكية المحافظة.

وفي العموم، كان للكنيسة دور هام في إنشاء وتأسيس العديد من الأحزاب السياسية في معظم دول أوروبا خلال القرن العشرين، كالأحزاب المسيحية اليمينية سنة ١٩١٤، والأحزاب الديمقراطية المسيحية التي نشأت في وقت لاحق، ولاسيما في فرنسا وألمانيا وإيطاليا، كالحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا والأحزاب الكاثوليكية في بلجيكا وغيرها[٢]... ومع

---

(١) المرجع السابق نفسه،(ص ص ٣٠-٣١).

(٢) ديفرجيه، موريس. الأحزاب السياسية. مرجع سابق، (ص ص ١٤-١٥).

منتصف القرن التاسع عشر شهدت أوروبا أنماطاً جديدة من الأحزاب السياسية، بسبب تطور الحركة العمالية والقضايا الاجتماعية والسياسية التي ظهرت نتيجة تطبيق النظام الرأسمالي في أوروبا، ولاسيما بعد نشر «كارل ماركس»- البيان الشيوعي- عام ١٨٤٨، واتخاذ العديد من النقابات العمالية هذا البيان منطلقاً لتأسيس الأحزاب الشيوعية الراديكالية. إلا أنه وبعد قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧، وتأسيس الاتحاد السوفياتي، ظهرت الأحزاب الشيوعية وانتشرت في بلدان أوروبا الشرقية والعديد من دول العالم في مختلف القارات، واتسمت بنظام العضوية الشمولية، وأحدثت ثورة فكرية وسياسية واجتماعية وتنظيمية خلال القرن العشرين شملت كافة بلدان الكتلة الاشتراكية(١). وفي الوقت ذاته، ظهرت أحزاب شمولية أخرى خلال القرن العشرين، ومنها الأحزاب الفاشية في ايطاليا، والنازية في ألمانيا، والتي تطلعت كل منها إلى تأسيس أحزاب سياسية على غرار الأحزاب الشيوعية. وبالفعل، فقد انتشرت هذه الأنماط من الأحزاب الشمولية الثلاث / الشيوعية والنازية والفاشية/ في الكثير من دول العالم الثالث التي ظهرت فيها الأحزاب خلال القرن العشرين، ولاسيما في النصف الثاني منه، إذْ انتشرت الأحزاب الشيوعية في معظم بلدان العالم، وكذلك النازية والفاشية لدى بعض البلدان، كحزب الكتائب في لبنان، والأحزاب العنصرية في جنوب أفريقيا وغيرها من دول العالم الثالث.

وفي هذا السياق، يجدر الوقوف والبحث في دور/ الجماعات المحظورة أو الجمعيات السرية أو التكتلات الممنوعة / في تكوين الأحزاب، فهذه الجماعات والجمعيات غالباً ما تسعى إلى تحقيق هدف سياسي، ولكنها لا تستطيع أن تباشر نشاطها جهراً في الساحة البرلمانية والانتخابات، نظراً لكونها موضوعة تحت

---

(١) حرب، أسامة الغزالي (١٩٨٧- أيلول). الأحزاب السياسية في العالم الثالث. سلسلة عالم المعرفة -عدد /١١٧/، (ص ص ٨٤-٨٦). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

طائلة المنع القانوني والحظر المفروض عليها، ولكن بمجرد أن يزول الحظر عنها تسعى هذه الجماعات إلى التحول إلى أحزاب سياسية. وهكذا تحوَّل الحزب الشيوعي السوفياتي من تنظيم سري إلى هيئة حزبية حاكمة بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧، وعلى غراره تم تنظيم كافة الأحزاب الشيوعية في المعسكر الاشتراكي. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية وصعود حركات التحرر الوطني في العديد من دول العالم الثالث التي نالت استقلالها فيما بعد، تحولت العديد من حركات المقاومة الشعبية التي وقفت في وجه المستعمر وحررت بلادها، من حركات مقاومة شعبية إلى أحزاب سياسية، وإن لم توفَّق بذلك في الكثير من الأحيان[١].

وبصفة عامة، يمكن أن نميز بين نوعين من الأحزاب من حيث – أصل النشأة – في الدول حديثة العهد بالاستقلال (الدول النامية، ومنها العربية)، وهما: أحزاب نشأت لمقاومة الاستعمار وتحرير البلاد، وأحزاب أنشأتها السلطات الحاكمة بعد الاستقلال لتقوم بدورها الوظيفي في تثبيت الحكم والسلطة القائمة[٢].

وهكذا، فقد جاء نشوء الأحزاب السياسية نتيجة عوامل متعددة ومعقدة، بعضها خاص ببعض البلدان وبعضها عام. وفيما هو خاص، يمكن إدراج الأعراف والتاريخ والمعتقدات والتركيب العنصري والخصومات القومية... إلخ، أما فيما يتعلق بالعوامل العامة، فيمكن إدراجها في ثلاثة عوامل رئيسة، هي: العوامل الاجتماعية–الاقتصادية، والعوامل الأيديولوجية، والعوامل التقنية[٣]. ونستطيع القول إن الذي يحرك أي إنسان – حراكاً سياسياً – هو مجمل الأفكار والمصالح وتحقيق الذات،

---

(١) ديفرجيه، موريس. الأحزاب السياسية. مرجع سابق (ص ص١٥-١٦). انظر أيضاً. حرب، أسامة الغزالي. الأحزاب السياسية في العالم الثالث. مرجع سابق، (ص ص٨٤– ٨٦).

(٢) الشرقاوي، سعاد. (٢٠٠٥)– الأحزاب السياسية (أهميتها، نشأتها، نشاطها)، (ص ص ٢١–٢٢). القاهرة: دراسة صادرة عن الأمانة العامة لمجلس الشعب المصري.

(٣) المصالحة، محمد:التجربة الحزبية السياسية في الأردن:دراسة تحليلية مقارنة بين تجربتي الخمسينات والتسعينات. مرجع سابق، (ص ص ١٢–١٣).

فهو يسعى إلى تحقيق هذه الأمور من خلال الجماعة إذا لم يستطع تحقيقها بمفرده. وهكذا ليس من السهولة بمكان إيجاد أساس واحد كأصل للحزب السياسي، على أنه في كل حالة يمكن تغليب أساس على آخر، وذلك وفق كل حالة على حِدَه، نظراً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تنشأ فيها.

ثانياً: مفهوم الحزب السياسي وتعريفه:

بعد الاستعراض المكثَّف لأصل الأحزاب السياسية وكيفية نشأتها، نشرع في محاولة تعريفها والإحاطة بمفهومها، وماهية العناصر المكونة لها، والمدلولات التي يمكن إعطاؤها لهذه الظاهرة، لأن أية دراسة علمية ينبغي أن تبدأ بتحديد المفاهيم التي تستخدمها.

فالأحزاب هي ظاهرة سياسية مركَّبة يصعب النظر إليها من وجهة نظر واحدة، وإعطاؤها من ثم تعريفاً جامعاً مانعاً، فهي كأغلب الظواهر السياسية يمكن أن يكون لها مدلولات متعددة، ويمكن لذلك دراستها من جوانب متعددة. فتاريخ الأحزاب وأساليب نشأتها يهتم بها المؤرخون، أما تنظيمها وأحكامها الخاصة بالانضمام وقواعد اختيار قادتها وأحكام نشأتها وحلها، فمسائل يختص بها القانونيون، أما علماء السياسة فيهتمون إضافة إلى ذلك كله بالوسط السياسي الذي تعمل فيه الأحزاب، وطبيعة العلاقات فيما بينها، وبيئتها الداخلية وعلاقاتها بالبيئة المحيطة.

وتتبع أهمية بناء مفهوم الحزب السياسي من كونه يحمل مدلولات تنظيمية وأيديولوجية ووظيفية، ويختلف عن المفاهيم ذات الصلة كجماعات المصالح أو جماعات الضغط والنقابات المهنية والعمالية، في كون الأخيرة تعبر عن رغبات واحتياجات قطاعية معينة، وهي هيئات لها اهتمام شبه وحيد، ولذلك تقوم بدور الوسيط بين هذه القطاعات وصانع القرار السياسي، في حين تُعد الأحزاب بناءً متأصلاً وموجوداً ضمن نسق سياسي متعدد المشارب والاتجاهات.

وفي الحقيقة، تعددت التعريفات المرتبطة بالأحزاب السياسية وتنوعت كثيراً، ويرجع هذا التعدد والتنوع، أولاً: إلى تباين اهتمامات العلماء والمتخصصين الذين

يتناولون الظاهرة بالدرس والتحليل. وثانياً: إلى طبيعة المداخل النظرية والمنهجية التي بواسطتها تتم الدراسة بصورة عامة. وثالثاً: إلى الموقف الثقافي والفكري والسياسي لصاحب الدراسة. ورابعاً: إلى اختلاف عينة الدراسة والتحليل(١). ومع الإقرار بصعوبة وضع تعريف شامل للأحزاب، فإننا نلجأ في هذا الخصوص إلى وسيلة فنية قال بها العميد «F.Geny»، إذ رأى أنه «إذا استحال على الباحث إيجاد تعريف شامل لظاهرة معينة، وُجِب عليه عندئذٍ أن يختار بين صفاتها المتعددة أهم الخصائص المميزة لها، ومن هذه الخصائص يتبلور التعريف... »(٢).

ومن هذا المنطلق ستحرص الدراسة على تقديم أهم التعريفات التي تناولت الأحزاب السياسية، ومحاولة تصنيفها في عدة نماذج بغية تبويبها وتبسيطها ما أمكن، وهي تعريفات (لغوية واصطلاحية، وتعريفات أيديولوجية، وأخرى تنظيمية بنائية، وتعريفات وظيفية) قدمها الفلاسفة وعلماء التاريخ والقانون والسياسة والاجتماع السياسي، ومن ثم محاولة الاجتهاد في وضع تعريف لها بالنظر إلى جوانبها المختلفة، وذلك وفق الآتي:

١- التعريفات اللغوية والاصطلاحية:

يُعرَّف «**الحزب**»لغةً، كما جاء في لسان العرب، لابن منظور، ومعجم متن اللغة للشيخ أحمد رضا، بأن معناه «النوبة في ورد الماء، وورد الرجل من القرآن (أي حصتة)، وجاء بمعنى الطائفة، والسلاح، والجماعة من الناس، وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم»(٣). وكذلك، ورد في القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروز أبادي أن «الحِزبُ، بالكسر: الوِردُ، والطائفة، والسلاح، وجماعة الناس. والأحزاب: جمعه، وجمعٌ كانوا تألبوا وتظاهروا

---

(١) بدر الدين، غسان وعواضة، علي. المؤسسات السياسية والقانون الدستوري. مرجع سابق، (ص ص ١٧٢-١٧٣).

(٢) كامل، نبيلة عبد الحليم. الأحزاب السياسية في العالم المعاصر. مرجع سابق، ص ٧١.

(٣) الخطيب، نعمان أحمد (١٩٨٤). الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، (ص ص ١٨-٢٠). الكرك: جامعة مؤته.

على حرب النبي (ﷺ)، وجند الرجل، وأصحابه الذين على رأيه و(إني أخاف عليهم مثل يوم الأحزاب): هم قوم نوح وعاد وثمود، ومن أهلكه الله من بعدهم»[١]، وقد تم استخدام كلمة الأحزاب في «موقعة الأحزاب» المعروفة، وهم الذين تآمروا على الرسول ومن معه.

ويُعرَّف «الحزب» اصطلاحياً وقانونياً في عدد من التعريفات، أهمها تعريف القاموس السياسي الذي يرى أن «الحزب السياسي جماعة منظمة من المواطنين، متفقة على مبادئ سياسية معينة إذا تولت السلطة، وذلك في حالة نجاح ممثليها في المجالس النيابية»[٢]. ويعرف الفقيه الفرنسي «بنيامين كونستانت» الحزب بأنه «جماعة من الناس تعتنق مذهباً سياسياً واحداً». أما الفقيه «آندريه هوريو»، فيعرف الحزب بأنه «تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، ويهدف للوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق مكاسب سياسة معينة»، في حين يعرف الفقيه «إدمون بيرك» الحزب السياسي بأنه «اتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل معاً لتحقيق الصالح القومي، وفقاً لمبادئ محددة متفق عليها جميعاً». أمَّا «سليمان الطمَّاوي»، فيعرف الحزب بأنه «جماعة متعددة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين»[٣]. ويعرفه «عصام سليمان» بأنه «تجمع من أفراد، منظم إلى حد ما، هدفه التعبير عن آراء ومواقف ومصالح وتطلعات أعضائه ومؤيديه، وعن خياراتهم السياسية، وإفساح المجال أمامهم لممارسة السلطة، فالحزب يطمح أساساً إلى تحمّل مسؤولية ممارسة الحكم»[٤].

---

(١) بن يعقوب الفيروز أبادي، محمد (١٩٩٥). القاموس المحيط، (ص ص ٦٩-٧٠). بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

(٢) عطية الله، أحمد (١٩٦٨). القاموس السياسي،(ط٣. ص ٢٤). القاهرة : دار النهضة العربية.

(٣) المحمود، جمال (٢٠١١-٢٠١٢). الأحزاب السياسية. ج ١، (ط١. ص ص ١٣-١٥). دمشق: جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية.

(٤) سليمان، عصام (١٩٩٨). مدخل إلى علم السياسة، (ط٤. ص ١٠٢). بيروت. (د. ن).

أما «عبد الغني بسيوني عبد الله»، فيعرف الحزب على أنه «جماعة منظمة من الأفراد تسعى إلى الوصول للحكم وممارسة السلطة بالطرق المشروعة لتحقيق مبادئها المتفق عليها»[١]. وبذلك، يتميز الحزب السياسي عن بقية الجماعات المنظمة الأخرى في أن هدفه هو الوصول إلى مقاعد الحكم ليباشر السلطة وينفذ المبادئ التي نادى بها برنامجه السياسي، كما أنه يستخدم غالباً الطرق والوسائل المشروعة للوصول إلى السلطة. ويرى «قحطان أحمد سليمان الحمداني» أن الحزب السياسي «هو تنظيم اجتماعي دائم قائم على مبادئ وأهداف مشتركة بهدف الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها، ويضم مجموعة بشرية متجانسة في أفكارها، ويمارس النشاطات السياسية وفقاً لبرنامج عام لتحقيق أهدافه وتوسيع قاعدته الشعبية على المستويات المحلية والوطنية والدولية»[٢].

٢- التعريفات الأيديولوجية:

يركِّز الفريق الذي يعتمد المدلول الإيديولوجي على المبادئ التي يقوم عليها الحزب، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، فإيديولوجيا الحزب هي إحدى مكوناته الأساسية التي تمكِّن من الحكم على اتجاهه السياسي، وان كان هذا الاتجاه يتجاهل جوانب أخرى لا تقل أهمية عن الجانب الأيديولوجي[٣]، وبذا تكتفي الكثير من الدراسات المتعلقة بالأحزاب السياسية بتحليل عقائدها فقط.

ويمكن القول بوجود مجموعتين من التعريفات الأيديولوجية للحزب السياسي، تنطلق إحداها من الانحياز الإيديولوجي للنظرية الليبرالية، وتنطلق الأخرى من الانحياز للنظرية الماركسية.

---

(١) بسيوني عبد الله، عبد الغني (٢٠٠٠). النظم السياسية، (ص ص ٢٩٨-٢٩٩). بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

(٢) أحمد سليمان الحمداني، قحطان (٢٠٠٤). **الأساس في العلوم السياسية**، (ط١. ص ٣٠١). عمان. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

(٣) الخزرجي، ثائر كامل (٢٠٠٤). **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، (ص ص ٢١٠-٢١١) عمان: دار مجدلاوي للنشر.

المجموعة الأولى التي تنطلق من النظرية الليبرالية، تربط الحزب بالإطار البرلماني وترى أن نشأة الحزب تبدأ من داخل البرلمان أو من خارجه، فالحزب عبارة عن مجموعة من الأفراد، تصوغ أو تعبر عن القضايا الكبرى المشتركة بين أعضاء هذه المجموعة، تهتم بتنظيم نفسها بغرض المشاركة بنشاط وفاعلية في المنافسة على المناصب الانتخابية. ويُركز هذا النوع من التعريفات على الأحزاب التي توجد في بيئة تضم أكثر من اتجاه سياسي واحد، وتجري بينها المنافسة الانتخابية، أي أنها تنحاز إلى الخبرة والممارسة في المجتمعات الليبرالية الغربية، والتي يهدف الحزب منها إلى الوصول للسلطة في ظل تنافس انتخابي مع أحزاب أخرى. ولذا، فالعديد من أنصار هذا الاتجاه يستبعدون نظم الواحدية الحزبية من نطاق التعريف والاعتراف بمفهوم الحزب الواحد، ويرفضون تسميتها أحزاباً. وفي هذا الإطار، يأتي تعريف «جيمس كولمان» للحزب على أنه «تجمع له صفة التنظيم الرسمي، ويعلن أن هدفه الوصول إلى الحكم والاحتفاظ به إما بمفرده أو بالائتلاف أو بالتنافس الانتخابي مع تنظيمات حزبية أخرى، داخل دولة ذات سيادة فعلية أو محتملة»[١]. أما«بنجامين كونستان» فيرى أن «الحزب هو اجتماع أشخاص يعتنقون العقيدة السياسية نفسها»[٢]، وينظر هذا المفهوم إلى الحزب كجماعة عقائدية. فيما يعرف الفيلسوف «E.Burk» الأحزاب على أنها «مجموعة منتظمة من الناس اجتمعت من أجل العمل المشترك لتحقيق مصلحة الوطن، عن طريق تحقيق الأهداف والمبادئ التي يعتنقونها»[٣]. وفي مقدمة التعريفات الليبرالية تلك، يأتي تعريف «لاسويل وكابلان»، الذي يتضمن أن الحزب السياسي هو «مجموعة من الأفراد تصوغ القضايا الشاملة، وتقدم مرشحين في الانتخابات». وهناك أيضاً تعريف «سيجموند نيومان» الذي يرى أن الحزب هو«تنظيم للعناصر السياسية النشيطة في المجتمع... يتنافس سعياً للحصول على التأييد الشعبي مع جماعة أو جماعات أخرى تعتنق وجهات نظر مختلفة»[٤].

---

(١) James coleman and rosberg,(eds)(1993).political parties and Natinal integration in trobical Africa,(pp.2-3).california:univerysty of california.

(٢) ديفرجيه، موريس. **الأحزاب السياسية.** مرجع سابق، ص٢.

(٣) كامل، نبيلة عبد الحليم. **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر.** مرجع سابق، (ص ص ٧٥–٧٦).

(٤) حرب، أسامة الغزالي. **الأحزاب السياسية في العالم الثالث.** مرجع سابق، (ص ص ١٤–١٥).

إن مثل هذا التوصيف يميِّز – الحزب – عن القطاعات غير المنظمة وغير النشطة من الرأي العام، ويستبعد الجماعات التي تسعى إلى التأثير على القرارات، كجماعات الضغط مثلاً، حيث إن الأحزاب فقط هي التي تؤمِّن وتمارس القوة السياسية من خلال التصويت الشرعي. ويحدد هذا التوصيف أن كلمة – حزب – تعني دائماً التوحّد مع مجموعة والاختلاف عن أخرى، وأن كل حزب في معناه الجوهري يعني الاشتراك في تنظيم معين والانفصال عن آخرين بواسطة برنامج محدد، وهذا يفترض بحد ذاته مناخاً ديمقراطياً تنافسياً يتناقض مع المناخ الذي يفرضه نظام الحزب الواحد.

أما المجموعة الثانية من التعريفات، فهي تنطلق من النظرية الماركسية، التي ترى أن الحزب السياسي هو عبارة عن أداة في يد طبقة من الطبقات وهو قطاعها الطليعي. بعبارة أخرى – الحزب – هو مجموعة من الناس يربطها مصالح اقتصادية في المقام الأول، وتحاول أن تصل إلى الحكم عن طريق الإصلاح أو الثورة. وهكذا، يعرف «ستالين» الحزب بأنه «قطاع من طبقة، قطاعها الأساسي الطليعي، يعكس مصالحها ويقودها صوب أهدافها المنشودة»(1). وجاء الحزب الشيوعي السوفياتي مترجماً لأفكار «لينين» في الحزب الثوري، حيث نصت المادة /١٢٦/ من الدستور السوفياتي الذي أُقرَّ بعد انتصار الثورة البلشفية على أن: «أكثر المواطنين نشاطاً ووعياً في الطبقة العمالية والفلاحين الكادحين والمثقفين الكادحين، يتحدون طواعية في الحزب الشيوعي السوفياتي الذي هو طليعة العاملين في نضالهم من أجل إنشاء المجتمع الشيوعي، والذي هو أيضاً النواة القائدة لجميع منظمات العاملين، سواء الاجتماعية أو التابعة للدولة»(2). وبذلك، يفرق المصطلح بين اليمين واليسار في التشكيلات الحزبية، فالحزب يكون – يمينياً– حين يكون عماده وقادته من الطبقات المستغِلة سواء إقطاعية أو برجوازية، ويحاول الوصول إلى الحكم لاستغلال الطبقات

---

(١) غطاس، اسكندر(١٩٧٧). **أسس التنظيم السياسي في الدولة الاشتراكية**، (ص ص ٤٨٢-٤٨٣). القاهرة : (د. ن).

(٢) غطاس، اسكندر. **أسس التنظيم السياسي في الدولة الاشتراكية**. المرجع السابق، (ص ص ٤٨٥-٤٨٦).

الكادحة من العمال والفلاحين. ويكون– يسارياً – حين يقوم على الطبقات الكادحة وممثليها، ويسعى إلى وضع حد للاستغلال الطبقي، ففي تلك الحالة يكون الحزب معبراً عن سلطة ديكتاتورية البروليتاريا القائمة على تحالف العاملين وتلاقي مصالحهم، وبذلك يمنعون وجود أية أحزاب أخرى بهدف خلق المجتمع الشيوعي الذي يتطلب تركيز السلطة في قبضة الحزب الشيوعي لكي يقوِّم ويصحح أي انحراف يطرأ عن الخط المحدد للوصول إلى الهدف المنشود[١].

٣– التعريفات التنظيمية:

يُعد المدلول التنظيمي من أهم وأقدم المدلولات التي استخدمها الفقهاء في محاولتهم لتعريف الحزب باعتباره تنظيماً، ويرجع السبب في ذلك إلى أن نشأة الأحزاب كانت عبارة عن تنظيم لعميلة الانتخاب، ومحاولة لتعريف الناخبين بمرشحيهم، ودفع هؤلاء الناخبين عن طريق التنظيم إلى دعم مرشحي الحزب، لذلك نجد أن أُولى الدراسات التي انصبَّت على الأحزاب أخذت بهذا المدلول. وقد شرع «موريس ديفرجيه» في تعريف الحزب بالأخذ بالمدلول التنظيمي، إذ رأى أنَّ «الحزب ليس طائفة، بل مجموعة طوائف، وليس جماعة واحدة، ولكنه عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة كاللجان الحزبية، والمندوبيات، والتجمعات المحلية. كل هذه الجماعات يربط فيما بينها الرباط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة، وهذا الارتباط فيما بين الجماعات المختلفة يقوم على أساس تدرجي هرمي»[٢]. وهو تعريف فضفاض وغير واضح، وبهذا المعنى يرى «ماكس فيبر» أن اصطلاح الحزب يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس من الانتماء الحر، والهدف هو إعطاء زعماء الحزب سلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا للأعضاء، ويعرف الأحزاب السياسية بأنها «تنظيمات اجتماعية ترتبط بالمشروع السياسي، ولها صفة الشرعية

---

(١) حرب، أسامة الغزالي. **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. مرجع سابق، (ص ص١٩– ٢٠).

(٢) ديفرجيه، موريس. الأحزاب السياسية. مرجع سابق، ص ٣٨.

وتهدف إلى تحقيق أهداف جماعتها التضامنية التنظيمية». أما «فيليب برو» فيعرف الأحزاب بأنها «تنظيمات ثابتة نسبياً، تعبئ دعامات بهدف المشاركة مباشرة في السلطة السياسية على المستوى المركزي والمحلي»[١]. وهكذا، فإن أصحاب هذا الاتجاه (التنظيمي) ينحون في تعريفهم للأحزاب السياسية باعتبارهم أنَّ عنصر – التنظيم – يمثل العمود الفقري للحزب، ويقدمونه على بقية العناصر المكونة له، وذلك لأن الأحزاب السياسية في نظرهم تمثل بناءات سياسية على أوجه عالية من التنظيم، تحرص على تطوير حياة خاصة لها، ومستقلة نسبياً عن مجموع المصالح الاجتماعية التي أدت إلى نشأتها أساساً، وعن طبيعة بناءاتها المتغيرة.

٤ – التعريفات الوظيفية:

يميل تعريف الحزب هنا بالنظر إلى جملة الوظائف التي يقوم بها بصفة عامة، أي تلك التي تقوم بها جميع الأحزاب، أو الحد الأدنى الذي تقوم به كل الأحزاب أياً كانت طبيعتها، ولعل أهم هذه الوظائف هي وظيفة تولي الحكم. وفي هذا الصدد، يعرف «ريمون آرون» الحزب السياسي على أنه «تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد، يعملون معاً من أجل ممارسة السلطة، سواء في ذلك العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها»[٢]، وهو المعنى نفسه الذي يؤكده «A.Bouns» بأن الحزب هو «مجموعة من الناس تسعى إلى السيطرة بالوسائل المشروعة على جهاز الحكم». «كذلك يؤكد «schattschneidr» أن الحزب بالدرجة الأولى «هو محاولة منظمة للوصول إلى الحكم، بحيث لا يمكن تعريف الحزب دون الالتفات إلى هذا العامل، فهو القاسم المشترك بين جميع الأحزاب». وأيضاً التعريف الذي يقدمه «جاندا» للأحزاب بأنها «تنظيمات تسعى إلى وضع ممثليها المعلنين في مواقع الحكم». ويتضح من مجمل هذه التعاريف أنها لا تعد

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: الخزرجي، ثائر كامل. **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة.** مرجع سابق، (ص ص٧٢– ٧٣).

(٢) الخزرجي، ثائر كامل. **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة.**المرجع السابق، (ص ص ٢١٠ –٢١١).

الانتخابات العنصر الحاسم المميز للأحزاب، بل تركز على عملية الوصول إلى السلطة والاستيلاء عليها[١]. ولكن الحزب يقوم بوظائف أخرى غير هذه الوظيفة، وأهمها قيامه بتنظيم الرأي العام وتوجيهه، فهو ناطق باسم الرأي العام، وكذلك يقوم بدور الوسيط بين الحاكم والمحكوم، بين المجتمع والسلطة، إضافة إلى تلمس احتياجات الناس، ونقل هذه الاحتياجات إلى الأجهزة المسؤولة، لذلك فإن دور الأحزاب هو بالدرجة الأولى محاولة للتقريب بين الرأي العام والسلطة[٢]. ومما يجدر ذكره أن نشاط ووظيفة الأحزاب السياسية يختلفان أيضاً حسب طبيعة الأنظمة السياسية، بين الأنظمة التي تقبل التعددية، والأنظمة التي تتبنى سياسة الحزب الواحد. ففي هذه الأخيرة، الحزب لا يواجه أية منافسة، فهو المسؤول الوحيد عن السلطة، بينما في الأنظمة التعددية يكون هنالك تقسيم للسلطة والمسؤولية، ويكون للحزب السياسي ثلاث وظائف أساسية هي: مراقبة السلطة التنفيذية، تمثيل المصالح، اجتذاب المرشحين والأعضاء. بينما في الأنظمة الشمولية، للحزب وظيفتين أساسيتين هما الحفاظ على صلابة وتضامن المجموعة المكونة له، والإشراف والإدارة على أجهزة الدولة والمجتمع.

٥- تعريف الأحزاب بالنظر إلى جوانبها المختلفة:

على الرغم من أنَّ معظم دارسي الأحزاب - القدامى أو المحدثين - قدموا تعريفاتهم للحزب السياسي، ولكن البعض منهم أيضاً لم يهتم بمسألة التعريف أو شكك في جدواها، فها هو عالم السياسة الفرنسي «موريس ديفرجيه»، في كتابه **الأحزاب السياسية**، لا يهتم كثيراً في مسألة وضع تعريف واضح للحزب السياسي، بل قدم تعريفاً فضفاضاً ومفهوماً عاما[٣]. وكذلك «جيوفاني سارتوري»، عالم السياسة الإيطالي، في مؤلفة **الأحزاب والنظم الحزبية**، يتساءل عن جدوى التعريف

---

(١) حرب، أسامة الغزالي. الأحزاب السياسية في العالم الثالث. مرجع سابق، ص ١٨

(٢) كامل. نبيلة عبد الحليم. الأحزاب السياسية في العالم المعاصر. مرجع سابق، (ص ص٧٨-٧٩)

(٣) ديفرجيه، موريس. **الأحزاب السياسية**. مرجع سابق، (ص ص ١- ٥ + ص ٣٨).

وأهميته، ويستخدم تعبير – الظاهرة الحزبية– للدلالة على التنوع الشديد في الكيانات السياسية التي يطلق عليها لفظ – الحزب–[١]، سواء من حيث أصولها أو مقوماتها أو وظائفها، وهوما ينعكس بدوره على التوسع الشديد في تعريفها، بين اللاتحديد أو العمومية الشديدة، والتحديد الضيق، وخاصة مع ظهور عدد كبير من الأحزاب في الدول النامية أو العالم الثالث في فترة حركات التحرير الوطني.

لقد تناولنا، في التعريفات السابقة، المدلولات المختلفة لفكرة الحزب السياسي، وتَبين لنا أن الاقتصار على مدلول واحد في تعريف الظاهرة الحزبية يجعلها قاصرة عن إدراك أبعادها ومضامينها وعلائقها، وربما هذا ينسحب على الظواهر الاجتماعية والسياسية بصورة عامة، نظراً لتعقيداتها وتشابكها وبكونها ظواهر مفتوحة ومتحركة، شاملة ومعقدة، وبذلك لا يمكن ترتيب نتائج نهائية وثابتة بخصوصها. بالإضافة إلى أننا لاحظنا تداخلاً وتشابكاً بين تلك التصنيفات والمعايير المختلفة في مدلولاتها (الإيديولوجية والتنظيمية والوظيفية واللغوية والاصطلاحية) التي قدمها العلماء والفلاسفة بمختلف اختصاصاتهم، والذين حرصنا على تقديم تعريفاتهم، كلٍّ على حِدَه بصورة مستقلة، حتى نتعرف جيداً على تصوراتهم للتنظيمات والأحزاب السياسية، ودورها الوظيفي والسمات التي يشتركون فيها.

في ضوء هذا كله، يمكننا أن نقدم تعريفاً للأحزاب السياسية على أنها: بناءات أو تنظيمات سياسية تقوم على اتحاد أو تجمع من الأفراد، يعبر في جوهره عن أهداف ومصالح قوى اجتماعية محددة تربطها نظم تنسق بينها، وتستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو المشاركة فيها بواسطة أنشطة متعددة، من خلال وصول ممثليها إلى المناصب العامة في الدولة، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها، وتكون على المستويين المحلي والقومي للدولة.

ويتضح من تحليل التعاريف السابقة أن «مفهوم الحزب السياسي» يقوم على مجموعة من العناصر والمكونات المتفاعلة، أبرزها:

---

(١) Giovani Sartori(1976). Parties and party systems:a Frame work for Analysis ,vol.1. (pp.58-60). Cambridge: Cambridge university.

أ- الاستمرارية في التنظيم، أي أن وجود التنظيم واستمراره لا يتوقف على المدى العمري للقادة المنشئين له، وهذا مرتبط بتوفر العناصر المؤسسية في الحزب. وتُعد هذه الخاصية من أهم محددات فاعلية الأحزاب السياسية وقدرتها على الاستمرار بعد خروج واختفاء قياداتها، بالإضافة إلى درجة التعقُّد التنظيمي، وهذا يسمح بالتفريق بين الحزب بالمعنى الحديث ومجموعات الزمر التي تنتهي بانتهاء حياة مؤسسيها.

ب- امتداد التنظيم واتساعه ليشمل معظم أطياف المجتمع، من العاصمة إلى أصغر وحدة إدارية، مع وجود اتصالات منتظمة داخلية بين الوحدات القومية والمحلية. وبهذا، يختلف الحزب عن كونه محصوراً بجماعة معينة، كأن تكون مجموعة أو تكتلاً من النواب أو غيرهم، فالأحزاب ليست الكتل أو الأجنحة، بمعنى أنه ما لم يكن الحزب مختلفاً عن الكتلة أو الجناح فهو ليس حزباً. لقد تطورت الأحزاب عن الكتل أو الأجنحة التي ارتبطت بالانتخابات والممارسات البرلمانية، ولكنها أصبحت شيئاً مختلفاً عنها. كذلك فإن الحزب هو جزءٌ من كل، والكل هنا يكون تعددياً، ولكن برغم ذلك فإن هذا الجزء يجب أن يسلك منهجاً غير جزئي إزاء الكل.

ج- توافر الرغبة لدى قادة الحزب، على كل من المستويين المحلي والقومي، بممارسة السلطة وعملية صنع القرار أو المشاركة فيها - سواء منفردين أو بالتحالف مع آخرين - وليس مجرد التأثير على ممارسة السلطة. وبذلك يختلف الحزب عن كونه مجموعة ضاغطة، لأن الوظيفة الأساسية للحزب، أو (وظيفته الكبرى)، هي سعيه الدائب للوصول إلى السلطة، فهو لايتمكن من تحقيق أهدافه وبرامجه إلا إذا توصل إلى الحكم، منفرداً أو متحالفاً مع قوى غيره، وجميع الوظائف الأخرى لاتعدو أن تكون مكمِّلة لها وتدور في فلكها. فإذا كانت الأحزاب تسعى إلى الحكم والاستيلاء على السلطة، فإنها كذلك تُعدُّ مدارس تُلقن فيها مبادئ ممارسة السلطة، أي أنها تعمل على إعداد وتكوين واختيار الكوادر السياسية المؤهلة لممارسة

السلطة والحكم داخل الحزب أولاً، ومن ثم تعويمها في سائر مؤسسات الدولة عندما تصل هذه الأحزاب إلى السلطة[١].

د- اهتمام الحزب بالحصول على أكبر قدر من المساندة والتأييد الشعبي، وتجميع الأنصار والمؤيدين وكسب الرأي العام في الانتخابات والتظاهرات السياسية والاجتماعية وسائر المناسبات، وبذلك يختلف الحزب عن كونه نادياً سياسياً، ويسعى لهذا الغرض، سواء أكان في الحكم لتدعيم موقفه وموقعه في السلطة وإكسابه مزيداً من الشرعية، أم كان في المعارضة فيسعى إلى تنظيمها وقيادتها، داخل البرلمان أو غيره من مؤسسات الدولة، وصراعه مع الأحزاب الحاكمة محاولاً إسقاط شرعيتها أو النيل منها ما أمكن، وأكثر ما يتضح هذا الأمر في النظم الديمقراطية، لأن المعارضة تُعد في هذه النظم جزءاً لا يتجزأ من النظام ذاته، فالحزب في الدولة الديمقراطية، إما أنه حكومة الدولة أو حكومة الظل فيها، وبالتالي فهو يمثل الموالاة أو يمثل المعارضة.

المطلب الثاني: جماعات المجتمع المدني

أولاً: مفهوم المجتمع المدني (الجماعات السياسية والمدنية)

شهدت العقود القليلة الماضية بروز العديد من المصطلحات ذات الدلالة في قاموس الفكر والسياسة والمجتمع في العالم عامة، وفي منطقتنا العربية بخاصة، ورغم الاختلافات والخلافات الكثيرة بين أنصار هذه المصطلحات ومعارضيها، ورغم التفسيرات والتفسيرات المضادة للعديد منها، إلا أن أحد أهم هذه المصطلحات وأكثرها استمراريةً وبروزاً في أوساط العاملين في حقل الاجتماع والسياسة، يتمثل في مصطلح – المجتمع المدني الحديث – وما يرافقه من منظمات ومؤسسات.

لقد استُخدِمَت عبارة – **المجتمع المدني** – للوهلة الأولى للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة الفطرية إلى الحالة المدنية التي تتمثل

---

(١) الخزرجي، ثائر كامل. **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**. مرجع سابق، (ص ص٢١٣-٢١٢). وكذلك، كامل،

بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي، وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيماً سياسياً. وقد مثَّل لدى «هيغل» ذلك الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، وهو ما يميز المجتمع الحديث عن المجتمعات التقليدية السابقة[١]. ومن سمات المجتمع المدني أنه رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية ولا تقوم عضويتها على الإجبار، إيماناً منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم والتعبير عنها، ويشمل العديد من المكونات التي تتمتع من حيث المبدأ باستقلال نسبي من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية عن النظام السياسي[٢]. ومما يجدر ذكره في هذا الخصوص أن البعض يستخدم مفهوم **المجتمع المدني** وما يرتبط به من مؤسسات على أنه نقيض الدولة، ومقابل لها، وأنه مجموعة قيود وضوابط تحدّ من سلطتها وتكبح تدخل أجهزتها الإدارية والأمنية، وتقوم ضد نفوذها الممتد إلى مجالات متعددة، باعتباره لا يتمايز عن الدولة فحسب، بل يواجهها ويجابهها، وقد تصل معارضته لها إلى حد التناقض التناحري في ظروف معينة وفي حالات محددة. والبعض يستخدمه كمقابل للدين وضده، أي إعلان مبادئ العلمنة كأحد المدخلات لبناء المجتمع المدني، وهناك من يستخدمه بصيغة (المجتمع المدني / مقابل المجتمع العسكري) [٣]. ولكن هذا التصور الأخير للمجتمع المدني يؤدي إلى تجاهل واقع وحقيقة هامة مفادها: أن مجتمعاً مدنياً ذا مضمون فعلي لا يمكن أن يستمد أرضيته وقوته إلا من خلال وجود دولة صلبة قوية وقادرة، وأن درجة الخطورة المحتملة لمجتمع أقوى من دولته لاتقل عن خطورة دولة أقوى من مجتمعها. فينبغي أن يكون واضحاً، أن هذه – المنظمات – لا تمثل ولا يجوز لها أن تمثل بديلاً للنظام السياسي، بل عليها أن تقوم بدور الرافعة التي توفِّر ضوابط معينة على سلطة

(١) الخزرجي، ثائر. **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**. مرجع سابق، ص ١٠٥.

(٢) الصبيحي، أحمد شكري (٢٠٠٠). **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، (ط١. ص ص ٢٢-٢٣). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

(٣) الخزرجي، ثائر كامل. **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**. مرجع سابق، (ص ص ١٠٧-١١٥).

الحكومة، ويمكنها من خلال هذا الدور أن تسهم في تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي، كما يمكنها الإسهام في صناعة السياسات العامة وحماية الحقوق والتوفيق بين المصالح وإيصال الخدمات الاجتماعية. وبهذا تشكل مؤسسات المجتمع المدني البنية التحتية للديمقراطية(١) وبعملها هذا تعزز الفاعلية والمشاركة في الشؤون العامة، وتقوّي حكم القانون، كما يمكنها أن تتحول إلى وسائط مهمة للمحاسبة والشفافية والمشاركة، تعود بالفائدة على المواطنين وتمثيلهم بفاعلية تضاهي الأجهزة الرسمية التابعة للسلطة.

والمجتمع المدني كما يعرفه «حليم بركات»: «مجموعة من الحركات الاجتماعية التي تقاوم هيمنة الدولة على المجتمع وممارستها للسلطة التعسفية، وتتمثل هذه الحركات بالمؤسسات والمنظمات الطوعية غير الرسمية التي تعمل باستقلال عن سيطرة الدولة، التي اعتادت أن تفرض هيمنتها على المجتمع بالسيطرة على هذه المؤسسات وغيرها، حديثة كانت أم تقليدية»(٢). وفي العموم، يمكننا تعريف مؤسسات المجتمع المدني بأنها «جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، باستقلال نسبي عن سلطة الدولة، وعن أرباح الشركات في القطاع الخاص، ويمكن أن ينضم تحت لوائها المنظمات الأهلية التي تصنف حسب طبيعتها إلى جمعيات خيرية تعاونية ومنظمات شعبية، ومؤسسات ومنظمات تنموية، ومراكز ومؤسسات بحث وإعلام،

---

(١) لمزيد من الاطلاع انظر: (برنامج إدارة الحكم في الدول العربية: المجتمع المدني عرض مقارن) دراسة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: منتدى التنمية الاجتماعية، (ص ص ٥-٢٢).منشور على العنوان:

http:www.pogar.org/arabic/governance/civil.asp/ تاريخ الاسترجاع ٢٠٠٨/٣/٢٠.

انظر أيضاً: الشيخ علي ناصر(٢٠١٠). دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، (ص ص ٦٩-٧٠). فلسطين – بيت ساحور: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات.

(٢) بركات، حليم (٢٠٠١). **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، (ط١.ص ص٩٢٥-٩٢٦). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ومنظمات حقوق الإنسان، وهيئات الدفاع عن حقوق ومصالح مختلفة، كالنقابات العمالية واتحادات الطلبة، ونقابة الأطباء، والصيادلة وغيرها...»، والبعض يوسع نطاقها لتشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والجماعات الضاغطة(١).

وفي العموم، فإن مفهوم المجتمع المدني– Civil Society – نشأ في الغرب على يد الفيلسوف «أرسطو طاليس» الذي دعا بمفهومه إلى تكوين مجتمع سياسي (البرلمان)، تسود فيه حرية التعبير عن الرأي، ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة، إلا أن المشاركة في هذا المجتمع اقتصرت على مجموعة من النخب دون إعطاء الحق في المشاركة لسائر الناس كالعمال والغرباء والنساء(٢). وفي الواقع، لم يختلف علماء الاجتماع والسياسة منذ بدايات القرن العشرين على أهمية وضرورة العمل على ترسيخ مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته وتعزيزها في الفكر والثقافة والواقع المعاش، إلا أنهم اختلفوا حول تعريفه ومساحته ونطاقه الزمني، وشموليته، وهذه الاختلافات تنبع بالأساس من خلافات وتناقضات فكرية وأيديولوجية واضحة، تحاول كل منها إعطاء المجتمع المدني صبغة معينة تتماشى وما تطرحه هذه النظريات وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف(٣). وإنَّ مفهوم المجتمع المدني بصيغته الحالية لم يكن وليد الصدفة، وانه لم يتبلور دفعة واحدة، بل كان ظهوره نتاجاً طبيعيا لتطور المجتمع البشري على مرِّ العصور، حيث انتقلت المجتمعات من مرحلة إلى غيرها من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي الثقافي والسياسي، تطور خلالها مفهوم المجتمع المدني وتراكمت المعارف والخبرات الخاصة به إلى أن وصلنا كما هو عليه الحال في مطلع القرن الحادي والعشرين. فالليبرالية الجديدة مثلاً، ترى أنَّ المجتمع المدني هو المساحة بين العائلة

---

(١) أبو حلاوة، كريم (١٩٩٨). **إشكالية مفهوم المجتمع المدني (النشأة – التطور – التجليات)**، (ط١. ص ص٩٩–١٠٢). دمشق: دار الأماني للطباعة والنشر والتوزيع.

(٢) الشيخ علي، ناصر. **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، مرجع سابق (ص ص٩–١١).

(٣) المرجع نفسه، (ص ص١٥–١٧).

والدولة، والتي يُحدد ويختار فيها الأفراد الأشكال التعاقدية المختلفة بينهم وبين الآخرين للوصول إلى أهداف يتم الاتفاق عليها، وبمعزل عن تدخل الدولة[١].

بينما يرى آخرون، ومن بينهم «غرامشي»، أن المجتمع المدني هو المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية، ويُمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية، وتُحتَرم فيه حقوق المواطنة السياسية والاقتصادية والتعاونية، أي أنه المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للكلمة، (المؤسسة = البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات والجمعيات)، حيث يشكل المجتمع المدني مع الدولة ما يعرف بالمنظومة السياسية في المجتمع، وبهذا المعنى قال غرامشي: «الدولة هي المجتمع السياسي + المجتمع المدني»[٢].

فبينما يحتوي «المجتمع المدني» على التنظيم السياسي للمجتمع بأحزابه ونقاباته وتياراته السياسية، تحتكر «الدولة» السلطة السياسية عبر أجهزتها ومؤسساتها المختلفة. وبهذا المعنى تكون العلاقة بين المجتمع المدني والدولة علاقة جدلية، تستمد الدولة عبرها الشرعية من المجتمع المدني، من خلال عمل آليات السيطرة والتحكم والتوجيه من جهة، وعبر الإقناع والقبول والرضا من جهة ثانية. وهكذا، ففي الوقت الذي يشتمل فيه المجتمع المدني على الأحزاب والتنظيمات السياسية، يختص المجتمع السياسي بالسلطة السياسية بمعناها الضيِّق[٣]. ولذلك، يوجد اختلاف وتباين بين مفهوم المجتمع السياسي ومفهوم المجتمع المدني، فالأول هو نظام لعلاقة المواطنين مع الدولة، وهو نظام مركزي ومستند إلى قانون وضعي ورسمي. في حين أن الثاني هو نظام لعلاقة الأفراد مع بعضهم البعض بصورة

---

(١) شبكة فلسطين للحوار. تاريخ السحب ٢٠١٢/١٢/٥

http: / paldf. Net / forum / show thread . phpst = 5301-

(٢) الصبيحي، أحمد شكري. **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مرجع سابق (ص٢٤).

(٣) العلوي، سعيد بن سعيد(١٩٩٢). نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث. قُدم الى ندوة: **(المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية)**، (ط١. ص ص٦٤- ٦٥) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

منظمات لها استقلاليتها الداخلية وعلاقات تقوم على الترابط بين العادات والأخلاق والمصلحة. وفي العموم، لا يجب النظر إلى الاختلاف بين المجتمعين المذكورين على أنه انفصام وقطيعة، بل يعني إقامة علاقة تكاملية وتفاعلية بين المجتمع السياسي من جهة، وبين منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى، تقوم على الاعتراف المتبادل بالأدوار وضرورة تقاسمها وتوازعها[١]. ولعلَّ من أهم النتائج التي يمكن الخروج بها هنا هي أن ميلاد المجتمع المدني ونشأته وتطوره في العالم الغربي مرتبط بميلاد ونشأة وتطور الدولة الحديثة، أو بالأحرى بالدولة في التصور الحديث لها كما برزت في سياق تطور نظرية العقد الاجتماعي على يد عدد كبير من المفكرين والفلاسفة وفي أكثر من بلد أوروبي أمثال (جون لوك، توماس هوبز، سبينوزا، وجان جاك روسو، ومونتسكيو...)، الذين وضعوا كلٌّ في بلده الأسس الأولية لنظرية المجتمع المدني. وهكذا، فإن المجتمع المدني المتطور لا يقتصر العمل العام فيه على الأحزاب السياسية، وإنما يشاركها في ذلك ومن منطلقات غير حزبية، تنظيمات المجتمع المدني كافةً، بما فيها النقابات والاتحادات ومنظمات حقوق الإنسان وتجمعات أساتذة الجامعات واتحادات الطلبة... إلخ، التي تسعى إلى التأثير على السياسة العامة، وتلعب دوراً هاماً ومؤثراً في الحياة السياسية.

لقد غدا المجتمع المدني في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين محط الاهتمام العام، وخاصةً مع تغير الظروف الدولية وانهيار المعسكر الاشتراكي، ومع تقديم المنظور السياسي المتغير فرصاً جديدة للجماعات المدنية في الدول التي عرفت النظم الديكتاتورية. ومردُّ ذلك إلى عدة عوامل، لعل أهمها الدور الهام الذي لعبه المجتمع المدني قبل أن تستطيع الأحزاب السياسية العمل قانونياً في مثل هذه الدول وتحمّل المسؤولية ضد الأنظمة الديكتاتورية، وكذلك ردّة الفعل المعاكسة والسريعة التي أبداها المواطنون تجاه الأحزاب بعد أن كانوا قد خبروا أنظمة الحكم

---

(١) المرجع السابق نفسه. (ص ص٤٧-٤٨). انظر أيضاً: هلال، علي الدين ومسعد، نيفين ٢٠٠٢) النظم السياسية العربية: **قضايا الاستمرار والتغيير**، (ط١. ص ص١٧٨-١٧٩). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

القائمة على الحزب الواحد في العديد من البلدان، ومن ذلك أيضاً ردة فعل المناصرين المتمتعين بالديمقراطية الراسخة في الغرب واهتزاز ثقتهم بالأحزاب السياسية، فعلَّقوا آمالهم على مؤسسات المجتمع المدني كوسيلة تجديد سياسية واجتماعية، ذلك أن الفرد المهتم سياسياً يميل إلى المشاركة في النشاط الجماعي الذي تزاوله جماعات المصلحة التي تمثله بهدف التأثير على عملية صنع السياسات والقرارات الحكومية من ناحية، وصياغة المطالب والتعبير عن الاتجاهات السياسية من ناحية أخرى. فجماعة المصالح قد تضغط من أجل الحصول على مكاسب لأعضائها، وقد تعارض سياسة أو قراراً ما إذا رأت فيه ما يضرّ بمصالح أعضائها، وقد تعبر عن رأي قطاع من الرأي العام حيال القضايا العامة، وقد تقوم بعمل دعاية لسياسات معينة(١).

ومما يجدر التنويه إليه، أن أي مفهوم هو ابن بيئته، فهو مرتبط بتاريخ نشأته، أي بالمشكلات التي كانت مطروحة في وقت نشوئه، كما هو مرتبط بنوعية المناظرات الفكرية التي دارت حول المشكلات المطروحة والطريقة التي حاول أن يواجهها بها المثقفون، فهو بالضرورة ابن بيئة تاريخية واجتماعية محددة، وهو ابن فكر محدد أيضاً. ثم إن المفاهيم لا تولد من خلال النظرية وعبر التأمل والتفكير فحسب، بل إنَّ ظهورها وتطورها مرتبطان دائماً بالصراع الاجتماعي القائم، وبالواقع المعاش وتناقضاته، هذا الواقع الذي يشكل المحك والمختبر لكل المفاهيم والنظريات والتصورات التي يضعها العلماء والفلاسفة والمفكرون ومدى ملائمتها ومقاربتها للواقع والحقيقة. وبالتطبيق على النظم العربية والمجتمع العربي، فإن المصطلح الأكثر تداولاً وشيوعاً لتوصيف هذه الحالة هو مصطلح «الجمعيات الأهلية»، الذي ارتبط بالنشأة الوطنية لكثير من تلك المنظمات في فترة الخضوع للاستعمار، واستمر بعد الاستقلال تعبيراً عن حالة

---

(١) مزيان، نجيم. **المجتمع المدني والأحزاب السياسية- أية علاقة ؟** ، (ص ص١-٣) على العنوان: http:www.nador 24.com . تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٤/٣٠.

الاغتراب والافتراق بين المجتمع والدولة[١]. وتتمايز هذه الجمعيات في البلدان العربية، سواء من حيث النشأة وتاريخها، أو من حيث العدد، فمنها ما نشأ في نهاية القرن التاسع عشر، كما في لبنان ومصر، ومنها ما نشأ في نهاية القرن العشرين، كما في سلطنة عمان، وبعض البلدان فيها عدد كبير من هذه الجمعيات، والبعض الآخر عدد محدود. وكذلك تتمايز من حيث مستوى التطور الديمقراطي ودرجة انفتاح النظام، ومحور النشاط، فمنها ما يختص بمساعدة الفقراء أو المعوقين أو الأيتام، ومنها ما يقدم الخدمات العامة. كما يلعب التكوين الاجتماعي والإثني والثقافي للسكان دوراً هاماً في تكوين هذه الجمعيات وتوجيه نشاطها، ومن هنا، نلاحظ أن مختلف الطوائف في لبنان تمتلك جمعياتها الأهلية الخاصة بها، وذلك على التوازي مع احتفاظها بدور عبادتها ومدارسها، وأحيانا جامعاتها[٢].

وهكذا، يبدو أن المقاربة العربية للحالة الأوربية لمفهوم المجتمع المدني، لم تُقارب الواقع العربي بشكل دقيق. فرغم الحديث العربي المتزايد عن مجتمع مدني عربي، إلا أننا من الصعب أن نجد في الواقع مجتمعاً مدنيا في المنطقة العربية، قادراً على فرض إرادته أو رغباته أو تأثيره على قرارات دولته وخياراتها كما هو في الحالة الأوروبية – الغربية أو الشرقية – أو حتى لدى بعض دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. بمعنى آخر، من الصعب أن نجد مجتمعاً مدنياً في المنطقة العربية مستقلاً عن الدولة وقادراً على التأثير فيها. فضعف المنظمات غير الحكومية، وكذا القوى والأحزاب السياسية غير تلك المشاركة في السلطة، وتراجع دورها إلى حد كبير، يحجب ويضعف من إمكانية تشكُّل وولادة مجتمع مدني في الدول العربية ويؤخّرها. فلا وجود

---

(١) أبو حلاوة، كريم. **إشكالية مفهوم المجتمع المدني(النشأة – التطور – التجليات)**. مرجع سابق، (ص ص ١٠٩–١١٠).

(٢) هلال، علي الدين ومسعد، نيفين. **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**. مرجع سابق، (ص ص ١٨٠–١٨٣).

لمجتمع مدني فاعل دون ديمقراطية قابلة للتطور، ولا وجود لديمقراطية دون حضور ووجود لقوى وأحزاب سياسية – بخلاف الأحزاب الرسمية أو أحزاب السلطة – ودون تداول للسلطة(١). فمساحات الحرية المتاحة في الدول العربية تظل محدودة مقارنة بمواقع كثيرة في العالم، وسلطة الدولة لازالت مطلقة وغير خاضعة للمساءلة أو التداول، والدولة العربية بشكل عام تفكر نيابةً عن المجتمع وتخطط بعيداً عنه. وهذا يؤدي إلى انقطاع الدولة عن المجتمع، وشلّ قدرات أفراده وقواه الاجتماعية والسياسية ومنظماته الأهلية، إلا قوة مؤسسة الدولة(٢). وتكمن خطورة هذه الحالة، في أنَّ القوى المؤهَّلة لسد فراغ هذا التدمير هي القوى التقليدية / القبلية والدينية والطائفية والعشائرية.../، وهو ما حصل في العراق عام (٢٠٠٣)، وليبيا عام (٢٠١١)، بعد سقوط أنظمتها السياسية. وهكذا، فإن الوصول إلى حالة صحيحة وصحية للمجتمع المدني في الوطن العربي، وإشراك مؤسساته في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هي عملية معقدَّة ومشروطة بتهيئة الظروف للانتقال من المجتمع التقليدي العصبوي الذي تسوده مفاهيم الانتماء للعشيرة والعائلة والجماعة إلى المجتمع الحديث الذي يُبنى على مفاهيم الولاء للوطن والشعب /باعتباره وحدة متكاملة/، تضبطه سلطة سياسية واحدة يفرزها المجتمع طوعاً ويقبلها، «مجتمع حديث»، مجتمع العمل والإنتاج والمصالح المختلفة والمتباينة والتنافس الخلاق والاعتماد المتبادل. أي أنها عملية مرتبطة بالاندماج الوطني أو الاندماج القومي، والانتقال من حالة التشظي والتناثر إلى حالة الوحدة، ومن الملّة إلى الأمة، بالمعنى الحديث للكلمة، وهو غير المعنى المتَدَاوَل في الخطاب الثقافي والسياسي العربي. ومن ثم

---

(١) النجار، باقر (٢٠٠٤). المجتمع المدني في الوطن العربي: واقع يحتاج إلى إصلاح. بحث قدم إلى ندوة: **(المجتمع المدني ودوره في الإصلاح)** تحرير ممدوح سالم. (ص ص٥٥-٥٧). المنعقدة في الإسكندرية بتاريخ ٢١و٢٢/٦/٢٠٠٤ في الإسكندرية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي –UNDP–

(٢) المرجع نفسه، (ص ص ٥٨-٦٥).

الانتقال من وضعية ما قبل الدولة الوطنية إلى الدولة الوطنية بأركانها الثلاثة (الأرض والشعب والسلطة السياسية)[١].

ثانياً : جماعات المصلحة والضغط

وهي من أبرز الجماعات المدنية والسياسية التي تمارس دوراً وتأثيراً قد لا يقل أهمية عن دور وتأثير الأحزاب السياسة في كثير من الأحيان، لذلك سوف نحدد ما المقصود بجماعات المصلحة والضغط، ومن ثم تصنيفها، ووسائل عملها.

١- مفهوم جماعات المصلحة والضغط

لقد أصبحت «الجماعة الضاغطة» عبارة مألوفة ومصطلحاً شائعاً بين المفاهيم السياسية الدارجة، وهي مترجمة حرفياً عن الإنكليزية «pressurGroup» وهناك مؤلفون، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، يطلقون اسم «جماعات المصلحة» على التجمعات التي نشأت على أساس الدفاع عن الفوائد المادية وصيانة القيم الأخلاقية لمجموعة من الأفراد الذين يملكون صفة أو عدة صفات مميزة مشتركة، سواء في العمل أو في العمر أو في الطبقة... إلخ[٢]. وفي العموم، فقد غدت «جماعات المصالح» من أهم سمات الدولة الحديثة اليوم، وهي جماعات منخرطة في العملية السياسية وساعية لتحقيق مصالحها الخاصة ومدافعة عنها بقوة، وعلى كل من يريد أن يتعاطى السياسة أن يعي هذه الظاهرة التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من تكوين الدولة العصرية.

ومن الصعب إعطاء تعريف جامع ومانع لجماعات الضغط، ولكن يمكننا الاستدلال على العناصر الأساسية لوصف جماعة ما بكونها جماعة ضغط (مصلحة)، كأن نقول أن عدداً كبيراً من الجماعات والجمعيات والنقابات...

---

(٢) بركات ،حليم. **المجتمع العربي في القرن العشرين:** بحث في تغير الأحوال و العلاقات. مرجع سابق، (ص ص٩٢٦-٩٢٨).

(٢) مينو، جان (١٩٨٣). الجماعات الضاغطة. (بهيج شعبان، مترجم)، (ط٣. ص ص ٥-١٠) بيروت وباريس : منشورات عويدات.

يلجأوون إلى وسائل مختلفة للتأثير على العمل الحكومي أو البرلماني أو توجيه الرأي العام في سبيل الدفاع عن مصالح أعضائها أو القيم التي يؤمنون بها. وتجدر الإشارة إلى أنه لا تتكون جماعات المصلحة لمجرد إعلام أو إخبار صانعي القرار بمطالب تلك الجماعات (المنظمات)، وإن ما لابد من السعي لتحقيق هذه المطالب. لذا فهي تبحث دائماً عن قنوات خاصة لنقل المطالب، وعن أساليب خاصة لإقناع صانعي القرار بأن هذه المطالب تستحق الاهتمام والاستجابة. ويتوقف مدى قوة وتأثير جماعة المصلحة داخل النظام السياسي على عدة عوامل، لعل أهمها: الخصائص الذاتية للجماعة من حيث حجم العضوية ومدى تماسك الجماعة وحجم مواردها وفاعلية أعضائها، وطبيعة النظام السياسي في الدولة، والثقافة السياسية السائدة، ومدى تجانس توجهات الجماعة مع هذه الثقافة السائدة في المجتمع، ودرجة استقلالية الجماعة عن الحكومة والقوى السياسية الأخرى، وارتباطها بالأحزاب القائمة، ولاسيما الكبيرة والفاعلة منها، كل تلك عوامل مهمة في تحديد وزنها ودورها في صنع السياسية العامة وتأثيرها على النظام السياسي ككل[١]. وهناك اختلافٌ جوهريٌ بين جماعات الضغط (المصلحة) والأحزاب السياسية، سيما من حيث البنية وطبيعة التنظيم أو الوسائل المتبعة، فكما أشرنا سابقاً بأنه من أسس وطبيعة الحزب السياسي وأهدافه، العمل للوصول إلى الحكم /السلطة، في حين أن غرض جماعة الضغط يقتصر على التأثير على السلطة، بيدَ أن ذلك لا يعني عدم وجود روابط بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية[٢]. فقد يكون بعض الأشخاص أعضاء في حزب ما ونقابة ما في آنٍ معاً، وقد يكون مجرد الانتساب إلى إحدى النقابات يؤدي تلقائياً إلى الانتساب إلى حزب معين، كما هي الحال في حزب العمال البريطاني الذي نشأ في العام ١٩٠٠، وكانت النقابات العمالية وراء نشأته. وقد تسهم جماعات الضغط في وصول أحد الأحزاب إلى

---

(١) الخزرجي، ثائر كامل. **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة.** مرجع سابق، (ص ص ١١٤-١١٥).

(٢) سليمان، عصام. **مدخل إلى علم السياسة.** مرجع سابق، (ص ص ١٠٨-١٠٩).

السلطة من خلال مناصرتها له، وقد تتحول بعض هذه الجماعات إلى أحزاب سياسية كنقابة التضامن البولندية التي كان لها دور كبير في زعزعة النظام الاشتراكي الماركسي في بولندا قبيل انهيار الاتحاد السوفياتي، ثم تحولت إلى حزب سياسي فاز في أول انتخابات بعد انهيار الحكم السابق، ووصل إلى السلطة بزعامة «فاليسا». وفي محاولة تعريف (جماعات المصالح) تجتهد الموسوعة السياسية في وضع تعريف لها على أنها «جماعات تسعى لتحقيق هدف أو أهداف معينة مرتبطة بمصالح أعضائها بكافة الوسائل الممكنة، عبر التأثير والضغط على قرارات وسياسات السلطة السياسية، ولكن ليس من أهدافها الوصول إلى السلطة»[١]. ودرج البعض على تسميتها بهذا الاسم - جماعات الضغط - نظراً للضغوطات التي تمارسها على السلطات لتحقيق أهدافها، وإضافة إلى الضغوط تمارس الإقناع أيضاً، لذلك فضَّل البعض تسميتها بـ - جماعات المصالح - لأنها فعلاً تبحث عن مصالح أعضائها بغض النظر عن الوسائل المستخدمة لتحقيقها. وقد وصفها البعض بأنها تجمعات غير سياسية، والبعض الآخر يقول أنها تجمعات غير رسمية[٢]، وهذا توصيف غير دقيق لأنها أولاً، تجمعات تشمل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمهنية... إلخ. وثانياً، لأنها قد تكون تجمعات رسمية مُجازة من السلطات الرسمية، كجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان أو نقابات العمال كما في الدول الديمقراطية، وقد تكون تجمعات شُكِّلَت بقرار وتوجيه من السلطات الحاكمة، كالتي نشأت في الدول الاشتراكية سابقاً، أو تلك الموجودة في العديد من الدول النامية.

والأحزاب السياسية حين تفشل في الوصول إلى السلطة تتحول إلى المعارضة السياسية، أما جماعات الضغط فتستمر في سعيها للحصول على

---

(١) أحمد سليمان الحمداني، قحطان. **الأساس في العلوم السياسية**. مرجع سابق، (ص ص ٣٣٦-٣٣٧).

(٢) جبير، أحمد إبراهيم (١٩٩٥) **مبادئ العلوم السياسية**، (ص ص ٣١٣-٣١٤). ليبيا. طرابلس: الجامعة المفتوحة.

مكاسب لأعضائها سواء نجحت في ذلك أمْ لم تنجْح. وقد تكون بعض هذه الجماعات أكثر نشاطاً وتأثيراً من بعض «أحزاب الكوادر» التي غالباً ما يقتصر نشاطها في أوقات الانتخابات، وقد يحصل تحالف بين بعض جماعات المصلحة وبعض الأحزاب السياسية لتحقيق أهداف معينة(١). كما تفترق جماعات المصلحة عن الأحزاب السياسية في الوسائل المتبعة، وفي البيئة التنظيمية لكل منهما، فالوسائل التي تستخدمها جماعات المصلحة قد لا تكون علنية أو مشروعة أحياناً، كما أن أسلوب عملها غير مباشر، فقد تمارس نشاطها في الخفاء وبطرق مختلفة، بينما الأحزاب السياسية، فتستخدم أساليب ووسائل معلنة ومشروعة، أو هكذا يفُترض على الأقل.

ومن الناحية التنظيمية، فإن جماعات المصالح قد لا يكون لها هياكل تنظيمية محددة، وذلك بخلاف الأحزاب السياسية التي يُعد التنظيم أحد أركانها الأساسية وشرائط وجودها(٢).

وفي العموم، فإن جماعة المصالح هي: مجموعة من الأفراد الذين تجمعهم رؤى ومصالح مشتركة، قرروا العمل معاً للتأثير على السلطات الحاكمة من أجل تأمين مصالحهم والمحافظة عليها، يوجدون في شكل جمعية أو رابطة معينة تجمعهم في الحد الأدنى عند الضرورة، ولهم وسائل عديدة يستخدمونها لتحقيق أهدافهم. وأهم أنموذج لتلك الجماعات وأكثرها قوة وشهرة في العالم تلك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية وتسمى (اللوبي– Lobby)، وهي كلمة إنكليزية تعني الرواق أو الردهة الأمامية في الفندق، أو الممر أو الدهليز، وكانت ترمي أساساً للدلالة على دهاليز مجلس العموم البريطاني، أو تطلق على الردهة الكبرى في مجلس الشيوخ الأمريكي،

---

(١) محمد الكبسي، أحمد وآخرون (١٩٩٨). مبادئ العلوم السياسية، (ص ص١٩٩–٢٠٠). صنعاء : الوكالة اليمنية للدعاية والإعلام.

(٢) جبير، احمد إبراهيم. مبادئ العلوم السياسية. مرجع سابق، (ص ص ٣١٩–٣٢١).

حيث يستطيع الأعضاء أن يقابلوا الأشخاص الذين يحاولون التأثير على أصواتهم، ويعقدون معهم الصفقات وتدور المناورات والمناقشات ويتم تبادل المصالح[١].... ويكون ذلك عادةً بمحاولة ذوي النفوذ أن يكسبوا تأييد الأعضاء لمشروع قانون ما، مقابل الوعد بالأصوات أو الدعم المالي لحملاتهم الانتخابية، أو بالدعاية والصيت الإعلامي إنْ هم ساندوا مطالبهم وساعدوا على تحقيقها[٢]. وإن لم ينجح هذا الأسلوب مع الأعضاء يلجؤون إلى التهديد بحملات ضدهم، أو حجب ومنع الأصوات عنهم، أو حملات التشهير والإساءة في بعض الأحيان. واللوبي هو فرد أو مجموعة أفراد أو تنظيم يعمل لحساب الغير بهدف التأثير على قرارات السلطة، وبهذا يمكن التمييز بين اللوبي وبقية الجماعات الضاغطة، إذ قد يكون فرداً وليس بالضرورة جماعة، ويعمل لمصلحة الغير، فرداً أو جماعة. وبذلك، فإن الضغط الذي يمارسه فرد لمصلحته أو جماعة لمصلحتها لا يُعدُّ نوعاً من أنواع اللوبي، كما أن اللوبي يستهدف التأثير على قرارات السلطة العامة في جميع مراحلها ومستوياتها، وبالتالي لا يعد التأثير على القرارات ذات الطبيعة الخاصة من قبيل ضغط اللوبي، كذلك يجب أن يكون ضغط اللوبي من خارج المؤسسة المضغوط عليها وليس من داخلها.

ويوجد في الولايات المتحدة الأمريكية «لوبيات» عديدة تمارس نشاطها بشكل علني ومشروع، وأهم أنواعها[٣]:

---

(١) دلة، سام (٢٠٠٢). مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، (ص ص ٣٦٠-٣٦١) حلب: منشورات جامعة حلب.

(٢) دي بنو، آلان (١٩٨٥). أزمة الديمقراطية الغربية. مجلة الوحدة – عدد/٧/، (ص ص١٢٩- ١٣٣). الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية.

(٣) بالروين، محمد. مفهوم جماعات المصالح السياسية، (ص ص١-٣) على العنوان:
http://www.libya-watanona.com/adab/mberween/mb12039a.htm .
تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٥/٥

١- جماعات الضغط العرقية، مثل اللوبي اليوناني، الإيرلندي، الياباني، العربي... وغيرها.

٢- جماعات الضغط الديني، مثل اللوبي اليهودي- الصهيوني، الإنجيلي، الكاثوليكي.... إلخ.

٣- جماعات الضغط المهنية، مثل لوبي المصالح البترولية، لوبي منتجي الألبان.... إلخ.

وتلعب هذه اللوبيات دوراً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية، حتى أن الأحزاب السياسية كثيراً ما تعمل تحت تأثير تلك اللوبيات التي باتت تمتلك المكاتب والاختصاصيين والموظفين المكلفين بتحضير مشروعات القوانين أو تعديلها أو بيعها إلى أعضاء الكونغرس. وأصبحت ظاهرة اللوبيات صناعة محترفة بكل ما للكلمة من معنى في هذه الدولة، وهي في تعاظم مستمر، فعدد أعضاء اللوبي ارتفع من /٩٠٠٠/ عام ١٩٧٦ إلى/٣٥٠٠٠ /عام ١٩٩٠[(١)]، وهذه الظاهرة التي تتميز بها الولايات المتحدة الأمريكية موجودة على مستوى الاتحاد وعلى مستوى الولايات أيضاً، ولها دور كبير في إفساد الحياة السياسية من خلال ممارساتها ووسائلها (غير المشروعة أحياناً) كالرشوة والمساومات، الأمر الذي استدعى تنظيمها وتهذيبها، خاصةً منذ صدور قانون في عام ١٩٤٦ الذي عدَّ (اللوبي) مهنة، فحدد لها نظاماً معيناً يبين شروط ممارستها.

٢- أنواع جماعات المصالح وتصنيفها

إن جماعات المصالح ليست واحدة في وجودها واستمرارها وأهدافها ووسائلها، وذلك تبعاً لبنيتها الاجتماعية والاقتصادية والمنازعات الأيديولوجية

---

(١) دلة، سام. مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية. مرجع سابق، (ص ص ٣٦٢-٣٦١). انظر أيضاً بدر الدين، غسان وعواضة، علي. المؤسسات السياسية والقانون الدستوري. مرجع سابق، (ص ص ٢٩٢-٢٩٣).

في البلد المعني، وتمثيلها للمصالح المختلفة. كما يختلف تصنيفها باختلاف الباحثين الذين يتناولون هذه الجماعات بالدراسة والتحليل. وهكذا، يمكن تصنيفها وفقاً لعدد من المعايير أهمها: طبيعتها، تنظيمها، توقيتها، نطاقها، وأهدافها[١].

- فمن حيث طبيعتها تصنف إلى:

آ- جماعات المصالح السياسية، وهي التي لها مصالح سياسية بحتة، إذ تعمل على أن تكون لها علاقات دائمة مع رجال السلطة، وتمارس الضغط بشكل مستمر للحصول على المزيد من الامتيازات، وأبرز مثال لها «اللوبي اليهودي» في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- جماعات المصالح شبه السياسية، وهي التي لها أهداف سياسية واقتصادية في آن واحد، كنقابات العمال، واتحادات أصحاب الأعمال والاتحادات المهنية التي تستعمل النشاط السياسي كوسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

ج- جماعات المصالح الإنسانية، كالجمعيات الخيرية التي تمارس نشاطات متعلقة بحقوق الإنسان، ورعاية الطفولة، وجمعيات الرفق بالحيوان.

- أما من حيث التنظيم فيمكن تصنيفها إلى:

أ- جماعات المصالح المنظمة، وهي منظمة في تركيبتها وعضويتها، لدرجة تكون فيها شبيهة بالأحزاب السياسية.

ب- جماعات المصالح غير المنظمة، والتي لا تهتم كثيراً بالجانب التنظيمي، وهي السمة الغالبة على معظم جماعات المصالح[٢].

---

(١) مينو، جان. الجماعات الضاغطة. مرجع سابق،(ص ص ١٢-١٩).

(٢) جبير، أحمد إبراهيم. مبادئ العلوم السياسية. مرجع سابق، (ص ص ٣١٥-٣١٦). انظر أيضاً: أحمد سليمان الحمداني، قحطان. الأساس في العلوم السياسية. مرجع سابق، (ص ص٣٣٧-٣٤٠).

- كما تصنف بالنسبة إلى الأهداف وفق الآتي:

آ- جماعات المبادئ أو البرامج أو (التجمعات ذات النزعة الأيديولوجية)، والتي تهدف إلى تحقيق غايات عامة وطنية أو قومية، كجماعة الوحدة الأوروبية.

ب- جماعات الحرف والمهن أو(المنظمات المهنية)، وترتبط بأهداف ذات طبيعة خاصة، تهتم بالدرجة الأولى بتحقيق أهداف أصحاب المهنة الواحدة (كاتحاد المحامين، أو جمعية الدفاع عن حقوق المتقاعدين، أو نقابة سائقي النقل البري والجوي، أو نقابة عمال المعادن).

وهناك تصنيفات أخرى كتلك المتعلقة بنطاق المصلحة، حيث توجد جماعات المصلحة الخاصة، التي تُعنى بمصالح فئوية خاصة، كجمعية جمع الطوابع. أو جماعات المصلحة العامة، التي تُعنى بقضايا عامة تخص الشعب عامةً، مثل جمعية محو الأمية. والبعض يصنفها حسب الولاء والمرجعية، فيقول بجماعات المصالح الوطنية التي يكون ولاؤها وارتباطها بالوطن وأبنائه وتسعى لخدمتهم، وجماعات أخرى غير وطنية تمثل المصالح الأجنبية على أرض الوطن ومرتبطة بالأجنبي وتسعى لخدمته على حساب الوطن الأم، كجماعة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، أو جماعات لوبي النفط في الخليج العربي[١].

٣- وسائل جماعات المصالح والضغط

تختلف الوسائل التي تلجأ إليها جماعات المصالح والضغط للتأثير على عمل السلطات الحاكمة باختلاف طبيعة كل جماعة وأهدافها، وباختلاف الظروف التاريخية والموضوعية في كل دولة. وبوجهٍ عام، يمكننا تقسيم هذه الوسائل وتكثيفها وفق الآتي :

آ- الإقناع: وهو من أهم الوسائل التي تتبعها جماعات المصلحة في التأثير على السلطات الحاكمة، من خلال التعريف بأهدافها وبأن مطالبها

---

(١) محمد الكبسي، أحمد وآخرون. مبادئ العلوم السياسية. مرجع سابق، (ص ص١٩٩-٢٠٠).

عادلة، وهي الطريقة المفضلة لأولئك الذين يتطلعون إلى الاحترامية والإقناع بواسطة براهين عقلية، وتقديم ما يسميه الاختصاصيون الانكلوساكسون «أفضل نصيحة the Best Advice». وتتم عبر اللقاءات والاجتماعات الخاصة والعامة، ويقوم بها عادة خبراء أكفياء في أغلب الأحيان ممن لديهم معرفة تقنية جيدة بالموضوع، ويستخدمون لهجة ملطفة ومظهر موضوعي. ويتمتع رجال الأعمال بميزة نسبية في هذا الأسلوب، نظراً لإمكاناتهم المادية وخبراتهم العملية في هذا المجال(١). كما أن هذه الجماعات تمارس تأثيرها على أعضاء الحكومة والبرلمان، عبر تقديمها لهم معلومات وبحوث ودراسات مستندة إلى بيانات وأرقام وإن لم تكن صحيحة، إلا أنها تكون كاملة ومعدَّة باعتناء من قبل اختصاصيين لهذه الغاية. فقسم كبير من وقت البرلمانيين والوزراء وكبار الموظفين في الدولة مخصص لاستقبال ممثلي المصالح والإيديولوجيات المنظمة في معظم دول العالم، ومثاله سعي الغرفة النقابية الفرنسية لصانعي السيارات ضد امتداد حرية التبادل التجاري إلى قطاعها، وكذلك كفاح النقابة العامة لصناعة القطن في فرنسا ضد السوق الأوربية المشتركة(٢).

ب- **التهديد:** يتم اللجوء إلى هذه الوسيلة حين تبدو السلطات غير منفتحة وغير مرنة بشكل كاف في نظر محاوريها، وتعد من أهم الوسائل للضغط على السلطات الحاكمة التشريعية والتنفيذية والقضائية على السواء، وتتم عبر إرسال الرسائل والبرقيات والمخابرات الهاتفية ومقابلة الأشخاص المطلوب التأثير عليهم... إلخ. ويأخذ التهديد أشكالاً متعددة: فبالنسبة للبرلمانيين، قد يكون التهديد بسحب الثقة منهم وعدم انتخابهم مجدداً، وقد يأخذ شكل العقوبات أو التهديد بالقتل وما إلى ذلك من أعمال عنيفة. أما بالنسبة إلى الحكومات، فلا تتردد هذه الجماعات في تحريك احتمال إسقاط الوزارة بواسطة النواب المنتسبين إليها أو الأصدقاء، وخاصة في البلدان التي يسود فيها عدم الاستقرار

---

(١) مينو، جان. **الجماعات الضاغطة.** مرجع سابق، (ص ص ٥١-٥٢).

(٢) جبير، احمد إبراهيم. **مبادئ العلوم السياسية.** مرجع سابق، (ص ص٣١٧-٣١٨).

الوزاري[١]. أو قد يكون التهديد بخلق أزمات مالية واقتصادية للحكومات القائمة، من خلال التحريض على عدم دفع الضرائب، أو من خلال التهديد باستخدام القوة عبر الإضراب عن العمل، وهذا ما يحصل أحياناً في البلدان الأوروبية ذات الأنظمة الديمقراطية. وكذلك قد يطال التهديد كبار الموظفين، سواء بالتعرض لسيَرهم الذاتية ومهنتهم وتشويهها، أو السعي لدى الأصدقاء من كبار المسؤولين لنقلهم واتخاذ العقوبات بحقهم ومضايقتهم بأشكال مختلفة.

ج- **الضغط على الحكومة والبرلمان:** فبقدر ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بقدر ازدياد احتمال تدخل الجماعات الضاغطة لديها وممارسة الضغط عليها. وتسعى جماعات المصلحة للاتصال بالمعنيين في السلطتين التنفيذية والتشريعية، بدءاً من رئاسة الدولة والوزراء إلى أعضاء البرلمان وكبار المسؤولين. فتعمد إلى وقف تنفيذ قانون ما، أو التعجيل بإقرار أو إصدار قانون، أو إجراء التعديل عليه، وتطلب ذلك من السلطات عبر الرسائل والبرقيات وعن طريق الصداقات والعلاقات الشخصية أو الإغراءات المالية والرشوة أو الحفلات والولائم التي تنظمها تكريماً للحكام وكبار الموظفين والبرلمانيين. وتنتهز الفرص والمناسبات لتقديم الهدايا والخدمات[٢]، كما في أعياد الميلاد أو الزواج...، لهم أو لأحد من أسرهم. وفي أحيان كثيرة، تقوم هذه الجماعات بدعم تأييد بعض المرشحين لعضوية البرلمان وتمويل حملاتهم الانتخابية، أملاً في فوزهم والاستفادة منهم في خدمة مصالحهم[٣]. وأحياناً، قد تلجأ الجماعات الضاغطة إلى القضاء كوسيلة للضغط على السلطات الحاكمة، ولاسيما حين تجد القنوات العادية مغلقة أمامها، فتلجأ إلى التقاضي

---

(١) مينو، جان، **الجماعات الضاغطة**. مرجع سابق، ص ٥١

(٢) المرجع نفسه، (ص ص٥٢-٥٤). انظر أيضاً : أحمد سليمان الحمداني، قحطان. الأساس في العلوم السياسية. مرجع سابق، (ص ص ٣٤٠-٣٤١).

(٣) دلة، سام. **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**. مرجع سابق، (ص ص ٣٦٠-٣٦١). انظر أيضاً: أحمد سليمان الحمداني، قحطان. مرجع سابق، (ص ص ٣٤١-٣٤٢).

أو التهديد بالقضاء بغية إلغاء قرارات حكومية ضارة بمصالحها، مما يضع الجهات الحكومية في حالة إرباك وانشغال، بقصد إجبارها على التراجع عن مواقفها تجاه تلك الجماعات(١).

د- **التأثير على الرأي العام:** تعتمد الحكومات الحديثة في بقائها واستمرارها على تأييد الرأي العام ومناصرته لها، لذا تلجأ الجماعات الضاغطة إلى استخدامه كسلاح ضد السلطات القائمة والعمل على تعبئته وتوجيهه بما يخدم مصالحها هي، وذلك من خلال إصدار النشرات وتوزيعها وعقد الندوات وإلقاء المحاضرات، واستخدام كافة وسائل الإعلام المتاحة كالمجلات والصحف والتلفزيون والإذاعة ووسائل الانترنت الحديثة لشرح وجهة نظرها وتأييد قضاياها(٢). فإذا تمكنت من تعبئة الرأي العام تجاه قضية معينة، طلبت من متبني أفكارها ومصالحها كتابة الرسائل والمذكرات إلى الحكومة والبرلمان مطالبةً بتحقيق أهدافها، إما على شكل قانون أو على شكل قرار يتم اتخاذه على أي مستوىً من المستويات.

المبحث الثاني: الإطار النظري لدارسة الأحزاب السياسية

المدخل (Approche) هو المعيار أو الاتجاه أو الأسلوب الذي يتم اعتماده لمقاربة حدث معين أو ظاهرة محددة، بغية تحليلها ومعرفة كنهها تبعاً لعلاقتها بمتغير أو مجموعة من المتغيرات، أو هو مجموعة من المفاهيم التي تُطبَّق وفق منهجية محددة، وتساعد في فهم الظواهر الاجتماعية والوقائع المادية وتفسيرها من خلال اكتشاف العلاقات القائمة بينها (الظاهرة والمستترة)، بالإضافة إلى استنتاج المتغيرات المهمة، وتوجيه

---

(١) دي بنو، آلان. **أزمة الديمقراطية الغربية**. مرجع سابق، ص ١٣٣

(٢) محمد الكبيسي، احمد وآخرون. **مبادئ العلوم السياسية**. مرجع سابق، (ص ص٢٠١-٢٠٢). انظر أيضاً: سليمان، عصام. **مدخل إلى علم السياسة**. مرجع سابق، (ص ص ١٠٨-١٠٩).

الانتباه نحو مؤشرات هذه المتغيرات ودلالاتها، بهدف صياغة القرائن التي تشكل هذه المؤشرات(١).

وقد تبلورت ثلاثة مداخل نظرية كبرى لدراسة الأحزاب والظواهر السياسية في العالم الثالث خلال النصف الثاني من القرن العشرين: أولها «نظرية التحديث والتنمية السياسية»، وثانيها «نظرية التحليل الطبقي وأفكار مدرسة التبعية» (وهذه تسمى بالمداخل التقليدية)، ومن ثمَّ اتجه دارسو السياسة إلى تطوير مداخل حديثة لتحليل الظواهر والمستجدات السياسية(٢)، أهمها «مدخل العملية السياسية». وهذه المداخل هي التي سيتم اعتمادها بشكل أساسي في هذه الدراسة. إذْ تبين أنَّ المجتمعات العربية عموماً والمجتمع اللبناني على وجه خاص – بثقافتها وقيمها وعاداتها وتقاليدها وأيضاً أنظمتها السياسية – هي متغيرات مستقلة، فيما أن الأحزاب والقوى السياسية العاملة فيها، هي متغيرات تابعة ومرتبطة بالأولى .

المطلب الأول: نظرية التحديث والتنمية السياسية

من الناحية التاريخية، يشير – التحديث– إلى عملية التغُّير نحو تلك الأنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، من القرن السابع عشر إلى مطلع القرن العشرين، ثم انتشرت إلى بلدان أوروبية أخرى، وإلى بلدان العالم الثالث في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية. وتتسم المجتمعات الحديثة بدرجة عالية من التمايز والتخصص فيما يتعلق بأنشطة الأفراد

---

(١) ناصوري، أحمد (٢٠٠٥) دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**– المجلد ٢١– العدد الأول، ص ٢٧٦. دمشق: جامعة دمشق.

(٢) توفيق، حسنين (١٩٩٩). **دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث.** في علي الدين هلال، ومحمود إسماعيل (محرران). اتجاهات حديثة في علم السياسة، (ص ص ١٧٢–١٧٣). القاهرة : المجلس الأعلى للجامعات. اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة.

والأبنية المؤسسية، والتي لا تتحدد بأي إطار ثابت من العلاقات التقليدية، كالقرابة أو الطائفة أو الطبقة الاجتماعية، وإنما ترتبط بنمو مؤسسات حديثة، كالأسواق في الحياة الاقتصادية، والنشاط الحزبي والتصويت في الحياة السياسية، والتنظيمات والآليات البيروقراطية في الميادين العامة(١).

أولاً: أدبيات التنمية السياسية

تعود أفكار «التنمية السياسية» في الأغلب الأعم منها – خصوصاً في مراحلها الأولى– إلى إسهامات مجموعة من العلماء الأمريكيين الذين ضمتهم لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية SSRC برئاسة «غبرييل ألموند»(٢). وقد تعرضت أدبيات «التنمية السياسية» لدى نشأتها لمؤثرين أساسيين، هما: «الأيديولوجيا الليبيرالية الأمريكية من جانب، والأيديولوجيا التنموية من جانب آخر، ومن ثم استندت إلى المقولات والمفاهيم التي جاءت بها المدرسة السلوكية الأمريكية والمنهج السلوكي الذي يُعنى بدراسة السلوك الفعلي لأصحاب الأدوار السياسية، والانتقال من مجرد السمة الشكلية والاهتمام بالقانون والأيديولوجيا والمؤسسات...، إلى دراسة الهياكل والعمليات المتضمَّنة في السياسات وصنع السياسة، مثل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والعمليات الانتخابية والاتصال السياسي والتنشئة السياسية، بالإضافة إلى التوجه نحو الدراسات الإحصائية والتحليل الكمي والدراسات المسحية القائمة على العينات ودراسة الحالات، والاهتمام بتفنيد ودحض المنهجيات الماركسية والطبقية التي اعتمدت التحليل الطبقي الماركسي أساساً لها.

لقد قدمت أدبيات «التحديث والتنمية السياسية» الإطارات النظرية والأدوات المنهجية المتعددة – سواء بوجه مباشر أو غير مباشر– لدراسة الأحزاب السياسية،

---

(١) S.N.Eisenstadte (1966), Modenization: protestand change (Englewood cliffs, N.J: prentice = ttall INC) .pp(1-3)

(٢) حرب، أسامة الغزالي، الأحزاب السياسية في العالم الثالث. مرجع سابق، (ص ص ٢٩-٣٠).

وخاصةً في الدول النامية. وتم ذلك من خلال العديد من المفاهيم، أبرزها تلك المتعلقة (بالتنمية السياسية، وفكرة المؤسسية، والقيادة أو الكاريزما...). وفي سياق عملية التنمية السياسية، يواجه المجتمع ما اُصطلِحَ على تسميته بـ «أزمات التنمية السياسية»: وهي تلك الأزمات التي يستلزم تحقيق التنمية حلها، وأبرزها أزمات (الهوية، الشرعية، المشاركة، والتغلغل، والتوزيع)[١]، وهي أزمات لا تستثنى أي نظام عربي، سواء كلها أو في جزء منها.

١- **أزمة الهوية:** وتحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أو الضيقة، وهو ما نراه مشهداً قائماً في كل الساحات العربية دون استثناء.

٢- **أزمة الشرعية:** وتتعلق بعدم تقبُّل المحكومين لنظام سياسي أو نخبة حاكمة، وذلك لاعتباره غير شرعي أو لا يتمتع بالشرعية، أي لا يتمتع بسند أو أساس يُخوله الحكم واتخاذ القرار. وقد يكون هذا السند إما كاريزما الزعيم أو الدين أو الأعراف والتقاليد أو القانون. وكل نظام عربي يتخذ واحداً أو أكثر من هذه المصادر سنداً له لإسباغ الشرعية على وجوده واستمراره، حتى ولو كان ذلك شكلياً أو ادعاءً. وتعد أزمة تضاؤل الشرعية أو غيابها بتاتاً من أخطر الأزمات التي تواجه أنظمة الحكم العربية، ويعبِّر «سعد الدين إبراهيم» عن ذلك بالقول: «الوطن العربي – بامتداده من المحيط إلى الخليج – تحكمه أنظمة خائفة مذعورة، مصدر خوفها وذعرها هو الشك المتبادل بينها وبين شعوبها وبين بعضها البعض، وبينها وبين قوة أو أكثر من القوى الخارجية...»[٢].

---

(١) حرب، أسامة الغزالي، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. المرجع السابق، (ص ص٣٤-٣٥).

(٢) إبراهيم، سعد الدين (١٩٨٣). **مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية**. قدم إلى ندوة: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، (ص ص٤٠٣-٤١٦). بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

٣- **أزمة المشاركة:** أي عدم تمكن المواطنين من الإسهام في الحياة العامة لبلادهم واختيار مسؤوليهم واتخاذ القرارات السياسية، حيث لا تتوافر القنوات والمؤسسات السياسية اللازمة لتلك المشاركة.

٤- **أزمة التغلغل:** أي عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفاذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة وفرض سيطرتها عليه.

٥- **أزمة التوزيع:** وتتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع على أفراد المجتمع[١].

وقد تمت الإفادة من هذه الأدبيات بشكل خاص عند تناولنا الخصائص العامة للأحزاب السياسية العربية وبنيتها والأزمات التي تعانيها ووظائفها ودورها، وأيضاً في دراسة الخصائص العامة للأحزاب اللبنانية وبنيتها وأنماطها.

ولقد تركزت الأعمال التي تربط بين أزمات التنمية تلك من ناحية، والظاهرة الحزبية في الدول النامية من ناحية أخرى حول محورين: أولهما هو أثر أزمات التنمية في نشأة وتطور وتشكيل الأحزاب السياسية في هذه البلدان، وثانيهما حول دور الأحزاب في حل مشكلات التنمية السياسية. وقدمت تلك الأدبيات إسهامات تتجاوز النظريات التقليدية في نشأة الأحزاب السياسية وتطورها، إلا أن الإسهامات الأكثر بروزاً فيما يتعلق بالظاهرة الحزبية في الدول النامية، إنما كانت حول دور الأحزاب كأدوات ووسائل للتنمية والتحديث بالتشارك مع أدوات ووسائل أخرى كالجيش والقيادة الكارزمية، والتي تسهم معاً في حل أزمات التنمية السياسية التي تم ذكرها آنفاً. ونُظِرَ إلى الأحزاب باعتبارها أهم أدوات التحديث على الإطلاق في المجال السياسي، لأهمية دورها في التنشئة السياسية، والتجنيد السياسي، وصياغة وتجميع المصالح[٢].

---

(١) إبراهيم، سعد الدين، **مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية**. المرجع السابق، (ص ص ٤١٧-٤٣١).

(٢) Huntington , Samuel , and Nelson , Joan M.(1976) No Easy choice: political participation in Developing countries (pp.55-58). Massa chusetts : Harvard university.

كذلك، وفي إطار هذه الأدبيات، فإن الإسهامات التي قُدِّمت حول «المؤسسية»، سواء في أصولها في الستينيات من القرن العشرين أو في امتداداتها وتطوراتها لاحقاً، تسهم بعمق في تحليل فاعلية الأحزاب «كمؤسسات» من حيث علاقتها بالقوى الاجتماعية التي تمثلها، أو من حيث قدرتها على بلورة المصالح المجتمعية، أو من حيث معايير المؤسسية لديها. إذ تركِّز تلك الأدبيات على البُعد المؤسسي للظاهرة الحزبية، وعلى الدور الذي تلعبه في عملية تنظيم المشاركة السياسية. وبحسب تعبير «هنتغتون» فإن الأحزاب تقدم أساساً أو قاعدة للمشاركة السياسية تختلف في أهميتها تبعاً لتطور المجتمع، وإنها تمثل أهم التنظيمات والمؤسسات التي يمكنها تحقيق هذه المشاركة، مقارنة بتنظيمات أخرى كالنقابات مثلاً[١].

ثانياً: أدبيات النخبة السياسية والقيادة الكارزمية

تشكّل أدبيات «النخبة السياسية والقيادة الكارزمية» في الدول النامية مدخلاً مهماً لدراسة المؤسسات السياسية فيها بصفة عامة، والأحزاب السياسية بصفة خاصة، سواء كان ذلك بشكل مباشر من خلال الحديث عن أحزاب النخبة أو بطريقة غير مباشرة في كثير من الأحيان. ويثير هذا مسألة سيطرة نخبة محدودة على عملية صنع القرار داخل الحزب، وعملية التجنيد، وتغيير القيادات، كما يثير بدوره قضية الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية. وقد احتل مفهوم «النخبة Elite» مكاناً محورياً في نظرية التحديث والتنمية السياسية، سواء من حيث تطور النخب ذاتها (البيروقراطية والعسكرية والتكنوقراطية والمثقفة) في غمار عمليات التحديث والتنمية، أو من حيث الدور الذي تلعبه هذه النخب في الإسراع بتلك العمليات أو عرقلتها[٢]. كذلك، ركَّز دارسو «النخب السياسية» على الدور الذي يمكن أن تلعبه القيادة الكارزمية في

---

(١) Ibid., (pp. 4- 8).

(٢) منصور، بلقيس أحمد(٢٠٠٤). **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي (دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى)**، (ط١.ص ص ٢٠-٢١). القاهرة: مكتبة مدبولي.

عملية التنمية بكافة أبعادها، ونُظِر إلى التنظيم الحزبي باعتباره أحد أوجه التعبير عن إضفاء الطابع المؤسسي على القيادة الكارزمية، إذْ يصير الحزب في هذه الحالة وفق تعبير «ماكس فيبر» معبِّراً عن شرعية القائد الكاريزمي وموضعاً لمباركته، ثم أنه يصير، وذلك هو الأهم، عنصر استقرار للنظام الاجتماعي والسياسي، ويعكس التحول من نمط السلطة الكاريزمية إلى السلطة القانونية أو العقلانية(١).

لقد ارتبط مفهوم «النخبة» بتوزيع السلطة والقوة والنفوذ داخل المجتمع، ويمكن أن نعرفها بأنها: جماعة من الأشخاص لهم تأثيرهم وسطوتهم في شؤون المجتمع الذي تشكل النخبة فيه أقلية حاكمة، وذلك بسبب ما تملكه هذه الأقلية من مميزات القوة والخبرة في ممارسة السلطة والتنظيم داخل المجتمع الأمر الذي يؤهلها لقيادته. وهكذا يُنظر إلى النخبة السياسية political elite عادةً بدلالة (الفئة الحاكمة) وكمرادفة لها وإنْ اختلفَ المفهومان وتمايزا علمياً. وارتبط وجودها في تحليل آلية عمل النظام السياسي من خلال فهم علاقة السلطة بالمجتمع، أو بشكل آخر علاقة القوة بين الحكام والمحكومين. وتخضع هذه النخبة لقانون التغيّر والتبدّل وفقاً لمقتضيات التطور الذي تمرّ به مجتمعاتها على أساس دورة انتقالية يتم من خلالها استبدال نخب وإحلال نخب جديدة محلها وفقاً لآلية التوازن القائمة في هذا المجتمع أو ذاك، مستندةً في ذلك على مجموعة متفاعلة من المصالح والقوانين السياسية وحتى التقاليد الاجتماعية والأساطير. وبذلك تكون «النخبة السياسية» هي النخبة (القائدة) و(المخططة) لحركة المجتمع ومؤسسته الرئيسة (الدولة) بكل هياكلها ومسمياتها الفرعية(٢).

---

(١) حرب، أسامة الغزالي. **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. مرجع سابق، (ص ص ٤٥–٤٦).

(٢) عيدان المجمعي، محمد شطب (نيسان–٢٠١٣). **النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية**. (ص ص١٣٢–١٣٦). مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية. العدد/٤/السنة/١/. تكريت: جامعة تكريت.

وأخيراً، ترى هذه النظرية أن وجود الأحزاب السياسية وخاصة في الدول النامية، قد ارتبط بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها هذه البلدان بعد نيل استقلالها وتزايد عدد الأفراد الذين يطالبون بدور في اتخاذ القرارات الهامة، وتبلور جماعات من النخب عن القوى الاجتماعية والاقتصادية، سواء التقليدية منها أو الحديثة الصاعدة التي نشأت نتيجة تطور المجتمع والوعي السياسي وزيادة الرغبة في التكامل القومي (الوطني). ويرى «هنتنغتون»، رائد أدبيات التحديث والتنمية، أن التحديث وما يتضمنه من تعبئة اجتماعية ومشاركة سياسية يمكن أن يؤدي ليس إلى تحقيق الديمقراطية والاستقرار والتكامل القومي، وإنما إلى تحلل النظام السياسي وعدم الاستقرار والعنف وحدوث الانقلابات وحركات التمرد والحروب الأهلية والصراعات العرقية، ما لم يرتبط ذلك التحديث بوجود مؤسسات قوية قادرة وفعَّالة، تقع في مقدمتها الأحزاب السياسية التي تنظم المشاركة السياسية، وتحول دون أن تكون تلك المشاركة مجرد وسيلة لانعدام الاستقرار وتحطيم النظام العام وانتشار الفوضى والعنف والفساد، كما يحدث في العديد من الدول النامية ولاسيما، عندما تكون الدولة ضعيفة وهشة أو ما يُطلق عليه بـ«الدولة الرخوة». وذلك نظراً لتعاظم أهمية «المؤسسات» ودورها في تحقيق التنمية السياسية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتماسك الدولة الوطنية، حيث تقوم بعملية تحويل المدخلات إلى مخرجات وإدارة التفاعل بين الجماعات المختلفة في المجتمع(١).

إلا أن منهجيات نظرية «التحديث والتنمية السياسية"» تلك، تعرضت للعديد من الانتقادات والاتهامات بالقصور والضعف، أبرزها أنها تعكس إلى حد بعيد ظروف المجتمعات الغربية الصناعية وخصوصية تطورها التاريخي، ومن ثم صعوبة تكيّفها مع ظروف وواقع البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى حرص تلك المنهجيات على تجنب التغيير الجذري

---

(١) Huntington , Samuel (1968): political order in changing societies (pp.32-34). .NewHaven.Yale : university

لصالح التغيير الجزئي تحت شعار الواقعية السياسية، التي تحولت فعلياً إلى الخضوع لـ الأمر الواقع والتمسك به، ناهيك عن أن هذه المنهجيات تنزع إلى المبالغة في- التعميم - المبني على تصور إمكانية بناء أنموذج للمجتمع المتخلف ومشكلاته، كما لو أن هناك أنموذج واحد للتخلف يمكن تعميمه، وهذا بالطبع يتناقض وواقع الدول المتخلفة التي تتباين الاختلافات بينها كثيراً لدرجة تمنع توصيفها كأنموذج واحد(١).

المطلب الثاني: نظرية التحليل الطبقي وأفكار مدرسة التبعية

أولاً: أدبيات التحليل الطبقي

تعود نظرية التحليل الطبقي بشكل أساسي إلى الفكر السياسي الماركسي وتطوراته، إذ ينظر إلى الحزب السياسي باعتباره حقيقة طبقية، ويُعرِّف الحزب بالطبقة. والطبقات هي عبارة عن «جماعات من الناس كبيرة العدد نسبياً تتميز عن بعضها تبعاً لموقعها في أحد نظم الإنتاج الاجتماعي التاريخية، وتبعاً لعلاقة كل منها بوسائل الإنتاج، وتبعاً لدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل، وتبعاً لنوع حصولها على نصيبها من ثروة المجتمع وحجم نصيبها منها...»(٢). وبعبارة أخرى، فإن الوضع الاقتصادي لأية طبقة من الطبقات يرجع في المقام الأول إلى علاقة تلك الطبقة بوسائل الإنتاج الهامة في المجتمع، وهذا الوضع الاقتصادي هو الذي يحدد نصيب تلك الطبقة من السلطة السياسية.

ويتضمن التحليل الطبقي للأحزاب السياسية أبعاداً هامة في دراسة هذه الظاهرة، فهو يوفِّر المدخل الأساسي للتعرف على الأصول الطبقية والاجتماعية للأحزاب، وبالتالي تحديد المصالح التي تمثلها، وهذا يشكل شرطاً لاغنى عنه

---

(١) حرب، أسامة الغزالي. **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. مرجع سابق، (ص: ٣٧-٣٨ + ٤٨-٤٩).

(٢) الجوهري، محمد وآخرون (١٩٧٢). **نحو إطار نظري لدراسة الطبقات في البلاد النامية مع إشارة للمجتمع المصري**، (ص ص ٢٠-٢١). القاهرة : دار الكتب الجامعية.

لفهم محددات الظاهرة الحزبية وخصائصها، ويعني فيما يعنيه أيضاً، دراسة ما يترتب على التشكيلات الاجتماعية المختلفة للأحزاب من انعكاس على بنائها التنظيمي وأيديولوجيتها وإمكاناتها المادية وممارساتها وأساليبها الحزبية. وبذلك، فإن أحزاب النخب الارستقراطية تختلف عن أحزاب الطبقات المتوسطة، وكلاهما تختلفان عن أحزاب العمّال والفلاحين. كذلك، فإن هذا المنهج في التحليل يساعد في تفهم الأهداف والغايات التي تتبناها التنظيمات الحزبية والوظائف الفعلية التي تؤديها، بغض النظر عن الشعارات التي ترفعها. فهو يتجاوز التحليل الكلاسيكي للأحزاب ووظائفها التقليدية (محاولة الحفاظ على النظام القائم)، ليلامس التعقيدات الاجتماعية والطبقية وظروف التطور التاريخي للمجتمعات المتخلفة أو النامية، في محاولة تحقيق تحول نوعي يطيح بالأسس الاجتماعية والاقتصادية للنظام السياسي برمته، وليحلَّ سلطة طبقات وقوى اجتماعية معينة محل سلطة طبقات وقوى اجتماعية أخرى.

وانسجاماً مع التعريف السابق لمفهوم «الطبقة»، فإن ما تتسم به المجتمعات النامية من تعدد في نظم وعلاقات الإنتاج وأنماط النشاط الاقتصادي، يؤدي إلى تنوع كبير في البناء الطبقي لهذه المجتمعات على نحو يتفاوت من مجتمع إلى آخر، ويختلف بشدة مع التركيب الطبقي للمجتمعات الصناعية المتقدمة. فما تشهده المجتمعات النامية من سيولة وعدم التعيين أو عدم الفصل أو الفرز بين مكوناتها وتشكيلاتها، حيث تضم بعض فئات وطبقات المجتمع الرأسمالي المعاصر، كالبرجوازية والبروليتاريا الصناعية، إضافة إلى الفئات المتوسطة، كالمثقفين والضباط والموظفين المشتغلين بالإدارة وأصحاب المهن الحرة مثل المهندسين والأطباء والمحامين والحرفيين وصغار التجار وصغار الصناعيين....إلخ، كما يضم البناء الطبقي لهذه المجتمعات بعض فئات وطبقات الملاكين الإقطاعيين والفلاحين المعدمين وبعض التكوينات القبلية المنتمية للإنتاج البدائي[1]. كل ذلك

---

(١) الجوهري، محمد وآخرون. **نحو إطار نظري لدراسة الطبقات في البلاد النامية مع إشارة للمجتمع المصري**. مرجع سابق، (ص ص ٣٤-٣٥).

يجعل من المتعذر تحديد طبقات رئيسة وأخرى ثانوية كما هي الحال عليه في البلاد المتقدمة، وأيضاً يصعب التعميم في النتائج والدراسات المستخلصة لشدة التنوع والخصوصية بين مجتمع وآخر، ناهيك عن الدور السياسي المتنامي للطبقة المتوسطة في المجتمعات النامية، ولاسيما العسكريين والبيروقراطيين منهم الذين يضطلعون بدور أساسي في الحياة السياسية والاجتماعية لتلك البلدان والمجتمعات، ويكوِّنون النخب الحاكمة في الكثير منها، ويُنظَر إليهم كروافع للتحديث والتنمية، سيما مع تمكن شرائح هامة منهم من الاستيلاء على السلطة في عدد من بلدان «الشرق الأوسط» وشمال أفريقيا، وقيامها بتنفيذ برامجها للإصلاح والتنمية(١). وحتى في البلدان والمجتمعات التي لا تزال فيها هذه الطبقة مُبعدة عن المجال السياسي، إلا أنها بقيت كقوة متنامية ومزدهرة تطمح باستمرار إلى حكم بلادها أو المشاركة فيه، ويُنظَر إلى هذه الطبقة باعتبارها تمثل القوة الرئيسة المحدِثَة للاستقرار في الشرق الأوسط وفي سائر البلدان النامية، لدرجة ذهب فيها البعض إلى القول بأن تاريخ هذه البلاد، يُنظَر إليه، باعتباره تاريخ نهوض الطبقة المتوسطة(٢).

وقد وُجِّهت العديد من الانتقادات إلى مدرسة التحليل الطبقي، وأبرزها: قيامها بالربط الحتمي بين الحزب والطبقة، الأمر الذي كان محل انتقاد دارسي الأحزاب من خارج الفكر الماركسي، والذين رأوا أن العديد من الأحزاب لا تقوم على الأساس والمفهوم الطبقي بالمعنى الدقيق للكلمة. وقد استند هؤلاء إلى ما يجود به الواقع السياسي في البلدان النامية من أحزاب تقوم على أسس دينية أو قبلية أو عرقية أو إقليمية... إلخ. وكذلك، فقد كان

---

(١) Hunting , Samuel. Political oeder in changing Societies , op. cit. (pp288-289)

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: حرب، أسامة الغزالي. **الأحزاب السياسية في العالم الثالث.** مرجع سابق، (ص ص٥٢-٥٣)

لنظم رأسمالية الدولة أو أنظمة الحكم في هذه البلدان تشكيلاتها الحزبية الخاصة بها، والتي اتسمت بالسيطرة البيروقراطية والعسكرية على الدولة، وكذلك سيطرة الدولة على المجتمع(١).

ومن الانتقادات البارزة لمدرسة التحليل الطبقي، أن هذا النوع من التحليل إذا كان يصح في المجتمعات الصناعية المتقدمة التي تبلورت فيها القوى الاجتماعية والطبقية وتمايزت بشكل واضح وجلي، فإن الأمر يغدو مختلفاً في المجتمعات النامية التي تتسم بعدم نضوج تشكيلاتها الاجتماعية والطبقية وتداخلها وتعقيدها، ولذا فإن الكثير من أحزابها لا يعدو تمثيله نطاق شريحة ضيقة للغاية من الأفراد الذي تربطهم روابط مصلحية مؤقتة، أو روابط تقليدية لا تقوم على أسس التنظيم الحديث أو الأحزاب بالمفهوم الحديث.

ثانياً: أدبيات مدرسة التبعية

ظهرت أفكار«مدرسة التبعية»كردٍّ فعل على الانتقادات التي وُجِّهت إلى «نظرية التحليل الطبقي» وتصوراتها النظرية في فهم ودراسة الظواهر السياسية لدى الدول النامية. ومعظم أنصار هذه المدرسة هم من مفكّري ومنظّري الدول النامية، وقد ركَّز هؤلاء بصفة أساسية على دور العوامل الخارجية في تشكيل الهياكل والبُنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلدانهم، من خلال الاهتمام برصد وتحليل تأثير علاقات التبعية على تلك الهياكل والبُنى وعلى طبيعة الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار من ناحية، ورصد التأثير المباشر وغير المباشر الذي تمارسه الدول العظمى في دعم ومساندة قوى وأحزاب سياسية معينة وإضعاف قوى وأحزاب أخرى في الدول النامية من ناحية ثانية(٢).

---

(١) الجوهري، محمد. وآخرون. **نحو إطار نظري لدراسة الطبقات في البلاد النامية مع إشارة للمجتمع المصري**. مرجع سابق. (ص ص ٣٦-٣٧).

(٢) منصور، بلقيس أحمد. **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**. مرجع سابق، (ص ص ٢٣-٢٤).

والفكرة المحورية لدى منظِّري «مدرسة التبعية» هي أنه من غير المجدي دراسة مشكلات المجتمعات النامية بمعزل عما يجري في المجتمعات المتقدمة، ويترتب على ذلك ضرورة معالجة مشكلات العالم كله كنظام واحد انطلاقاً من فكرة «**النظام العالمي**»[١*]، لأن تاريخ العالم ما هو إلا تاريخ واحد، ومن ثم فإن تقدّم جزء من العالم وتخلّف جزء آخر هما وجهان لعملة واحدة، من حيث إنهما تعبير عن التوسع الرأسمالي الذي وصل إلى كل أصقاع العالم. بمعنى أن ما نشهده من نظم اجتماعية وسياسية وثقافية في العالم قاطبةً، ما هو إلا نتاج للتطور التاريخي للنظام الرأسمالي الذي عمل طوال تاريخه على استخلاص فائض القيمة من المجتمعات التي تقع خارج نطاقه وامتلاكها، تاركاً بعضاً منها لقلة قليلة من الأفراد في المجتمعات النامية نفسها، تُدعى بالبرجوازية المحلية أو التابعة «الكومبرادورية» المرتبطة بالمركز (البرجوازية العالمية)، وما يؤدي إليه ذلك من بروز نوع من الاستقطاب العالمي بين المركز والأطراف، بحيث يحدد المركز كل صغيرة وكبيرة لدى الأطراف[٢]. ومعنى ذلك أن وحدة التحليل الأساسية التي تدور حولها أفكار مدرسة التبعية هي «**النظام العالمي**»، وهذا يعني أنه لدى تحليل أي من وحدات النظام، كالقرية أو المدينة أو القبيلة وحتى الدولة، ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار أنها جزء من نظام أشمل وأكبر هو النظام العالمي الذي تدور في فلكه كل وحدات النظام كبيرها وصغيرها، وأن علاقاتها الداخلية وبناءها الطبقي ونظامها السياسي والاقتصادي يتحدد من خلال هذا النظام العالمي وما يفرضه من تقسيم دولي للعمل

(١*) «مفهوم النظام العالمي»: إن جوهر النظام العالمي هو مجموعة القوانين والقيم الكامنة التي تفسِّر حركة هذا النظام وسلوك القائمين عليه وأولوياتهم واختياراتهم وتوقعاتهم. ويقول دعاته أنه شكل من أشكال تبسيط العلاقات وتجاوز العقد التاريخية والنفسية والنظر للعالم باعتباره وحدة متجانسة واحدة، وأنه نظام رشيد يضم العالم بأسره، فلم يعد هناك انفصال أو انقطاع بين المصلحة الوطنية والمصالح الدولية وبين الداخل والخارج. لمزيد من التفاصيل انظر: حرب، أسامة الغزالي. **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. مرجع سابق، (ص ص٦٤-٦٧).

(٢) تشومسكي، نعوم (١٩٩٢). **ردع الديمقراطية**. (فاضل جتكر، مترجم)، (ط١. ص ص٧-١٣). دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر.

وللعلاقات الدولية ومستوياتها المتداخلة (نظام دولي وأنظمة إقليمية وفرعية تابعة)[١]. وبذلك، فإن المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم الثالث إنما تمثل امتداداً لمؤسسات الدول الاستعمارية في داخل النظام العالمي، وتكون وظيفتها هي تدعيم علاقات التبعية في المجتمع التابع، وظهر هذا جلياً في تأثير القوى العظمى على التطور الحزبي والسياسي في هذه البلدان، سواء من خلال إتباعها الأسلوب التآمري والانقلابي في العديد من الدول والأنظمة التي تتعارض مع سياساتها، أو من خلال تقديم أوجه الدعم والمعونات اللوجستية للقوى السياسية الموالية لها. وأبرز أوجهها برامج المعونة الأمريكية التي تُقدم للقوى والأنظمة الحليفة لها في الدول النامية، أو للقوات المسلحة في هذه الدول، كالمساعدات التي تقدمها للنظام المصري منذ توقيع اتفاقية «كامب ديفيد» مع الكيان الصهيوني، وذلك لقاء إخراج مصر من محور الصراع العربي- الصهيوني واصطفافها حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية[٢]، وكذلك المساعدات التي تقدمها للنظام الأردني. في حين يجري العكس، فتُفرض العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية وأوجه الحصار والضغط على أنظمة ودول بعينها، مثل كوريا الشمالية وإيران وسورية وكوبا وفنزويلا... إلخ، لأنها خارجة عن هذا المحور والخط السياسي. وفي الآونة الأخيرة (مطلع القرن الحادي والعشرين)، كثُرَ استخدام القوة المسلحة وذراع الناتو العسكري لقلب الأنظمة واحتلال الدول النقيضة وتفتيتها، كما حصل في أفغانستان عام ٢٠٠١ والعراق عام ٢٠٠٣ وليبيا عام ٢٠١١، ومحاولة تعميم هذا الأنموذج لكسر بعض الأنظمة المناوئة وحصارها وتغييرها وزرع أنظمة حليفة وموالية لها. ومما يجدر ذكره في هذا المقام، المساعدات التي تقدمها دول

---

(١) أمين، جلال أحمد (١٩٩٧). **المشرق العربي والغرب**، (ص ص٨-٩). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢) حسنين، توفيق. **دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. مرجع سابق، (ص ص١٧٥-١٧٨). أنظر أيضاً: تشومسكي، نعوم (١٩٩٢). **ردع الديمقراطية**. مرجع سابق، (ص ص٣٠٠-٣٢٥).

بعينها لأحزاب وقوى سياسية معينة داخل دول أخرى، من أجل دعم موقفها في مواجهة قوى سياسية وأحزاب في الدولة ذاتها، كالتي تتلقاها قوى الرابع عشر من آذار في لبنان في مواجهة فريق سياسي مناهض هو قوى الثامن من آذار. وبذلك، فإن برامج المعونة تلكْ تُخصَّص لمواجهة أو قمع بعض الأحزاب ذات التوجه القومي أو الاستقلالي أو الاشتراكي، مما يؤدي إلى عرقلة نموها وإضعافها ومحاصرتها في مهدها[١]. وتكون هنا وظيفة النظام السياسي وكذلك الأحزاب السياسية في المجتمع التابع هي إعادة إنتاج علاقات التبعية وترسيخها، حتى أن البرجوازية في هذه البلدان ليست برجوازية حقيقية، ولم يؤدِ وجودها إلى حدوث ثورة برجوازية على المستوى الاقتصادي، أو ثورة ديمقراطية على المستوى السياسي، كما فعلت نظيرتها في الغرب، وإنما عززت علاقات التبعية، فكانت برجوازية تابعة ومشوَّهة وتقوم بدور أساسي في تدعيم حلقات التبعية والتخلف، ولا تنتج سوى تنمية رثة على شاكلتها[٢].

ومن الانتقادات المهمة لأفكار مدرسة التبعية، إهمالها لدور العناصر القيمية والثقافية في المجتمعات النامية، مما أدى بها إلى تقديم تفسيرات /استاتيكية/ جامدة لنظام الدولة والطبقات والقوى السياسية التي بداخلها، حيث تم إرجاعها بشكل ميكانيكي إلى الأسس الاقتصادية المرتبطة بالتوسع الرأسمالي.

وهكذا، قدَّمت أدبيات نظرية التحليل الطبقي وأفكار مدرسة التبعية، الأدوات المنهجية المساعدة في فهم وتحليل بنية الأحزاب السياسية العربية وأنماطها، ومن ثم بنية الأحزاب اللبنانية وأنماطها أيضاً، وكذلك في فهم وتحليل بنية المجتمعات التي تعمل هذه الأحزاب في كنفها، وتركيبتها.

---

(١) شرف الدين، رسلان (٢٠٠٦). **مدخل لدراسة الأحزاب السياسية العربية**، (ط١. ص ص٢٦٥-٢٧٣). بيروت: دار الفارابي

(٢) خليل، حامد (١٩٩٣). **أزمة العقل العربي**، (ط١.ص ص٥٣-٦٦). دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر.

المطلب الثالث: العملية السياسية

تُعرَّف العملية السياسية بأنها «محصلة التفاعلات السياسية الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين، في إطار الأيديولوجيا والثقافة السياسية السائدة، من خلال مجموعة من الأبنية والمؤسسات القائمة، أو أنها الأنشطة التي تعبر عن سعي الأفراد داخل جماعاتهم من أجل الحصول على القوة أو ممارستها الفعلية من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح جماعاتهم»(١).

ويركز هذا المدخل على العملية process كوحدة أساسية للمعالجة في إطار تفاعلاتها المستمرة مع وحداتها الأساسية ومع عناصر البيئة الخارجية، وهكذا فإن العملية السياسية في واقع الأمر ما هي إلا محصلة تأثير تفاعل مجموعة من العناصر الأساسية المكونة لها، وأهمها :

أولاً: الأيديولوجيات السائدة، وحجم ما تثيره من خلافات وصراعات في تفاعلها مع التيارات الفكرية الأخرى والثقافة السياسية السائدة. وتتبع أهمية الأيديولوجيا، كأحد مكونات العملية السياسية، من قدرتها على تحقيق التعبئة والتماسك الاجتماعي للمجموعة المنتمية، فهي أداة للتمييز بين الذات والغير أو بين الأنصار والخصوم، ومعيار نجاحها يُقاس بما تقدمه من حلول لأهم مشكلات المجتمع.

وأهم الأيديولوجيات السائدة في الوطن العربي: (الأيديولوجيا المستندة إلى الدين)، وهي أيديولوجيا واسعة الانتشار لكون ثقافة المجتمعات العربية تستند بشكل أساسي إلى الدين، الذي يمثل عنصراً تكوينياً من عناصر الهوية الوطنية والقومية(٢)، وكذلك (الأيديولوجيا الاشتراكية)، التي سادت بعض الدول العربية غداة استقلالها، كما في مصر إبان حكم «جمال عبد الناصر»، وسورية والعراق بعد ثورة

---

(١) هلال،علي الدين ومسعد، نيفين(٢٠٠٢). **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير،** (ط٢. ص ص١٤٨). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢) أدونيس (١٩٩٣). **النظام والكلام،** (ط١. ص ص٤٠-٥٠). بيروت: دار الآداب.

حزب البعث في البلدين ١٩٦٣، واليمن الجنوبي قبل وحدته مع اليمن الشمالي عام ١٩٨٩، وأيضاً (الأيديولوجيا المستندة إلى القومية)، التي برزت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين متأثرة بالأفكار القومية الأوروبية، والتأكيد على مفهوم العروبة والأمة العربية، التي تجلت بوجه أساسي فيما بعد بالأحزاب القومية العربية ذات التوجه الاشتراكي آنفة الذكر، والتي دمجت بين الأيديولوجيتين القومية والاشتراكية، كالبعث والناصريين وغيرهم من التيارات القومية العروبية[١]، وكذلك (الأيديولوجيا الليبرالية)، التي صاغها عدد من المفكرين والسياسيين خلال القرنين الثامن والتاسع عشر في أوروبا، وتأثر بها عدد من المفكرين والساسة العرب في مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال الوطني. ولكن الأنظمة السياسية العربية في العموم، تبنَّت أيديولوجيا توفيقية فيها عناصر قومية، وأخرى دينية، وثالثة اشتراكية أو ماركسية، ورابعة ليبرالية... وهكذا، بحيث قدَّمت رموزاً متنوعة يمكن أن يجد فيها كل تيار فكري موجود في الساحة ما يلائمه، ومثالها (النظام المصري إبان «حكم جمال عبد الناصر»، ونظام الحكم الذي أقامه «حزب البعث» في سورية).

ثانياً: النخب السياسية، وهي مفهوم قديم ارتبط تاريخياً بالحاجة إلى تنظيم ممارسة السلطة وعملية صنع القرار، فهي التي تقدم المعلومات وتطرح البدائل على صانعي القرار بما يساعدهم على تقويم الموقف واتخاذ القرار المناسب من وجهة نظرهم. ومن القضايا الأساسية في دراسة «النخبة»، التمييز بين النخبة الحاكمة والنخبة غير الحاكمة أو ما يسمى بالنخب البديلة، فقادة المعارضة هم أيضاً جزء من النخبة السياسية[٢]. وفي الدول العربية تتعدد المعايير التي يمكن تصنيف النخب السياسية من خلالها:

---

(١) هلال، علي الدين ومسعد، نيفين: **قضايا الاستمرار والتغيير**. مرجع سابق، (ص ص ١٥٢-١٥٩).

(٢) حرب، أسامة الغزالي. **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. مرجع سابق، (ص ص٤٦-٤٧).

١- المعيار التنموي، وهو الذي يمكِّننا من التمييز بين النخب التقليدية التي تمثلها طائفة كبار ملاك الأراضي وأثرياء التجار وزعماء القبائل، وبين النخب الإصلاحية التي تعبِّر عنها طبقة من الصناعيين والتجار وكبار الموظفين والعسكريين، وبين النخب الثورية التعبوية التي هي نتاج أبناء الطبقة الدنيا وصغار الموظفين والعسكريين.

٢- معيار الأيديولوجيا السياسية، أو الحزب السياسي الذي تنتمي إليه النخبة، فيتم التمييز بين نخب سياسية قومية أو قطرية، وأخرى ليبرالية، وثالثة إسلامية، ورابعة ماركسية... إلخ.

٣- مصدر التجنيد للنخبة السياسية، ومن المعايير أيضاً، مصدر التجنيد لهذه النخبة السياسية أو تلك، كأن نقول نخب مدنية ونخب عسكرية، أو نخب مزيج بين العسكرية والمدنية.

إلا أن هذه الأنماط والمعايير ليست جامدة وساكنة، فالواقع العربي يتميز بقدر كبير من التداخل فيما بينها، ويشهد خليطاً من أكثر نمط واحد منها، هذا فضلاً عن أنها لا تعكس في كثير من الأحيان اختلافات جوهرية بين النخب العربية برغم ادعائها وشعاراتها المعلنة(١). فقد تعمد النخبة إلى تغيير أيديولوجيتها حسبما تقتضيه مصلحتها أو كلما دعت الظروف إلى ذلك، أو تحتفظ بها كواجهة لنظامها مع خروجها عليها من الناحية الفعلية، أو أن تُنوِّع معاييرها من أجل كسب المزيد من الشرعية.

ثالثاً: الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني: وتعد هذه من أهم عناصر العملية السياسية في إطار النظام السياسي، ومن أهم متغيراته، لكونها تؤدي مجموعة من الوظائف الأساسية التي تشكل شروطاً لابد منها لاستقرار النظام السياسي والاجتماعي في الدولة. فالأحزاب توفر قنوات

---

(١) هلال، علي الدين ومسعد، نيفين. **النظم السياسية العربية:** قضايا الاستمرار والتغيير. مرجع سابق، (ص ص١٦١- ١٦٧).

للمشاركة السياسية والتعبير عن الرأي والرأي المغاير أو المضاد، وهي تجميع للمصالح وتعبئتها، وأدوات للتنشئة والتجنيد السياسيين، وكذلك فهي تسهم في إسباغ الشرعية على نظم الحكم القائمة. ومن الممكن القول: إن الخريطة الحزبية العربية بكل مكوناتها ما هي إلا محصلة تطور بدأ منذ مطلع القرن العشرين، وقد أخذت أوجهاً وأنماطاً متعددة سيأتي البحث على ذكرها مفصلاً، وشهدت انقسامات وحالات تشظٍ، كما شهدت التحالفات والائتلاف في بعض محطاتها، ولعب العديد منها دوراً مهماً في تاريخ تطور المنطقة ورسم معالمها، كالبعث والناصريين وجبهة التحرير الجزائرية، وكذلك الأحزاب ذات الميول الماركسية، سواء من وصل منها إلى السلطة كما في اليمن الجنوبي سابقاً، أو حتى التي لم تصل.

وعلى الرغم من السلبيات التي تكتنف العمل الحزبي في الساحة العربية، إلا أنه يُعدّ تعبيراً عن تطور صحي وإيجابي في العمل السياسي والحداثة السياسية في الدول العربية، وخطوة في الاتجاه السليم بقطعها الطريق على الجماعات الخارجة عن الشرعية، وبطرحها المشاركة السياسية بديلاً للعنف في إجراء التغيير الاجتماعي المنشود[١].

وبالنظر إلى مؤسسات المجتمع المدني، باعتبارها مجموعة من الأبنية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في إطارها – بصورة ديناميكية ومستمرة – شبكة معقدة من التفاعلات التي تقوم بين القوى والتكوينات الاجتماعية، وتنشأ وتتطور وتعمل بدرجة من الاستقلالية عن الدولة[٢]، فهي عناصر أساسية في العملية السياسية في الدولة، إضافةً إلى الأحزاب والنخب السياسية والأيديولوجيا، ولاسيما لجهة ارتباطها وعلاقتها

---

(١) هلال، علي الدين ومسعد، نيفين. **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**. مرجع سابق، (ص ص١٦٧-١٧٨).

(٢) هلال، علي الدين ومسعد، نيفين (١٩٩٤). **معجم المصطلحات السياسية**، (ط١. ص ص١٥٦-١٥٩). القاهرة : جامعة القاهرة. مركز البحوث والدراسات السياسية.

بالديمقراطية. فقد ازداد الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني مع ازدياد الاهتمام بالمسألة الديمقراطية في الدول العربية في العقد الأخير من القرن العشرين، وبرغم اختلافها وتباينها الشديد بين بلد عربي وآخر، سواء من حيث النشأة أو التاريخ أو من حيث العدد أو النشاط أو العلاقة مع السلطات الرسمية، فهي في العموم أقرب ما تكون إلى ما يُدعى بالمجتمع الأهلي منه إلى المجتمع المدني. إذْ شهدت بعض البلدان ولادة مثل هذه المؤسسات في مطلع القرن العشرين، كما في مصر ولبنان، بينما تأخرت لدى البعض الآخر حتى الربع الأخير منه(١). كما نجد تفاوتاً شديداً في سعة انتشارها بسبب العامل الديمغرافي، كحجم السكان وتوزعهم بين بلد كبير أو صغير، أو بسبب التكوين الاجتماعي والثقافي لهم. ففي لبنان مثلاً، نلاحظ أن مختلف الطوائف لها جمعياتها الأهلية ومؤسساتها الاجتماعية الخاصة التي تحرص على الاحتفاظ بها، حرصها على دور العبادة أو مدارسها الخاصة.

وقد تمت الإفادة من أدبيات هذا المدخل في العديد من أجزاء الدراسة وفصولها، سيما في المباحث والمطالب الخاصة بدراسة نشأة الأحزاب السياسية (العربية واللبنانية)، وبنيتها وبيئتها، وأنماطها ووظائفها.

---

(١) لمزيد من الاطلاع انظر: أبو حلاوة، كريم. إشكالية مفهوم المجتمع المدني: **(النشأة– التطور– التجليات)**. مرجع سابق، (ص ص٩٥–٩٩).

الفصل الثاني

خصائص الأحزاب السياسية العربية
ودورها في بنية الدولة

بدأت المنطقة العربية منذ مطلع القرن العشرين تشهد ظهور تشكيلات ومنظمات وتيارات وحركات وأحزاب سياسية نشأت في ظروف مختلفة ومتباينة، استجابة لظروف وتغيرات الواقع السياسي في كل بلد عربي، سواء في فترة الكفاح من أجل إنجاز التحرر الوطني أو غداة نيل الاستقلال وبناء الدولة الوطنية القطرية. فلدى كل بلد شروط خاصة ميَّزت تطور العملية السياسية فيه، وانعكست عليها بدرجات متفاوتة تبعاً لنشاط ونفوذ الطبقات والفئات الاجتماعية المشاركة في العملية السياسية في كنف الدولة القطرية. فبعض هذه التنظيمات والأحزاب تجاوزت الحدود القطرية إلى الامتداد القومي العربي، وبعضها جاء استجابة ومحاكاة لتنظيمات أممية، ولاسيما بعد قيام الاتحاد السوفياتي وقيادته للحركة الشيوعية العالمية بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧. وفي كثير من الحالات بادرت إلى العمل السياسي الفئات الوسطى والمثقفون الذين زاروا أوروبا للدراسة أو العمل أو للتجارة وعادوا إلى أوطانهم متأثرين بما شاهدوه وعايشوه هناك، فحاولوا محاكاته وانضم إليهم قليل من العمال والفلاحين. وهذه الأحزاب أظهرت درجات متباينة من التنظيم والانضباط الحزبي، فكل حزب تمايز بنسب مختلفة من القوى الاجتماعية المنضمَّة إليه أو تلك التي تصدرت قيادته، لكنها وعلى الأغلب وُلِدَت وهي ترث شيئاً من سمات مجتمعاتها المتخلفة.

لقد أورثت القبيلة العربية بعضاً من سماتها إلى الأحزاب السياسية ولم يجرِ العكس، فوصلت الفردية والتسلط في قيادات بعضها إلى درجة توريثها أو تحويلها إلى ملكيات عائلية لا تختلف عن مظاهر الإقطاع السياسي لتمثيل فئات أو طوائف أو نخب بعينها. فانغمست الأحزاب في هذا الواقع ولم تستطع تخطيه أو تجاوزه وخلق البديل الأكثر عقلانية منه، واستمرت بإعادة تدويره دون جديدٍ يُذكر. أي صارت جزءاً من الأزمة ذاتها التي تعانيها مجتمعاتها بدلاً من أن تشكل مدخلاً للحل وطريقاً لتخطي الأزمات وتجاوزها.

المبحث الأول: الأحزاب السياسية العربية (نشأتها وبنيتها – أنماطها وخصائصها)

يشتمل هذا المبحث على مطلبين أساسيين: الأول، ويتناول نشأة الأحزاب السياسية العربية وبنيتها، ويميز بين مراحل ثلاث لهذه النشأة وهي: مرحلة النظام البرلماني الذي أقامته سلطة الانتداب وفقاً لمناخها السياسي، والمرحلة الليبيرالية التي أعقبت الاستقلال السياسي وبناء الدولة القطرية، وثم المرحلة الثورية وصعود حركات المد القومي (لا سيما حزب البعث العربي الاشتراكي والأحزاب الناصرية). أما المطلب الثاني، فيُعنى بالبحث في أنماط الأحزاب السياسية العربية وخصائصها، ويميز بين خمسة أنماط أساسية تشتمل عليها البلدان العربية وهي: النظم اللاحزبية، ونظم الواحدية الحزبية، ونظم الحزب القائد، ونظم التعددية المقيدة، ونظم التعددية المطلقة. ثم ينتقل إلى دراسة الخصائص العامة للأحزاب السياسية العربية.

المطلب الأول: نشأة الأحزاب السياسية العربية وبنيتها:

أولاً: نشأة الأحزاب السياسية العربية:

في البدء أفرزت التحولات الاجتماعية في مرحلة التحرر الوطني تشكيلات ونخب سياسية دعت إلى الاستقلال الوطني، وخاضت غمار العمل السياسي لإنجاز التحرر التام من الاستعمار، وبعدها واجهت بعض الأحزاب

مهام النضالات الاجتماعية والمطلبية اليومية وتصدت كوادرها لمهمات بناء الدولة الوطنية الفتية، وبعضها خاض تجارب المنافسة الديمقراطية للفوز بالبرلمان وتشكيل الحكومات في ظل بدايات ظهور التعددية السياسية، كما هي الحال لدى القوى السياسية في العراق ومصر ولبنان وسورية خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، ولكن هذه الحالات ظهرت واستمرت لفترات وجيزة بسبب غياب الديمقراطية في البلدان العربية[١].

وبطبيعة الحال كان تطور العمل الحزبي والسياسي محصوراً في الحواضر والمدن الكبرى وخاصةً في العواصم، نظراً لانتشار التعليم ووجود الصحف والنشاط النقابي الملموس الذي بدأ يظهر لدى فئات وقطاعات المثقفين والمتعلمين وينتشر بين أوساط الحرفيين والعمال في المؤسسات الصناعية قبل أن ينتقل إلى الريف والفلاحين[٢].

إن الفئات الأخيرة (العمال والفلاحين) غالباً ما شدَّتها روابط القبيلة والعشيرة، حتى وإن ائتلفت وانتظمت بوعي أو مصلحة بدرجات متفاوتة من خلال النقابات العمالية وجمعيات الحرفيين في المدن على مستوى البلاد، لكنها ظلت ريفية السلوك والعادات، وحافظ أفرادها على صلاتهم الاجتماعية الريفية السابقة حتى وإن عاشوا في المدن التي ازداد حجمها وتعدادها تدريجياً بفعل تصاعد الهجرة والنزوح الواسع للفلاحين هرباً من مظالم الإقطاع وطلباً لمستلزمات الحياة الكريمة من خدمات تعليمية وصحية وفرص العمل وصعوبة البقاء في أغلب قرى ريف الوطن العربي في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين.

ونظراً لسيطرة العلاقات القبلية والانتماءات العشائرية في أغلب البلدان العربية، فإن الصوت الانتخابي المؤثر في التجارب البرلمانية الأولى من

---

(١) شرف الدين، رسلان (٢٠٠٦). **مدخل لدراسة الأحزاب السياسية العربية**، (ط١. ص ص١٧٩-١٨١). بيروت: دار الفارابي.

(٢) مجموعة باحثين (عمل جماعي). **الأحزاب السياسية في العالم العربي**(٢٠٠٦). (ص ص(٨-١٧). بيروت: المركز اللبناني للدراسات.

القرن العشرين قد وظَّف أصوات الفلاحين وسكان الريف النازحين، ونالت بعض الأحزاب الفوز في عدد من الجولات الانتخابية بتأثير ودعم عوائل الإقطاع وشيوخ العشائر، وإسناد زعماء الطوائف ورجال الدين الذين صوتوا لصالح الأحزاب المتحالفة مع هذه الفئات. وكُثُر من هؤلاء نقلوا طبيعة التسلط على أتباعهم من الأرياف إلى المدن مستخدمين صلات الدم والقرابة، حتى نفذت بعض أساليبهم إلى طريقة التسيير الحزبي والنقابي، تساعدهم في ذلك جملة من الظروف المالية والاجتماعية والسياسية المكتسبة بفضل التحالفات والمضاربات السياسية، وتحول كثير من هذه الشخصيات القبلية-العشائرية وعوائلهم إلى الانخراط في العمل السياسي وخصوصاً أبنائهم الذين توفرت لهم فرص التعليم والدراسة في ظروف الاحتلال الاستعماري، وفي ظل التعليم الذي يسَّرته مدارس الدولة الوطنية الفتية، فتحولوا إلى أنصاف إقطاعيين وأنصاف موظفين حكوميين، وصاروا قريبي الصلة بالدولة ووظائفها ودوائرها النافذة، وتوطَّدت سلطتهم وتعمَّقت أكثر فأكثر، بعد تشبيكهم مع بنيات وقيادات الأحزاب السياسية المتشكلة حديثاً آنذاك(١).

صحيح أن الأحزاب وأفكارها ومبادئها قد صِيغَت حينها من قِبَل أفراد ومجموعات غير متجانسة فكرياً وأيديولوجياً وطبقياً، وحتى اجتماعياً، بسبب تفاوت انتماءاتهم وثقافاتهم ضمن طاقم التأسيس الحزبي، لكن الأمر امتدَّ طويلاً قبل أن تُنضِج تلك الفئات ظروف التبلور والفرز الاجتماعي والطبقي الكامل، بسبب تداخل البُنى للمجتمعات العربية التي ظلت غالباً تنتسب بولاءاتها إلى خارج البُنى الحديثة - الحزبية والسياسية- التي انضمت إليها لاحقاً، فتشابكت الولاءات التقليدية بالولاءات الحديثة وأنتجت مزيجاً غرائبياً من التشكيلات(٢).

---

(١) المرجع السابق نفسه، (ص ص١٨٢-١٩٠).

(٢) للمزيد من الاطلاع راجع: ولد معلوم، الب: **واقع الأحزاب السياسية في الوطن العربي (سماتها العامة وأهم أزماتها الراهنة).** (ص ص١-٣). تاريخ الاسترجاع. ٢٠١٢/٦/٢٣.

http://arc. alakhbar. info/838- 0- 0- FA- B- F5C- 5CC- F0- FBC. html

فأغلب الأحزاب العربية، جاءت تعبيراً عن استجابات لقوى اجتماعية صاعدة في مجتمعاتها، ولهذه القوى رؤى وتوجهات واجتهادات عديدة، قد تجمِّد صراعاتها لحظة التأسيس للحزب، في حين تبقى تلك الصراعات عوامل تفجير مرتقبة في حياة الحزب الداخلية، يمكن أن تتفلت من عقالها في أية لحظة حين تتصادم التوجهات والإرادات وطموحات الأفراد بين صفوف القادة، في ظل غياب الديمقراطية من حياة الحزب الداخلية، سواء في اتخاذ القرارات أو وضع البرنامج المطلوب أو تجديد القيادات عند الضرورة. وهكذا، بقيت كثير من الأحزاب تعيش أزماتها معها، ومنها ما استمر إلى فترات محدودة أو ظلت منقطعة الصلة عن جمهورها، وأخرى تلاشت واندثرت في خضم التجارب التي واجهتها في الحياة السياسية والبرلمانية في العديد من البلدان العربية. وغالباً ما لعب الزعيم أو المؤسِّس دوراً كبيراً في بلورة أفكار التنظيم السياسي وتوجهاته، وازداد نفوذه كلما التحقت به مجموعة من الأنصار والمريدين المعجبين به وبفكره، أو بجهته القبلية والطائفية، وزاد من رصيده وقوته تحالفاته القبلية والعشائرية[١].

وهكذا، ورثت العمليات السياسية الحزبية جمود التنظيم والتحجر وحب التسلط والزعامات التي حالت دون تطور الحياة الديمقراطية في البلاد، سواء على مستوى الحياة الحزبية ضمن هياكل الحزب السياسي الواحد، أو على المستوى الوطني، وحتى القومي، فالقيادات المتسلطة على الأحزاب التي وصلت لمواقعها بحكم وجودها ضمن مجموعات التأسيس الأولى لتكوين الحزب أو الحركة السياسية، أو بفضل ظروف الكولسة[٢*] وخلق التكتلات والانشقاقات،

---

(١) علي عامر، محمود (٢٠٠٦). **الأحزاب السياسية في سورية: قراءة سياسية،** (ص ص١٣-١٨) دمشق: دار الصفدي.

(٢*) الكولسة: تُعتبر أسلوباً يسلكه طرف من المعنيين لتوجيه آفاق اللقاءات والتجمعات لمن تجمعهم أفكار ومواقف ومصالح مشتركة. وتعني أيضاً التحضير القبلي والخفي للنتائج التي يمكن أن تؤول إليها محطات التشاور، سواء كانت القرارات تهم المواقف من القضايا المستجدة أو تشكيل الهيئات أو الترشح لتولي المناصب.... وتعني أيضاً ما يجري وراء الكواليس. وهي ناتجة عن ثقافة ذات علاقة بمفاهيمنا التربوية وبمفهوم الغاية تبرر الوسيلة.

وغياب البعد الجماهيري لأغلب الأحزاب العربية التي تجنبت تفعيل الممارسة الديمقراطية لانتخاب القادة الحزبيين بحجة حماية التنظيم من الانشقاق والاختراق والتذرّع بعدم توفر الظرف الملائم لممارسة الديمقراطية وعقد المؤتمرات، والتشدد بالاحتكام لما يسمى «مبدأ المركزية الديمقراطية» التي تمنح القيادات الحزبية إمكانية ممارسة التفرد والسطوة والديكتاتورية في التسيير الحزبي الذي وصل إلى قمع المعارضين لهم والوشاية بهم إلى سلطات الحكم للاستئثار بقيادة العمل الحزبي، وذلك مهما كانت نتائج التفرد من تدمير للحزب ذاته والعمل السياسي – الوطني والقومي– برمته.

وتتمسك الديكتاتوريات الحزبية العربية في قيادتها لأحزابها بعقلية الوصاية، وكأن الحزب ومنظماته بات عقاراً أو ملكاً شخصياً أو عائلياً أو إقطاعاً سياسياً منحته فرصة ظروف المبادرة التاريخية لتأسيسه، أو الانقلاب العسكري للتسلط عليه. والكارثة أن عملية التوريث السياسي لم تعد ظاهرة خاصة بالحكام وأبنائهم وعشائرهم وأحزابهم فحسب، بل تعدتها إلى أحزاب خارج السلطة أو في المعارضات العربية. وهنا ينشطر الإقطاع السياسي الحزبي إلى قطاعين: قطاع عام يحكم الدولة، وقطاع خاص يعمل في المعارضة البرلمانية ويشارك ديكور العملية السياسية المطلوبة، أو يشارك في المعارضات خارج العملية السياسية. وأدركت الدوائر السياسية الغربية ومخابراتها هذه الخاصية السياسية العربية مبكراً، فسعت إلى تنمية طموحات أبناء الإقطاع السياسي والديني وشيوخ وأبناء القبائل المتنفذين لتصنع منهم واجهات للأحزاب المطلوبة، وديكورات هشّة لمشاهد العملية السياسية في هذا البلد العربي أو ذاك. والأخطر من ذلك، وجود أحزاب وزعامات سياسية تدعمها وتنشطها الأنظمة الحاكمة، سواء كانت في بلدانها أو في بلدان عربية أخرى، وتستخدمها عند الحاجة للضغط على قوى سياسية معينة داخل الدولة ذاتها أو خارجها، كالذي مارسته وتمارسه المملكة العربية السعودية في تنشيطها ودعمها للحركات الأصولية والجماعات الإسلامية في البلدان العربية والعديد من دول العالم – منذ منتصف القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر– للضغط على

القوى اليسارية والليبيرالية والقومية في هذه البلدان، وحملها على التخفيف من اندفاعها نحو اليسار أو راديكالية التوجه القومي – الناصري والبعثي– في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، أو كالذي مارسه النظام المصري أحياناً خلال الحقبة الساداتية، بإعطاء مد للقوى الإسلامية من أجل التضييق على الحركات اليسارية – الشيوعية والاشتراكية – وعلى التوجهات الليبيرالية والديمقراطية التي رفعت سقف مطالبها في مصر آنذاك.

ولعل أهم ما يميز نشأة الأحزاب السياسية العربية الحديثة الخاصيتان الآتيتان[١]:

١- وجود أحزاب سياسية عابرة لحدود الدولة القطرية (الوطنية)، كالأحزاب القومية لاسيما (الناصريين والبعثيين) والاحزاب الإسلامية، وكذلك الأحزاب الشيوعية العربية.

٢- ولادة وتكوّن بعض الأحزاب السياسية قبل قيام الدولة القطرية العربية وتبلورها، كحزب الوفد في مصر، والكتلة الوطنية في سورية، وحزب الاستقلال في المغرب، والحزب الوطني في العراق.

ومن إلقاء نظرة سريعة على تاريخية منشأ الأحزاب السياسية العربية الحديثة خلال القرن العشرين نجد المشهد ينقسم إلى المراحل الآتية:

١- **مرحلة النظام البرلماني**، الذي أقامته القوة المحتلة (سلطة الانتداب) وفقاً لمناخها السياسي آنذاك، وتعددت فيه الأحزاب في ظل أنظمة دستورية، منها ما خلقه المستعمر، ومنها ما دفع به المجتمع رغم إرادة المستعمر[٢]. وهذه المرحلة هي المرحلة الكولونيالية أو (مرحلة الاستعمار المباشر) التي تمحورت فيها الحركة

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الحليم كامل، نبيلة (١٩٨٢). **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**.(ص ص١٦-٢١). القاهرة: دار الفكر العربي.

(٢) الشرقاوي، سعاد (٢٠٠٧) **النظم السياسية في العالم المعاصر**، (ص ص٢٦-٢٧). القاهرة: جامعة القاهرة – كلية الحقوق.

السياسية على مطلب الاستقلال الوطني والحياة الدستورية، وكان هذا المطلب جامعاً وموحداً باستثناءات ضيقة ومحدودة، يتعلق بعضها بمواقف الأحزاب الشيوعية العربية في ضوء سياسة الكومنترن (الأممية)، ويتعلق بعضها الآخر بتحالفات بعض الفئات الاجتماعية وارتباطاتها المحلية والإقليمية والدولية.

٢- **المرحلة الليبيرالية،** وهي التي أعقبت الاستقلال السياسي غير الناجز وبناء الدولة القطرية، إذْ ساد نظام الحزب الواحد أو القائد الخارج من رحم حركات التحرر الوطني. وشهدت هذه المرحلة بروز المسألة الاجتماعية كمسألة محورية ملازمة للمسألة القومية، ولاسيما قضية الوحدة العربية وقضية فلسطين. وقد وسمَ اختلاف مواقف الأحزاب وتباينها من هاتين المسألتين الحياة السياسية برمتها، إلا أن الأحزاب في تلك المرحلة كانت تعبِّر عن مواقفها صراحة وعلناً في الصحافة الحرة وفي البرلمانات أينما وُجِدَتْ، وفي تحالفات القوى تحت قبة البرلمان أحياناً أخرى.

٣- **المرحلة الثورية،** التي دشنتها ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٢ في مصر، ومن أبرز سماتها: نمو الحركة الشعبية على نحو لم يشهد له تاريخنا الحديث مثيلاً، وحظر الأحزاب السياسية وإلغاؤها في مصر ثم في سورية إبان عهد الوحدة ١٩٥٨- ١٩٦١، وحصر السياسة في دائرة السلطة، والإجهاز على مكتسبات المرحلة الليبيرالية السابقة من صحافة حرة وبرلمانات ونقابات ومشروعية المعارضة السياسية. هذا هو منطق السلطات والأحزاب الحاكمة العربية – اليسارية منها واليمينية – على السواء، وهو المنطق الذي يحوِّل السياسة إلى حرب. فكم عانت الشعوب العربية من هذه الحروب، كتصفية الشيوعيين في العراق، والاقتتال بين فصائل جبهة التحرير الجزائرية، والتناحر بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، والاقتتال بين جناحي الحزب الاشتراكي اليمني، والحرب الدائرة في الجزائر بين القوى المدنية والقوى الإسلامية منذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين. وهنا يبدو التناقض صارخاً بين نمو الحركة الشعبية من جهة، وحل الأحزاب وحظرها من جهة أخرى، الأمر الذي ألجأ بعض هذه الأحزاب والحركات

إلى العمل السري الذي غدا قاعدة العمل السياسي غير الحكومي، وذلك أسوةً بالدول العشائرية التي ترفض الأحزاب رفضاً قاطعاً كـ ليبيا والسعودية ودول الخليج العربي عموماً، وهذا التناقض يطبع الحياة السياسية في معظم البلدان العربية.

ثانياً- بنية الأحزاب السياسية العربية

ركزت معظم الدراسات التي تناولت الأحزاب السياسية العربية الحديثة على التأريخ لها ودراسة استراتيجياتها ومواقفها، وقد غاب عن هذه المعالجة دراسة بنيتها وتطورها، كما افتقدت لمقارنتها مع مثيلاتها في دول أوروبا وأمريكا اللاتينية، فانعدمت المقاربة الأنثروبولوجية السياسية للأحزاب وربطها بالمفاهيم السياسية التي نحتتها الثقافة العربية الإسلامية. ربما يعود هذا إلى هيمنة اعتقاد مسبق، مفاده أن هذا النوع من التنظيم شكل مُحدَث في بلاد العرب ومنقول عن التجربة التاريخية الأوروبية بشكل مطلق، وأن الأحزاب السياسية الحديثة في بلاد العرب بوظائفها وأشكالها وأهدافها وليدة الثقافة الغربية ونتيجة لتطورها، مما قاد إلى سيطرة المفاهيم والتعريفات الناتجة عن تلك السيرورة للأحزاب السياسية.

وهنا يمكن طَرح فرضية ترى أن غالبية المجتمعات العربية الحالية، ببُناها السياسية والثقافية والاجتماعية، وحتى بعلاقاتها الاقتصادية، هي بشكل من الأشكال امتداد وصدى لما كان عليه المجتمع العربي في القرون الأولى من الدولة العربية الإسلامية، ولم تزل تستلهم من تلك المرحلة معظم قناعاتها وثوابتها في الفكر والسياسة والاقتصاد والاجتماع، وما بعض الأحزاب العربية القائمة حالياً، إلا ذلك الامتداد ثقافةً واستلهاماً لتلك الأشكال التمثيلية التي تعود جذورها الأولى إلى الفرق والمذاهب الدينية التي تكونت في تلك العصور. «إن الفرق والمذاهب والزوايا والطرق المسماة دينية هي الأحزاب السياسية الناتجة عن الحضارة العربية الإسلامية وفقاً لآليات هذا الاجتماع وما أفرزه من قوانين خاصة به، وهي الأشكال التمثيلية التي توصل إلى خلقها الاجتماع السياسي الإسلامي، فالفرق والزوايا ليست سوى أحزاب

سياسية مغلَّفة بإيديولوجيا دينية»[1]. وينبغي الإشارة هنا إلى نقطة مهمة مفادها، أنه في الحضارة العربية الإسلامية لا يوجد فصل بين ما هو سياسي وما هو ديني في مسائل السلطة والحكم، / فالسياسي ديني والديني سياسي /، والحدود بينهما ظلت غامضة قابلة للتمدد في الحقلين. فالزاوية هي الحزب، والحزب زاوية متطورة أو فرقة تتشبه بالعلمانية ظاهراً وتتمسك بآليات دينية مضموناً. وهكذا، فالفرق الدينية والزوايا هي الأب الشرعي /البعيد – القريب/ لكثير من الأحزاب العربية القائمة، وطبعاً هذا لا يعني أن هذه الأحزاب لم تتأثر بالأنموذج الغربي وتأخذ عنه مطلقاً. فالأحزاب السياسية العربية القائمة هي من ناحية، ليست جديدة بالمعنى الثقافي السوسيولوجي، وإن نشأت حديثاً بعلاقة ما مع دولها والرقعة الجغرافية الاجتماعية المتقطعة من جسم الأمة،– سواء الأمة العربية أو الأمة الإسلامية–، (بعضها لا تتسع حدود الدولة لتطلعاته والبعض الآخر يرى حدود الدولة أوسع مما يجب)، كما أنها ليست ناجزة بعد من ناحية أخرى، أي تفتقد إلى إطار وإلى فضاء ثابت، وإلى هوية محددة اجتماعياً وحقوقياً وسياسياً وجغرافياً. فهذه الأحزاب ليست سوى انعكاس وصورة للبنى الاجتماعية – الطبقية في مجتمعاتها، ومشابهة لأنماط الإنتاج السائدة في بلدانها، بمعنى أنها مختلطة وتابعة كدولتها ومجتمعها، أي غير قادرة على القيام بالوظائف والأدوار المناطة بالأحزاب السياسية الحديثة.

لقد ظل مفهوم «الحزب السياسي» في بلاد العرب لا يماثل نظيره في الغرب، لا في الدور ولا في المنشأ، لا في السلوك ولا في السياسة، التماثل هو في الاسم والتنظيم فحسب. فالحضارة العربية الإسلامية أنتجت أحزابها، فبعضها لا يزال قائماً في الفرق والزوايا، وبعضها تحول إلى حركات مقاومة للنفوذ الاستعماري الغربي، كالقادرية والدرقاوية والسنوسية في بلاد المغرب العربي،

---

(١) شرف الدين، رسلان. **مدخل لدراسة الأحزاب السياسية العربية.** مرجع سابق، (ص ص ١١– ١٤).

والمهدية في السودان. كما أن التماسك داخل الأحزاب العربية المعاصرة وآليات سلوكها متأتٍ من الموروثات التقليدية المختلطة بعناصر من التحزب الحديث، كالمصلحة والمنفعة، وهذا ينطبق على غالبية هذه الأحزاب الحديثة، إذ يتم توارث القيادة من الآباء إلى الأبناء كما يتوارثون الأملاك الخاصة.

ولكن مع بداية تسعينيات القرن العشرين وانطلاق ما يسمى «ظاهرة العولمة»، أصبح العامل الخارجي أكثر حضوراً وفاعلية في المعادلات الوطنية والدولية، فتغيَّرت المفاهيم والثوابت التي سادت العلاقات الدولية حوالي نصف قرن من الزمن، والتي ثبتتها شرعة الأمم المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية، واُختُرِقت مفاهيم مقدسة /كالسيادة الوطنية والاستقلال وحق الشعوب في تقرير مصيرها/، وبدا واضحاً تحيُّز القوى العالمية الكبرى لصالح بعض القوى السياسية داخل الدولة الواحدة ضد بعضها الآخر ودعمها لها. إذْ تبدلت قوانين التوازن السياسية ومرتكزاتها، وسادت مفاهيم جديدة كحقوق الإنسان، حقوق الأقليات، حقوق المرأة، حقوق الطفل، نزع السلاح،...، على حساب المفاهيم القديمة وبدلاً عنها كحقوق الشعوب والدول، وسيادتها واستقلالها، ومبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية. تلك المفاهيم المُبهَمة الغامضة التي سادت بعد انتهاء الحرب الباردة وأسست «للفوضى الخلاقة» كما يدَّعيها «الليبراليون الجُدد» بهدف نسف قواعد القانون الدولي وبسط الهيمنة على العالم. ففي زمن العولمة تآكلت وظائف الدولة والأحزاب وأصبح دورها ضعيفاً في تقرير شؤون الأمة، وانتقل محرك السياسات إلى مراكز القرار العالمي- الاقتصادي والسياسي- وأصبح من اختصاص «إمبراطورية الفوضى» أو دولة الظل العالمية أو«مجموعة السبع الكبار»[١]. ونحن هنا إذْ نركز على نشأة الأحزاب السياسية العربية وبنيتها، وتبيان المحتوى السياسي للظاهرة الدينية، وإبراز

(١) للمزيد من الاطلاع انظر: أمين، سمير (١٩٩١). **إمبراطورية الفوضى**، (ص ص٥-١٤)، ترجمة سناء أبو شقرا، بيروت: دار الفارابي

الجانب الديني الغيبي لمحتوى السياسة العربية، إنما نحاول إزالة الهوة المصطنعة في تاريخنا بين السياسي والديني. فمن شبه المستحيل إزالة التدين من أي مجتمع متدين، كما يستحيل إلغاء السياسة فيه أيضاً، فالأحزاب الإسلامية بكل مسمياتها (جمعية، حركة، جماعة، جبهة،... إلخ) هي أحزاب دهرية سياسية تريد المشاركة في السلطة الزمنية القائمة أو الاستئثار بها، لكونها تمثل قطاعاً من الجماعة الوطنية، وهي من أجل إخضاع الآخر وقبوله بها، تُضفي مسحة أيديولوجية دينية على سلوكها وأفكارها. وكذلك هي الأحزاب الحاكمة التي تدَّعي العلمانية، ولكنها تُدخِل بُعداً غيبياً على سلوك السلطة والحكم، معيدةً بذلك «المقدس»إلى السياسة الدهرية– الزمنية من أجل إبعاد القوى الأخرى الطامحة للمشاركة في السلطة[١]. وهكذا، نلاحظ استمرارية مأزق الثقافة العربية الإسلامية فيما يخص علاقة الأطراف السياسية ببعضها البعض وعلاقتها بالسلطة، فالتكفير يتعلق بمسألة دهرية – زمنية وراءها المصالح والمكاسب الدنيوية والاستحواذ على السلطة، والرفض المتبادل بين الأطراف السياسية – الاجتماعية له أسباب كثيرة، منها القديم ومنها الطارئ الجديد المتمثل بالتدخل السافر لقوى النظام العالمي الجديد، إذْ صار هذا التدخل عاملاً أساسياً في صياغة القوة المتحكمة في غالبية المجتمعات العالمية، والعربية بشكل أكثر وضوحاً[٢].

إن الأحزاب السياسية العربية القائمة تنتمي في معظمها إلى الفئات الوسطى في المجتمع، وهذه الفئات التي ملأت المجال السياسي – المجتمعي، حالت بعد أن وصل بعضها إلى السلطة بقوة الجيش دون قيام أحزاب سياسية تمثل فئات المجتمع الأخرى، كالبرجوازية الوطنية والعمال والفلاحين، ومارست

---

(١) السيد، رضوان (١٩٩٧). **حركات الإسلام السياسي والمستقبل،** (ص ص١٤–١٥). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

(٢) المرجع نفسه، (ص ص١٢–١٩).

أقبح أنواع العسف على الأحزاب المعارِضَة. والمفارقة اللافتة أن هذه الأحزاب تتنكر لانتمائها الاجتماعي وتدَّعي تمثيل جميع فئات المجتمع، وجميع أبناء الأمة المخلصين، أو (جميع المسلمين المؤمنين أو المسلمين الحقيقيين) على حدِّ زعمها، وتحولت أيديولوجيتها إلى نوع من – دين الدولة – تحاول فرضه على الشعب بشتى الوسائل والسبل، وتحولت إرادة قيادتها إلى قانون، لا بل أسمى وأعلى من سمو القانون وقدسيته.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن الأحزاب السياسية العربية التي تزامنت ذروة نشاطها وفاعليتها مع ذروة المرحلة الثورية، أخذت تتراجع وتتآكل مع تراجع الحركة الشعبية وانكسار المشروع القومي أو (محاولة النهضة العربية الثانية) التي قادها «جمال عبد الناصر»، وهي اليوم أقرب ما تكون إلى بُنى متخشبة تعيش على أمجاد الماضي، وكل منها يزعم ويتوهَّم أنه يمثِّل الشعب والأمة أو الطبقة الفلانية أو الإسلام والمسلمين...إلخ، وأنه المؤتمن الوحيد على مصالح الشعب وتطلعاته وأهدافه، فيحل جزئيته وخصوصيته محل كلية المجتمع وعموميته. وهذا هو جذر الاستبداد، فمن لا يعترف بجزئيته وتبعيته للكل وتساويه مع سائر الأجزاء والأفراد لا يستطيع أن يكون إلا مستبداً وطاغية[١]. ولأن هذه الأحزاب لا تعترف بقيمة الفكر والثقافة، ولا بضرورتهما لتجديد أفكارها ورُؤاها وتسديد ممارساتها، لذلك نراها تعمد إلى تهميش المثقفين في صفوفها وتنبذهم وتُقصيهم إلى الصفوف الخلفية أو إلى السجون أو الطرد داخل وخارج البلاد، كما أنها لا تعبأ بالتربية ولا تعي ضرورتها وأهميتها في بناء الوعي الاجتماعي والسياسي، سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الدولة...، وهي إلى ذلك لا تعترف بالحوار ولا بأهميته وضرورته بوصفه شقيق الديالكتيك – ينتج حقيقة جديدة– ليست لأي من المتحاورين، بل لهم جميعاً.

---

(١) الجباعي، جاد الكريم. **التجربة الحزبية العربية... ما لها وما عليها.** تاريخ الاسترجاع في ٢٠١٣/٤/٢٣ص٢، على العنوان:

HTTP: // HEM. BVEDBAND. NET/ B153948/ STU6. HTM

ولأنها لا تعرف **الحوار الداخلي** غلب عليها الجمود العقائدي وتخشبت بُناها الداخلية فأصابها نوع من التثبيت والتحجر، ولأنها كذلك لا تعرف **الحوار الخارجي** انغلقت على ذاتها فأعادت إنتاج التحاجز الاجتماعي في الحقل السياسي، وغدت بُنى سياسية حديثة / شكلاً /، موازية للبنى الاجتماعية التقليدية، وتقوم بالوظيفة ذاتها التي تقوم بها هذه الُبنى الأخيرة، أي إعاقة الاندماج الوطني الاجتماعي والقومي(١).

المطلب الثاني: أنماط الأحزاب السياسية العربية وخصائصها

أولاً – أنماط الأحزاب السياسية العربية:

يثير الحديث عن النظم الحزبية والأحزاب في العالم المعاصر نقاشاً واسعاً بين الباحثين والمختصين في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، وقد ميزوا بصورة عامة بين عدة أنظمة يختلف بعضها عن البعض الآخر في نواحٍ عدة، ومن أهم هذه الأنظمة: نظام الأحزاب المستقلة، ونظام الأحزاب المتعاونة أو المتحدة، ونظام الأحزاب المسيطرة، ونظام الأحزاب الكبيرة، ونظام الأحزاب الصغيرة، وأحزاب الأيديولوجيات، وأحزاب الأشخاص، ونظام الأحزاب المستقرة، ونظام الأحزاب غير المستقرة، والنظام التنافسي والنظام اللاتنافسي، وإلى جانب هذه التقسيمات للأنظمة الحزبية هناك تقسيم آخر يقوم على أساس عدد الأحزاب السياسية في الدولة(٢). وتُعد عملية تصنيف أو تقسيم النظم الحزبية، سواء استناداً لعدد الأحزاب الموجودة في النظام السياسي أو غيرها من المعايير المرتبطة بها، من أهم الأبحاث في أدبيات الأحزاب السياسية. وفي حين وجد البعض ومنهم «جيوفاني سارتوري»، أن من الملائم إيراد أحزاب العالم الثالث

---

(١) المرجع السابق نفسه، (ص ص ٣–٥).

(٢) الخزرجي، ثائر كامل. **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**. مرجع سابق، (ص ص٢١٦–٢١٧).

بشكل عام ضمن التصنيفات الحزبية المستمدة من واقع البلدان المتقدمة سواء الرأسمالية منها أو الاشتراكية، فإن البعض الآخر ومنهم «أسامة الغزالي حرب»، اتجه سواء بشكل كلي أو جزئي إلى وضع تصنيفات خاصة بالنظم الحزبية في العالم الثالث تعكس ظروفها وأوضاعها الخاصة. ويعد«موريس ديفرجيه» أن تعدد أنماط الأحزاب السياسية هو نتيجة لعوامل متعددة ومعقدة، كالأعراف والتاريخ والمعتقدات الدينية والتركيب العنصري والخصومات القومية، إضافةً إلى العوامل الاقتصادية والعوامل الأيديولوجية والعوامل التقنية كنظام الانتخاب وقوانين الأحزاب(١).

إنَّ الغالبية من البلدان العربية تسودها نظم حزبية، أي تعرف الظاهرة الحزبية بشكل أو بآخر. وعلى الرغم من تعدد المعايير التي عرفها الفكر السياسي للتفرقة بين النظم الحزبية، فسوف تظل أهم المعايير تلك المرتبطة بعدد الأحزاب، والتي تنقسم بمقتضاها إلى ثلاثة أنظمة رئيسة هي **(نظام تعدد الأحزاب، ونظام الحزبين، ونظام الحزب الواحد)**. وبرغم شيوع هذا التصنيف، فهناك نظام حزبي رابع هو «**نظام الحزب القائد أو المهيمن**»، الذي هو في الحقيقة نظام وسط بين نظام الحزب الواحد ونظام تعدد الأحزاب(٢). ولكن الاعتماد في تحليل النظم الحزبية على المعيار العددي المحض يفضي إلى نتائج شكلية تبعد عن جوهر الغاية من التحليل، أي تفحّص ما ينطوي عليه النظام الحزبي من فرص للاختلاف أو التنافس.

إنَّ هذا التنوع في أنماط الأحزاب السياسية جعل الكثير من علماء الاجتماع السياسي من أمثال «موريس ديفرجيه، وفيليب برو، وسيمورليبست» وغيرهم، يسعون لتصنيف الأحزاب السياسية محاولين كل منهم أن يبرز أسبابه الخاصة لاعتماد هذا التصنيف أو ذاك وهو ما أدى بدوره إلى كثرة هذه التصنيفات وتنوعها، فنجد على سبيل المثال «موريس ديفرجيه» يميز بين ثلاثة أنماط: الأحزاب الثنائية – الأحزاب

---

(١) ديفرجيه، موريس. **الأحزاب السياسية**. مرجع سابق، (ص٢١٣– ٢١٥).

(٢) حرب، أسامة الغزالي. **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. مرجع سابق، (ص ص ١٢٨–١٣٠).

المتعددة – الحزب الواحد[1]. أما عالم الاجتماع الفرنسي «فيليب برو»، فيصنف الأحزاب حسب طبيعتها التنافسية، ويميز بين نوعين أساسيين، هما: أحزاب تنافسية، وأحزاب لا تنافسية. أما «بوتومور» فيميز بين أكثر من نمط من أنماط الأحزاب السياسية كالأحزاب الثورية والأحزاب الإصلاحية والأحزاب الاشتراكية والأحزاب الديمقراطية والأحزاب الشيوعية، وبالطبع هناك الكثير من التداخل بين هذه التصنيفات[2].

رأينا فيما سبق، أنه توجد أنواع متعددة من الأحزاب تختلف باختلاف طريقة بنائها من الناحية التنظيمية، واختلاف أيديولوجياتها، واختلاف النظم السياسية للدول التي تعيش في ظلها. غير أنه إلى جانب هذا التنوع توجد اختلافات بين نظم الأحزاب، من حيث عددها داخل الدولة وحجم كل حزب بالنسبة للأحزاب الأخرى، وطريقة تعاون الأحزاب مع بعضها، وإستراتيجية كل منها.

هذا، ولا يمكن فهم آلية عمل أي نظام سياسي لدولة ما من الناحية الواقعية إلا إذا عرفنا النظام الحزبي السائد، وعلاقات الأحزاب بعضها ببعض، وكيفية امتزاج النظام الحزبي بالنظام السياسي للدولة ككل[3]. ولكن من الممكن إضافة تفصيلات أخرى تجعلنا أقرب إلى الواقع وأكثر عمقاً في مقاربته، كأن نطرح السؤال الآتي: هل النظام الحزبي يوفر التنافس الحر في «السوق» السياسي؟ إذا كان الجواب بالإيجاب، يوصف النظام بأنه نظام تنافسي، أما إذا كان الجواب بالنفي فإنه يوصف بنظام غير تنافسي. وعلى ذلك، تنقسم النظم الحزبية إلى نظم تنافسية، وتشمل نظم تعدد الأحزاب ونظم الحزبين ونظم الحزب المسيطر، ونظم لا تنافسية تتجسد في نظم الحزب الواحد.

---

(١) موريس دوفرجيه. **الأحزاب السياسية**. مرجع سابق، (ص ص ٢١٣–٢١٧).

(٢) حرب، أسامة الغزالي، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. مرجع سابق، (ص ص١٣٨–١٦٠).

(٣) هلال، علي الدين، ونيفين، مسعد. **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**. مرجع سابق، (ص ص ٦٨–٧٢).

وبالتطبيق العملي على المنطقة العربية، يمكننا التمييز بين خمسة نظم أساسية عرفتها هذه المنطقة، وهي:

١- **النظم اللاحزبية،** وهي تلك النظم التي ترفض أساساً فكرة العمل الحزبي، وسَنَدَها أن الأحزاب تشقُّ وحدة الأمة، وأنه ليس هناك من التمايزات الفكرية أو الاجتماعية – الاقتصادية ما يسوِّغ تكوين الهياكل الحزبية. وعادةً يتم تدعيم تلك الحجج ببعض الأدلة والشواهد الدينية التي يتم إقحامها قسراً على التحليل السياسي والاجتماعي، وتحميلها مضامين ما كانت لتحملها ولم تأت لمثل هذه المواضيع أصلاً. كما يتم الاستناد إلى السوابق التاريخية لإثبات أن الأحزاب اقترن وجودها بتفريق جماعة المؤمنين، وأنه من الناحية الدينية لا يوجد سوى حزبين رئيسين، هما: «حزب الله» و«حزب الشيطان»[١] ومن الدول التي أخذت بهذا النهج المملكة العربية السعودية وليبيا في عهد (معمر القذافي ١٩٦٩-٢٠١١)، فكان يُعد الانضواء في أحزاب سياسية خيانة يعاقب عليها القانون بعد الله، كما ورد في **الكتاب الأخضر:** «من تحزب خان...، الحزب هو الديكتاتورية العصرية...، الحزب يحكم نيابة عن الشعب والصحيح لا نيابة عن الشعب...، الحزب هو قبيلة العصر الحديث...»[٢]. وفي بعض الأحيان، تستحدث تلك النظم بعض أنماط المشاركة السياسية غير الحزبية، كما في صيغة المجالس القبلية والعشائرية وهيئات الشورى الموجودة في المملكة العربية السعودية، والمؤتمرات واللجان الشعبية في الجماهيرية العربية الليبية (سابقاً) إبان عهد «معمر القذافي» الذي يقرر أن «لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية... وأن المؤتمرات الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية، وأن أي نظام خلافاً لهذا الأسلوب هو نظام حكم غير ديمقراطي»[٣].

---

(١) يعقوب، أحمد حسين (٢٠٠٢). **طبيعة الأحزاب السياسية العربية،** (ص ص٦-١٢)، بيروت: الدار الإسلامية

(٢) القذافي، معمر (١٩٨٤). **الكتاب الأخضر.** (ص ص١٩-٢٦). طرابلس- الجماهيرية: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

(٣) المرجع نفسه، (ص ص٤٥-٥٠).

٢- **نظم الواحدية الحزبية،** التي لا تعترف بشرعية العمل السياسي إلا لحزب واحد، وتُقيم تلك النظم حجتها على أساس أن الحزب الواحد يجسد وحدة إرادة الأمة، وما لذلك من أهمية في مرحلة ما بعد الاستقلال من أجل النهوض بأعباء التنمية، فضلاً عن أن التعددية الحزبية واختلاف الآراء والاتجاهات يعدان بزعمها من أسباب ضعف الدولة وتشتتها ومدعاة للتدخل الخارجي الذي عانت منه دول المنطقة طويلاً. ومن نماذج الواحدية الحزبية في المنطقة العربية، دولة الوحدة بين سورية ومصر (١٩٥٨-١٩٦١)، إذْ حكم - حزب الاتحاد القومي- دولة الوحدة آنذاك، وكذلك حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الذي حكم مصر منذ ثورة تموز ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٦ وهو ذاته حزب الاتحاد القومي (فقط تغيرت التسمية)، والحزب الاشتراكي الدستوري في تونس حتى عام١٩٨١، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية حتى عام ١٩٨٩، وحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية خلال الفترة من ١٩٦٦- ١٩٧١.

ويكون النظام الحزبي «لا تنافسياً» إذا انتفت فيه المنافسة بين الأحزاب، إما بسبب وجود «حزب واحد» لا يسمح أصلاً بوجود أي حزب آخر، وإما بسبب وجود «حزب واحد» يسمح شكلياً بوجود أحزاب أخرى ولكن لا تتوافر لها فعلياً أدنى إمكانية للمنافسة الحقيقية. وقد اكتسبت نظم الحزب الواحد شعبية متزايدة بعد انتصار الثورة البلشفية عام ١٩١٧ في الاتحاد السوفياتي، إذْ أنشأ حزباً واحداً أضحى المصدر الوحيد للشرعية، ولاسيما بعد نجاح البلاشفة في تحقيق تحديث اقتصادي - اجتماعي هام، ووصول الاتحاد السوفياتي إلى مرتبة الدولة العظمى الثانية في أقل من أربعين عاماً، الأمر الذي أعطى مصداقية للحزب الواحد كنظام سياسي- اقتصادي- اجتماعي ممكن في البلدان النامية، ليخلصها من الاستعمار ويحدث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة في هذه البلدان(١).

---

(١) حرب، أسامة الغزالي. **الأحزاب السياسية في العالم الثالث.** مرجع سابق، (ص ص ١٤٠-١٤٣).

ويقتضي – نظام الحزب الواحد – عندما تأخذ به دولة من الدول، ألاَّ يوجد فيها سوى حزب سياسي وحيد يحتكر النشاط السياسي وممارسة السلطات العامة ويتمتع بجميع الامتيازات، فهو الذي يسيطر على الحكومة وعلى البرلمان في آن واحد. وهو الذي يسمي المرشحين ويطرح أسماءهم للاستفتاء عليهم، ولا يكون أمام الناخبين خيار آخر. وبالتالي، يسيطر الحزب على البرلمان ولا يسمح لأي رأي معارض لا في البرلمان ولا في خارجه، ثم إن الحزب هو المسيطر على الحكومة بكونها أعضاء في الحزب أو ممن يرشحهم ويرضى عنهم، وهو ما يكرِّس هيمنة الحزب على الدولة والمجتمع بكافة مؤسساتهما، ويمكِّنه من القضاء على أي فكر معارض أو رأي مخالف.

وتعزو «فلسفة نظام الحزب الواحد» تطبيق هذا النوع من ممارسة السلطة السياسية لأسباب متعددة، ثقافية واجتماعية وتعليمية.... كتدني المستوى الثقافي للشعب، وانتشار الأمية، وخاصة الأمية السياسية، وعدم توفر القيادات المعارِضَة الكفوءة التي تقتنع بها الصفوات الحاكمة المسيطرة على الحكم، والتي يمكن أن تقود أو تسهم في قيادة المجتمع بصورة عامة. هذا بالإضافة إلى اعتلال البناءات الاجتماعية التقليدية السائدة في المجتمعات العربية، كانتشار القبلية والطائفية السياسية التي تحرص جماعات الأغلبية فيها على تشكيل الحكومة بمفردها وبناء نظام الواحدية الحزبية لفرض هيمنتها على بقية القبائل والطوائف السياسية والاجتماعية. كما تبرر فلسفة نظام الحزب الواحد بأن النظام الحزبي المتعدد أو النظم الديمقراطية الأخرى من شأنها أن تؤدي بالبلاد والعباد إلى مرحلة من عدم الاستقرار والتفكك السياسي والاجتماعي والتدهور الاقتصادي، ومن ثم عودة الملكية المستبدة التي كانت موجودة سابقاً، أو عودة النظام الاستعماري القديم.

٣– **نظم الحزب القائد (المسيطر أو المهيمن)**، وهي نظم طورتها الممارسة السياسية لبعض الأنظمة العربية، إذْ سمحت لأحزاب أخرى من غير – الحزب القائد – بالوجود، ولكن تلك الأحزاب لا تملك أية فرصة حقيقية للمنافسة على

السلطة مع الحزب القائد أو المسيطر، إذ يسعى الحزب المسيطر إلى أن يستوعب المعارضة من خلال هذه التشكيلات (الأحزاب) التي يسمح لها بالوجود والتي لا تهدد مكانته. وقد يعتمد على تشكيل جبهة من عدة أحزاب تتفق معه في التوجهات الأيديولوجية، وتكون بقيادته كالتجربة السورية في تشكيل ما تم تسميته بـ«الجبهة الوطنية التقدمية» عام ١٩٧٢. وفي ظل هذا الوضع يغيب التوازن السياسي بين الحزب القائد من جهة، والأحزاب التي تدور في فلكه من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى صورية تلك – الجبهات – وحَّولها في الواقع إلى شكل من أشكال الحزب الواحد.

ولهذا النظام عيوب رئيسة تشوبه، بالرغم من أنه يحقق الاستقرار السياسي والحكومي في الدولة، وأبرز هذه العيوب التي تُسجَّل على سيطرة حزب واحد – قائد – على الحياة السياسية في الدولة ولمدة طويلة، هي(١):

أ- انعدام الدافع المنشط للحياة السياسية، والوصول إلى حالة من العجز عن الحركة نتيجة شعور هذا الحزب بالثقة والارتياح، مما يقود إلى حالة ركود وفتور لدى كوادره، لأن المعارضة والمنافسة هي التي تحفِّز على محاولة التقدم والتطور، وبعبارة أخرى يؤدي الحكم بغير منافسة إلى اختفاء المواهب الخلاقة.

ب- كما يؤدي – نظام الحزب المسيطر- إلى نقل العمل السياسي إلى فضاءات ومواقع أخرى غير الموقع التقليدي المتمثل في الحوار داخل البرلمان، وهو حوار تقيمه أساساً التنظيمات والكتل الحزبية التي بداخله، وبذلك تتحول أحزاب المعارضة إلى جماعات ضغط أو جماعات مصالح تحاول التأثير في اتخاذ القرارات السياسية بوسائل مختلفة غير الوسائل المباشرة والديمقراطية تحت قبة البرلمان، لانعدام إمكانية ذلك.

---

(١) حرب، أسامة الغزالي. **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. مرجع سابق، (ص ص ١٤٧-١٥٥).

ج- إن هذا النظام قد يؤدي إلى استبعاد «الرضا» كأساس للنظام السياسي والحكم، والمصدر الرئيس للشرعية في الدول الديمقراطية الحديثة، لكونه نظام يُقصي بعض قطاعات من الرأي العام ويستبعدها من المشاركة في السلطة، الأمر الذي يقودها إلى اليأس والإحباط والتذمر، ويجعلها تتحين الفرصة لمناهضة النظام بأسره والعمل ضده، وهذا الوضع يحمل مخاطر كبيرة على كيان الدولة والمجتمع ككل، وقد يؤدي إلى التشرذم والتفتت والانقسام والعودة إلى العصبيات ما قبل الدولة.

٤- **نظم التعددية المقيدة:** يوجد في الوطن العربي نماذج من - التعددية المقيدة- التي تقترب في بعض خصائصها من نظام الحزب القائد، إذْ تسمح بوجود تنظيمات حزبية متعددة ولكنها تعطي الأولوية لدور الحزب الحاكم، وتضع الكثير من القيود القانونية والإجرائية على تأسيس الأحزاب السياسية وممارستها لنشاطها، الأمر الذي يسلبها فعاليتها ويحدّ من أهمية وجودها ومن دورها في السياسة والمجتمع. فمثلاً، كان يحتاج تكوين حزب جديد في مصر خلال الفترة (١٩٧٧-٢٠١١) إلى موافقة لجنة شؤون الأحزاب التي تشترط ألا يكون لهذا الحزب أي سند ديني أو طائفي أو طبقي أو جغرافي، كما تطالبه بالتميُّز عن الأحزاب الأخرى القائمة، سواء في برنامجه أو في أساليبه وسياساته، مما أدى في الممارسة إلى أن هذه اللجنة لا تمنح التصاريح للأحزاب السياسية إلا في حدود وشروط ضيقة جداً منذ إنشائها عام ١٩٧٧، لدرجة أن سائر الأحزاب التي نشأت في ظل وجود هذه اللجنة لم تكن بموافقتها، وإنما نشأت بواسطة حكم قضائي بعد رفضها من لجنة شؤون الأحزاب[١]. وكذلك كان الأمر في تونس حتى سقوط حكم «زين العابدين بن علي» عام ٢٠١١، إذْ كان يُشترط للحصول على ترخيص بإنشاء حزب وممارسة العمل السياسي عدم

---

(١) هلال، علي الدين(٢٠١١). **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل،** (ص ص٢٩٨- ٢٩٩). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية

التعبير عن جماعة إثنية أو طائفية أو جهوية، وهذا الشرط يتكرر غالباً في دول التعددية المقيدة ويُسوَّغ بمسوغات مختلفة حسب كل دولة وظروفها، ففي مصر مثلاً، كانت الحجة بأن قيام أحزاب دينية يهدد الوحدة الوطنية، إذْ توجد جماعة قبطية ويمكن أن تؤسس أحزابها، وبالنهاية ينفرط عقد الدولة الواحدة إلى دويلات طائفية(١). أما في تونس،حيث الغالبية العظمى من السكان مسلمين، فقد تمَّ التسويغ بالقول إنه في ظل دولة إسلامية لا يحق لأحد احتكار الحديث باسم الإسلام، بالإضافة إلى شروط أخرى تتعلق بالأحوال الشخصية والمدنية للمؤسسين، كأن يكونوا غير محكومين بالسجن أو استردوا حقوقهم المدنية والسياسية بعد الإفراج عنهم، وهذا يعني من الناحية الفعلية والواقعية منع هؤلاء من المشاركة في أحزاب أخرى غير حزب السلطة.

٥- **نظم التعددية المطلقة:** تتبنى أغلب الدول الغربية هذا النوع من النظم بدرجات متفاوتة، وذلك باستثناء بعض الدول الانكلوسكسونية كانكلترا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، التي تتبنى نظام الحزبين، وذلك على الرغم من وجود أحزاب أخرى صغيرة وغير فاعلة في الحياة السياسية لهذه الدول، فتتراوح النظم الغربية بين تفضيل نظام تعدد الأحزاب ونظام الحزبين. وبالنظر إلى الخارطة الحزبية في الدول العربية، فإنَّ لبنان يُعد الأنموذج الوحيد لنظم التعددية المطلقة في محيطه العربي، إذْ لا توجد فيه أية قيود على تشكيل الأحزاب السياسية رغم كون معظمها أقرب إلى الصيغة العائلية أو الطائفية منه إلى الصيغة الحزبية الحديثة.

فالتعددية المطلقة لا تمنع أي اتجاه سياسي من التعبير عن نفسه في شكل حزبي، وذلك إلى درجة الالتباس كما يصفها «موريس ديفرجيه» بالقول: «قد يقع الالتباس أحياناً بين تعدد الأحزاب وعدم وجود أحزاب، فالبلد الذي ينقسم فيه الرأي بين جماعات متعددة غير ثابتة، مؤقتة ومائعة، لا ينطبق عليه

---

(١) مجموعة باحثين (عمل جماعي). **الأحزاب السياسية في العالم العربي**، مرجع سابق (ص ص١٣٧-١٥٥).

المفهوم الحقيقي للتعددية الحزبية، لأنه يكون في مرحلة ما قبل التاريخ حزبياً، أي في مرحلة تطوّرية لا يمكن فيها تطبيق الضوابط المميزة بين الثنائية الحزبية والتعددية، إذْ لا أحزاب حقيقية موجودة...»[١] ويدخل في هذه الفئة العديد من الدول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ناهيك عن كون نمط الثنائية الحزبية غير موجود في الدول العربية إطلاقاً لكونها تُعد ظاهرة أنكلوسكسونية بوجه عام، ومرتبطة بتقاليد ديمقراطية بعيدة عن واقع وتاريخ العمل السياسي العربي.

إنَّ هذا التصنيف للأحزاب السياسية يأخذ بالمعيار العددي، وكما ذكرنا آنفاً، هناك معايير أخرى عديدة، كالمنافسة السياسية، ومعيار الأيديولوجيا، وشكل العضوية، ودرجة المؤسسية وأساليب العمل، هذا بالإضافة إلى الأحزاب التي تأخذ الصفة القانونية فعلاً وتمارس نشاطها العلني، وتلك التي تمارس وظائف الأحزاب السياسية لكنها إما ترفض اقترانها بالصفة الحزبية، وإما يحظر عليها من طرف السلطة أن تحملها وتعبِّر عنه[٢]. كما يوجد في الخريطة الحزبية العربية ما يُسمى بـ«أحزاب الأشخاص» التي ترتبط بأشخاص مؤسسيها وقادتها، ومنها «حزب السعديين» في مصر قبل ثورة تموز ١٩٥٢، والأحزاب اللبنانية بصفة عامة، وكذلك أحزاب الحركة الوطنية من أجل الاستقلال التي ظهرت خلال العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين كرد فعل على الاحتلال الاستعماري، ومنها حزب الوفد في مصر وحزب الاستقلال في المغرب، وأيضاً أحزاب الأقليات التي تعتمد على الأساليب التقليدية من حيث حشد الرموز والقيم المشتركة بين أفراد الجماعة الواحدة، لكنها قد تستعين ببعض التنظيمات المحكمة مثل الميليشيات، ومنها حزب الكتائب في لبنان، لا بل صار الكثير من أحزاب لبنان من هذا النمط، وكذلك حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في

---

(١) ديفرجيه، موريس. **الأحزاب السياسية**. مرجع سابق، (ص ص٢٣٦-٢٣٧).

(٢) المحمود، جمال(٢٠١١). **الأحزاب السياسية**. ج١. (ص ص٢٣-٢٦). دمشق: جامعة دمشق- كلية العلوم السياسية.

الجزائر، وحزب الحركة الشعبية في المغرب[١]، وهكذا توجد تصنيفات كثيرة وعديدة تم التركيز على أهمها في الساحة العربية.

ثانياً- خصائص الأحزاب السياسية العربية:

إنَّ الأحزاب السياسية العربية في فترة الأربعينيات والخمسينيات والنصف الثاني من القرن العشرين برمته، كانت حاجة وضرورة ملحّة لتغذية المواطن العربي وملء الفراغ الفكري والسياسي والوجداني لديه، ولكنها لم تقرن الخطاب بالممارسة والقول بالعمل، وبالتالي لم تخلص لمبادئها، ولم تسمُ بأهدافها، ولم يخلص معظم قادتها لوطنهم الذي علَّق الآمال على شعاراتهم وخطبهم، ناهيك عن أن الاعتقالات السياسية التي تعرَّض لها مواطنوا كل بلد عربي فاقت بكثير ما تم زمن الاحتلال العثماني والفرنسي والإنكليزي، ومردّ ذلك ربما هو كلمة احتجاج أو لحظة تذمُّر. كما أنَّ غالبية الأحزاب السياسية العربية رفضت الحوار بداخلها وبينها وبين مؤيديها، فما بالك بالمخالفين لها، وعدَّت كل نقد خروجاً عن مبادئها وهدماً لوجودها[٢].

وفيما يلي نوجز أبرز خصائص الأحزاب السياسية العربية بشكل مكثف، وفق الآتي:

١- أحزاب عقائدية وعابرة للحدود:

إنَّ القضايا التي تشغل بال المواطن العربي وتستحوذ على اهتمامه بالدرجة الأولى هي قضايا قومية تتجاوز حدود الدولة القطرية التي يعيش فيها هذا المواطن، أما القضايا المحلية التي تتعلق بشؤونه الاجتماعية والاقتصادية، وحتى حريته، فتأتي في درجة أدنى من الأولى. وغالباً لم تتمكن المجتمعات

---

(١) هلال، علي الدين ومسعد، نيفين. **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**. مرجع سابق، ص ص١٦٩-١٧٣).

(٢) علي عامر، محمود (٢٠٠٦). **الأحزاب السياسية في سورية: قراءة سياسية**، (ص ص ٨-٩). دمشق: دار الصفدي

العربية من إفراز أحزاب وطنية تعنى بالدرجة الأولى بشؤون الوطن والمواطن المحلية والمعاشية بدرجة مساوية لعنايتها بالشأن الخارجي، الأمر الذي يفسر إلى حدٍّ كبير بروز الأحزاب والحركات القومية والشيوعية والاشتراكية والإسلامية في الوطن العربي، وتجاوب وجدان المواطن العربي معها، مع العلم أنها تتخطى حدود الدولة القطرية، وحتى حدود الوطن العربي أحياناً. وبالطبع فإنَّ هذه الأحزاب **عقائدية** تعتدُّ بسمو عقائديتها على غيرها من العقائد السياسية الأخرى، وهي كذلك تصرُّ على ضرورة التغيير الشامل ولو من خلال العنف لجميع مناحي حياة المجتمع فكرياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فهذه البرامج الشمولية وجدت صدى لها في وجدان الإنسان العربي التوَّاق إلى الخروج من أزمته الحضارية.

وتختلف الأحزاب العربية العقائدية عن تلك التي في أوروبا والعالم الغربي، فهذه الأخيرة وإن غلَّفت شعاراتها ومطالبها أحياناً ببعض الغلاف العقائدي، إلا أن أهدافها محددة ومطالبها متفقة أصلاً مع معظم الأحزاب الأخرى المنافسة على الخطوط العامة لهوية الدولة والمجتمع، لا تكتيكياً وحسب، ولكن استراتيجياً أيضاً. فالهدف الاستراتيجي واضح والجميع متفق عليه، والأهم من ذلك أن الجميع متفق على أن أسلوب الوصول إلى هذا الهدف لا بد وأن يتم بالوسائل السلمية فقط وعبر صناديق الاقتراع، وتلك نقطة افتراق مهمة بينها وبين الأحزاب العقائدية في الوطن العربي التي لا تستبعد أسلوب الوصول إلى الحكم عن طريق الثورة أو الصراع الطبقي أو الدعوة إلى حكم مثالي من ماضي الأمة «حكم المرشد».

إنَّ العمل الديمقراطي يهدف في الأصل إلى التوصل للحل الوسط لا إلى إثبات الحقيقة، وهو في شكله ومضمونه يصرُّ على ضرورة تنافس وتضارب الآراء والمساومة عليها للتوصل إلى المعقول والعملي. فالحقائق نسبية لا مطلقة، وتختلف باختلاف الظروف والأشخاص والزمن وأحواله، وهو ما يُيسّر الحوار العقلاني وتداول السلطة دون عنف. فالحزب الليبرالي في المجتمعات الديمقراطية

غير معني بالحقائق المطلقة، وإنما تعنيه عملية ضبط الإيقاع السياسي من خلال برامجه بالتعاون مع غيره من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني للوصول إلى الحكم، إذْ لا يتعدى طموحه أن يحقق بعض أهدافه على مدى المستقبل المنظور، فهو متفق غالباً مع الأحزاب الأخرى المنافسة له على كنه وهوية المجتمع، وعلى أسلوب الحكم وشكل الدولة ومضمونها، والاختلاف هو على بعض الجزئيات التي لها علاقة مباشرة بحياة المجتمع والإنموذج المثالي له، كالحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية(١).

وتختلف الأحزاب العقائدية عن الأحزاب الليبيرالية من حيث التنظيم والتمويل، فالأخيرة ما هي في نهاية المطاف إلا تجمعات تصبح أكثر فعالية قبيل عملية الانتخاب، وتنشط هذه اللحظة وتستنهض همَّة مؤيديها للتصويت لصالح مرشحيها، ولكنها سرعان ما تعود إلى حالة من الركود النسبي والنشاط المحدود لحين موعد الانتخابات التالية. وكذلك من حيث التمويل الذي يعتمد بالدرجة الأولى على التبرعات التي تجمعها طوعاً من السكان والمؤسسات والأفراد، وليس اشتراكات محددة مفروضة على الأعضاء، كما هي الحال في الأحزاب العقائدية التي تحاول تسمية المنتمين إليها وصقل عقولهم وشخصياتهم حسب عقيدتها، وكذا تعمل من خلال تنظيمات معينة كالخلايا التي تتدرج تنظيمياً على شكل هرمي لتصل إلى الهيئة المركزية للحزب على المستوى الوطني أو القومي أو الأممي، ويكون نشاط الأعضاء ضمن هذه التنظيمات مستمراً على مدار السنة، فالحزب يصبح مدرسة حياة لا مجرد تنظيم له أهداف محددة وحسب. كما تختلف النظرة الفلسفية للنهج الليبرالي الديمقراطي عنها في النهج العقائدي الشمولي، إذْ يؤكد الأول على مجرد تهيئة الأجواء التي قد تؤدي إلى حل المشاكل والقضايا العالقة في المجتمع، لا إلى محاولة حلها كما هي الحال في النهج الشمولي الذي يهدف إلى إعادة إنتاج الإنسان والمجتمع على

(١) هلال، علي الدين (١٩٩٧، أيلول). **أزمة الفكر الليبرالي. مجلة عالم الفكر**، (ص ص١١٣–١١٤). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

شكل جديد تحدد أبعاده نظرية ذلك الحزب وأيديولوجيته التي تسعى إلى تفصيل المجتمع على شاكلتها، وتحدد فكر وعمل الإنسان ضمن أطر معينة. وفي المقابل، لابد من الاعتراف بأن النهج الليبرالي يسمح بالاجتهاد الفردي والاحتكام إلى قواعد المنطق والعقل في التعامل مع أمور الحياة والمجتمع، ما يوفِّر المناخ الملائم للخلق والإبداع والتجديد. أما في الحزب العقائدي، فيكرِّس الإنسان نفسه وحياته للنضال في سبيل تحقيق أهداف الحزب(١).

٢- هيمنة نموذج الحزب الواحد:

تتضح مركزية الحياة السياسية عند بعض الدول العربية في ظاهرة الحزب الواحد، المنفرد بالحكم المستقل بالمبادرة، المحتكر لنشاط الحياة العامة، والمهيمن على الاختيارات الكبرى. ويستمد الحزب الواحد شرعيته التاريخية لدى المجتمعات العربية من براءات النضال الوطني الذي أحكمت بعض الأحزاب العربية تنظيمه وتزعَّمت قيادته ضد عهد الهيمنة الاستعمارية. فهو حزب تحرير أفرز من بين صفوف الشعب نخبة مناضلة تفرَّغت لتوعية الجماهير وتلقينها ثقافة سياسية، والعمل على تبصيرها بحقوقها المغتصبة وتجنيد طاقاتها، وتحفيز عزمها لاسترجاع هذه الحقوق. ثم أخذ الحزب على رأس هذه الجموع المجندة مبادرات النضال، وقادها إلى النصر وتحقيق الاستقلال، وتولى بعد ذلك مسؤولية بناء الدولة. وكثيراً ما كانت هذه الأحزاب بمنزلة الحركات الشعبية، ولم يكن لها في فترة نضالها التحرري ما يكون للحزب السياسي عموماً من برنامج مستقبلي يعمل على تحقيقه، ومن اختيارات إيديولوجية وسياسية يستوحي منها وينتصر لمبادئها.

٣- هشاشة التنظيم وتفشي ظاهرة الانشقاق والتشرذم:

تتسم الأحزاب العربية عموماً كغيرها من أحزاب الدول النامية بهشاشة بنائها التنظيمي الداخلي، وربما يعود ذلك إلى حداثة النشأة والتأسيس بالمقارنة مع نظيراتها في الدول الغربية المتقدمة، وإلى تعرضها للترهيب المستمر والقمع

---

(١) هلال، علي الدين. **أزمة الفكر الليبرالي**. المرجع السابق نفسه (ص ص١٢٦-١٢٧).

والملاحقة والحل من قبل الأنظمة التسلطية، وكذلك إلى هيمنة الثقافة الأبوية في العمل السياسي لدى المجتمعات العربية. فالنظم الحزبية في أوروبا قامت في سياق تطور مجتمعاتها سياسياً واقتصادياً وتعليمياً وثقافياً، أما في السياق العربي، حيث المجتمعات ترتبط بالولاءات البدائية وتعاني من اقتصاد الكفاف والأمية، فقد وُجِدَت عقبات كبيرة في غالبية الدول العربية تحول دون وجود البُنى الحزبية الحديثة والعصرية، ودون قيامها بمهامها ووظائفها. وكما يعبِّر«أسامة الغزالي حرب» عن ذلك قائلاً: «... في تلك الظروف، وُجِدَت الأحزاب السياسية لضرورة الاستيلاء على السلطة ولمواجهة متطلبات مرحلة البناء الأولى للقوة السياسية، وبذا فإن أولوية الأحزاب إنما نبعت من فراغ الانتقال من الحكم الاستعماري إلى الحكم الوطني...»[١]. وهكذا فإن طبيعة البناء التنظيمي وحياة الأحزاب الداخلية لا تزال من الإشكاليات العصيَّة على التطور والتحول في الظاهرة الحزبية في المنطقة العربية، فالبناء التنظيمي وما يتفرع عنه من علائق ناظمة للحياة الحزبية يبدو من الركائز الأساسية التي تستدعي البحث والدراسة والنقد الموضوعي والمراجعة.

وتتبع أهمية نقد البناء التنظيمي للأحزاب السياسية العربية من عدة أسباب، لعل أهمها، أن البناء التنظيمي لهذه الأحزاب هو انعكاس للإطار الفكري من جهة، كما هو نتاج مرحلة تاريخية محددة من جهة أخرى، مما يدفع إلى الاستنتاج بأن البناء التنظيمي على علاقة مباشرة مع الحالة الفكرية للمجتمع. ولمَّا كان الإطار الفكري يتسم بالجمود في كثير من الأحيان، فإن البناء التنظيمي بقى على حاله ثابتاً مستقراً مطمئناً لما ينتجه ويولده، الأمر الذي أثَّر سلباً في تطور الظاهرة الحزبية في الوطن العربي. وكذلك، فإن النقد الموجه من قِبَل بعض الأحزاب إلى بعضها الآخر أو من بعض المؤسسات والاتجاهات إلى الأحزاب كان مشوَّهاً وناقصاً، فالناقد ذاته يتبنى البناء التنظيمي الذي ينتقده نفسه، ومن ينتقد الخط السياسي لحزب ما لا يتوانى عن تبني الخط السياسي والتنظيمي ذاته، وكأنما ليس لحياة الحزب الداخلية والأسس

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: حرب، أسامة الغزالي. **الأحزاب السياسية في العالم الثالث.** مرجع سابق، (ص ص ١٦٥-١٦٨).

الناظمة لها أي أثر أو تأثير في الأزمة التي تعيشها هذه الأحزاب، إضافةً إلى أن تجاهل أو تأجيل نقد المسألة التنظيمية للأحزاب السياسية أسهم ويسهم في تعزيز المركزية، ويؤدي إلى تهميش الحوار والمناقشة وتأخير الديمقراطية.

كما إن استقراء الواقع الحزبي العربي يظهر العديد من الانشقاقات التي شهدتها الأحزاب العربية على مدار تاريخها، لأسباب سياسية وطائفية وشخصية، إذْ نقل بعض القادة السياسيين ولاءهم من حزب إلى آخر، أو استقالوا من العمل السياسي، مما أدى في بعض الأحيان إلى تدهور الحزب واضمحلاله أو ظهور الانشقاقات بين صفوفه، في حين يندر أن ينتقل زعيم سياسي من حزب إلى آخر في النظم السياسية المتقدمة. ففي سورية مثلاً، كان الخلاف بين أكرم الحوراني من جهة، وميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار من جهة ثانية حول قضية الوحدة مع مصر، سبباً في انسلاخ الأول مكوناً تنظيماً مستقلاً عن حزب البعث، هذا بالإضافة إلى قائمة من الانشقاقات داخل صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي[1]. أما في لبنان، فتبدو الصورة أكثر تعقيداً، إذْ يشتد التنافس بين الأحزاب السياسية على تمثيل الطوائف اللبنانية التي يكثر عددها وعديدها، فكل طائفة لديها العديد من الأحزاب التي تتنافس على زعامتها وتمثيلها، وهي غالباً أحزاب عائلية أو مرتبطة بإقطاعات دينية واجتماعية كـ /آل أرسلان وآل جنبلاط/ الذين يتنافسون على الزعامة السياسية للطائفة الدرزية في لبنان، وحركة أمل وحزب الله يتنافسان على زعامة الطائفة الشيعية، والتنافس بين زعامات طرابلس وبيروت وصيدا وبروز البيوتات السياسية المتحدرة من عائلات إقطاعية أو برجوازية لتتنافس على زعامة الطائفة السنية، كآل كرامي في طرابلس، وآل سلام في بيروت، وأخيراً ظهر آل الحريري المدعومون من

---

(١) سيل، باتريك (١٩٩٢). **الأسد والصراع على الشرق الأوسط**، (ص ص٢٣٥-٢٥١). ترجمه إلى العربية. ونشره: المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت. انظر أيضاً: درّاج، فيصل، وباروت، جمال (٢٠٠٠). **الأحزاب والحركات القومية في الوطن العربي. ج٢**. (ط٤، ص ص ١٩- ٢٥ + ص ص١٢٥-١٣٧). دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

السعودية كأقوى المنافسين على زعامة الطائفة السنية في لبنان. أما الطوائف المسيحية في لبنان، فتتنافس على زعامتها الكثير من القوى والبيوتات السياسية عمودياً وأفقياً، كآل الجميل وآل فرنجية وآل شمعون وغيرها الكثير. وكذلك في المملكة المغربية، انشقَّ حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية عن حزب الاستقلال في عام ١٩٨٥، وعن الاتحاد الوطني للقوى الشعبية انشق الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية. وفي الجزائر تنازع زهاء /١٦/ حزباً على تمثيل التيار الإسلامي في مطلع التسعينيات من القرن العشرين وأبرزها: حركة حماس وحركة النهضة، وحزب الحركة من أجل الديمقراطية(١).

٤- ضعف الثقافة السياسية وهيمنة نظام الملّة:

وضعت معاهدة «ويستفاليا» عام ١٦٤٨ حداً للحروب الطائفية في أوروبا بين الكاثوليك والبروتستانت، وأسست لفكرة الدولة القومية، دولة الجماعة الشعبية، بصرف النظر عن الانتماء الطائفي أو العرقي. بناءً على ذلك، صار ولاء الفرد إلى وطنه في إطار الدولة القومية يتبلور تدريجياً، ووقعت صدامات وتجاذبات عنيفة داخل المجتمعات الجديدة قبل أن يتبلور الولاء الوطني بالتزامن مع إنضاج فكرة ومفهوم المواطن المحدِّدة للحقوق والواجبات، أو المنطوية على ولاء المواطن لوطنه وفق ضوابط والتزامات قانونية واجتماعية وسياسية. طبعاً، هذا لا يعني أن الساحة الأوروبية انتظمت في إطار الولاء الوطني بصورة تلقائية وفي عملية سهلة، فثمة ولاءات فرعية في غير دولة ما تزال قائمة حتى يومنا هذا، لكنها الاستثناء وليست القاعدة، وهي لا تقوى على تخريب صيغة الدولة القومية. وهذا التطور الأوروبي الذي استغرق تحقيقه مئات السنين لم يحصل في الوطن العربي، لا من حيث الولاء الوطني ولا من حيث سيادة القانون، فلم تنضج ظروفه

---

(١) عبد الباقي الهرماسي، محمد (١٩٨٧). **المجتمع والدولة في المغرب العربي: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة**، (ص ص ٩٠-٩٤). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الموضوعية والذاتية بعدْ، وثمة ولاءات فرعية طاغية، طائفية وعشائرية وإقليمية جهوية، وأحياناً قومية وعرقية. وعليه، فإن فكرة الدولة الوطنية – القومية ما تزال ضعيفة وهشَّة في البيئة العربية، ومؤسساتها واهنة، والحكم مختصر في شخص أو فئة محددة، والناس هم أقرب إلى الرعايا منهم إلى المواطنين[١]. فالثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة للمجتمع، سواء اقتصادية أو اجتماعية أو عقائدية، بل إن الثقافة السياسية لا يمكن أن تتشكل في وضع صحي إلا إذا نهلت من ثقافة المجتمع العامة، وعرفت كيف تستفيد من جوانبها المضيئة وتفعيلها لأجل خدمة الهدف المنشود، بناء الدولة والمواطنة. وتجدر الإشارة إلى أن الثقافة السياسية متحركة ومتغيرة حسب ظروف المجتمع التاريخية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فهي لا تقبل المنطق التقليدي التراثي أو استنساخ الثقافة السياسية للمجموعات البشرية الأخرى، بل إنها تختلف داخل الإطار الزمني ذاته حسب موقعها الجغرافي، فالثقافة السياسية لأهل الحواضر ليست كما هي نظيرتها في البوادي والأرياف، وإن كانت هناك قواسم مشتركة[٢].

لقد قامت الأحزاب في الغرب بمعزل عن الدولة، وإن كان ولاؤها قد تطور لاحقاً بعد ممارسة طويلة، وأصبح لدولتها ومجتمعها، وهي تختلف من حيث الشكل والمضمون عن الأحزاب والحركات التي نشأت في الدول العربية، فغالبية هذه الأخيرة ولاؤها لرؤسائها وزعمائها، وليس لدولتها ومجتمعها. وفي حين يعمل الحزب ضمن الحدود الجغرافية لدولته (لدى الغرب)، وإذا ما تعدى هذه الحدود يصبح ولاؤه لدولة أخرى، وذلك بخلاف ما هي عليه الحال في بعض الدول العربية، إذ تْسمح ثقافة – الحِلُّ والترحال والبداوة الفكرية – بالانتقال من جماعة

---

(١) السيد حسين، عدنان(٢٠٠٩، خريف). **الولاء الوطني والولاءات الفرعية.** المجلة المصرية للعلوم السياسية– العدد /٢٤/، (ص ص٤–٥). القاهرة.

(٢) المكي، نزهة. في الثقافة السياسية. htt. llwww. redeaylea. com /t258- topic تاريخ الاسترجاع ٢٠١١/٨/١٦

فكرية أو حزب معين إلى جماعة أو حزب آخر بيسر وسهولة ودون حرج، وهكذا، فإن بعض المثقفين والسياسيين العرب باشروا حياتهم السياسية أو الثقافية في أقصى اليمين وانتهوا في أقصى اليسار، أو العكس. ويبدو أن مردّ ذلك يعود إلى كون الولاء ليس للأرض أو للفكرة والمبدأ، وإنما للعلاقات الشخصية والارتباطات العائلية والمصالح الخاصة، أو كما يعبر «كامل صالح أبو جابر»: «...إنما الولاء للمرعى والكلأ وليس للأرض...»[١]. وهكذا، فمقولة (أرض الله الواسعة) لها من الأبعاد الذهنية ما يجعل من «مسألة الولاء» إحدى أهم المشكلات التي يواجهها الفكر السياسي العربي والدولة العربية (الحديثة)، وهذا مرتبط بالتركة الاجتماعية والسياسية والثقافية للدولة العربية الإسلامية كما وصلتنا من خلال الدولة العثمانية عبر القرون الماضية (١٥١٦-١٩١٨) التي سيطرت فيها على المجتمع العربي وأعدمته سياسياً وثقافياً وحضارياً، حيث شوّهت معالم التراث والثقافة، وزرعت بذور الفتنة والجهل، ومكنت للاستبداد، واستمر ذلك حتى انهيارها في أعقاب الحرب العالمية الأولى[٢]. ولعل من أهم سمات هذه التركة أن الولاء السياسي كان للخليفة والسلطان، بينما الولاء الاجتماعي والاقتصادي وحتى الطبقي، كان لنظام الملل والنحل السائد آنذاك، أما الولاء الأرقى والأسمى والأهم فهو للدين وليس للأرض. وهذه مسألة لايزال الفكر السياسي العربي ودولته يعانيان منها حتى هذا التاريخ، بسبب فسيفسائية المجتمع وتنوعه وكثرة أقلياته، وعدم تمكن الدولة القطرية من التعامل معها بأسلوب يكفل بقاءها كدولة من جهة، وينقل الولاء الملّي ليصبح ولاءً للأرض والوطن من جهة أخرى.

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: أبو جابر، كامل صالح. **دور الأحزاب في الإصلاح**. (ص ص ١-٥). على العنوان : تاريخ الاسترجاع: ٢٠/٩/٢٠١٠
www.addustour.com. /view topi . c.aspx2ac.. issue 1685 day .

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: صبحي، محي الدين (١٩٩٧). **الأمة المشلولة: تشريح الانحطاط العربي**. (ط١. ص ص ٧٨-٨١). لندن- بيروت: رياض الريّس للكتب والنشر.

وهكذا، فإن انتشار النزاعات الملّية على امتداد الوطن العربي، دليل على عجز الدولة القطرية العربية وأحزابها ومؤسساتها السياسية عن التعامل مع هذه المعضلة بعقلانية ومعقولية، فهذه المسألة لم تُعالج ولم تأخذ حقها من البحث والتحقيق، نظراً لأهميتها في تكوين شخصية من ينتمون إلى هذه الملل، وتراكم الولاءات وتعددها هو بلا شك مدعاة إلى الارباك وعدم الاستقرار. فالولاء الملّي ممتد على امتداد الملّة التي تتعدى غالباً حدود الدولة القطرية، حيث تنتشر العشائر العربية على نطاق أكثر من بلد عربي وتتداخل عابرة حدود هذه الدول، وكذلك الطوائف أيضاً. وبالتأكيد توجد قوى خارجية عديدة تستثمر في هذا الموضوع، فليس صدفةً أن تُطرح الهوية الشرق أوسطية على المشرق العربي كسوق وثقافة منذ تسعينيات القرن العشرين، وكذلك الهوية الأمازيغية على المغرب العربي، وكلاهما يحمل مشروعاً إثنياً ينكر على المنطقة هويتها العربية- الإسلامية. وأخيراً تأتينا المشروعات المذهبية المتطرفة كمشروع الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» و«جبهة النصرة»، وهي مشاريع وهابية تكفيرية مدعومة من دول إقليمية كتركيا والسعودية وقطر والكيان الصهيوني، وبمباركة ودعم سياسي ولوجستي مباشر من الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على ما تبقى من معالم الفكر القومي، وتشويه التراث والدين الإسلامي، وتقديم أبشع نموذج له، وتبرير وجود نموذج الدولة العنصرية الصهيونية على أساس ديني.

٥- الاعتماد على الشرعية الأيديولوجية التعبوية:

لعل القطيعة التامة بين من تبنى «فكر الثورة» ومن تبنى «فكر النهضة» من أبرز سمات الأحزاب السياسية العربية في النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وليس للمرء أن يفهم هذه القطيعة اليوم إلا بدلالاتها السياسية، أي بنمو الميول الاستبدادية والشمولية والتطرف لدى بعض السلطات الحاكمة والأحزاب والقوى السياسية. ويعبر «محي الدين صبحي» عن هذه الحالة قائلاً: «... إما أن مثقفي الوطن

العربي فقدوا انتمائهم إليه بعد دراستهم في الغرب...، وإما أنهم ضالعون في مخططات أجنبية تهدف إلى تفسيخ المجتمع العربي وتفكيكه والإيقاع بين فئاته وطوائفه لإشعال حروب أهلية لا تُبقي ولا تذر، فتتوقف التنمية وينهار السلام الاجتماعي، ويحل التعصب الفئوي والطائفي والجهوي محل الثقافة والتقدم واستيعاب العصر...»[١]، فمنذ مطلع القرن العشرين، غرق المثقفون المشرقيون العرب في جدل حول الهوية: هل هي فينيقية أم آشورية أم سورية أم فرعونية؟ عربية أم إسلامية أم عثمانية؟ متوسطية أم عالم ثالثيه؟، وبدأ القرن الواحد والعشرين ولم ينته هذا الجدل ولم يصلوا إلى نتيجة.

فقد لجأت الأحزاب السياسية العربية في العموم إلى اعتماد مبدأ التعبئة والتجييش محل مبدأ التسييس، ولاسيما من وصل منها إلى السلطة، وتم استيعاب الحركة الشعبية في الأطر التنظيمية السلطوية ونزع مضمونها السياسي، وتحويل المجتمع والشعب إلى مادة أو موضوع للسلطة السياسية، وإخراجهما تدريجياً من عالم السياسة. ومع هذه العملية أخذت الأحزاب السياسية، بما فيها الأحزاب المعارِضَة، بالخروج تدريجياً من أوساط جماهيرها، ومن عالم الشعب الذي بدأ يتحول إلى عالم مُفقر وكئيب. فالسلطات أخذت تتحدث وتترسمل، والمجتمعات تزداد تأخراً وتُعيد إنتاج بُناها وعلاقاتها ما قبل القومية وما قبل الدولة[٢]، وهو ما نحصد نتائجه الكارثية حالياً، فالسياسة لم تعد فاعلية مجتمعية حرة بل فاعلية سلطوية وحزبية.

---

(١) صبحي، محي الدين. **الأمة المشلولة: تشريح الانحطاط العربي.** المرجع السابق نفسه، (ص ص١٧٩-١٨٠).

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: الجباعي، جاد الكريم. التجربة الحزبية العربية: مالها وما عليها. على العنوان: http: // hem.bredband. net/b153948/ stu6.htm تاريخ ٢٠١٣/٤/٢٣، (ص ص١-٥). تاريخ الاسترجاع ٢٠١٣/٤/٢٣.

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية العربية (وظائفها ومظاهر أزمتها)

إنَّ تناول وظائف الأحزاب السياسية العربية ومظاهر أزمتها، لا يقتصر على نمط محدد من الأحزاب، وإنما يتم التركيز على الوظائف التي تقوم بها جل ّالأحزاب، إذْ يُنظر إلى هذه الوظائف على أنها الحد الأدنى الذي تقوم به كل الأحزاب أياً كانت طبيعتها ونمطها.

وعلى الرغم من أنَّ الوظائف التي تقوم بها الأحزاب، تتأثر دون شك بطبيعة كل حزب على حِدَه، وبالبيئة المحيطة، سيتم النظر هنا إلى الأحزاب باعتبارها «مؤسسات سياسية» لابد وأن تقوم بعدد من المهام لا غنى عنها تجاه المجتمع الذي تباشر فيه نشاطها، مع التأكيد على أنه، حتى بالنسبة لهذه الوظائف، فإن أسلوب القيام بها يتوقف إلى حدٍ بعيد على المبادئ التي يعتنقها الحزب والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. ويتضمن هذا المبحث مطلبين أساسيين: الأول، وهو خاص بدراسة وظائف الأحزاب السياسية بصفة عامة. أما الثاني، فيركز على مظاهر أزمة الأحزاب السياسية العربية ومفاعيلها.

المطلب الأول: وظائف الأحزاب السياسية

أولاً: الوصول إلى السلطة أو تولي السلطة:

وهي الغاية الكبرى للحزب، فهو لا يتمكن من تحقيق أهدافه إلا إذا توصل إلى الحكم أو إذا تمكن عن طريق الحصول على قدر من التأييد الشعبي من الضغط على السلطة الحاكمة.

وحتى تؤدي الأحزاب هذه الوظيفة في الحياة السياسية، فإنها تقوم بالمهام الآتية:

١- نشر أيديولوجيتها بين الناخبين: فيسعى كل حزب إلى الحصول على أكبر عدد من المؤيدين عن طريق إقناع الناخبين بأيديولوجيته وببرنامجه الانتخابي،

ولا يمكن له أن يحرز انتصاراً إذا لم يكن قادراً على التعبير عن مصالح وآمال وأفكار قطاعات واسعة من الشعب، إذْ يشعر هذا القطاع أو ذاك أنه يجد نفسه في الحزب. فالأحزاب تساعد على تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين، وتفتح أمامهم فرصة الاختيار بوضوح أثناء عملية الاقتراع، وبغير الأحزاب يضطر الموطنون إلى اختيار الشخصيات البارزة في المجتمع(١).

٢- اختيار مرشحي الحزب: تختار الأحزاب مرشحيها للانتخابات بعناية، وممن تتوفر فيهم شروط معينة، وتقدمهم للناخبين على أنهم مرشحو الحزب. فأغلب الذين يفوزون في الانتخابات يكونون مرشحين من قبل أحزاب قائمة وقوية، وربما يرجع ذلك لأسباب عديدة لعل أهمها، عملية الدعاية الانتخابية التي أصبحت مكلفة للغاية، مما يضطر أغلب المرشحين إلى الاعتماد على خزانة الحزب في تمويل عملية الدعاية، لأنه وكما يقول المثل الفرنسي: «أغلبية الأصوات بأغلبية الفرنكات»(٢).

٣- تحقيق الاتصال الدائم بين الناخبين ونوابهم: فللنواب مصلحة أكيدة في الاحتفاظ بصلة مع الناخبين، وذلك حتى يضمنوا إعادة انتخابهم. ومن الناحية العملية، يتوجه الكثير من النواب عادة في أيام العطل والمناسبات إلى دوائرهم وبلداتهم لحضور اجتماعات ومؤتمرات ومناسبات اجتماعية ودينية، يقومون خلالها بإعطاء معلومات للناخبين، ويتلقون منهم طلبات، ويتعرفون على احتياجاتهم. وهذه اللقاءات يمكن أن تتم حقاً دون وساطة الأحزاب إذا توفرت لدى النائب سكرتارية شخصية، ولكن الأحزاب السياسية تجعل هذا اللقاء أيسر على النائب لأنها تقدم له مجموعة من «ناشطي الحزب» الذين يقومون بتوفير علاقة دائمة مع الناخبين، يدافعون عن آراء النائب ويشرحون نشاطه

---

(١) ديفرجيه، موريس (١٩٩٢). **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**. ترجمة جورج سعد،(ص ص ٧٥-٧٦). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

(٢) دي بنوا، آلان. **أزمة الديمقراطية الغربية**. مرجع سابق. ص ١٣٠

الانتخابي، ومن ناحية أخرى ينقلون له تطلعات الناخبين وآمالهم ومصالحهم، وبذا يُعدّون وسيلة لجمع المعلومات التي يستفيد منها النائب. ولكن هذه الثقة التي تُودع في «ناشطي الحزب» لها مخاطر عديدة، فكما يمكن أن يكون هؤلاء وسطاء لتوفير الاتصال بين النائب والناخبين، قد يكونون أيضاً حاجزاً يعزل النائب عن الناخبين، وقد يقدمون له معلومات مضلِّلة ومشوَّهة تخدم مصالحهم الضيقة فحسب، وهو ما يحصل غالباً في كثير من الدول العربية، ولاسيما ناشطي الأحزاب الحاكمة. وعلى العموم، فهذا يتوقف على مدى فهم هؤلاء «الناشطين» لدورهم، ومدى إخلاصهم وولائهم للحزب الذي ينتمون إليه(١).

٤- تنظيم نواب الحزب في البرلمان: قبل ظهور الأحزاب السياسية، كان النواب مستقلين في نشاطهم داخل البرلمان، ولكن تطور الأحزاب أدى إلى تجمع أعضاء البرلمان المنتمين إلى حزب واحد في مجموعات برلمانية. وقد كانت المجموعات البرلمانية ممنوعة حتى في فرنسا قبل سنة ١٩١٤، إلا أنها صارت عنصراً رسمياً في تنظيم البرلمانات الحديثة فيما بعد. ولعل أهم مشكلة تواجهها هذه المجموعات البرلمانية هي مشكلة التصويت، إذْ تختلف الأحزاب من حيث الحرية التي تتركها لأعضائها للتصويت في البرلمان، فتوجد أحزاب مرنة وأحزاب متشددة جامدة. والحزب المرن هو الذي لا يُرغم أعضاءه على التصويت كيفما يشاء، ومثالها الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية والأحزاب اليمينية في أوروبا. أما الحزب المتشدد، فهو الذي يُرغم أعضاءه على التصويت بشكل موحَّد إزاء الموضوعات الرئيسة، مثل طرح الثقة بالحكومة والمشاكل الأساسية، وتُعد الأحزاب الاشتراكية والشيوعية والأحزاب الجماهيرية بصفة عامة أحزاباً متشددة جامدة(٢).

---

(١) الشرقاوي، سعاد (٢٠٠٧). **النظم السياسية في العالم المعاصر**، (ص ص٢٠٧-٢١١). القاهرة: كلية الحقوق - جامعة القاهرة.

(٢) المجذوب، محمد(١٩٧٢). **دراسات في السياسة والأحزاب**، (ص ص٤٠-٤١). بيروت: منشورات عويدات.

٥- حل الصراعات داخل الحزب بين النواب والقادة الحزبيين: إن تنظيم نواب الحزب في البرلمان يطرح مسألة مهمة هي مسألة مدى استقلال هؤلاء النواب في مواجهة قادة الحزب. فمن المعروف أن أحزاب الأطر، مثل حزب المحافظين البريطاني، تضمُّ شخصيات بارزة في المجتمع إلى جانب النواب أعضاء البرلمان، ويعمل البرلمانيون على التفاهم مع هذه الشخصيات التي تموِّل خزانة الحزب. أما «الأحزاب الجماهيرية»، فيوجد بداخلها جهاز إداري معقَّد يتولى تنظيم الحزب من خلال هياكل تنظيمية، وقيادات مناطقية وفرعية، ولجنة مركزية وسكرتارية ومكتب سياسي... إلخ، ويقومون بالاتصال المستمر مع ناشطي الحزب في اللجان والمؤتمرات والاجتماعات في كل المناسبات، وهؤلاء يكوِّنون طبقة القادة الداخليين للحزب، وكثيراً ما ينشب تنافس وصراع بين نواب الحزب وبين هؤلاء القادة الداخليين على إدارة الحزب وقيادته، فينعكس هذا الصراع والتنافس صراعاً بين الجماعات التي تكون قاعدة لكل فريق[١]. ولكن المبدأ الأساسي في أغلب «الأحزاب الجماهيرية» هو خضوع الجماعات البرلمانية لسلطة القادة الداخليين للحزب، ومعنى ذلك أن الناخب يعطي ثقته، لا لنوابه الذين يختارهم وإنما للحزب وقيادته، وهذا ما يحصل نسبياً في البلدان العربية التي تسودها «أحزاب جماهيرية» باستثناءات محدودة، ولاسيما عندما يبرز بعض النواب الذين لديهم كاريزما معينة ويحصلون على تأييد شعبي مباشر، فحتى الحزب ذاته يستميلهم إليه ويعدُّهم كمرشحين له ليستقطب أكبر عدد من الناخبين، وتالياً من النواب.

ثانياً: تنظيم المعارضة

تكتسب المعارضة أهمية كبرى في النظم الديمقراطية الحديثة، فعلاوة على أنها متفقة مع المنطق وطبيعة الأمور من حيث وجود الرأي والرأي المخالف، وما يحققه وجود المعارضة «المشروعة» من وسائل قانونية تسمح

---

(١) ديفرجيه، موريس. **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**. مرجع سابق، (ص ص ٧٦-٧٩).

للفريق المعارض بالتعبير عن رأيه، تُعد المعارضة في النظم الديمقراطية جزءاً لا يتجزأ من النظام ذاته. فالنظم الديمقراطية تقوم على قبول الأغلبية لهذه المعارضة، بحيث إذا عبَّرت الأغلبية عن رفضها للنظام القائم أو أبدت رغبتها في تبديله أو تعديله تعين وفقاً للمفاهيم الديمقراطية ذاتها الاستجابة لتلك الرغبات دون أن تتعرض المؤسسات الدستورية لأي خطر، مما يترتب عليه إمكانية حدوث التغيير في نطاق الشرعية، وهو ما يؤمن استمرارية المؤسسات الدستورية. لذلك يُعد تنظيم المعارضة من أهم وظائف الأحزاب السياسية، وهذه الوظيفة ليست مجرد مجابهة من أحزاب الأقلية لحزب أو (أحزاب) الأغلبية، لكنها وظيفة متعددة الأبعاد، تقتضي من حزب المعارضة أن يقوم بتوجيه النقد للحكومة، على ألا يكون هذا النقد مجرداً، بل مقروناً بالحلول البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة فيما لو سنحت الفرصة للحزب المعارض أن يتولى الحكم. وهذا لا يمكن أن يتم إلا في ظل النظم الديمقراطية وما تتيحه من وسائل وتخلقه من حقوق وحريات عامة، كحرية الصحافة وحرية الرأي وحرية التجمعات والجمعيات والحصانة البرلمانية وحق البرلمان في مساءلة الحكومة وطرح الثقة بها... إلخ.

ويقتضي قيام الأحزاب بوظيفتها في المعارضة، اضطلاعها بعدة مهام لعل أبرزها ما يأتي[١]:

١- أن تقوم بنقد النظام السياسي الذي تقيمه الأحزاب الحاكمة، وينبغي أن يتناسب هذا النقد مع الظروف الوطنية القائمة، ولا يؤدي إلى الإخلال بقواعد المشروعية الدستورية. ومن أمثلة النقد الذي لا يتناسب والظروف الوطنية قيام بعض الأحزاب بنقد سياسة الحكومة على أساس حلول مستوردة من النظم الأجنبية، وخاصة فيما إذا كان الرأي العام يرفض هذه الحلول. ومثالها

(١) عبد الحكيم كامل، نبيلة. **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**. مرجع سابق، (ص ص٨٥-٩٣).

الطروحات التي تقدمها بعض المعارضات العربية، فيما تسمى «انتفاضة الربيع العربي» والحركات الإرهابية كالقاعدة وفروعها «داعش» و«النصرة»، من استيراد للنموذج الأفغاني والطالباني إلى البلدان العربية التي شهدت وتشهد أحداث عنف دامية، وبالتالي نسف قواعد الاستقرار الاجتماعي والدستوري في هذه البلدان.

٢- تقديم البدائل، فيتعين على الأحزاب المعارِضَة أن تقوم بتقديم البدائل للسياسات التي تتوجه إليها بالنقد، وأن تكون هذه البدائل صالحة للتنفيذ وقابلة للحياة، وتنطوي على برامج واضحة وليس مجرد طروحات وشعارات فضفاضة فحسب. ومن الملاحظ في هذا الصدد أن الأحزاب المعارِضة غالباً ما تشطّ عن هذا الغرض، فهي إما أن تتقدم ببرامج تقترح فيها تعديلات تؤدي إلى قلب أساس النظام رأساً على عقب، إذْ لا تتحمل المؤسسات الدستورية أن يتم هذا التعديل بالطرق المشروعة، وإما أن تكتفي بتقديم برامج دعائية لا تتضمن سوى مبادئ عامة برَّاقة لا تصلح لأن توضع موضع التنفيذ، تحاول فيها أن تسلب من الأغلبية أكبر قدر من الأصوات، وكأنه برنامج دعائي بمناسبة الانتخابات أكثر منه برنامجاً محدداً صالحاً للتنفيذ من قِبَل الحكومة التي ستشكلها المعارضة إذا هي نجحت في الوصول إلى الحكم.

٣- العمل على استمرارية المؤسسات الدستورية، وتتوقف مدى قدرة الحزب على الاضطلاع بهذه المهمة على إمكانيات الحزب وحجمه، وعلى طبيعة النظام السياسي والحزبي الذي يباشر فيه نشاطه، ومدى ما يتمتع به الحزب من سلطة في ظل الحكومة، وهل هو مشارك فيها... ومدى مشاركته... أم هو خارجها.

وفي العموم، يتوقف مدى نجاح الأحزاب في القيام بمهام المعارضة على الظروف السياسية والحزبية التي تمارس فيها الأحزاب نشاطها. فالمعارضة في ظل النظم الحزبية الثنائية تختلف عنها في النظم المتعددة الأحزاب: ففي الأولى تكاد المعارضة تأخذ شكلاً شبه رسمي، كما في إنكلترا، إذْ يحصل رئيس حزب

المعارضة على راتب من الدولة ويطلق عليه «رئيس معارضة حكومة صاحب الجلالة» أو «حكومة الظل»، لذلك نجد المعارضة هناك تأخذ طابعاً خاصاً، فتظل معتدلة، لأن طبيعة النظام تملي عليها هذا الاعتدال، والصراع ينحصر بين حزبين يتبادلان المواقع بين فترة وأخرى[١]. في حين أن الأمر مختلف بالنسبة للنظم متعددة الأحزاب، إذْ يصعب تصور التنسيق بين الحكومة والمعارضة وتغيب لغة الاعتدال، ولا تتوانى المعارضة عن استخدام كافة الوسائل المتاحة للهجوم على أحزاب الحكم ونقد سياستها، وعلى الأخص من قِبَل الأحزاب الصغيرة التي ليس لها أمل قريب بالوصول إلى الحكم، فتُصعِّد من لهجتها وهجومها بغية المزاودة في مقاربة آمال الشعب وكسب أكبر عدد من المؤيدين، سيما وأنها تدرك جيداً بأن برامجها لن توضع على المحك في الأمد المنظور، ومن ثمّ فهذه الأحزاب لا تعطي المواطنين رؤية سياسية واضحة ومتناسقة، ولا توحِّد وجهة نظر المعارضة. ومما يزيد الأمر صعوبةً وتعقيداً في النظم المتعددة الأحزاب، أنه بالإضافة إلى المعارضة التي تقوم بها أحزاب متعددة غير مشاركة في الحكم، توجد معارضة داخلية يلقاها الحزب (الأكبر) من الأحزاب الأخرى المشتركة معه في الحكم، كما في حكومة «نوري المالكي» المشكلة في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية، وهي حكومة ائتلاف قوى سياسية متعددة. ولعل أبرز الصعوبات التي واجهتها هذه الحكومة هي من القوى السياسية نفسها المشتركة في الحكم مع تكتل «دولة القانون» الذي يرأسه «نوري المالكي» أكبر الكتل السياسية في البرلمان العراقي في تلك الفترة. وأيضاً الحكومات اللبنانية التي تشكلت بعد مقتل «رفيق الحريري»، كحكومة «نجيب ميقاتي» الثانية، وحكومتي «فؤاد السنيورة» و«سعد الحريري»، وهي حكومات ائتلاف قوى سياسية متعددة سرعان ما تتصدع وتنهار عند أي اضطراب أو خلاف سياسي يحدث. ففي ظل نظام حكم مكوَّن من ائتلاف بين قوى سياسية

---

(١) مارسيل، ميرل والبيربابيلو (١٩٧٠). **الأحزاب السياسية في بريطانيا العظمى**. ترجمة محمد برجاوي، (ص ص١٥-٣٢). بيروت: منشورات عويدات.

متعددة، تصبح القرارات الحكومية عبارة عن القرارات التي أمكن التوصل للاتفاق بشأنها بين كل القوى والأحزاب المشاركة في هذا الائتلاف، مع احتفاظ كل حزب بحقه الكامل في عرض وجهة نظره ونقده لأي قرار يُناقش أو يصدر، وتحفُّظه عليه وبيان أوجه النقص والقصور فيه، والتي غالباً ما ينسبها كل حزب في الائتلاف إلى الأحزاب الأخرى المشاركة فيه[١].

ثالثاً: تكوين وتوجيه الرأي العام

ترتبط هذه الوظيفة ارتباطاً وثيقاً بالتنمية السياسية، وتقتضي من الحزب القيام بعدة مهام:

أولاها ضرورة توجيه المواطن الفرد وإنماء الشعور لديه بالمسؤولية، وتلقينه أن مصالحه الفردية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمصلحة العامة، فنادراً ما نصادف هذا الشعور لدى الأفراد، ولذلك تقع على عاتق الأحزاب بالدرجة الأولى تنمية هذا الشعور لدى المواطنين بإضفاء صبغة سياسية على مطالبهم وصياغة آمالهم الفردية صياغة عامة. ويتعين على الحزب في هذا الصدد أن يعمل على مزج المطالب الفردية والخاصة بمقتضيات المصلحة العامة، وتحويلها إلى برنامج عمل في إطار المبادئ العامة التي يعتنقها وألا يكتفي بتوجيه المواطن فحسب، وإنما بتعميق مهمتة لتشمل توعية هذا المواطن بالمشكلات التي يعانيها وطنه واطلاعه على حقيقة الأمور[٢]، إذْ يبدو الحزب في هذه المهمة وكأنه «منظمة تعليمية تربوية» تقدم للشعب المعلومات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالطرق المبسطة الواضحة التي توقظ فيه الوعي السياسي. فكلما ازدادت المشكلات التي تواجهها الدولة، زادت الحاجة

---

(١) عبد الحكيم كامل، نبيلة. **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**. مرجع سابق، (ص ص٩٣-٩٤).

(٢) عيسى، محمود صبري. (١٩٨٢- اكتوبر). **النظرية العامة للأحزاب السياسية**، (ص ص٨٥-٨٦). المجلة المصرية للعلوم السياسية. القاهرة.

إلى توعية المواطن بهذه المشكلات، ولكن إطلاع المواطنين على كل المشكلات أمر صعب، وخاصة بالنسبة للأحزاب الحاكمة، لذلك غالباً ما تلجأ هذه الأخيرة في سبيل تبرير قرار ما إلى إخفاء الصعوبات والتفاصيل التي أدت إلى اتخاذه، محاولةً أن تنسب القرار إلى اعتبارات أيديولوجية.

إن مهمة الأحزاب في هذه الجزئية هي القيام بتوعية المواطن، وإعطاؤه من المعلومات ما يمكِّنه من الحكم بطريقة موضوعية على الأحداث والتطورات التي يشهدها وطنه، فلا ينبغي أن يتجاوز الحد الذي تصبح معه المعلومات التي تقدم للمواطنين معلومات كاذبة ومضللة، لأن من شأن ذلك أن يُفقِد الحزب مكانته ومصداقيته، باعتباره وسيطاً بين الشرائح الاجتماعية التي يمثلها والسلطة الحاكمة التي يسعى للتأثير عليها، فيعجز عن القيام بدور الوسيط بين الحكام والمحكومين(١).

وإذا كان الحزب يعمل على تكوين «الرأي العام» وتوجيهه، فإنه لا يقوم بهذه الوظيفة إلا من أجل استخدامه كقوة مؤثرة في تأكيد مكانة الحزب وسيطرته على السلطة إذا كان الحزب حاكماً، أو من أجل توظيفه للضغط على الحكومة إذا كان الحزب في المعارضة. ولكن أياً يكن الأمر، فإن استخدام الأحزاب لقوة الرأي العام يحقق فائدة لا يمكن أن تتحقق بدون الأحزاب، لأن من شأن ذلك أن يدفعها إلى التعبير عن رغبات الجماهير، فبدون الأحزاب لا تجد تطلعات الجماهير متنفساً لها، ومن الصعب أن تصل إلى مركز اتخاذ القرار، ولا يُتصور أن يكون بمقدور المواطن التأثير على المسائل المتعلقة بالحياة العامة من دون الأحزاب. فالفرد منعزلاً عن الجماعة لا تأثير له حتى لو مارس حقوقه، كحق التصويت والترشيح.... إلخ. والأحزاب تهيئ الفرصة للالتقاء وتبادل الرأي بين المواطنين ذوي الاتجاه الواحد، فالعمل الفردي قد يؤدي إلى ضياع الجهود وتشتيت القوى. ومن هنا تبدو أهمية الأحزاب بكونها تعمل على تمكين الجماعات المختلفة من

---

(١) عبد الحكيم كامل، نبيلة. **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**. مرجع سابق، (ص ص٩٥-٩٧).

التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظّمة وفعّالة، وتضفي عليها طابعاً سياسياً، وتعطي لأفكارها قوة تتناسب وقوة الجماعة التي يمثلها الحزب، وبناءً عليه يمكن القول، إن الأحزاب السياسية تعكس علاقات القوة في المجتمع وتُعد دليلاً على الاختيارات السياسية للشعب[١].

رابعاً: تكوين واختيار الكوادر السياسية

إذا كانت الأحزاب تسعى إلى الحكم والوصول إلى السلطة، فإنها تُعد أيضاً مدارس تُلقن فيها مبادئ ممارسة السلطة. ففي الدول ذات الحزب الواحد يفوز المرشحون الذين يختارهم الحزب في الانتخابات تلقائياً لعدم وجود منافسين لهم، أما في الدول المتعددة الأحزاب فيختار كل حزب مرشحيه لمختلف المناصب، ويختار الناخبون من يشاؤون من بينهم. لذلك، تحاول الأحزاب اختيار مرشحيها ممن تحسب أنهم الأكثر قبولاً لدى الناخبين وأفضلهم خبرة، وقد يتم الاختيار في اجتماع لقادة الحزب، أو في مؤتمرات ينظمها الحزب لأعضائه في كل المناطق، وغالباً لا يتعرَّف المواطنين إلا على أولئك الذين يقع اختيار الحزب عليهم لتمثيله في المنافسة الانتخابية. لكن يوجد في الحزب غير هؤلاء الذين يقدمهم ويرشحهم لهيئة الناخبين ممن يقوم بتلقينهم وتدريبهم أيضاً قواعد الحكم وأساليب ممارسة السلطة.

وهكذا، فإن تدخُّل الحزب لاختيار المرشحين أمرٌ لابد منه، وذلك لتسهيل الاختيار لأعضاء الحزب ومؤيديه من ناحية، وللعمل على عدم تشتيت الأصوات المؤيدة للحزب دون مبرر من ناحية أخرى. فالأحزاب السياسية هي التي تقدم للهيئة الناخبة المرشحين الصالحين لتولي الوظائف النيابية. ولكن الحزب لا يقف عند حد تقديم المرشحين إلى الهيئة الناخبة فحسب، بل يتولى أيضاً إسناد المراكز التي ينجح في الوصول إليها إلى أعضائه المبرزين،

---

(١) عيسى، محمود صبري. **النظرية العامة للأحزاب السياسية**. مرجع سابق، (ص ص٨٧-٨٨).

كاختيار رئيس مجلس الوزراء، ورئيس البرلمان، وبعض الوزارات السيادية... إلخ. ويلاحظ في هذا المجال أن الحزب يتحول هنا إلى «سلطة مطلقة» لا معقَّب عليها. ولذلك، تلجأ بعض الأنظمة السياسية إلى اتخاذ إجراءات ووضع معايير الغرض منها عدم انفراد الحزب وحده أو قيادته باختيار الحكام والمسؤولين الكبار وإعطاء القاعدة الشعبية والحزبية حق المشاركة في هذا الاختيار. ولكن بقي الكثير من النظم السياسية في العالم تجعل للحزب سلطة شبه مطلقة في هذا المجال، بما لديه من الوسائل التمكينية، وذلك بغض النظر عن الإجراءات الرسمية والقانونية التي تُقيد ذلك، وهذا أحد أوجه النقد الموجه للأحزاب السياسية. ولكن على الرغم من وجاهة هذا النقد – الذي يُؤسَّس على تعارض هذا النهج مع المبادئ الديمقراطية – تظل وظيفة الحزب في هذا المجال على غاية من الأهمية والعقلانية السياسية، إذْ إن عملية اختيار القادة والحكام مسألة تختلف عن عملية الانتخابات واختيار المرشحين للمجالس التمثيلية، فالحزب في هذه المهمة لا يبحث عن مرشح يرضي المواطنين فحسب، ولكنه يبحث عن شخص ذي مواصفات خاصة من حيث التكوين والتفكير والرؤية السياسية، يصلح لأن يكون ممثلاً للجماعة التي يمثلها الحزب، ولذلك لا يمكن للحزب أن يغامر ويدفع في هذا المضمار بأحد المبتدئين في العمل السياسي والقيادي والإداري لشغل المواقع الهامة، بل لابد له من شخص متمرِّس في صفوف الحزب أو قريباً منه، يتم جذبه إلى الحزب وإدخاله إليه لتبادل المنافع(١).

ولكن، هذه الملاحظات على وجهاتها، لا تُقلِّلُ من أهمية دور الحزب في اختيار وتكوين الكوادر السياسية والقادة، سيما إذا سلمنا أن السياسة باتت حالياً علماً قائماً بحد ذاته، وأن العمل السياسي لا يتأتى بالفطرة، ولكنه عمل يحتاج إلى الخبرة والتدريب، فلا يمكننا تصور رجل دولة قد جاء من

---

(١) منصور، بلقيس (٢٠٠٤). **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى**، (ص ص٦٣–٦٤). القاهرة : مكتبة مدبولي.

مدرسة الحياة وحدها، لأن هذا الرجل مهما كانت صفاته الشخصية سيواجه «طبقة سياسية» تمرَّست في المدارس الحزبية والسياسية، وسيواجه مصاعب جمَّة، ولن يستطيع التغلب على المهارات السياسية التي اكتسبها أقرانه ومعارضوه في صفوف الأحزاب، وسيقف أمام لوسائل التي يستخدمها هؤلاء مجرداً من كل وسيلة للدفاع .

ولكن يجب على القادة السياسيين والحزبيين، الذين تدربوا في صفوف الأحزاب وتخرجوا من مدارسها، إذا أرادوا النجاح في مهامهم بعد وصولهم للسلطة وسدة الحكم، أن يتحرروا من الرؤية الحزبية الضيقة الأحادية، وأن يعملوا بصفتهم ممثلين لكل الشعب.

خامساً: المشاركة والتنشئة السياسية

تُعد المشاركة السياسية والتنشئة السياسية أحد الوظائف الهامة التي يقوم بها الحزب السياسي، إذْ يقدم للمواطنين أداةً وطريقاً لتنظيمهم مع الآخرين الذين يشاركونهم الرأي أو الفكر أو العقيدة السياسية، وتجميعهم لممارسة التأثير على السلطة الحاكمة، سواء على المستوى المحلي أو القومي، ويصبح الحزب بذلك إحدى قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم، وإحدى الأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة والإسهام في الحياة العامة، وبذا يكون الحزب إطاراً للحركة وأداة للمشاركة[١].

يعرف «ناي وفيربا» المشاركة السياسية بأنها «تلك النشاطات القانونية التي تهدف إلى التأثير في اختيار الحكام والأعمال التي يؤدونها، وكذا التأثير في القرارات الحكومية». ويعرفها «كمال المنوفي» بأنها «حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق

---

(١) هلال، علي الدين (١٩٧٦). **مدخل في النظم السياسية المقارنة**، (ص ص٧٦-٧٧). القاهرة: دار الطالب. راجع أيضاً: جمال المحمود، جمال. **الأحزاب السياسية – ج١** – مرجع سابق، (ص ص١٨-١٩).

التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين، أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة»[١]. أما «صموئيل هنتغتون» فيقول بأنها «أنشطة الأفراد التي تهدف إلى التأثير على صنع القرار الحكومي، وهي أنشطة فردية أو جماعية، منظمة أو عفوية، موسمية أو مستمرة، سلمية أو عنيفة، فعَّالة أو غير فعَّالة، شرعية أو غير شرعية»[٢]. وبالتالي فالمشاركة السياسية هي: نشاط اختياري يهدف للتأثير في السياسات أو اختيار القادة السياسيين على المستويين المحلي أو القومي، سواء كان هذا النشاط ناجحاً أم غير ناجح منظم أو غير منظم، مستمراً أو مؤقت.

ومهما تعددت الآراء والتعريفات، فإن مفهوم المشاركة السياسية يقوم على أساس واضح محدد هو دخول المواطن العادي بمحض اختياره وبكامل إرادته في نشاط جماعي اجتماعي، تتداخل فيه مصلحة الفرد بمصلحة المجموع، إلى درجة يصبح فيها من الصعب الفصل بين هذه المصالح وإن تراوحت حدتها حسب الوضع والمجتمع المعين. وقد لا يكون لهذا النشاط الذي يمارسه الفرد العادي بشكل عفوي في البداية تأثير إيجابي على مجريات الأمور أحياناً، الأمر الذي قد يحبطه أو يخلق لديه الإحساس بالحاجة إلى نمط أرقى وشكل أكثر تنظيماً من أشكال النشاط، وهنا يأتي دور الأحزاب السياسية للبدء بالعمل المنظم الجماعي، وفق برنامج نظري وبرنامج عملي يتجانس معه. ويكون هذا العمل بمثابة النواة الأولى أو الشكل الجنيني لعملية المشاركة السياسية الفعَّالة ضمن إطار منظم، قد يكون حزباً سياسياً، أو منظمة للمجتمع المدني. فالمشاركة السياسية هي الجسر الرابط بين الفرد كعضو في جماعة، والفرد كمواطن سياسي.

---

(١) المنوفي، كمال (١٩٧٩). **الثقافة السياسية المتغيرة**، ص٣٤. مجلة السياسية الدولية – عدد/٣٤/– القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

(٢) Samuel Hantingtion and John Nelson. (1976). com Easy choice.Political participation in developing countries.(PP3-7).cambirdg: Harvard university.

وعند الحديث عن المشاركة السياسية، لابد من الإشارة إلى ارتباط هذا الموضوع بموضوع آخر وهو «التنشئة السياسية» التي تمثل (عملية تهيئة المواطن وإعداده كي يصبح مؤهلاً للمشاركة في الحياة السياسية لمجتمعه). كما تلاقي التنشئة السياسية مكاناً هاماً في ميدان علم الاجتماع السياسي، لأنها إحدى موضوعات الالتقاء بين الاجتماعي والسياسي، ويمكن عدّها الآلية التي بمقتضاها يتكون الإنسان السياسي وتتبلور الثقافة السياسية لمجتمع من المجتمعات[١].

وتبرز أهمية التنشئة السياسية من خلال الصراع والتنافس الدائرين بين النظام السياسي القائم (الأحزاب والقوى التي يتشكل منها) من جهة، وبين الأحزاب والقوى التي في المعارضة من جهة أخرى. إذْ يسعى كل طرف منهما للهيمنة أو التأثير على قنوات التنشئة السياسية، من أجل الحفاظ على استقرار النهج السياسي الذي يمثله، وإضفاء طابع الشرعية على نفوذه وسلطته، بدءاً من المدرسة والتعليم الرسمي.... وليس انتهاءً بوسائل الإعلام[٢].

ويتجلى هذا الأمر بأوضح صوره في البلدان العربية، إذْ نجد أن وسائل الإعلام الحكومية هي الصوت المسموع للإعلام في الوطن العربي –باستثناءات قليلة – وتتشكل منبراً للنظام السياسي الرسمي في كل دولة على حِدَه، وكذلك المؤسسات الدينية والتعليمية والتربوية تُكّرِس هي أيضاً القيم الثقافية والتربوية والسياسية والاجتماعية التي يسعى النظام إلى تعويمها، ويُحتَكر بالتالي «السوق السياسي» بلون واحد، هو لون السلطة الحاكمة أو لون الأيديولوجيا التي تعتنقها.

وهكذا، فبالرغم من أهمية الدور الذي تلعبه التنشئة السياسية في المجتمع، قد لا تؤدي إلى الهدف المقصود منها وهو «التنمية السياسية»، أو ترسيخ مفاهيم

---

(١) حرب، أسامة الغزالي. **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** – مرجع سابق، (ص ص١٨٣–١٨٤).

(٢) الشيخ علي، ناصر(٢٠١٠). **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، (ص ص٢٤–٢٦). فلسطين – بيت ساحور: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات.

الديمقراطية، وذلك بسبب طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع، ونوع التعليم، وعدم استقلالية وسائل الإعلام... إلخ. فهذه الأمور هي من محددات التنشئة السياسية، ويمكننا ملاحظة هذا الأمر على أرض الواقع في الدول العربية، والنتائج المأساوية التي وصلت إليها المجتمعات العربية عموماً نتيجة التنشئة السياسية الخاطئة. فبدلاً من نقل المواطن من مرحلة الولاء للعشيرة والفئة والعائلة إلى مرحلة الانتماء للوطن، يُلاحظ تعمّق الانتماء والولاءات العمودية الضيقة والثقافات الفرعية المرتبطة بها، وذلك على حساب الانتماء الأفقي والثقافة الأساسية الوطنية، حيث الولاء والانتماء للوطن الواسع فحسب، ولبنته الأساسية المواطن. فهذا الأمر أفرغ التنشئة السياسية من مضمونها الذي يجب أن تكون عليه، وجعلها مدعاة لإعادة النظر بكامل أسلوبها وآلياتها القائمة، وفتح الطريق أمام المفكرين والمنظرين والقوى السياسية، وأهمها «الأحزاب» لخلق واستنباط طرق جديدة لتحقيق التنمية السياسية عبر تنشئة سياسية تقوم على التربية الديمقراطية والمواطنة والمجتمع الواحد. لذلك كله، فمن الضروري جداً للمجتمعات العربية وقواها السياسية، بما فيها الأحزاب الحاكمة وتلك التي في المعارضة، أن يركزوا على التعليم والتربية السياسية، وصولاً إلى مشاركة سياسية فعَّالة، سواءً في الدروس أو الخطب الدينية أو الكتابات والنشرات التي توزعها هذه القوى على أعضائها وأنصارها ومؤيديها، أو في المحاضرات والاجتماعات التي ينظمونها. ولعل في وضع وصياغة مادة – كالتربية المدنية أو الوطنية – أهمية كبيرة ودوراً هاماً يمكن أن تقوم به أو تؤديه في إعداد وتوعية الأجيال الناشئة على مفاهيم المواطنة والتعددية والتسامح وقبول الآخر والتعايش معه، في إطار مجتمع متكامل بعيداً عن التعصب الفئوي والقبلي المحلي، وتضع أمام هذه الأجيال صورة شاملة واسعة لمفهوم الوطن والمجتمع والمواطن(١). وكذلك ينبغي إعادة النظر في وضع المؤسسات الدينية ودورها، والثقافة التي تبثها وتوجيهها نحو البناء والوحدة.

---

(١) الشيخ علي، ناصر. **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، المرجع السابق نفسه، ص٢٧.

ويعطي «هنتنغتون» أهمية وموقعاً مميزاً للأحزاب السياسية في تحقيق عملية التنشئة والمشاركة السياسية وتوازنها وضبطها وجدواها، إذْ يرى أن تزايد المشاركة والتعبئة الاجتماعية يمكن أن تؤدي إلى تحلل النظام السياسي وانعدام الاستقرار وانتشار العنف والفساد ما لم تتم موازنة واستيعاب عملية التعبئة والمشاركة بمؤسسات قوية قادرة وفعالة تقع الأحزاب السياسية على رأسها، وتُعدّ أكثرها أهمية وفاعلية لتنظيم اتساع هذه المشاركة[١]. فالأحزاب السياسية هي الوسيلة الأهم التي يتم عن طريقها مشاركة المواطنين في السياسة وحشدها لتأييد البرامج القومية (الوطنية)، فتزيد المساهمة الشعبية سواء من جهة عدد المساهمين أو نطاق مساهمتهم، أو مجال هذه المساهمة ومدى تكرارها، وبروز مؤسسات سياسية لتنظيم هذه المشاركة[٢]. ومما يجدر ذكره في هذا الخصوص أن مجرد وجود أحزاب سياسية لا يضمن بذاته تحقيق المشاركة السياسية، ولكن على العكس من ذلك، فهناك بعض الأحزاب والنظم الحزبية في العالم، وفي الدول العربية بخاصة، تعمل على قمع المشاركة السياسية أو الحد منها حفاظاً على مكتسبات الطبقة المسيطرة(الحزب المسيطر)، وامتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية، وليبقى النفوذ في أيدي قلة من القادة، وأحياناً بيد رئيس الحزب أو أمينه العام، الذي هو غالباً رئيس الدولة أو ملكها أو أميرها، إذْ يطغى الطابع الشخصي والتقليدي على هذه الأحزاب إلى درجة يمكن القول معها، إنها «حزب الرئيس» أو «حزب الملك»، ولذلك كله لم تؤد الأحزاب السياسية العاملة في الدول العربية إلى إحداث التغيير الحقيقي المنشود، وتحقيق تنمية سياسية متوازنة، ومشاركة حقيقية حيَّة وفعَّالة.

---

(١) حرب، أسامة الغزالي. **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. مرجع سابق، (ص ص١٨٨- ١٩٦).

(٢) الجوهري، عبد الهادي (١٩٨٥). **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، ص١٨٣. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.

المطلب الثاني: مظاهر أزمة الأحزاب السياسية العربية

تواجه الأحزاب العربية عموماً أزمة مركَّبة تكاد تصبح مأزقاً لا مخرج منه إذا ما استكانت هذه الأحزاب لمعطيات الأزمة ومفاعيلها، وهي جزء من الأزمة العامة التي تمرّ بها المجتمعات العربية عموماً، وعلينا الاعتراف أنها أزمة خانقة نتجت عن استمرار الإخفاقات المتتالية منذ مطلع القرن العشرين وفي كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية...، مما أدى إلى اختناقات وانسدادات عديدة في آفاق التطور المستقبلي. وقد ازدادت الأزمة التي تعيشها الأحزاب العربية وضوحاً وعمقاً في الآونة الأخيرة بعدما تبين إخفاقها في التصدي لظاهرة «الحراك الشعبي» في بعض البلدان العربية منذ مطلع العام ٢٠١١، فلا الأحزاب التي أيدت مسار هذا الحراك استطاعت أن تمسك به وتوجهه، ولا تلك التي وقفت ضده استطاعت أن تؤثر فيه وتواجهه، وبهذا المعنى نستطيع القول إن الأحزاب جميعها بمختلف اتجاهاتها، كانت تلهث خلف الأحداث ولم تستطع أن توجِّهها أو تقودها، أو حتى أن تؤثر فيها.

فإذا نظرنا إلى أحزاب التيار القومي نجدها تعاني من إشكاليات ظاهرة تحتاج إلى نقاش وحوار جاد ومعالجة فعلية، إذْ تعرضت أحزاب هذا التيار ولا تزال، لحملة مُمنهجة منظمة تُشارك فيها أطراف عربية ودولية عديدة، تطال النظرية السياسية المستندة إلى الوحدة العربية كمبدأ وكهدف، وتمكنت من اختراقه وتهشيمه وإدخال الشك فيه إلى ذهن المواطن العربي، ومن ثم تمكن الاقتصاد الريعي من الهيمنة في البلدان العربية، وما يخلفه ذلك من الأمراض المعروفة، كتنامي الروح العائلية والعشائرية بين المواطنين، وارتفاع نسبة الأمية لتتجاوز كل المعدلات العالمية، إذْ بلغت ٣١،٢٥٪ من السكان العرب لعام ٢٠٠٨[١].

---

(١) **أزمة الأحزاب العربية**، ص ٦. كراس صادر عن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي– الأمانة العامة دمشق في ٢٠١١/٨/١٠.

أما الأحزاب الشيوعية واليسارية عموماً، نجد أن هذه الأحزاب تعرضت لضغوط كبيرة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومته في دول أوروبا الشرقية وتعميم اقتصاد السوق في جميع أنحاء العالم، باستثناء بعض البلدان التي لا تشكل سوى جزر معزولة. فصارت في موضع انكسار على كل الصُّعد، سواء على مستوى النظرية أو على مستوى التطبيق، فانتهزت القوى الإسلامية (قوى الإسلام السياسي) هذه الفرصة، مستفيدةً من هذا الوضع وحاولت أن تملأ الفراغ بكثير من الانتهازية والديماغوجية.

هذا بالنسبة إلى البيئة المحيطة بعمل الأحزاب السياسية العربية عموماً، ولكن إذا ولجنا إلى البيئة الداخلية لهذه الأحزاب وبنيتها وممارساتها فنجدها تبتعد في كثير من الأحوال عن المبادئ والخطط والبرامج التي أعلنت التزامها بها ودعت إليها وحددتها كإطار لعملها، وبذلك نجد أن هذه الأحزاب خضعت واستكانت لظروف الواقع المحيط بها وأمراضه، بعيداً عن الأهداف والآمال التي حلمت ونادت بها(١).

كما أن العلاقات بين هذه الأحزاب لم تكن على خير ما يرام، فقليلاً ما سادت لغة الحوار والتفاهم بينها، وكثيراً ما ساد التناحر والصراع بدلاً من التنافس الإيجابي في المصلحة الوطنية العليا، مما أدى إلى جمود في الإطار النظري، وتحول الدعاية الحزبية إلى مجرد تسويغات لما تمارسه هذه الأحزاب وقياداتها على أرض الواقع، وبذلك لم تستطع الممارسة أن تتفاعل مع النظرية فتصححها، ولا النظرية أن تتفاعل مع الممارسة فتوجهها. وقد جاءت متغيرات «الحراك الشعبي» في الوطن العربي نهاية عام ٢٠١٠ وبداية٢٠١١ لتثبت وتعري مدى هشاشة التركيبة السياسية للأحزاب العربية سواء التي في الحكم أو تلك التي في المعارضة. ومن السذاجة بمكان أن نسطِّح الأمور فنقول إن وسائل التواصل الاجتماعي (فيس بوك وتويتر... وغيرها) هي المسؤولة عما

---

(١) خليل، حامد. **أزمة العقل العربي**. مرجع سابق، (ص ص٢٠-٣٠).

حدث، فهي ليست سوى وسيلة وأداة للتواصل واللقاء – ربما أسرع من غيرها ولا تمر عبر قنوات التفتيش والرقابة الصارمة– ليس إلا، بل إن قصور هذه الأحزاب عن فهم وتحليل الواقع وطرح البديل المنطقي له عندما سلَّمت بأن هذا الواقع سرمدي لا فكاك منه، فأصبحت جزءاً من الواقع المأساوي الذي تعيشه الأمة ولا قدرة لها على تغييره، بل عاملاً مثبطاً ومعيقاً لتجاوزه وتخطيه، أي جزءاً من الأزمة ذاتها.

إن هذه الخاصية هي التي شلَّت حركة الأحزاب واستجابتها إزاء «الحراك الشعبيي»، فكان من الطبيعي والمنطقي أن ينهار نفوذ الحزب في الوسط الاجتماعي، إذا اتسم بالجمود والستاتيكية والبعد عن مصالح الناس وهمومها. فكيف يجذب الحزب المواطنين إليه إنْ لمْ يشعر هؤلاء أنه معهم في مكان سكنهم وعملهم ويدافع عن طموحاتهم ومصالحهم، فالجمود تجاه ظواهر جديدة ينفي صفة الحيوية عن الحزب، وبذلك فما كان إلا أن تجاوزتها الجماهير، **لأن كل مأزق تاريخي لابد أن يجد حلاً له خارج إطار الظروف التي شكلت المأزق نفسه.**

ومما لاشك فيه أن الأزمة التي تعيشها هذه الأحزاب، هي أزمة فكرية وسياسية وتنظيمية شاملة، كما أنها أزمة فهم لمتطلبات الواقع ومتطلبات التطور والانسجام معها، فهي بحاجة ليس إلى معالجة أزماتها وحسب، بل إلى تجديد ذاتها باستمرار في جميع نواحي بنيانها(١). وهكذا يتضح أن الأحزاب السياسية العربية تمرُّ بمأزق صعب، وتعاني أزمة خانقة في علاقتها مع غالبية الأنظمة السياسية السائدة في الدول العربية، ومع بعضها البعض، وظلَّت محتفظة بالكثير من الخصائص التي ورثتها عن المراحل السابقة المرتبطة بالمجتمعات الرعوية لِمَا قبل الدولة المدنية الحديثة.

---

(١) الكواري، علي خليفة (٢٠٠٤). **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، (ط١، ص ص٦١–٦٣). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

وسوف نتناول باختصار وتكثيف أبرز مظاهر الأزمة التي تعيشها الأحزاب السياسية العربية، والانتقادات الموجهة إلى نظام الأحزاب، وفق الآتي:

أولاً: تأثير النظام السياسي وقانون الأحزاب

يتأثر نشاط الأحزاب السياسية بشدة بالإطار السياسي والقانوني القائم، وما يتصل منه بصفة خاصة بطبيعة النظام السياسي وقانون الأحزاب. ومن الثابت أن غالبية الأنظمة السياسية العربية تُصنَّف ضمن النظم الشمولية التي تتسم بالتقييد الشديد لفرص التعبير والتنظيم، والحرمان من حق المعارضة، وهذه الأنظمة يتمتع فيها رئيس الدولة أو ملكها أو أميرها أو سلطانها بصلاحيات شبه مطلقة طبقاً للدستور الذي يجعله محور الحياة السياسية والمهمين على سلطات الدولة كلها. فهو الأمين العام للحزب في دول الأحزاب، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس الهيئات القضائية، ويمارس التشريع كسلطة تشريعية، فضلاً عن رئاسته للسلطة التنفيذية، وهو الحاكم العرفي يُعلن حالة الطوارئ متى يشاء، ويُبرم المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ويستفتي الشعب في المسائل التي يراها هامة في نظره، يُعلن الحرب والسلم، ويعين نوابه والوزراء والسفراء، ويعفيهم من مناصبهم ويعزلهم وفقاً لعرف أو دستور هذه الدولة أو تلك[١].

والنتيجة الطبيعية لهذه الأوضاع الدستورية، هي قدرة رئيس الدولة أو ملكها أو أميرها، وتمكنه من السيطرة على الحياة السياسية في البلاد برمتها والتحكم بمسارها، بما فيها الأحزاب السياسية، وتعطيل وشل عملها، وذلك كله وفقاً للدستور، حتى أنه كان يُدعى بالدستور الدائم في بعض

---

(١) لمزيد من التفاصيل يمكنك الاطلاع عبر الانترنت على دساتير بعض الدول العربية ومقارنتها، كسورية ومصر والأردن والعراق (سابقاً) وغيرها، وأهمها ما كان يدعى بالدستور الدائم لجمهورية مصر العربية لعام ١٩٧١، وأيضاً الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٣، وكذلك دستور العراق ابان عهد نظام صدام حسين.

البلدان. ففي سورية تعطلت الحياة السياسية إلا للحزب الحاكم (الاتحاد القومي)[1] إبان عهد الوحدة من (١٩٥٨-١٩٦١)، ثم تعطلت مرة ثانية بعد ثورة آذار عام ١٩٦٣،/منذ حركة ٢٣ شباط عام ١٩٦٦ وحتى قيام «الجبهة الوطنية التقدمية» عام١٩٧٢ /[2]، وهي (تجمع أحزاب تعمل تحت رعاية وقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي)، وذلك وفق ما نص عليه ميثاق الجبهة ذاته وقبلت به تلك القوى السياسية آنذاك، وبقي هذا الأمر حتى تعديل الدستور في عام ٢٠١٢ حيث توسَّع هامش التعددية الحزبية والسياسية. واستمر هذا النهج في الحياة السياسية العربية باستثناءات محدودة وضيقة، إذْ استطاع محمد حسني مبارك رئيس مصر الأسبق أن يعتقل في أيلول ١٩٨١ أكثر من ١٦٠٠ شخصية سياسية يمثلون معظم قيادات الأحزاب والقوى السياسية المعارضة والمنظمات الجماهيرية والقيادات الصحفية، وأغلق دور النشر والصحف الحزبية، وكذلك في الأردن السلوك السياسي ذاته. أما في الدول التي ليس لديها دستور كالمملكة العربية السعودية فالوضع أكثر مأساوية[3].

يُعزز هذا الوضع ويزيده مأساوية ما يرد من قيود على حرية تأسيس ونشاط الأحزاب السياسية في القوانين التي تصدرها السلطات في بعض الدول العربية، بما يضمن هيمنتها على الحياة السياسية. وهكذا، تضمنت قوانين الأحزاب السياسية العربية - إنْ وجدتْ - شروطاً قاسية وفضفاضة ومنافية لحرية العمل السياسي والأحزاب، كأن تتضمن عدم تعارض مبادئ الحزب

---

(١) علي عامر، محمود. **الأحزاب السياسية في سورية**. مرجع سابق.(ص ص ٢٤٩-٢٦٠) .

(٢) **الندوة الفكرية الرابعة: من أفكار وقيم القائد حافظ الأسد** (١٩٩٢)، (ص ص٣٧٤-٣٧٥). كتاب صادر عن القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي. دمشق: مطابع دار البعث.

(٣) شكر، عبد الغفار. **الدولة والأحزاب السياسة في مصر: الواقع والآفاق**، (ص ص١-٩). بحث منشور على الانترنت على العنوان: الحوار المتمدن **www. alhewar. Org / debat / shaw art. asp 7aid = 24141**. تاريخ الاسترجاع ٢٠١٣/١/١٥ .

وأهدافه وبرامجه السياسية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك مع مبادئ وأهداف الحزب الحاكم، بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديمقراطي، والمكاسب الاشتراكية، كما في الدستور المصري منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى نهاية عهد الرئيس محمد حسني مبارك في عام ٢٠١١، وأيضاً في الجزائر بعد انتصار الثورة وتسلم زمام الحكم من قبل جبهة التحرير الجزائرية....

كما تتضمن بعض قوانين الأحزاب الصادرة، تشكيل لجان خاصة بمعالجة شؤون الأحزاب، وتصدر بقرار من رئيس الدولة، فينتقيهم من الأتباع والمريدين، وغالباً مسؤولين في الحكومة أو القضاء الذي عيَّنه هو ذاته. ومن سلطة لجنة شؤون الأحزاب هذه، أن توافق على التأسيس أو تمتنع عن الموافقة، وأن توقف نشاط الحزب بعد تأسيسه، وتوقف إصدار الصحف الحزبية، ولها أن توصي بحل الأحزاب السياسية بحجة مخالفة شروط التأسيس أو أية أسباب أخرى.كما تنص قوانين الأحزاب على عقوبات لكل من يخالف نصوصها قد تصل إلى السجن لسنوات عديدة، كقوانين الأحزاب في مصر رقم/٤٠/ لعام ١٩٧٧، والقانون رقم/٣٦/ لعام ١٩٧٩[١]. ولا يقتصر الإطار التشريعي والسياسي القائم على هذه القيود الآنفة الذكر فحسب، بل هناك أيضاً بعض القوانين والقرارات الأخرى التي صدرت في البلدان العربية تتضمن قيوداً إضافية على النشاط السياسي والحزبي، وتُعطي السلطات حق وقف عمل الأحزاب واعتقال أعضائها ووضعهم تحت وصاية الأجهزة الأمنية، في ظل استمرار العمل بقوانين الطوارئ والأحكام العرفية في غالبية البلدان العربية[٢].

---

(١) الكواري، علي خليفة. **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**. مرجع سابق، (ص ص ٣٢٧-٣٢٨).

(٢)المرجع نفسه، (ص ص٣٢٨- ٣٢٩).

ثانياً: أزمة القيادة في الأحزاب السياسية

تتعدد أسباب تلك الأزمة، وتتراوح مابين أسباب داخلية تعود إلى قصور في بنية الأحزاب وأدائها، وأسباب خارجية ترجع إلى القيود القانونية والإدارية والضغوط الأمنية التي تحيط بعملها وتشكل بيئتها الخارجية.

وتتجلى أزمة القيادة لدى الأحزاب السياسية بصور متعددة، كبقاء القيادات الحزبية في مناصبها لفترة طويلة، والانشقاقات الحزبية، والتراخي في إعداد قيادات جديدة، وبروز ظاهرة الأحزاب العائلية، واحتكار عملية صنع القرار الحزبي، وغياب الأساس الاجتماعي والطبقي للحزب(١).

فمن الملاحظ أن جلّ الأحزاب السياسية العربية تعاني مشكلة تكريس شخص واحد في قيادة الحزب، وهو مؤسسه،والذي لا يترك منصبه إلا بوفاته أو اغتياله والانقلاب عليه. وقد أدى هذا إلى استمرار رؤساء بعض الأحزاب في مواقعهم لأكثر من ربع قرن، وأحياناً نصف قرن، أمثال «خالد بكداش» الأمين العام للحزب الشيوعي السوري منذ تأسيس الحزب في سورية ولبنان عام ١٩٢٨ وحتى وفاته في عام ١٩٩٥، وكذا الحال في مصر لدى حزب التجمع والعمل، وأيضاً «مصطفى كامل مراد» رئيس حزب الأحرار الذي استمر ٢٣ عاماً، و«محمد حسني مبارك» الذي استمر أكثر من ثلاثين عاماً رئيساً للحزب الوطني الديمقراطي.... وقد أدى طول فترة بقاء رؤساء الأحزاب في مواقعهم إلى مظهر آخر من مظاهر أزمة القيادة في تلك الأحزاب، ألا وهو تقدّم معظم هذه القيادات في السن ، وما ينجم عنه من جمود في الفكر وعدم إتاحة الفرصة للأجيال الشابة للمشاركة في القيادة وصنع القرار.

---

(١) السعداوي، عاطف. **أزمة القيادة في الأحزاب السياسية المصرية.** في علي خليفة الكواري، (محرر). الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية. المرجع السابق، (ص ص٣٠٧-٣١١).

ولا يقتصر بقاء القيادات في مواقعها لفترة طويلة على رؤساء الأحزاب وحدهم، ولكن يمتدّ هذا الأمر ليشمل بقية أعضاء نخبة الحزب وأصحاب المواقع القيادية فيه. ويرتبط بقاء القيادات الحزبية في مواقعها لفترة طويلة بالولاء لرئيس الحزب أو زعيمه الأول، وبذلك يكون الخروج من أحد المناصب مرتبطاً بالأساس بخلاف مع رئيس الحزب، وليس بحدوث تغيير في اتجاهات الحزب. ومما لا شك فيه أن طول فترة بقاء تلك القيادات أنتج ما يطلق عليه ظاهرة «شخصنة السلطة» لدى هذه الأحزاب أو «أحزاب الأشخاص»، وهذا بدوره أوقعها في معضلة كبيرة، إذ تبدو يتيمة بمجرد وفاة مؤسسها أو زعيمها التاريخي «الأب الروحي لها»، وتدخل في أزمة عميقة تتجلى بالنزاع الشديد على رئاسة الحزب وحدوث الانشقاقات في صفوفه، كالذي حصل للحزب الشيوعي السوري، إذْ تحول إلى أحزاب شيوعية عديدة، ولاسيما بعد انضمامه إلى الجهة الوطنية التقدمية، فانقسم إلى أجنحة تحولت فيما بعد إلى أحزاب، كجناح خالد بكداش، وجناح يوسف فيصل، والمكتب السياسي برئاسة رياض الترك، ورابطة العمل الشيوعي وغيرها.

وكذلك الأمر لدى حزب البعث العربي الاشتراكي الذي شهد عدة انقسامات متتالية، فخرج منه حزب الوحدويين الاشتراكيين عام ١٩٦١، وكذلك حركة الاشتراكيين العرب عام ١٩٦٤، وغيرها...، إثر خلافات بين قياداته حول مواضيع الوحدة والانفصال. وأيضاً التيارات الناصرية التي تشظَّت إلى أجنحة وكتل وأحزاب عديدة. وقد يصل الصراع أحياناً على قيادة الحزب إلى حد الاشتباك المسلح كما حصل لحزب الأحرار في مصر، فلم يمض /٤٠ يوماً/ على رحيل رئيسه «مصطفى كامل مراد» في آب ١٩٨٩ حتى انفجر الصراع حاداً ومسلحاً على رئاسة الحزب، ووصل عدد المتنازعين على الرئاسة إلى تسعة أجنحة ورئاسات[١]. وأيضاً الحزب الناصري في مصر عام ١٩٩٩ وانشقاق مجموعة ما يسمى

---

(١) السعداوي، عاطف. **أزمة القيادة في الأحزاب السياسية المصرية**. المرجع السابق نفسه، (ص ص٣١١-٣١٥).

«حزب الكرامة» ومجموعة «الإنقاذ القومي»، وكذلك الأمر بالنسبة لحزب الاستقلال في المملكة المغربية الذي انقسم في عام ١٩٥٩ وانشق عنه حزب «الاتحاد الوطني للقوى الشعبية» الذي انشق بدوره عام ١٩٧٢ ليخرج منه «حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»... إلخ.

ولعل من أسباب تلك الانشقاقات، فشل جلّ الأحزاب العربية في حل مشكلة الصف الثاني من القيادات الحزبية، وغالباً ما تكون تلك القيادات قد تعمَّدت ذلك تمهيداً لوضع ترتيبات تخدم ديمومة مصالحها لاحقاً، وذلك بعد رحيلها.

كما تتجلى أزمة القيادة لدى الأحزاب السياسية العربية من خلال هيمنة العلاقات العائلية على هذه الأحزاب، وبروز ظاهرة «الأحزاب العائلية»، وهي الأحزاب التي تلعب فيها الصلات العائلية دوراً كبيراً كمحدد رئيس لتشكيل الهيكل الأساسي للحزب وبنيته التنظيمية، ومن أمثلة هذه الأحزاب في مصر «حزب الأمة» الذي تسيطر عليه عائلة الصباحي، وكذا «الحزب الاتحادي الديمقراطي»، إذْ خلف «إبراهيم ترك» والده «محمد ترك» في رئاسة الحزب. وتُعد الأحزاب العائلية في لبنان أنموذجاً صارخاً عن هذا النوع من الأحزاب، إذْ يُسيطر آل الجميّل على «حزب الكتائب» منذ تأسيسه على يد الأب «بيار الجميّل» ثم ورثه أبناؤه «بشير الجميّل» و«أمين الجميل»، وأيضاً «كتلة أو تيار المستقبل» التي أسسها رئيس الحكومة ورجل الأعمال اللبناني الأسبق «رفيق الحريري» وتوزّع أبناؤه رئاسة الكتلة من بعده، وكذا «حزب الوطنيين الأحرار» لآل شمعون، «كميل شمعون» وابنه «داني شمعون»، وأيضاً الحزب التقدمي الاشتراكي لآل جنبلاط، «كمال جنبلاط» وابنه «وليد جنبلاط»، وكل من هؤلاء يهيئ لتوريث ابنه زعامة الحزب الذي يقوده من بعده[(١)].

---

(١) الخازن، فريد (٢٠٠٦). **الأحزاب السياسية في لبنان: أفكار أولية لمراجعة التجربة**. في **الأحزاب السياسية في العالم العربي**. عمل جماعي(مجموعة مؤلفين)،(ص ص٩٠-٩٤). بيروت: المركز اللبناني للدراسات. راجع أيضاً: السعداوي، عاطف: **أزمة القيادة في الأحزاب السياسية المصرية**. مرجع سابق، (ص ص٣١٥-٣١٦).

لقد أدت هيمنة العلاقات العائلية على الأحزاب السياسية إلى العديد من الظواهر المرضية، مثل الشللية وغلبة المصالح الشخصية وانتشار الفساد داخل الأحزاب، كما أنها تؤدي إلى إغلاق كافة سبل الصعود أمام الشخصيات والأجيال الشابة التي ترغب في لعب دور أكبر داخل هذه الأحزاب، إذْ تصبح آلية الصعود والارتقاء تعتمد فقط على تلك الصلات العائلية، وهذا بدوره يمكن أن يكون سبباً في تفجير العديد من الصراعات داخل تلك الأحزاب، سيما عندما تُسد الآفاق وينقطع الأمل ويصبح الصراع هو السبيل الوحيد للصعود.

ثالثاً: انحدار مستوى الممارسة الديمقراطية

يُجمع الباحثون والدارسون على أن ضعف الممارسة الديمقراطية هو القاسم المشترك بين غالبية التنظيمات الحزبية على امتداد رقعة الأرض العربية، مع ترك هامش من التباين في المستوى بين هذا الحزب أو ذاك. فمن غير المُتصوَّر أن يكون حزب ما ديمقراطياً في تعامله مع أحزاب ومنظمات أخرى إذا لم يكن يمارس الديمقراطية في حياته الداخلية. ولا تقتصر هذه الأزمة بمظاهرها وانعكاساتها على الأحزاب السياسية وحدها فحسب، بل هي جزء من أزمة أكبر تعانيها المجتمعات العربية في غالبية بلدانها ومؤسساتها، ألا وهي أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.

كما أنها لا تُختَزل في محاولات تزوير الانتخابات أو عدم إجرائها أصلاً، أو تعزيز قيم الانتهازية والأنانية والتصارع على السلطة وتقديسها، واستبعاد منطق الحوار والاختلاف والاعتراف بالآخر، وترسيخ ثقافة الجمود والطاعة العمياء وعبادة الفرد... إلخ، بل إنها تتجاوز ذلك كله لتتخذ أحياناً جرائم فظيعة قد تصل حد ارتكاب المجازر وحملات التصفية الجسدية، ليس بحق أولئك الذين يندرجون ضمن قائمة الأعداء وحسبْ، وإنما أيضاً بحق أصدقاء ورفاق النضال، إذا ما تعارضت المصالح وتفاقمت شهوة الاستئثار بالسلطة[١].

---

(١) لمزيد من الاطلاع انظر: عبد الله، اسماعيل صبري(١٩٨٧).(ط٢. ص ص ٤٧٤-٤٧٥)، بحث مقدم إلى ندوة: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية

ومن أبرز مظاهر انحدار مستوى الممارسة الديمقراطية لدى الأحزاب العربية، بالإضافة إلى أزمة القيادة وانعدام آليات تداول السلطة التي سبق ذكرها، غموض اللوائح والوثائق الداخلية للأحزاب، وربما كان ذلك متعمَّداً أو ناجماً عن قلة الوعي وتواضع قدرات ومعارف صانعي تلك اللوائح، فهي تتشابه في الحرص على توزيع السلطة والاختصاص بين المستويات الثلاثة[١] (القيادي – الوسيط– القاعدي)، والإيحاء بأن المستوى الوسيط الذي يمثله عادة المؤتمر العام هو صاحب السلطة الرئيسة، ومن ثم إخفاء وتمويه هيمنة المستوى القيادي ورئيس الحزب على هذه السلطة. ويرتبط بذلك الغموض المتعمَّد فيما يتصل بآليات صنع القرار الحزبي، وعدم التحديد الدقيق لصلاحيات الكوادر القيادية على اختلاف مستوياتها، ما يُتيح لرؤساء الأحزاب الفرص للعب الدور المركزي في علمية صنع القرار، وتقليص إمكانية مشاركة المستويات التنظيمية الأخرى في تلك العملية[٢].

وبالإضافة إلى غموض اللوائح الحزبية وإغفالها تحديد الكثير من المسائل المتعلقة بالتنظيم وآليات العمل في الحزب، فإنها ترسِّخ في كثير من الأحيان الدور المحوري المميز لرئيس الحزب في عملية صنع القرار وإعطائه صلاحيات واسعة باعتباره المسؤول الأول والأخير عن كل ما يتعلق بالسياسة العامة للحزب. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تتضمن الأنظمة الأساسية لبعض الأحزاب أن الرئيس أو الأمين العام يحافظ على أمن الحزب ونظامه، ويعلن ما يُقرِّره الحزب من قرارات وتوصيات، ويشرف بوجه عام على حُسن سير أعمال الحزب، وله أن يستعين في ذلك بأجهزته المختلفة ولجانه أو مستشاريه حسب الحاجة، كما له الحق في اتخاذ القرارات في حالة تعذُّر انعقاد أمانة الحزب[٣].

---

(١) جورج طرابيشي،جورج (١٩٩٨). **في ثقافة الديمقراطية.** (ص ص ٧–١٠). بيروت: دار الطليعة.

(٢) الكواري، علي خليفة. **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية.** مرجع سابق، (ص ص ٤٣٩–٤٤٠).

(٣) طرابيشي، جورج. **في ثقافة الديمقراطية.** مرجع سابق، (ص ص ٢١–٢٢).

ومن مظاهر انحدار مستوى الممارسة الديمقراطية في الأحزاب العربية أيضاً، افتقارها إلى مفردات الحوار الهادف البنَّاء، واحترام الرأي والرأي الآخر، إذْ لا تقيم وزناً لإمكانات تعارض الآراء وتبايناتها، ولا تستوعب منطق الاختلاف، فهي تنظيمات ذات صبغة شمولية يتم داخلها القضاء على اختلاف الآراء، وتعتمد على الطاعة والخضوع والإسكات، وأخيراً الطرد من الحزب المقترن بالتشهير.

فالأحزاب اليمنية الثلاثة (المؤتمر العام،والإصلاح، والاشتراكي)، وكذلك الأحزاب القومية كالناصرية في مصر، وأيضاً أحزاب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المملكة المغربية، وجبهة التحرير الجزائرية، بالإضافة إلى الأحزاب ذات التوجه الإسلامي في المنطقة العربية كلها، كالإخوان المسلمين وتفرعاتهم، وغيرها الكثير...، فكل هذه القوى التي سبق ذكرها لا تشذّ عن هذا السياق، بكونها أحزاب مشدودة إلى التراث الشمولي بنسب متفاوتة ومن الصعب عليها الولوج في ديمقراطية داخلية وعميقة، لأن ذلك من شأنه أن يهدد مصالح النخب الحزبية التي تطبَّعت بطابع الإقصاء والفردية والشخصنة للمؤسسات والهيئات الحزبية، ولا يحلو لها ممارسة العلنية والشفافية واحترام الرأي والرأي الآخر والمشاركة في صنع القرار[1]. وإذا لم تُقمع الآراء النقدية في مهدها لدى الدوائر الحزبية، ولم يتعرض أصحابها إلى التهديد والترويع، (وقلما يحدث ذلك)، فتبقى تلك الرؤى النقدية والإصلاحية تدور في فلك النقاشات الغوغائية التي لا تعدو غايتها تضليل أعضاء التنظيم والتلاعب باتجاهات الرأي العام داخل الحزب وخارجه، ويشيع ما يمكن تسميته «حوار الطرشان»[2]. فهي إلى جانب خوفها من الداخل

---

(١) أبو إصبع، بلقيس. الديمقراطية الداخلية للأحزاب اليمنية. في علي خليفة الكواري، (محرر). **الديمقرطية داخل الأحزاب في البلدان العربية.** مرجع سابق، (ص ص ٣٨١-٤٢٥).

(٢) بشور، معن (١٩٩٩-حزيران). **التجربة الحزبية العربية في نصف قرن: قراءة نقدية،** (ص ص ٣٣-٣٤). مجلة المستقبل العربي - عدد/٢٤٤/. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المختلف ورفضها له، تعيش منذ فترة طويلة ثقافة الإقصاء المتبادل، وتُكابِد رهاباً مرضياً متضخماً تجاه الخارج، وتعاني عقدة الخوف منه،«فهو بالنسبة لها ليس سوى الأفكار الهدَّامة المغايرة المختلفة التي تهدد نقاوة النظرية لدى الشيوعيين، وتهدد مصير الأمة لدى القوميين، وتُعرِّض الإسلام لمخاطر البدع والانحلال عند الإسلاميين»(١).

رابعاً: دور البرلمان والنواب

بالإضافة إلى الانتقادات التاريخية الموجَّهة إلى نظام الأحزاب، وفحواها أنها تعرِّض وحدة الأمة للخطر وتؤدي لانقسامها إلى فرق وجماعات، فتحاول كل فرقة أن تستولي على الحكم لمصلحتها، مما جعل الساسة والفقهاء يتخوفون في بداية عهد ظهور الأحزاب، وفيما بعد، فقد دلَّت التجربة الحزبية في الدول الديمقراطية على أن هذا التخوف لم يعد له ما يسوِّغه بعد أن قطعت الأحزاب شوطاً كبيراً في نضجها وتطورها، وتجلى ذلك بالتضامن فيما بينها في أوقات الحروب والأزمات التي تعصف بالأمة (الدولة)، وليس أدلُّ على ذلك من التعاون بين الأحزاب اليسارية واليمينية في الدول الغربية إبان الحرب العالمية الثانية، بقصد مقاومة الجيوش النازية بغض النظر عن اختلافاتها الأيديولوجية.

وهكذا، فإن الخوف من تفتت الدولة لا يكون في محله إلا في حالة قيام أحزاب كثيرة وصغيرة (حالة التشظي)، وتكون مؤسَّسَة على بُنى تقليدية لِما قبل الحداثة، وعندما تكون الدولة ضعيفة وهشّة. فبالإضافة إلى هذا النقد تُوجَّه انتقادات أخرى، منها أن تطور النظام الحزبي وتحويل النواب من «ممثلين للشعب» إلى «ممثلين للحزب»، يُعد مقدمة مباشرة لنتيجة مؤداها تقلّص المكانة التي يحتلها البرلمان باعتباره مركز الثقل الأساسي للحياة السياسية. فالمواقف التي يتخذها النائب في البرلمان، سواء فيما

---

(١) الكواري،علي خليفة. **الديمقرطية داخل الأحزاب في البلاد العربية.** مرجع سابق، (ص ص٤٤٣-٤٥٠).

يتعلق بالسياسة التشريعية أو بالرقابة البرلمانية، لا تنبع من الاقتناع الشخصي للنائب بقدر ما تمثل انعكاساً لآراء حزبه أو أحزاب الأغلبية، وهذه الآراء بدورها ليست إلا آراء قادة الحزب أو بالأحرى زعيمه، ولاسيما في غالبية بلداننا وأنظمتنا العربية الأوتوقراطية.

هذا لا ينطبق على الأحزاب الحاكمة فحسب، وإنما ينسحب على أحزاب المعارضة أيضاً، فنجد أن النائب غالباً لا يمكنه أن يدافع أو يعبر إلا عن الآراء التي يتبناها حزبه بصرف النظر عن الاقتناع الشخصي له، تحت طائلة المغامرة بمستقبله السياسي، فهو ممثلٌ للحزب أكثر من تمثيله للشعب.

فمن يأتي به إلى البرلمان سيبقى تابعاً له ومنفذاً لتعليماته وأوامره، ولذا فإن الحزب يمارس ضغطاً قوياً على آراء نوابه، ومن ثم على الآراء العامة للبرلمان ككل. وهذا الوضع يتفاقم في الدول التي يحكمها حزب واحد، إذْ يحتكر الحزب والمقربين منه أعضاء البرلمان بشكل كامل، وبذلك فالبرلمان ينفِّذ توجيهات قيادته الحزبية حصراً(١).

وثمة انتقاد آخر، مفاده أن هيمنة الأحزاب على الحياة السياسية تؤدي إلى إضعاف دور المواطن الفرد وقيمة مشاركته في ممارسة السلطة السياسية في البلاد، فنظراً لتعاظم الدور الذي تلعبه الأحزاب في الانتخابات، ذهب البعض للقول بأن الناخب يمارس اختياراً جماعياً، بمعنى أن المواطن الفرد حين يدلي بصوته لا يختار نائباً بذاته، بقدر ما يقع اختياره على حزب معين، وبذلك غدت الوكالة الصادرة عن الشعب وكالة جماعية للحزب، وليست وكالة فردية لكل نائب على حِدَه.

ويترتب على ذلك أن اختيار الناخب، حين يقع على قائمة مرشحين لحزب معين، فهو يدلُّ على اقتناعه وتأييده لبرنامج الحزب الذي تقدم به للناخبين. ولكن

---

(١) ديفرجيه، موريس. **الأحزاب السياسية.** مرجع سابق، (ص٢٢٥–٢٢٧).

الناخب عندما يؤيد برنامج الحزب فهو لا يقف عليه في أدق تفاصيله، بل غالباً ما يقتصر الأمر على الخطوط العامة للبرنامج، ولذلك فليس ثمة ما يمنع الحزب من تطبيق هذا البرنامج بطريقة ما، أو بروح تُباعد بينه وبين تلك الخطوط العامة التي حازت ثقة الشعب، وقد يضطرّ الحزب الحاكم تحت ضغط ظروف طارئة أحياناً إلى تغيير البرنامج أو إلى تعديل بعض خطوطه الرئيسة. فإذا اختير الحزب في ضوء برنامج معين، فهل يحق له التراجع عن هذا البرنامج أو عن بعض أجزائه، أو تعديله... هذه تساؤلات مشروعة.

ومنه يتضح لنا أن الثقة التي يوليها الناخبون للحزب، قد لا تقوم على أساس واضح، وقد تقوم وتتحقق بالفعل، وهذا رهنٌ بالممارسة السياسية للأحزاب التي يمكن أن تنطوي على انحرافات كثيرة وخاصة بظروف كل بلد على حِدَه.

المبحث الثالث: دور الأحزاب السياسية العربية في صنع السياسة العامة للدولة وعلاقاتها الخارجية

سوف يتناول هذا المبحث بالتحليل دور الأحزاب السياسية في بنية الدولة وعلاقاتها الخارجية، وذلك من خلال مطلبين: الأول، ويُعنى بتتبع ورصد دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة للدولة (تخطيطاً وتنفيذاً وتقييماً)، فالسياسة العامة مفهوم يقترن بالكثير من المعاني والدلالات كالحكومة والإدارة العامة، والمصالح الوطنية.... إلخ، فطبيعتها التعقيد والعمومية. وتتعدد تعريفات «السياسة العامة» شأنها غيرها من المصطلحات المستخدمة في نطاق العلوم الاجتماعية(١)، فعرَّفها «كارل فريد ريك» على أنها (برنامج عمل مقترح لشخص أو لجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة

---

(١) الخزرجي ، ثائر كامل. النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. مرجع سابق، (ص ص ٢٧-٢٩).

لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود)، وعرفها «روبرت ايستون» أنها (العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها)، أما «توماس داي» فيرى أن السياسة العامة هي (ما تفعله وما لا تفعله الحكومة)، ويعرفها «ريتشارد هوفيربرت» على أنها (مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام). ووصفها البعض بأنها «ذلك الممر الحلزوني المؤطَّر واللا مؤطَّر أحياناً الذي يجد المارون منه أنفسهم مجبرين على المرور منه، صناعاً ومستفيدين ومنفذين»[١]، والسياسة العامة تضع معالم الطريق الذي تسلكه مختلف المنظمات والهيئات الحكومية لمواجهة تحديات البيئة الداخلية والخارجية، فهي التي توفِّق بين العناصر المختلفة، وتُوجِد التوازن بين الأداء الوظيفي والأهداف المنتظرة، وهي التي تتولى أيضاً استراتيجيات التنسيق والتكامل والتكيّف. فالسياسات العامة ترتبط بشكل أو بآخر بالأيديولوجيا التي يتبناها النظام، وعادةً ما تكون هذه السياسة انعكاساً وتطبيقاً لها في مختلف المجالات. إذاً فدراسة السياسة العامة هي دراسة لوظائف النظام السياسي وقدراته، وبالتالي هي دراسة لِمَا يفعله النظام السياسي أو مالا يفعله، أوهي التوزيع أو التخصيص السلطوي للقيم على حد تعبير «دافيد ايستون»[٢]. أما المطلب الثاني، فيُعنى بدور الأحزاب السياسية في العلاقات الخارجية، باعتبارها من المؤسسات التي تسهم في عملية صنع القرار المعني بالعلاقات الخارجية في الدولة، سواءً من خلال وجودها في السلطة التشريعية ورقابتها على السلطة التنفيذية، وكيفية إدارة هذه الأخيرة لملف العلاقات الخارجية، أو من خلال وجودها ونسبة تمثيلها في السلطة التنفيذية.

---

(١) خليل، حسين(٢٠٠٧)، **السياسات العامة في الدول النامية**.(ط١. ص ص١١-١٢) بيروت: دار المنهل اللبناني.

(٢) المنوفي، كمال(١٩٨٨). **السياسة العامة وأداء النظام السياسي**، (ص ص١٥-١٦) القاهرة : مكتبة النهضة.

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة للدولة

إن صنع السياسة العامة في الدولة ليست عملية سهلة بأية حال من الأحوال، بل هي على درجة من الصعوبة والتعقيد، وعملية حركية بالغة الحساسية والتشابك، وتشتمل على العديد من المتغيرات والمؤثرات وعوامل الضغط التي يؤدي تداخلها وتفاعلها المستمران إلى إنتاج سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التي تنصرف بدورها إلى كل جوانب العمل داخل النظام السياسي. وللأحزاب السياسية دور مهم في صنع السياسة العامة للدولة وتأطيرها، كما تُعد من أهم متغيرات النظام السياسي، بكونها تؤدي مجموعة من الوظائف الأساسية، فهي توفر إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن، وكذا إحدى قنوات الاتصال السياسي(١)، وتقوم بالتعبير عن اهتمامات الأفراد وحاجاتهم العامة والعمل على تحقيقها من قِبَل الحكومة، بفضل الضغط الذي تمارسه الأحزاب على صنَّاع السياسة العامة الرسميين، وكذلك نقل رغبات وسياسات وقرارات الحكومة إلى المواطنين والعمل على تعبئة الجهود والمواقف المتباينة إزاءها، إما دعماً وتأييداً وإما مواجهةً ورفضاً(٢)، وهذا ما تؤديه الأحزاب في الدول الغربية كانكلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وكل الدول الديمقراطية بصفة عامة. وتُعد الأحزاب أيضاً من أهم الأطرف التي تقوم بعملية الاتصال السياسي المنظَّم في المجتمع، فعلماء السياسة ينظرون إليها على أنها الركيزة القوية والمنظمة للربط بين القمة والقاعدة، فهي بذلك تجمع المعلومات وتنقلها إلى

---

(١) ناصوري، أحمد. **دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي.** مرجع سابق، (ص ص ٢٨٥-٢٨٦).

(٢) جمعة، سلوى الشعراوي (٢٠٠٤). **تحليل السياسة العامة في القرن الواحد والعشرين،** في: علي الدين هلال (وآخرون...)، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي،** (ص ص ٢٢-٢٤). القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة.

السلطة. ويؤكد ذلك «محمد السويدي»، بقوله: «.. قد تتعدى وظيفة الإعلام للحزب مستوى الناخبين إلى المنتخبين أو الحكام، فالأحزاب تضع هؤلاء في مستوى مختلف تغيرات الجسم السياسي، وتنقل إليهم مطالب الشعب الذي يترقبون أصوات أفراده، ومن خلال هذا الدور التواصلي تبدو الأحزاب كمحطة اتصال لازمة بين المواطنين والسلطة..» (١). كما تُعد وظيفة التجميع والتكتل (هيكلة الرأي) من أبرز وظائف الأحزاب في النظم الحديثة، إذْ إنها تنقل مطالب وحاجات الأفراد إلى صناع القرار لتمكينهم من تشكيل نظرة شاملة حول البيئة الاجتماعية، وتدفعهم إلى ترتيب أولويات ومتطلبات السياسات العامة المراد وضعها. وهكذا يُضاعف النظام السياسي من فعاليته وقدراته الاستخراجية والتوزيعية، أو الاستجابة للمتغيرات البيئية بشكل عام. وفي هذا الإطار، فإن صنع السياسة العامة هي المرحلة المركزية في العملية السياسية، إذْ تتحدد خطوات وأشكال القوى السياسية المختلفة، ويصبح من الضروري وضع السياسات العامة السلطوية الملزمة. فالقوانين يتم اقتراحها والموافقة عليها من قبل المجلس التشريعي(السلطة التشريعية)، وبعد ذلك يجب تطبيقها وتنفيذها من قِبَل (السلطة التنفيذية)، ويلي ذلك مراجعة وفحص ومتابعة عواقبها ونتائجها. وللأحزاب السياسية دور أساسي في كل هذه المراحل، فقد تكون صانعاً ومنفذاً للسياسة العامة إنْ وصلت إلى السلطة، وبالتالي ستقوم بتطبيق برامجها، سواءً عن طريق القوانين التي ستسنها (الأحزاب في السلطة التشريعية)، أو عن طريق تنفيذها للقوانين (الأحزاب في السلطة التنفيذية – الحكومة)، أو عن طريق تواجدها في المعارضة، إذ تقوم باستخدام وسائل وطرق عديدة للضغط والتأثير على السلطة.

---

(١) محمد السويدي، (١٩٩٠).**علم الاجتماع السياسي: ميادينه وقضاياه.** ص٩٧. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية

أولاً: دور الأحزاب في رسم السياسة العامة وتخطيطها

تُعد السلطة التشريعية في الوقت الحاضر أهم السلطات في الدولة، فهي التي تقوم بسن القوانين، أي بوضع القواعد العامة الملزمة للأفراد. ويعدها «جان جاك روسو» السلطة الأم، فهي رمز للسيادة، وبالتالي يجب أن يتولاها الشعب مباشرة (أي الديمقراطية المباشرة)، بينما ذهب «شارل مونتيسكيو» إلى عدها إحدى السلطات الثلاث، وقد يكون الانتخاب فيها غير مباشر، أو يستلزم حداً أدنى من الكفاءة في المرشحين.

وللبرلمان وظائف عديدة تقليدية متعارف عليها في الأنظمة الدستورية المقارنة، أبرزها الوظيفة الأصلية والمتمثلة في سن القوانين، والمراقبة، إلى جانب وظائف أخرى منها المشاركة في صنع السياسة الخارجية. إذ تمرُّ العملية التشريعية بعدة مراحل: فهناك مرحلتان ينفرد بهما البرلمان وهما المداولة والتصويت، ومرحلتين تنفرد بهما السلطة التنفيذية، وهما التصديق والإصدار، ومرحلة تكون مشتركة بينهما، وهي الاقتراح[١]، وذلك حسب طبيعة كل نظام سياسي.

كما يمارس البرلمان وظائف أخرى لها علاقة بالسياسة العامة بشكل أو بآخر كالوظيفة المالية، وهي أقدم وظيفة مارستها البرلمانات، ويكون ذلك من خلال القوانين المالية والميزانية. وكذلك الوظيفة السياسية، ويقصد بها حق السلطة التشريعية في الرقابة على السلطة التنفيذية، وما يقتضيه هذا الحق من تقرير مسؤولياتها التي قد تبدأ من طرح الأسئلة إلى الاستجواب وتقصي الحقائق، ثم التحقيق وسحب الثقة من وزير معين أو من الحكومة كلها، وذلك كله مرتبط بطبيعة النظام السياسي في الدولة. فاللجوء إلى هذه الوسائل يستدعي توفر بعض الشروط لكي لا يُستعمل هذا الحق تعسفاً، وأيضاً اِتباع بعض الإجراءات المحددة

---

(١) راغب الحلو، ماجد (١٩٩٦). (ص ص٢٠٨-٢٠٩)، الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية. **الدولة في ميزان الشريعة (الأنظمة السياسية)**،

في الدستور، أو التي تضعها قوانين محددة في النظام السياسي المطبق[١]. وتكون المساهمة في هذه السلطة أو المجالس النيابية عن طريق مشاركة الأفراد في الحياة الحزبية والسياسية للدولة وذلك في إطار المشاركة السياسية، إذْ تُعد هذه الأخيرة الطريقة والوسيلة الأنجع التي يستطيع من خلالها المواطن التعبير عن موقفه من مختلف القضايا التي تهمه وتحقق المصالح العامة، وبواسطتها يشارك في صناعة القرار السياسي، وخاصةً رسم وتخطيط السياسات العامة التي تخصه وتخص المجتمع عامة، وذلك عن طريق التمثيل في المؤسسات السياسية المُنتَخَبة والتي تعبر عن اهتماماته أو جزء منها.

وللبرلمانات مهام وصلاحيات أخرى يمكن أن تستعملها كوسائل للضغط والتأثير على السلطة التنفيذية، تتمثل في الموافقة على المعاهدات الدولية، وإعلان الحرب في بعض الأنظمة، وإعلان حالة الطوارئ أو الحصار، كما تلعب دوراً حاسماً وأساسياً في عملية التنمية لدى الأنظمة الديمقراطية الحديثة، فهي عبارة عن مؤسسة تتكون من نواب يمثلون جميع شرائح المجتمع، وذلك من خلال الأحزاب السياسية. فهذه الأخيرة هي التي تقوم باختيار المرشحين إلى المجالس النيابية (البرلمانات)، ويؤكد «محمود صبري عيسى» في هذا السياق أنَّ «الأحزاب السياسية هي التي تقدم للهيئة الناخبة المرشحين الصالحين لتولي الوظائف النيابية...»[٢] إذْ تسعى البرلمانات إلى حماية مصالح المجتمع الاقتصادية، وأهدافه الإستراتيجية والسياسية، وبنيانه الاجتماعي، وهويته الثقافية والحضارية. ومن الطبيعي أن تزداد فعالية السلطة التشريعية في المجتمعات التي ترسَّخت لديها أركان الديمقراطية وأصبحت الآلية الحقيقية لاستمرارية النظم السياسية وشرعيتها.

---

(١) المرجع نفسه، ص ٢٠٦.

(٢) عبد الحليم كامل، نبيلة. **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**. مرجع سابق، (ص ص٩٩-١٠٠).

ففي حين ترسَّخ دور البرلمان في الغرب كصانع للسياسات العامة من خلال التداول على السلطة والرقابة على أعمال الحكومة، لا يزال البرلمان في الدول العربية محلاً للنقاش ولا يزال تفعيله وقياس أدائه موضوعاً مطروحاً للدراسة، وإحدى الإشكاليات الأساسية التي تواجه عملية تحليل دور هذه المؤسسة الهامة، وهذا راجعٌ إلى أن النظم السياسية العربية على درجة عالية من الحذر بخصوص الاقتراب من مؤسسات صنع القرار والحصول على معلومات دقيقة عنها، فالأمر يتعلق بإثارتها لقضية أكبر هي قضية الشرعية(١). ويوصِّف «سعد الدين ابراهيم» هذه الحالة بالقول: «...، وحالة الشك والخوف والذعر هذه هي تعبير درامي كئيب عن أهم الأزمات التي تواجه الأنظمة العربية وهي أزمة الشرعية، وبتعبير أدق أزمة تضاؤل الشرعية أو غيابها بتاتاً في أنظمة الحكم العربية الحالية...»(٢). وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، لم يتغير الوضع كثيراً، بل ربما ازداد مأساوية في ظل تراجع المد القومي واليساري وانكساره أمام تقدم الوهابية السياسية واجتياحها للوطن العربي وغزوها الفكري والسياسي والعسكري.

وإضافةً إلى تلك الوظائف التي تم تناولها، هناك خطوات تشارك فيها الهيئة التشريعية في سبيل إعداد السياسات العامة، وأهمها:

١- إن الجهاز التشريعي بصفته النيابية أو التمثيلية مسؤول بشكل مستمر عن التمكين لمختلف القوى السياسية، الاقتصادية والاجتماعية من أن تجد هامشاً لها للمساهمة عند وضع السياسة العامة. فهذه الأخيرة تكون محل جدل ونقاش مستمر ومساومة، الأمر الذي يمكِّن من توفير معلومات ومعطيات وتفضيلات تساعد على توازن السياسات وجعلها أكثر مرونة

---

(١) إبراهيم، نجوى (٢٠٠٤). **تحليل دور المؤسسة التشريعية في صنع السياسية العامة**. في: علي الدين هلال (وآخرون..)، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**. مرجع سابق، (ص ص٢٢٤-٢٢٣).

(٢) إبراهيم، سعد الدين. **مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية**. في ندوة: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص ٤٠٣.

لاستيعاب كافة الاتجاهات السياسية القائمة[1] ولاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن «عملية صنع القرار السياسي هي تحويل المطالب إلى قرارات، من خلال سلسلة من الإجراءات والتفاعلات بين النسق السياسي والوعاء الاجتماعي الذي يحتضنه ويتفاعل معه...» [2].

٢- تضم الأجهزة البرلمانية آليات هامة تساعد على جمع الحقائق والتشاور مع الأطراف المعنية بالمشكلة، ومن بين هذه الآليات اللجان البرلمانية التي تُشكَّل بغرض التحقيق والتحري وسماع آراء الخبراء والمختصين للحصول على المعلومات اللازمة لصنع السياسات العامة، ولابدَّ من أخذ آراء الأفراد الذين توجه إليهم السياسات العامة.

٣- إن الجهاز التشريعي قد يعترض على بعض السياسات العامة، ويقترح بعض السياسات في شكل تدابير وتعديلات عندما يشعر أنها ضرورية انطلاقاً من دوره التمثيلي، خاصةً إذا ما رأى أن التقديرات والأولويات المخصصة لبعض جوانب السياسة العامة لا تتفق مع مصالح الفئات الممثلة فيه، وخاصة الأغلبية منها[3].

وفي الغالب تكون سياسات هذا المستوى (المستوى التشريعي) عامة وشاملة، وتشكل منطلقاً مرجعياً للسياسات العامة المتنوعة ضمن المستويات الأخرى الأكثر تخصصاً وعملية. كما تعكس السياسات العامة التشريعية، توجهاتها المجتمعية والإنسانية التي تربطها بالمجتمع وجمهور الناخبين والبيئة المحلية، وتسعى في إقرارها لتلك السياسات إلى خلق التوازن بين المطالب الاجتماعية، وبين القدرة التنفيذية للحكومة، والتوفيق بين الضغوطات والمصالح

---

(١) عبد الفتاح، محمد سعيد والصحن، محمد فريد(٢٠٠٣). **الإدارة العامة المبادئ والتطبيق**، (ص ص١٤٧-١٤٨).

(٢) ناصوري، أحمد. **دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي**. مرجع سابق، ص٢٧٩

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٤٩

المتبادلة ذات التأثير في عملية تخطيط السياسة العامة من خلال أعضاء البرلمان ورئاسة جلساتهم ولجانهم المتخصصة.

إذاً، فمرحلة رسم وتخطيط السياسة العامة، تُناط من حيث المبدأ إلى السلطة التشريعية، ولكن من الناحية الواقعية كل الفواعل تسهم فيها. ففي هذه المرحلة، يتم لفت انتباه الهيئات الرسمية لوجود مشكلة في المجتمع تتطلب حلاً، وبالتالي فكل التنظيمات، وعلى رأسها الأحزاب السياسية الموجودة في المجتمع، تسهم في إظهار الجانب الذي يخدم مصالحها من المشكلة، حتى يتم إدراجها في الأجندة السياسية للحكومة وتُرتَّب القضايا حسب أهميتها، (حسب درجات الضغط، وحسب من يملك القوة،...) ليتم إصدار نص قانوني تجاهها. بمعنى أنه في هذه المرحلة تكون هنالك مشكلة على مستوى المجتمع، وهنا يأتي دور الأحزاب السياسية، وخاصةً الممثلة منها في الهيئة التشريعية، لأنها أكثر شرعية كونها منتخبة من طرف الشعب ولها تأثير أكبر في صنع السياسات العامة، مقارنةً مع الأحزاب التي هي خارج الهيئة التشريعية والتي لا تملك نواباً وممثلين على مستوى هذه الأخيرة. وهكذا، فإن الأحزاب السياسية تقوم بوظيفة اتصالية، كأن تقوم بالتعبير عن المطالب والاحتياجات المتنوعة ونقلها من دائرة المطالب (والتي تشكل مدخلات) إلى دائرة السياسات العامة (والتي تشكل مخرجات)، فالأحزاب تكون ناجحة بقدر ما تكون مرآة لتوزيع الآراء وتجميع المصالح في المجتمع[١].

ومن هنا تظهر أهمية الأحزاب السياسية، إذْ تعمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها واحتياجاتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعَّالة تستحوذ على اهتمام صانعي السياسات العامة وضمّها ضمن أولويات الأجندة السياسية. وإلى جانب السلطة التشريعية نجد السلطة التنفيذية

---

(١) عبد الحليم كامل، نبيلة. **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**. مرجع سابق، (ص ص٩٣-٩٦).

التي تقوم أيضاً بدور هام في صنع السياسات العامة من خلال اللوائح والقوانين التنظيمية، ولكن مهمتها الأساسية هي تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع ومتابعتها وذلك في إطار الحكومة والأجهزة الإدارية التابعة لها، وهذا ما سنراه ونوضحه تالياً.

ثانياً: دور الأحزاب في تنفيذ السياسة العامة

يمكننا تعريف «تنفيذ السياسة العامة» كما عرفها بعض الباحثين والاختصاصيين بأنها«مجموعة النشاطات والإجراءات التنفيذية الهادفة لإخراج السياسة العامة أو قراراتها إلى حيز الواقع العملي، وتقوم على استخدام المصادر والموارد البشرية والمادية والتكنولوجية وغيرها في سبيل تحقيق مقاصد السياسة العامة»[١]. ومنه نخلص إلى أن تنفيذ السياسة العامة، هو تلك النشاطات والإجراءات التي بواسطتها تُطبَّق السياسة العامة و قراراتها على أرض الواقع، كما يتم أيضاً استخدام مختلف الموارد اللازمة (البشرية، المالية، المادية، التكنولوجية،... إلخ)، من أجل تحقيق أهدافها. وهي تعني أيضاً «تنفيذ الأوامر الشرعية للسياسة من خلال البرامج العامة والإجراءات، وعادة ما يعبِّر التنفيذ عن منجزات البيروقراطية الحكومية وعن مهاراتها الأدائية»[٢]، على الرغم من أن بعض السياسات العامة، قد تتطلب التعاون بين دوائر الدولة المركزية والمحلية والأفراد ومؤسسات أخرى من خارج الحكومة (كالأحزاب والمؤسسات الأمنية والعسكرية في الدولة).

هذه التعريفات تؤكد أن السياسة العامة مفادها تحقيق غايات وأهداف معينة، وللوصول إلى ذلك يجب تنفيذ وتطبيق هذه السياسة على أرض الواقع،

---

(١) عبد الحافظ العواملة، نائل(١٩٩٩). **تحليل السياسات العامة مدخل نظامي**، (ص ص١٦٥-١٦٦)، عمان: مركز أحمد ياسين الغني.

(٢) الفهداوي، فهمي خليفة (٢٠٠١). **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، (ط١، ص ص٢٧٢ ٢٧٤). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

وبالتالي فهذه العملية (تنفيذ السياسة العامة) هي الأكثر حقيقةً وواقعيةً، لأنها تتعامل مع قضايا وأمور ملموسة ومع إمكانيات وموارد قائمة وموجودة على أرض الواقع، وهي المهمة الأساسية التي تتولاها المنظمات والأجهزة الإدارية. فعملية تنفيذ السياسة العامة، هي التي تحوِّل السياسة العامة من حالتها النظرية كقرار إلى حالتها الواقعية والميدانية كعمل تنفيذي، وبالتالي تستغرق وتتضمن تلك العملية جميع الحدود أو المساحة الفاصلة بين إعلان السياسة وبين تطبيقها على أرض الواقع، وأيضاً تأثيرها الحقيقي والتعبير الفعلي عما يحصل في الحقيقة من جهد وأداء، وما ينجم عنها من رأي وتغذية عكسية، في إطار الحكومة والأجهزة الإدارية التابعة لها.

قد يتولى السلطة التنفيذية فرد واحد يساعده بعض الموظفين الخاضعين لسلطته كما في النظام الرئاسي، أو مجلس وزراء مسؤول أمام البرلمان في حالة النظام البرلماني، وقد يشترك رئيس الدولة مع الوزارة في ممارسة السلطة التنفيذية بحكم الدستور أي ازدواجية السلطة التنفيذية، كما هو الشأن في النظام شبه الرئاسي.

ولقد أصبح للسلطة التنفيذية أهمية كبيرة في معظم المجتمعات المعاصرة، وهذا راجع إلى الأهمية التي اكتسبتها السياسة العامة التي تُعد محصلة لعدة عوامل ومتغيرات وقيم وثقافات. إذاً، فالبيئة تؤثر على صانعي السياسات العامة ومتخذي القرارات، وذلك من خلال القيود والمحددات التي تفرضها (البيئة) عليهم(١).

إن المهم وما يستدعي التحليل هنا، هو دور الهيئة التنفيذية في عمليات تنفيذ السياسات العامة من منطلق مركزها في الدولة وخبرتها وتطلعاتها العملية

---

(١) أحمد الخطيب، نعمان (٢٠٠٦). **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، (ط١، ص ص١٩٥-١٩٦). عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

وإطلاعها على مجريات السياسة. فسواءً تعلق الأمر ببناء مقترحات السياسة العامة أو وضع الأخيرة حيز التنفيذ، فالأجهزة العليا في الدولة تضم عدة فواعل لها ترتيب سياسي وإداري معين. فقد تتشكل الوزارة كلها من حزب سياسي واحد إذا كان هناك حزب أغلبية يستطيع أن يفوز وحده بأغلبية مقاعد البرلمان، وإلا فإنه يتعين تشكيل الوزارة من أعضاء ينتمون لأحزاب سياسية مختلفة وهذا ما يُسمى «بالوزارة أو الحكومة الإئتلافية»(١).

ويُعدُّ المسؤولون التنفيذيون أهم القادة المحركين الذين يلعبون أدواراً مؤثرة في عملية تنفيذ السياسة العامة، من خلال وزنهم وتأثيراتهم وتفضيلاتهم. فالوزراء مثلاً، في أي قطاع كان، يتولون التنفيذ ووضع المشاريع المتعلقة بنطاق اختصاصاتهم ويشرفون على تسييرها، فهم المبادرون بوضع المشاريع التي ستوضع سياسة عامة بشأنها، والتي ستُعرض أمام مجلس الوزراء لمناقشتها، فهذا يتطلب منهم معرفة خاصة وإحاطة شاملة ودراية بخبايا الأمور، حتى تكون مشاريعهم ذات صدى واسع في مناقشات الحكومة. وبالتالي هم الذي يقدمون المعلومات الشاملة والخطوط العريضة عن سياستهم القطاعية، فهم بذلك يقدمون جميع خبراتهم ومعارفهم انطلاقاً من موقعهم في الجهاز الحكومي والحزبي أيضاً.

وبالتالي، فالمسؤولون السياسيون التنفيذيون أو الوزراء، ومهما كانت تسميتهم، هم الذين يضعون المعايير والإجراءات التي تجسد سلطة القيم السائدة عند الفرد والمجتمع، وبالتالي صانع القرار أو متخذه في السياسة العامة، يتطلب منه أن يضع حكماً عند كل قرار أو سياسة يريد تبنيها فيما يتعلق بالأولويات، وخاصةً عندما تختلف الأهداف أو تتعارض الغايات(٢).

---

(١) مهنا، محمد نصر (٢٠٠٥). **في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية**، (ص ص٣٢٤-٣٢٥). الاسكندرية. (د، ن).

(٢) المرجع نفسه (ص ص٣٤٠-٣٤١).

إنَّ الدور على هذا المستوى السياسي الأعلى يجسد المواقف المعبِّرة عن الاتجاهات العامة للسياسة، وعن حاجاتها ومتطلباتها الأساسية، فهم بذلك أي (صناع السياسة العامة)، يواجهون خيارات صعبة في عملية صنع وتنفيذ السياسة الحكومية بشكل عام. وتتأثر تلك الخيارات بالسياسة السائدة من جهة وبالتحليل المنطقي من جهة أخرى، خاصةً في ظل دور الدولة الحديثة التي خرجت من إطار واجباتها التقليدية (والمتمثلة أساساً في مهمة الدفاع عن الوطن وحماية الأفراد وممتلكاتهم) إلى رسم سياسات عامة شاملة في كل المجالات، لاسيما مع ظهور فكرة «الدولة المتدخلة» أو الدولة كضابط، وخاصةً في الأنشطة الاقتصادية. فهنا يختلف دور الرؤساء والوزراء في تقديم المعلومات اللازمة في ظل هذا الدور للدولة الذي انتقل من التخطيط العام الموجَّه إلى التدخل عن طريق القواعد والسياسات. فالدولة الحديثة تحقق أهدافها بما تضعه من سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية، مثل ما تخصصه من نفقات في ميزانياتها والتأمين لمواجهة الشيخوخة والبطالة، وتوزيع عادل للمزايا والثروات والأعباء... إلخ، كدليل على نجاح وفعالية سياساتها العامة.

وفي ظل الظروف السائدة (تداخل الأحداث وتشابكها في عصر العولمة)، يجد القادة السياسيون أنفسهم في وضع صعب عند أدائهم لمهامهم في قطاعاتهم الخاصة، وعند تقديم المعايير والإجراءات التي يتم من خلالها رسم سياسات عامة في نطاق تخصصهم. فالمسؤول السياسي أو الوزير كان فيما سبق يجد وقته الكافي لاتخاذ قراره، لكن الأحداث والتحولات الكثيرة والمعقدة في الدولة الحديثة، وكذا كثرة المعلومات وتدفقها الكبير على جميع المستويات، فرضت عليهم اتخاذ التدابير بسرعة، ذلك لأنه قد يجد نفسه في موقف لا يملك أكثر من دقائق عدة لحسم أو مواجهة المشكلة التي هي في حاجة إلى تدخله. وهنا تبرز آثار ظاهرة العولمة التي فرضت على صناع السياسة الرسميين شيئاً من السرعة في اتخاذ القرار وإعادة تشكيل النشاط السياسي، وأفرزت بيئة جديدة

في نطاق العمل السياسي الداخلي والخارجي، والتغيير النسبي في أدوار مؤسسات النشاط السياسي، بما فيها الوزارات والدوائر المركزية(١).

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة تتولى السلطة في الدول الديمقراطية بناءً على انتخابات حرة يفوز بها الحزب أو الأحزاب الحائزة على الأغلبية البرلمانية، كما سبق وتم ذكره، إذْ تقوم الحكومة خلال فترة ولايتها بتنفيذ سياستها العامة المعلنة في البرنامج الانتخابي الذي انتخبت بناءً عليه، فصارت مُوكَّلة من الشعب بتنفيذه. كما تقوم الحكومة في إطار تنفيذ سياستها العامة في الحفاظ على الحقوق والحريات العامة للأفراد والجماعات وحمايتها (الحريات المدنية، الحريات الشخصية والحريات العامة)، وهنا تسهر الأحزاب من خلال الحكومة على ضمان هذه الحريات واستمرارها بكل الطرق والوسائل الممكنة التي هي في حوزتها. كما تسعى الحكومة أيضاً لتحسين مستويات الحياة لمواطنيها، مما يتطلب تأمين الدعم الاقتصادي الكافي والحرص من قبلها على ضمان الحياة الأفضل لمجتمعاتها(٢).

وهكذا، فإنَّ تنفيذ السياسة العامة، يُناط من حيث المبدأ إلى السلطة التنفيذية ومختلف الإدارات العامة التابعة لها، كون السياسة العامة ذات نتيجة واقعية وتطبيق فعلي، ومن ثمَّ لابد من إدراك نتائجها على أرض الواقع. كما أن القوانين التي تم سنها من قِبَل الأحزاب الموجودة في السلطة التشريعية تبقى حبراً على ورق إنْ لم يقم الجهاز الإداري العمومي (الحكومة) بتنفيذه، لذلك يُقال إن السياسة العامة تحت رحمة الإداريين. أضِف إلى ذلك، أن قوة الإداريين ترجع إلى كيفية تفسيرهم للقوانين (وهي نصوص تتميز غالباً بالغموض

---

(١) سعد، محمد محي(٢٠٠٤). **دور الدولة في ظل العولمة**. ط١، (ص ص٣٨-٤١). الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.

(٢) عبد الحليم كامل، نبيلة. **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**. مرجع سابق، (ص ص٩٨-٩٩).

والعموم)، وبالتالي يقوم الإداريون وعن طريق اللوائح التفصيلية والقرارات التنظيمية بإعطاء تفصيلات وتفسيرات لتلك القوانين.

ثالثاً: دور الأحزاب في تقييم السياسة العامة

وإلى جانب دور الأحزاب في تخطيط السياسة العامة وفي تنفيذها، نجد أيضاً أن لهذه الأحزاب دوراً مهماً وفعالاً في تقييم هذه السياسة، وذلك من خلال التعرف على الانعكاسات الإيجابية والسلبية الناجمة عن تلك السياسة بعد تنفيذها، وأيضاً عن أثر مخرجاتها ومدى فعاليتها وكفاءتها في تحقيق الأهداف المرجوة والمقصودة.

فالسياسة العامة لا تحقق مقاصدها وأهدافها بشكل تام وفعلي ما لم تصاحبها عملية هامة وهي «عملية التقييم» التي تقوم على معرفة عملية وحقيقية وموضوعية بالانعكاسات السلبية أو الإيجابية المترتبة على السياسة العامة وعلى تنفيذها، وعلى أثر مخرجاتها ومدى فاعليتها أو كفاءتها في تحقيق تلك الأهداف، لأن التقييم الفعَّال والموضوعي والحقيقي للسياسة العامة يُعد أساس نجاحها في تحقيق أهدافها ومقاصدها.

والتقييم يشمل جميع مراحل صنع السياسة العامة، ولا يتوقف على نتائج عملية تنفيذ السياسة العامة فحسب، كما لا تنفرد بها أيضاً الأجهزة الإدارية. وبالتالي، يبدأ التقييم من مرحلة تحديد المشكلات والقضايا وصياغتها، وأيضاً أثناء وضع الخطط والبرامج، وكذا البدائل، وذلك لأجل توفير المعلومات حول نتائج المقترحات والآراء المطروحة ضمن هذا الجانب بالشكل الذي يضمن اختياراً مناسباً وجيداً للسياسة العامة التي يمكن اعتمادها وإتباعها. ويكون التقييم أيضاً خلال عملية تنفيذ السياسة العامة،من خلال المتابعة المستمرة لعملية التنفيذ وأداء المنفذين، وربط ذلك مع الغايات والأهداف في إطار المخرجات الواجب إيجادها والوصول إليها، ثم تستمر عملية التقييم لتشمل نواتج أو آثار تلك المخرجات مباشرة بعد التنفيذ، ومعرفة انعكاسات ذلك كله على المجتمع

والبيئة المعنية بالسياسة العامة، إذْ يمكن عند ذلك التحقق من تقييم فاعلية السياسة العامة وتقدير نتائجها النهائية، والحكم على إمكانية الاستمرار في السياسة العامة أو برنامجها، أو التوقف عنها أو التوسع أو الانكماش، وبحسب المحصلة التقديرية للنتائج[١].

وسواءً كان التقييم يخص مستوى واحد أو عدة مستويات في ضوء ما قد تنطوي عليه السياسة العامة، أي على صعيد المدخلات أو المخرجات أو النتائج والآثار المترتبة عنها، فإن التقييم يبقى كما عرفه «فهمي خليفة الفهداوي» بأنه «تلك العملية الأساسية الباعثة في أية سياسة عامة جديدة، والمقوضة لأية سياسة عامة قديمة أو فاشلة، والمعززة لأية سياسة عامة ناجحة أو فاعلة»[٢]، بالتالي فهذه الخيارات واقعية تعبر عن طبيعة السياسة العامة في إطار ما يترتب عليها من الآثار والمعطيات الفعلية.

وانطلاقاً مما سبق، فإن عمليات وأنشطة السياسة العامة، وكذا نتائجها ومعطياتها، تتفاعل وتترابط فيما بينها، وهذا يؤكد أنها تتطلب ربطاً لجميع عملياتها أثناء التحليل، وبالتالي فإن تقييم السياسة العامة ينبغي أن يكون تقييماً مستوعِباً لها، وأن يكون شاملاً (كماً ونوعاً)، ويلازم جميع مراحلها وعملياتها وأنشطتها. ونظراً للترابط والتفاعل بين نتائجها ومعطياتها، يكون التقييم من مسؤولية الجهات التي ترسمها وتخططها، وأيضاً الجهات التي تقوم بتنفيذها، سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، تبعاً لنوع العلاقة التي تجمع بين الجهة وبين موضوع السياسة العامة، وهكذا فإن السياسة العامة تجمع بين مخططيها ومنفذيها ومقيِّميها في آنٍ معاً[٣].

---

(١) مهنا، محمد نصر. **في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية**. مرجع سابق، (ص ص٣٤٥-٣٤٦).

(٢) الفهداوي، فهمي خليفة. **السياسية العامة منظور كلي في البنية والتحليل**. مرجع سابق، ص٣١٠.

(٣) المرجع نفسه، (ص ص٣١١-٣١٥).

وعليه، تُعد الأحزاب السياسية إحدى الجهات الأساسية التي تتولى عملية تقييم السياسة العامة، وذلك من خلال وجودها في الحكم أو وجودها في المعارضة. فمشاركة الحزب خارج نطاق السلطة تتجسد في قيامه بدور المعارضة، والأحزاب إذا لم تحكم أو لم تشارك في الحكم، فإنها تعارض من يحكم، والمعارضة كصورة للمشاركة الحزبية تتجلى في نقدها لنظام الحزب الحاكم وكشف أخطائه وتحديد مسؤولياته. ومع أن الهدف الأساسي للأحزاب هو الوصول إلى السلطة، إلا أنها تقدم فائدة كبيرة للمواطنين بما تضعه بين أيديهم من معلومات عن نشاطات السلطة الحاكمة في البلاد يتعذر عليهم الوصول إليها بوسائلهم الشخصية[١].

إذاً فالمعارضة (Opposition) هي الهيئات التي تراقب الحكومة وتنقدها وتستعد للحلول محلها، فيقال بهذا المعنى تولت المعارضة السلطة في أعقاب انتخابات جديدة، ويقصد بها أيضاً النشاط الممثَّل في رقابة الحكومة وانتقادها، فيقال لكل مواطن حق معارضة سياسة الحكومة[٢]. فالمعارضة لها أهمية كبيرة في النظم الديمقراطية، إذْ تُعد جزءاً لا يتجزأ من هذه النظم، فهي التي تمثل وتشكل الرأي والرأي الآخر، وتسمح للتيار المعارض بالتعبير عن رأيه، وذلك في إطار وسائل قانونية، ومن خلال وجود برامج سياسية مختلفة عن برنامج الأغلبية الحاكمة. كما يتعين على هذه الأغلبية أيضاً قبول كل نقد موجه إليها من قِبل المعارضة. فبرنامج المعارضة وما توجهه من نقد للحكومة يمثلان ضرورة لا غنى عنها في كل نظام ديمقراطي، وذلك دون أن تتعرض المؤسسات الدستورية لأي خطر، مما يترتب عليه إمكانية حدوث التغيير في نطاق

---

(١) الغويل، سليمان صالح (٢٠٠٣). **ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة،** (ط١. ص ص٧٩-٨٢). بنغازي: منشورات جامعة قار يونس.

(٢) راغب الحلو، ماجد. **الدولة في ميزان الشريعة (الأنظمة السياسية).** مرجع سابق، (ص ص٢٧١-٢٧٣).

«الشرعية»، وهو ما يطلق عليه الفقه «استمرارية المؤسسات الدستورية». وبالتالي، ليس هناك أفضل من المعارضة المنظمة الحرة، لكشف أخطاء الحكومة وإظهارها أمام الرأي العام قبل استفحال أمرها وتشعب آثارها، فاكتشاف الخطأ في وقت مبكر يجعل علاج آثاره أيسر وأسرع، ويدفع الحكومة إلى التراجع عنه بدلاً من التمادي فيه. وقد أكدت التجارب في واقع الحياة السياسية صحة ذلك، فالأخطاء تنمو وتتراكم في البلاد التي تنعدم أو تُقهر فيها المعارضة ولا يُعتَرَف بها، وإنْ حدثَ وتم كشف الخطأ في هذه البلاد في غياب المعارضة، فإن ذلك يكون غالباً بعد فوات الأوان.

وهكذا فإنَّ دور المعارضة يجب أن يُمارس بقدر من الاتزان والتعقّل والمسؤولية في تدارك أخطاء الحكومة، إذْ باستطاعة المعارضة وبكل سهولة أن تعترض على كل شيء، وفي المقابل لا تقترح أي شيء مفيد. فالبحث عن العيوب والنقائص في أي عمل أو مشروع ليس بالأمر الصعب، ولكن المعارضة الجادة المسؤولة والجديرة بكسب ثقة الناس هي تلك التي تنتقد وتقترح البديل الأصلح في الوقت ذاته، وهي أيضاً في انتقاداتها تبين المزايا والعيوب، إذْ تحاول أحزاب المعارضة وضع نفسها موضع الحكومة، وتقدر الأمور في ضوء الظروف والملابسات، وفي اقتراحاتها تقدم الحلول البديلة لحل المشاكل المطروحة بالاستفادة من الوسائل المتاحة. بينما تكتفي المعارضة في الدول المتخلفة التي تُمنع فيها المعارضة أو تُخنق، بإظهار آثار أخطاء الحكومة وتضخيمها، ومهما يكن لهذه العملية من نتائج وآثار كارثية على استقرار الدولة والمجتمع والمؤسسات، ودون تقديم الحلول والبدائل، وهو ما تفعله المعارضات العربية عموماً[(١)].

---

(١) راغب الحلو، ماجد. **الدولة في ميزان الشريعة (الأنظمة السياسية)**. مرجع سابق، (ص ص٢٧٩-٢٨٠).

فمشاركة المعارضة في الحكم أمر أساسي لا يمكن استبداله أو الاستغناء عنه، لأنها تشكل ضمانة (السلطة)، فإذ لم توجد أحزاب معارضة – كما يشير عبد الحميد متولي «لا توجد هيئة تعبّر عن مشاركة المتذمرين والمعارضين في مواجهة الحكومة وبذلك يكون خيار هؤلاء بين أمرين: الطاعة أو الثورة»(١). ويذهب «مصطفى أبو زيد فهمي» إلى التأكيد على وجود تلازم بين الحكم النيابي الديمقراطي نفسه وبين التعددية الحزبية، بما تعنيه من ممارسة للسلطة ومعارضة لها، إذْ يقول: «... تتطلب الديمقراطية تعدد الأحزاب، لأنها أصلاً حوار...، الحكومة تتكلم والمعارضة ترد..، الحاكم يتكلم والمواطنون يردون ويناقشون...، أما الديكتاتورية فإنها منولوج... كلام من طرف واحد، الديكتاتور يتكلم والأفراد ينصتون... أو يصفقون... ولكنهم لا يردون ولا يناقشون»(٢).

ولكن الملاحظ أن أحزاب المعارضة في الدول النامية، و(العربية) على وجه الخصوص، غالباً ما تنشط في هذا الصدد بطريقتين: فهي إما أن تتقدم ببرامج وسياسات عامة تقترح فيها تعديلات تؤدي إلى قلب أسس النظام «رأساً على عقب»، إذْ لا تحتمل المؤسسات الدستورية أن يتم هذا التعديل بالطرق المشروعة، وإما تكتفي بتقديم برامج وسياسات دعائية لا تتضمن سوى مبادئ عامة لا تصلح لأن توضع موضع التنفيذ.

وفيما يخص دور الأحزاب السياسية العربية في رسم وتخطيط السياسة العامة، من خلال تواجدها في المؤسسة التشريعية، والمتمثل في التشريع والرقابة، فإننا نلحظ ضعفاً وتراجعاً لهذا الدور بشكل عام، وهذا يعود أساساً إلى

---

(١) متولي، عبد الحميد (١٩٦٤). **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**، (ط٣، ص١٣٤). الإسكندرية: منشأة المعارف.

(٢) أبو زيد فهمي، مصطفى وحسين، عثمان (٢٠٠٣). **الإدارة العامة**، ص٢٤٣. الإسكندرية: دار الجامعة الجديد.

ضعف الأحزاب المشارِكة في البرلمانات وهامشيتها، وعجزها عن اتخاذ المبادرة في المجال الشريعي، وهي غالباً تدور في فلك الحاكم أو الحزب الحاكم، في حال سماح الأخير بوجود أحزاب غير حزبه. بالإضافة إلى تدخّل السلطة التنفيذية وأجهزة أخرى «رسمية وغير رسمية» في أداء السلطة التشريعية وتقديم الاقتراحات وإدخال الكثير من التعديلات على عملها، مما أدى إلى ضعف وتراجع في وتيرة ومستوى التشريع لدى معظم البلدان العربية، بما لا يتناسب ووضعية هذه البلدان وظروفها، والتي تشهد في غالبيتها تطورات وتحولات دراماتيكية على كافة المستويات، وهو في الواقع ما كان يستلزم حركة تشريعية أعمق وأسرع مما هو قائم.

وبالنسبة لدور الأحزاب العربية في تنفيذ السياسة العامة من خلال مشاركتها في السلطة التنفيذية والحكومة، فهو أيضاً ليس أفضل حالاً من سابقه، ويقتصر دورها على تنفيذ التوجيهات والتعليمات التي تأتيها من القيادات الأعلى، ضاربةً عرض الحائط ببرامجها ووعودها.

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية والعلاقات الخارجية

تتميز العلاقات الخارجية للدول بالتعقيد والترابط الشديدين، وهذا ناتج عن التطورات الكبيرة والمتسارعة التي شهدها النظام الدولي نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. فمنذ الحرب العالمية الثانية، حدثت تطورات هامة وخطيرة غيَّرت من خصائص النظام الدولي، ومن هذه التطورات زيادة عدد الدول الأعضاء في النظام الدولي، ولاسيما بعد القضاء على ظاهرة الاستعمار التقليدي. وقد أدى ظهور هذه الدول إلى حدوث تغيّر في المعادلة السياسية الدولية، وأصبح لبعض هذه الوحدات السياسية الجديدة (الدول) تأثيرها في القرارات التي تُتخذ داخل النظام، ولم تعد الدول الكبرى القديمة (لِمَا قبل الحرب العالمية الثانية) هي ذاتها الوحيدة المتحكمة في اتجاهات الحركة

السياسية الدولية. كما ساعد استقلال هذه الدول في تنامي قدرتها على اتخاذ قراراتها بنفسها بعد أن كانت الدول الكبرى تنفرد بهذا الحق أيام ما يسمى «حكم الانتداب» أو الاستعمار، وفي الوقت ذاته بدأ متخذو القرار في الدول العظمى يعطون أهمية متزايدة للدول الصغرى الناشئة عند اتخاذ قراراتهم، خاصةً إذا كانت هذه القرارات تمس مصالح تلك الدول ولاسيما بعد نشوء (حركة عدم الانحياز) التي شكلت كتلة وازنة في العلاقات الدولية في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، وكذلك في ظل الحرب الباردة بين المعسكرين أو القطبين: حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو. وكما يُعبِّر «أحمد ناصوري» عن هذا الوضع قائلاً: «تميز العالم المعاصر بانهيار الحاجز الفاصل بين السياستين الداخلية والخارجية بتأثير التفاعل المتبادل بين مختلف الوحدات الدولية، وبتأثير ظاهرة الاعتمادية الدولية، التي تعني ترابط المصالح داخل المجتمع الدولي، وأنَّ ما تفعله دولة ما يؤثر في باقي الدول في النظام ذاته، سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي...»[(١)] ومن ضمن التطورات الهامة التي شهدها النظام الدولي، ذلك التطور الهائل في مجال التكنولوجيا العسكرية المتمثل في ظهور الأسلحة النووية، والتطور الكبير في مجال الاتصالات ونقل المعلومات، الأمر الذي ساعد على زيادة التعامل والاعتماد المتبادل بين الدول بسرعة كبيرة. كما ظهرت المنظمات الدولية كأعضاء جدد في المجتمع الدولي، وتولَّت هذه المنظمات القيام بالعديد من المهام التي ساعدت على حل مشكلات عديدة داخل المجتمع الدولي، مما زاد من نفوذها وتأثيرها في قرارات الدول المختلفة. وفي المقابل، حدثت تطورات كبيرة داخل الدولة نفسها، أهمها زيادة الوزن النوعي لتأثير «الرأي العام» على تشكيل وصنع السياسية الخارجية للدولة وعلاقاتها الدولية، فبدا هذا الأخير يظهر كمحدد من محددات تخطيط العلاقات

---

(١) ناصوري، أحمد. **دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي**. مرجع سابق، (ص٢٨٢).

الخارجية للدولة، إضافةً إلى تنامي دور الأيديولوجيات المختلفة التي أمدَّت صانعي القرار في العلاقات الخارجية بالأداة التي يفسرون بها الواقع، وبما ينسجم مع معتقداتهم ومبادئهم. وأيضاً، برز دور الأحزاب السياسية على اختلاف أنواعها ومشاربها، كأحد الفواعل الأساسية في اتخاذ القرار وصنع السياسة الخارجية، فلكلٍّ منها عقائده ومبادئه، ويسعى للوصول إلى السلطة لتطبيق هذه المبادئ والقيم التي يحملها.

فمجمل هذه التطورات وتفاعلاتها أدت إلى تعقّد عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية نتيجة تعدد الأطراف المشاركة فيها وكثرة المتغيرات المؤثرة بها.

وتُعد الأحزاب السياسية من أبرز المؤسسات التي تسهم في عملية صنع القرار المعني بالعلاقات الخارجية في الدولة، من خلال وجودها في السلطة التشريعية، ورقابتها على السلطة التنفيذية وكيفية إدارة هذه الأخيرة لملف العلاقات الخارجية. فقد تحتاج بعض هذه السياسات إلى إقرار من السلطة التشريعية، كالموافقة على المعاهدات الدولية وإعلان الحرب أو حالة الطوارئ أوفي الحالات الحرجة التي تتطلب إقراراً من ممثلي الشعب. ويتوقف حجم دور وتأثير الأحزاب السياسية على طبيعة النظام السياسي الذي تعيش في ظله الأحزاب. فالنظام السياسي (من حيث كونه ديمقراطياً تعددياً أو غير ديمقراطياً)، يؤثر في طبيعة وحجم دور الأحزاب في عملية صنع واتخاذ القرار في الدولة، سواء من حيث الجهة التي تصنعه ومدى مشاركة أكثر من طرف في هذه العملية، أومن حيث المراحل التي يمر بها القرار. ففي النظم الديمقراطية تخضع هذه العملية لإجراءات ومشاورات ومناقشات طويلة مع جهات عدة، ويلزم لتنفيذها موافقة أكثر من جهة، وهذه الإجراءات قد تؤدي إلى تأخير اتخاذ القرار وتنفيذه[١].

---

(١) مقلد، اسماعيل صبري (١٩٨٠)– **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة.** الكويت: جامعة الكويت، (ص ص٥٠٩ – ٥١١).

كما وأنَّ زيادة حجم المشاركة في عملية اتخاذ القرار في هذه الأنظمة قد تؤدي إلى فقدان السرية واحتمال معرفة أطراف خارجية بتفاصيل هذا القرار قبل اتخاذه. ويختلف الأمر عنه في الأنظمة غير الديمقراطية، إذْ تتم عملية صنع واتخاذ القرار في نطاق ضيق، ولا يشارك فيها إلا عناصر محدودة، فضلاً عن أن هذه العملية تتم بسرية وسرعة، لأن متخذ القرار لا يحتاج إلى مراجعة مؤسسات أخرى في الدولة لكي يكتسب هذا القرار شرعيته منها[١]، ويجب أن نشير هنا إلى أن القرار مُرتَهن لمصالح أركان النظام وأشخاص صانعي القرار، وذلك بعكس الحال في النظم الديمقراطية، إذْ إنَّ صانع القرار مضطّر لأن يقوم بعملية ملائمة وموائمة بين مصالح الفئة أو الحزب الذي ينتمي إليه والمصلحة العامة.

وهكذا، ففي النظم السياسية التي تعتمد الحزب الواحد، يضعف دور الأحزاب (من غير الحزب الحاكم) في عملية صنع السياسة الداخلية والخارجية على السواء، وقد ينعدم تماماً إذْ تُحرم بقية الأحزاب من المشاركة في الحكم بأية صورة من الصور، وقد تبقى في موضع ملاحقة من قبل النظام أو الحزب الحاكم الذي يكون له الدور الرئيس في عملية صنع واتخاذ القرار في كل من السياستين الداخلية والخارجية معاً،وفقاً لبرنامجه ومبادئه وأيديولوجيته[٢]. ففي الدول العربية التي كان يحكمها الحزب الواحد، وكذلك الدول الاشتراكية (سابقاً)، غالباً ما كان هذا الحزب يلعب الدور الأبرز في رسم العلاقات الخارجية وتحديدها وفقاً لعقيدته السياسية، حتى أن الأشخاص الذين يعملون في هذا الشأن سواء في وزارة الخارجية أو الدبلوماسيين في

---

(١) الحديثي، هاني(١٩٨٥). **في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي**، (ص ص٣٧-٣٩). بغداد: دار الرشيد.

(٢) الحديثي، هاني. **في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي**. المرجع السابق نفسه، ص ٢٩.

الخارج أو القيادة السياسية، وكذلك اللجان المرتبطة بها سواء البرلمانية أو غيرها، هي غالباً تنتمي إلى الحزب الحاكم بشكل رسمي أو غير رسمي. أما في الأنظمة السياسية التعددية، فيبرز دور الأحزاب في عملية صنع القرار، أكانت هذه الأحزاب مشاركة في الحكم أو تقف في صف المعارضة، مع اختلاف درجة التأثير في الحالتين.

فإذا كان الحزب في قمة السلطة، يختار من القرارات ما يتلاءم وأفكاره ومبادئه، وهو رأي يجسده «هارولد ويلسون» رئيس وزراء بريطانيا العمالي الأسبق، عندما شبه الدولة بالسيارة قائلاً: «إن من يكسب الانتخابات يحصل على مفتاح تحريك السيارة ويحق له الجلوس في مقعد القيادة، ثم يوجه السيارة إما في اتجاه اليسار وإما في اتجاه اليمين...» (١). إلا أن هذا الوضع يختلف عندما يتشارك في الحكم عدة أحزاب (مشاركة حقيقية) على شكل ائتلاف، إذْ تشارك جميعها في صنع القرارات، وبذلك يصبح صنع القرار عملية توفيقية لمجمل آراء الأحزاب المشاركة. وبالطبع يقل تأثير الأحزاب السياسية في عملية صنع القرار عندما تكون هذه الأحزاب في موقع المعارضة.

كما تحتل لجان العلاقات الخارجية داخل الأحزاب السياسية مكانةً أساسية في تتبع ومواكبة مسار القضايا والمصالح الوطنية وتفاعلاتها على الصعيد الدولي، عبر رصد مكامن القوة والضعف، واستثمار الروابط والصلات بين الأحزاب السياسية في داخل الدولة ونظيراتها في العالم بما يخدم دور الدولة ويعزز مكانتها. لقد تطرق «مارسيل ميرل» إلى دور الأحزاب في السياسة الخارجية للدولة بالقول: «إن الأحزاب السياسية أجهزة لممارسة السلطة، ولكنها أيضاً وسيطة بين الحاكمين والمحكومين، لذا يجب

---

(١) بيتر تيلور وكولن فلتست. (٢٠٠٢). **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**. (ص٢٨). سلسلة عالم المعرفة /عدد٢٨٢/. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

أن تكون المُتحاوَر الممتاز في إعداد السياسة الخارجية، فعلاقتها بالسلطة تحتم عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الدولية للمشكلات حينما تقوم بصياغة برامجها الدعائية، وأن تقوم في علاقتها بالرأي العام بالتوسط والمصالحة الطبيعية بين المطالب المنبعثة من النظام السياسي الداخلي والضغوطات المتولدة من المحيط الدولي...»[١]. وقد شارك زعماء وقادة الأحزاب السياسية في العديد من بلدان العالم بالبعثات الدبلوماسية والسفارات في الخارج بهدف الحصول على الدعم والتأييد من تلك الدول المعينين لديها، فمثلاً كان يتم إرسال قيادات من الأحزاب الشيوعية للعمل الدبلوماسي لدى الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية سابقاً بغية التأثير على هذه الدول وكسب تأييدها، وذلك من خلال استغلال التقارب الأيديولوجي بين هؤلاء الدبلوماسيين الذين يتم إرسالهم والدول المعنية. فالأحزاب الشيوعية العربية مثال أنموذجي عن مدى الارتباط والتأثير للعامل الأيديولوجي بين المركز والأطراف، ومحاولة هذه الأحزاب التأثير في سياسة دولها وأخذها شرقاً نحو الاتحاد السوفياتي سابقاً. فهي كانت تستمد شرعيتها من انتسابها إلى الفكر الماركسي ومدى تنفيذها لقرارات (الكومنترن) الحامل المؤسِّس لهذا الفكر، فظلت ماركسيتها عملياً تستمد أصولها من هذا المركز ومن قرارات الحزب الشيوعي السوفياتي حصراً، ووصلت حالة التبعية إلى درجة قيل فيها «إذا غيَّمت في موسكو رفع الشيوعيون العرب مظلاتهم». ومما يؤكد ارتباط الأحزاب الشيوعية العربية بالمركز في موسكو أنه، وبعد توقيع معاهدة /آب ١٩٣٩/ بين «هتلر وستالين»، تغيَّرت سياسة الحزب الشيوعي السوري – اللبناني وخطابه نحو ألمانيا، فنشرت جريدته «صوت الشعب» أسباباً تعلل

---

(١) ميرل، مارسيل والببر بابليو. **الأحزاب السياسية في بريطانيا العظمى.** مرجع سابق، ص٨٠.

توقيع المعاهدة الألمانية – السوفيتية، وتتبنى وجهة نظر الأخيرة وتوافق عليها، بعد أن كان قد سبقها عداء شديد للنازية. لكن بعد الهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي في حزيران ١٩٤١، تغيَّر موقف الحزب الشيوعي السوري– اللبناني، وأصدر أمينه العام «خالد بكداش» في أيار ١٩٤٢ كراساً بعنوان «الحزب الشيوعي في سورية ولبنان: سياسته الوطنية وبرنامجه الوطني»، أكد فيه وجهة النظر هذه فيقول: «كل تفكيرنا وكل حيويتنا متجهة نحو فكرة أساسية هي قتل الهتلرية، ونحو غاية أساسية هي متابعة تأييد المجهود الحربي الذي يبذله حلفاؤنا السوفييت والإنكليز والأمريكيون والفرنسيون المحاربون في الشرق الأدنى وغير الشرق الأدنى»[(١)]. وهنا عاد «خالد بكداش»إلى سياسة الاعتدال والتقرب من البرجوازية الوطنية، والتي سبق أن طلب الانضمام إليها ممثلة بالكتلة الوطنية الحاكمة في سورية، بزعامة «هاشم الأتاسي» و«سعد الله الجابري».

وإذا كانت الأحزاب الشيوعية العربية قد استفادت من دعم وقوة الاتحاد السوفياتي في المجال السياسي الدولي ونفوذه وتأثيره في العلاقات الدولية في وقت من الأوقات، فلا يعني ذلك أنه لم يكن يحدث العكس، فمثلاً أضرّ موقف السوفييت من قضية فلسطين بين عامي ١٩٤٧–١٩٤٨ واعترافهم (بدولة إسرائيل) آنذاك كثيراً بالأحزاب الشيوعية العربية، وجعلها تُصاب بانحسار النمو وصولاً إلى حالة الجزر، كما حصل في سورية ولبنان والعراق. وبالمقابل، استفاد السوفييت من وجود الأحزاب الشيوعية العربية في علاقاتهم مع بعض البلدان العربية كأنظمة وكمجتمع، إذْ شكَّلت هذه الأحزاب نوعاً من التيار الاجتماعي المتمتع بنفوذ فكري معنوي يتجاوز نطاق الحزب الشيوعي إلى

---

(١) درَّاج، فيصل وباروت، محمد جمال(٢٠٠٦). **الأحزاب والحركات اليسارية في الوطن العربي**.ج١.(ص ص٢٦–٢٩). دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية.

بعض الأحزاب والقوى الوطنية الأخرى، وامتدَّ ليشمل شرائح كبيرة من المثقفين والمتعلمين، وكوَّن نوعاً من الأرضية الخصبة للعلاقات السوفيتية – العربية في المجتمعات المعنية لدى بعض البلدان. كما أن بعض هذه الأحزاب قد أسهم في صنع تطورات داخلية وإقليمية وإحداث توازنات في بلدانها، كان من شأنها أن أفشلت مخططات رئيسة للمعسكر الغربي، كالذي حصل من قبَل الشيوعيين السوريين وتحالفهم مع حزب البعث العربي الاشتراكي وقوى وطنية أخرى أواسط الخمسينيات من القرن العشرين، لمنع انضمام سورية إلى «حلف بغداد» آنذاك. فيما كانت المساهمة الرئيسة للحزب الشيوعي العراقي بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مؤدية إلى نجاح هذه الثورة وإسقاط حلف بغداد، الأمر الذي أنتج خارطة جديدة للشرق الأوسط لم تكن في صالح الغرب وقتذاك، واستمرت حتى حرب حزيران ١٩٦٧. ومنذ ذلك الوقت، بدأ اليسار العربي بالانكسار فاسحاً المجال لليمين بالصعود تزامناً مع رحيل «جمال عبد الناصر» وتدفُّق النفط من الخليج العربي إلى دول أوروبا، وتربع قادة الخليج على عرش السياسة العربية وجامعتها، فبدأ نجم الثورة بالأفول ليصعد لهيب الثروة ودخانها من شبه جزيرة العرب، وتبدأ صحراء الربع الخالي بالزحف لتلتهم عقول العرب والمسلمين في سائر أرجاء المنطقة، وتعيدنا مئات السنين إلى الوراء.

الفصل الثالث

الخصائص العامة للأحزاب السياسية اللبنانية
(نشأتها ودورها - بنيتها وأنماطها)

تجدر الإشارة بدايةً، في مطلع هذا الجزء الخاص بلبنان إلى نقطة مهمة، ألا وهي أن النظام السياسي اللبناني هو نظام برلماني غير أغلبي (Non majorities)، وهو في ذلك يشبه نظام الجمهورية الثالثة، ونظام الجمهورية الرابعة في فرنسا، وكذلك الأنظمة الحالية في إيطاليا وهولندا وبلجيكا. ومن أبرز سمات هذه الأنظمة – ومن ضمنها النظام السياسي اللبناني–، أنَّ الحكومة لا ترتكز على أغلبية برلمانية مستقرَّة ومتجانسة، وأنَّ هذا النوع من التعددية الحزبية يمنع أي حزب سياسي من السيطرة المطلقة على السياسة والتوجهات الحكومية.

يُضاف إلى ذلك، أنَّ النظام السياسي اللبناني هو «نظام ميثاقي– توافقي»، ويرتكز على «الطائفية السياسية»[١*] والتوازن الطائفي على مستوى المؤسسات

(١*) الطائفية السياسية: تعني هنا توظيف الدين من منطلق طائفي لأغراض سياسية دنيوية، وهي نمط من التحيّزات السياسية ولكن بغطاء مذهبي أو ديني، يلجأ إليها بعض الزعماء السياسيين للَّعب على إثارة مشاعر الناس الطائفية من أجل تحقيق مصالحهم وأطماعهم الخاصة، وغالباً هؤلاء الزعماء ليس لديهم التزام ديني أو مذهبي، بل هو موقف انتهازي للحصول على «عصبية» كما يسميها ابن خلدون، أو شعبية كما يُطلق عليها في عصرنا الحالي. وللطائفية السياسية صور وأشكال شتى يتمترس خلفها البعض لتحقيق أجندته الخاصة، ويلجأ إليها الكثير من الفاشلين سياسياً لتغطية فشلهم باستدعاء عصبية الطائفة أو القبيلة أو المذهب، لمواجهة أي مساءَلة قانونية أو منافسة سياسية مع خصومهم. وكثيراً ما تمَّ استخدام – الطائفية السياسية– من قِبَل الزعماء اللبنانيين كسلاح في وجه بعضهم البعض، أو في وجه الدولة أيضاً.

السياسية كافةً، وذلك بموجب الدستور اللبناني المُقَر عام ١٩٢٦ وتعديلاته، والميثاق الوطني لعام ١٩٤٣، وكذلك اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩. هذه الطبيعة الميثاقية – التوافقية ينجم عنها آلية محدَّدة في عملية صنع القرارات، وصنع السياسة العامة للدولة اللبنانية، وتأطير علاقاتها الخارجية، ومن ثمَّ دور الأحزاب السياسية في ذلك كله. فالعلاقات الخارجية للدولة اللبنانية تُحدِّدها وتضع خطوطها العامة الحكومة اللبنانية، بموجب أحكام الدستور. ولكنَّ هذه الحكومة تضمُّ ممثلين عن كل أطياف ومكونات المجتمع اللبناني وقواه السياسية الوازنة، وهي بالضرورة مكونات دينية وطائفية، ومن ثمَّ فإنَّ السياسة العامة للدولة، ومن ضمنها علاقاتها الخارجية، تكون نتاج توافق هذه الأطياف والمكونات، إذْ لا يُمكن لأي حزب، أو حتى تحالف أحزاب، أن ينفرد بذلك، وإذا ما حصل هذا الأمر في بعض الاستثناءات النادرة، فإنه يؤدي إلى أزمة وعدم استقرار على كل المستويات المؤسسية والسياسية ويعرضها لما يسمى «انعدام الميثاقية».

لذلك، فإنَّ خصوصية النظام السياسي اللبناني، ومن ثمَّ الأحزاب السياسية اللبنانية، وعدم بروز دور واضح وحاسم لهذه الأحزاب في علاقات لبنان الخارجية، فرض على الباحث أن يتطرق، من باب أولى، إلى علاقات هذه الأحزاب وارتباطاتها الخارجية، وهنا تكمن خصوصية النظام اللبناني.

فمن سمات لبنان التاريخية، الحرية السياسية أو الحيوية، وهذا المدى المتنوع من القوى والأحزاب والتنظيمات التي تتراوح من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. إذْ تذخر اللوحة السياسية في لبنان بالتنظيمات القادمة من مختلف المشارب الإيديولوجية والفكرية المتنوعة، وقلما غاب رافد من أصول قومية أم يسارية – ليبرالية أم رأسمالية أم دينية – عن القوس السياسي العريض العامل فيه، إلى حدّ تنازع فصائل متعددة على إرث مشترك، وبعثرة معظم المكونات طائفياً ومناطقياً أو ارتباطها بمشاريع فردية أو زعامة من هنا وهناك. ومما يجدر ذكره أن كثرة التشكيلات السياسية ظاهرة حمَّالة أوجه تجمع في قالبها معاني حرية المعتقد والتعدد، إضافةً إلى الشرذمة وضعف العافية، «فالتفتيت السياسي يعجز

عن احتكار المميزات ويحمل بذور الاختلاف إلى حده الأقصى، ويحوِّل الأحزاب عن مهمة الناظم لنزاعات المجتمع وضبط إيقاعها، ويأسر الحياة السياسية في حلبة عدم الاستقرار والتناحر... »[١].

إنَّ هذه الدراسة ليست تأريخاً لأحزاب لبنان، بل محاولة لتسليط الضوء على جانب معين مرتبط بالأحزاب اللبنانية وارتباطاتها الخارجية ودورها في بنية الدولة، مستعرضين أهم خصائصها وأنماطها عبر المراحل التاريخية التي مرَّت بها الدولة اللبنانية منذ تأسيسها وحتى وقتنا الحاضر، سيما وأن النموذج اللبناني يمثل إلى حدٍّ ما حالة فريدة في النظام العربي، حيث الدولة غير سلطوية إن لم نقل هشة، والمجتمع المدني مُعطى قائم وليس منحة من الدولة أو تنازل عن بعض حقوقها وسلطاتها التي اكتسبتها بالقوة (بالثورة أو بالانقلاب...)، وذلك على خلاف ما هو قائم في العديد من دول الوطن العربي، حيث الأحزاب في حال وجودها تدور في فلك الدولة ورجالاتها، لاسيما تلك الموالية منها أو المتعاونة معها. كما أن لبنان هي الدولة الوحيدة في الوطن العربي المحكومة بنظام «المحاصصة الطائفية» المُقَر دستورياً بثلاثة رؤساء (رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، رئيس المجلس النيابي)، ولكل منها حق النقض وإمكانية تعطيل العملية السياسية برمتها في هذا البلد.

المبحث الأول: مراحل نشأة الأحزاب السياسية اللبنانية

إنَّ الأحزاب اللبنانية، كما غيرها من أحزاب الوطن العربي والعالم الثالث، تعتبر أن الفكر السياسي الحزبي الذي تقدمه هو خلاص المجتمع وقارب النجاة الوحيد، فيغدو الحزب كالدين يقدم لنا فكراً مقدساً، وكما الدين خلاصنا في الآخرة، يصبح الحزب خلاصنا في الدنيا. وتُعدُّ هذه النظرة الفوقية الاستعلائية على

(١) حشيشو، نهاد(١٩٩٨). **الأحزاب في لبنان.** (ص ص١١٧-١١٨). بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق.

المجتمع ومكوناته أحد مظاهر الأزمة التي تعيشها الأحزاب السياسية وحالة الفصام بينها وبين مجتمعاتها، فهي تعتقد أن في غيابها تعطيلاً لمسيرة الحياة وسيرورة التطور، وأن الأزمة تكمن في هذا المجتمع الذي لم يفهم فكر الحزب ولم يرتق إلى مستواه. وهكذا، تبدو الأحزاب اللبنانية في وضعية لا تُحسد عليها، فالارتباكات تضرب مقوماتها، والأزمة التي تعصف بها تطال منطلقاتها الأساسية وآفاقها المستقبلية، والكثير من طروحاتها الفكرية إلى جانب أطرها التنظيمية والعلاقات التي تحكمها، الأمر الذي أضعف من صدقيتها وأثَّر على آرائها وأسهم في تراجعها إلى درجة تبدو فيه مستقيلة من دورها[١]. ويعدُّ المشهد الحزبي في لبنان أنموذجاً للأحزاب في الدول حديثة الاستقلال من ناحيتين على الأقل: الأولى، وجود الأحزاب في الحياة السياسية وتعدد أنواعها بين أحزاب على شاكلة الأحزاب التقليدية، وأحزاب تقليدية بلبوس حديث، وأحزاب حديثة بلبوس تقليدي، وهذا مؤشر على وجود التباسات في بناء الحزب السياسي. والثانية، عدم اكتمال النصاب السياسي وعدم استقراره، فعلى الرغم من مرور أكثر من تسعين عاماً على قيام الكيان اللبناني باسم دولة لبنان الكبير(١٩٢٠)، ومرور أكثر من سبعين عاماً على إعلان استقلاله(١٩٤٣)، وانضمامه إلى هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وعلى الرغم من مرور حوالي ربع قرن على اتفاق الطائف، فإن نصابه السياسي بقي مضطرباً ولم يستقر عند أبنائه والفاعلين السياسيين منهم بشكل خاص، وذلك بفعل تضافر عوامل داخلية وإقليمية ودولية، وزيادة تأثيرها وثقلها على الساحة اللبنانية، وأبرزها تطورات القضية الفلسطينية ومجاورتها جغرافياً لـ لبنان، ومصير اللاجئين، وصغر حجم لبنان الذي يجعله منجذباً إلى المحاور العربية والعالمية أكثر منه جاذباً، وأيضاً بفعل البنية الطائفية لنظامه التي يستقوي بعض أركانها بالخارج في مواجهة البعض الآخر. ولم تغير التطورات التي عرفها تاريخ لبنان

---

(١) اشتى، شوكت(٢٠٠٤). **الأحزاب اللبنانية قراءة في التجربة**، (ط١. ص ص٩-١٠). بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.

الحديث والمعاصر – السياسية والاقتصادية والاجتماعية – من أنموذجية المشهد اللبناني، فظل الالتباس بين أحزابه الحديثة وحزبياته التقليدية والتداخل بينهما قائماً باستمرار، وبقي الاشتباك حول الدولة والهوية مستمراً، وكانت التكنولوجيا الحديثة ومنتجاتها وثقافتها، كما الصراعات الخارجية– الإقليمية والدولية – سريعة الدخول إلى لبنان والفعل فيه. فكلما تحصل أزمة في المنطقة، تنعكس آثارها العميقة وتداعياتها على لبنان واستقراره السياسي.

لقد واكبت الأحزاب اللبنانية في تكونها وتطورها الحقبات الأساسية التي مرت بها الدولة اللبنانية، بدءاً بمرحلة الانتداب الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٣)، ومروراً بمرحلة الاستقلال الوطني حتى اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، والتي استمرت حوالي خمسة عشر عاماً، من ١٩٧٥-١٩٩٠، ثم المرحلة التي تليها حتى وقتنا الحاضر.

فالجيل الأول من أحزاب لبنان إبان عهد الانتداب، عكس في اهتماماته وتوجهاته السياسية أجواء ومضامين تلك المرحلة، فمنها من كان أشبه بالكتل السياسية، ومنها من اعتنق عقائد طموحة تجاوزت حدود الدولة الناشئة، بل أيضاً حدود عدد من دول المنطقة.

وظهر الجيل الثاني من الأحزاب السياسية في ظل دولة الاستقلال، وكانت أكثر تنوعاً من الجيل الأول، وأفضل تنظيماً وأوضح تعبيراً عن واقع الحال السياسي والاجتماعي والإيديولوجي في لبنان وبلدان الجوار العربي. فما من عقيدة قومية أو أممية، وما من تيار سياسي، إلا وكان له تمثيلاً حزبياً واسعاً أو ضيقاً، مؤثراً أو هامشياً في لبنان[1]. والمرحلة الأكثر حركةً وصخباً في العمل الحزبي المنظم، كانت تلك التي سبقت اندلاع الحرب الأهلية في النصف الأول من سبعينيات القرن العشرين، وتزامنت وأحداث ثلاثة: الهزيمة

---

(١) الخازن، فريد(٢٠٠٢). **الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية**، (ط١. ص ص١-٣). بيروت: المركز اللبناني للدراسات

العربية في حرب حزيران ١٩٦٧ وبداية انكسار المشروع القومي العربي، وبروز الثورة الفلسطينية وانطلاق العمل الفدائي أواخر الستينات، وتدفق الثروة النفطية الضخمة بعد الحرب العربية – الإسرائيلية عام ١٩٧٣والمؤدية إلى تصاعد قوة ودور اليمين في الوطن العربي.

أما الجيل الثالث من أحزاب لبنان، فبرز خلال سنوات الحرب الأهلية وكان نتاجاً لها، فانتقلت الأحزاب من العمل السياسي إلى العمل العسكري، وخاضت حروباً شرسة فيما بينها، ودخلت في تحالفات متقلِّبة شأنها شأن تقلبات الحرب اللبنانية التي انغمس فيها عدد كبير من أطراف الداخل والخارج، الإقليمي والدولي. وصارت «اللبننة» كـ «البلقنة» مصطلحاً سياسياً شائعاً للدلالة على حالة التشظي والتفتت والانقسام الوطني والاجتماعي والسياسي التي أصابت لبنان وجعلت منه ملعباً تتلاعب فيه الأمم وتتصارع على الأرض اللبنانية، وقارباً في محيط تتقاذفه الأمواج المتلاطمة. ويُلاحظ المتتبع لمسار التجربة الحزبية في هذا البلد أنها كما في بقية البلدان العربية عموماً تكاد تتصف بسمات مترابطة فيما بينها، لعل أهمها: ثقل الموروث الذي تحمله من القرون الماضية وعمق سلبياته وتعقد مسائله والإنشداد إليه، وعدم الوضوح وضبابية الرؤية الحزبية في تحديد مساراتها المستقبلية وتوضيح خياراتها السياسة والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى عدم استقرار البيئة السياسية والاجتماعية لدول المنطقة وشعوبها، فهي بيئة قلقة ومضطربة، وأرض رخوة قابلة للتحول والتبدل في كل الاتجاهات والمناخات، وبالتالي شدة وطأة التدخل الخارجي وزيادة الوزن النوعي لهذا العامل في لبنان تحديداً، وربما يعود هذا لارتباطه بما سبقه من عوامل أخرى[1].

وهكذا فإن مسار التجربة الحزبية في لبنان مرَّ بعدد من المراحل أو المحطات الأساسية يمكن إجمالها بثلاث مراحل، وكل مرحلة منها تتضمن عدد من المحطات:

---

(١) مطر، جميل وهلال،علي الدين (١٩٨٦). **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية الدولية**، (ط٥. ص ص٢٦٠– ٢٦٢). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المطلب الأول: مرحلة الحكم العثماني

وُجِدَت الأحزاب في لبنان قبل الإعلان عنه بحدوده الراهنة، بل كانت أحد أبرز المساهمين المحليين في هذا الإعلان، وتجلى حضورها بشكلين:

الأول، حزبية تقليدية بلورها نظام المتصرفية القائم بعد عام ١٨٦٠، وتمثلت بطوائف دينية تقاسمت الوظائف السياسية والإدارية في المتصرفية ومنافعها، ووجدت ثنائية حزبية في كل طائفة تتنافس على هذه المواقع(١).

الثانية، حزبية حديثة تبلورت بعد صدور قانون الجمعيات العثماني عام ١٩٠٩، وكانت كثيرة العدد وسريعة التقلب ومتعددة المنابت والاتجاهات.

لم يكن للبنان حدود معروفة من قبل، بل لم يكن له مُعطى ودلالة سياسية واضحة، ما كان واضحاً أن مجموعة من الإقطاعيات تعيش فيها جماعات سكانية تنتمي لطوائف متعددة يحكمها إقطاعيون محليون مستقلون نسبياً، يحاول كل منهم أن يمد حدود إقطاعيته على حساب الآخرين، ويجمع هؤلاء تبعيتهم المباشرة للعثمانيين وقبلهم المماليك. وهذه المقاطعات لم تكن ثابتة في حدودها ولا في عددها، بل كانت تنقص أو تزيد تبعاً لإرادة السلطان العثماني وولاته في المنطقة، وتبعا لموازين القوى بين الأمراء ورجال الدين الذين يتولون شؤونها كملتزمين لجباية الضرائب عند الوالي العثماني، إذ يتمتعون بسلطات عديدة للقيام بهذه المهمة، كفرض عقوبات وشن الحملات على من يتمرد ضد إرادة السلطان أو يتخلف عن دفع الضريبة. وكانت العبارة الأكثر استخداماً في ذلك الوقت هي (جبل لبنان) ولم تستعمل كلمة (لبنان) رسمياً إلا بعد إنشاء نظام المتصرفية سنة ١٨٦١ وبشكل ضيق ومحدود، فلم يكن لبنان سوى إقطاعيات موزعة على ولايات، منها ولاية طرابلس وولاية صيدا وولاية بيروت...، هكذا كان حال ما يُعرف اليوم بلبنان حتى إعلان الانتداب الفرنسي لدولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠.

---

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر: العبد، عارف(٢٠٠١). **لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، (ط١. ص ص٦٦-٧٤). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

وتتضمن مرحلة الحكم العثماني ثلاث محطات أساسية، هي:

١- **عهد الإمارة المعنية،** الذي تميز بالانقسام التقليدي /القيسي- اليمني/، سواء في العلائق الاجتماعية أم المؤسسات أم التقاليد أم التحالف بين العائلات. وقد ارتكز هذا الانقسام على أصول قبلية عشائرية ذات أبعاد وأهداف سياسية تعود جذورها إلى الانقسامات القبلية في الجزيرة العربية، وتصدرت العائلات الإقطاعية والمشايخ والأمراء الحكم والسلطة، كما عرف هذا الانقسام الاقتتال والصراع على السلطة في الإمارة، غير أنه لم يكن ليتخذ منحىً طائفياً في البداية، وامتدَّ جغرافياً ليشمل المنطقة بأسرها أو(ما عُرف بلبنان لاحقاً)[(١)].

٢- **عهد الإمارة الشهابية،** حيث تحول الانقسام التقليدي والثنائية القيسية / اليمنية إلى مظهر آخر تمثَّل بالحزبية اليزبكية / الجنبلاطية، الأولى بقيادة آل جنبلاط والثانية بقيادة آل العماد ومن ثم آل أرسلان. وتعد معركة عين دارة عام ١٧١١ وانتصار القيسية فيها، المحطة التاريخية الأبرز في بلورة هذا الانقسام وتمظهره، غير أن هذه الحزبية غدت أضيق من سابقتها، سواء في حدودها المكانية الجغرافية لكونها انحصرت عملياً في الجبل اللبناني، أم في هدفها السياسي فغدت صراعاً داخل السلطة(سلطة الإمارة)بعدما كانت صراعاً على السلطة[(٢)]، وفي كلتا الحالتين لم تخرج الحالة الحزبية عن البنية المجتمعية التقليدية السائدة.

٣- **عهد المتصرفية** (١٨٦٠-١٩١٤)، الذي نشأ نتيجة تطورات داخلية وخارجية، من أهمها نظام الامتيازات الأجنبية والحرب الأهلية التي اندلعت عام ١٨٦٠، وتدخل الدول الأوربية الكبرى آنذاك في تقرير الوضع السياسي في الجبل

---

(١) العبد، عارف. **لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، المرجع السابق نفسه، (ص ص٣٣-٤٩).

(٢) الخازن، فريد. **الأحزاب السياسية في لبنان:حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية**. مرجع سابق، (ص ص٤-٦).

اللبناني، سواء في نظام القائم قامية أم في نظام المتصرفية لاحقاً، وأُعطي الجبل نظاماً خاصا وحكماً ذاتياً محدداً معترفاً به من السلطنة العثمانية والدول الكبرى، واستمرت هذه المرحلة حتى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤[١].

اتخذت الظاهرة الحزبية في لبنان إبان عهد الاحتلال العثماني مظاهر متعددة، من أهمها تحول الحزبية اليزبكية – الجنبلاطية وانحسارها بطائفة الموحدين الدروز، أي اتخاذها طابعا درزياً عائلياً، وغدت تُعرف بالغرضية الجنبلاطية– الأرسلانية. كما برز ما يمكن تسميته بالحزبية الطائفية، لأن نظام المتصرفية هيأ الأرض الخصبة لتحول المذاهب الدينية بوجه عام إلى طوائف حزبية، سواء من خلال إقراره التمثيل الطائفي في مجلس الإدارة والمناصفة بين المسلمين والمسيحيين، أو من خلال إعطائه الدور المهم لرؤساء الطوائف في تثبيت المنتخبين لعضوية مجلس قضاة الصلح أو أعضاء المحاكم قبل تنصيبهم.

إنَّ الإطلالة على مرحلة الحكم العثماني تبين أن الحزبية التقليدية، بانتماءاتها الأولية، هي التي هيمنت على الحياة السياسية والمجتمعية، وبالتالي فإن تداعياتها تركت بصماتها على المراحل التي تلتها إلى درجة أن الطوائف / المذاهب تسيَّست وغدت مُوجِّهة للحياة السياسية وناظمة لآلية عملها، الأمر الذي جعلها في المراحل اللاحقة تلعب الدور الأساس في مشروع بناء الدولة كونها الأسبق في الاجتماع السياسي اللبناني[٢]، وبالتالي ظلَّت الدولة ومؤسساتها وأحزابها تحمل تلك الجينات الوراثية معها ويبرز دورها ويتعاظم في أوقات الشدة والمحن، وهو ارتباط الجذور بالنبات والمولود بالوراثة. ويمكن اعتبار (ظاهرة الحزبية التقليدية) التي نشأت واستمرت نحو ثلاثة قرون، في عهد الإمارة المعنية ثم الشهابية ثم عهد المتصرفية، مرحلة مُمهِّدة لبروز الأحزاب التي نشأت في لبنان خلال القرن

---

(١) طربين، أحمد (١٩٦٨). **لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب ١٨٦٠-١٩٢٠**، (ص ص٦٢-٧٥). القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

(٢) المرجع نفسه، (ص ص١٢٠-١٢٢).

العشرين، وإن كانت بطبيعتها أقرب لمفهوم الفرق والملل منها إلى مفهوم الأحزاب الحديثة التي نشأت في الغرب، وانتشرت في العالم لاحقاً. وتُظهر قراءة التكوين السوسيولوجي اللبناني لمرحلة الحكم العثماني، أن نوعاً من التنظيم الاجتماعي المغلق والتحاجز الطائفي نشأ في منطقة جبل لبنان، فقد تكرست الطائفية أسلوباً للتعامل الرسمي في الاجتماع اللبناني وأصبحت قاعدة للحكم، وبرزت الخلافات على أتفه الأسباب حول الحصص والأموال والوظائف. ولكي تحمي كل طائفة مكاسبها وتحصّن مواقعها، عمدت إلى تعزيز علاقاتها مع إحدى الدول الأوربية التي اعتمدتها حامية لها، وراح نفوذها يتوسع ويترسخ شيئاً فشيئاً، وبذلك ازداد تدخل تلك الدول في شؤون (جبل لبنان)، وأصبح لكل طائفة مرجعية حامية من خارج الحدود ومن خارج الجغرافيا والاجتماع اللبناني وحتى العربي والإسلامي. فكانت فرنسا حامية الموارنة، وروسيا حامية الأرثوذكس، وإيطاليا والنمسا مدافعتين عن مصالح الكاثوليك، وبريطانيا حامية الدروز، وأما البروتستانت فقد وجدوا في الألمان والأمريكان حليفاً لهم، فيما كان الحضور العثماني التركي المركزي والفاعل في مختلف أوجه الحياة اللبنانية ومختلف مناطق بلاد الشام، يُغيِّب حضور الزعامة السنية الإسلامية ويحل محلها[١]. وهكذا بقي «الشيعة» في لبنان وحدهم بلا سند لهم من الخارج، طالما ظلوا يبحثون عنه طويلاً حتى قامت الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، فبدؤوا بالتعويض من خلال علاقة متينة مع المرجعية الدينية والسياسية للدولة الإسلامية الإيرانية.

المطلب الثاني: مرحلة الانتداب الفرنسي

تُعد هذه المرحلة مفصلاً مهماً في توضيح معالم الظاهرة الحزبية في لبنان ودول المنطقة، نظراً للتطورات السياسية والجغرافية السريعة والمتلاحقة

---

(١) سلامة، غسان (١٩٨٧). **المجتمع والدولة في الشرق العربي**، (ط١، ص ص٥٤-٥٦). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

التي فرضها الحلفاء بحسب اتفاقية سايكس - بيكو عام ١٩١٦، وإنتاجها لكيانات سياسية جديدة، سورية، الأردن، فلسطين، و«دولة لبنان الكبير» الذي تم الإعلان عنه في الأول من أيلول ١٩٢٠.

فمع هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى، وإعلان الحكومة العربية في دمشق بتاريخ ٢٨/ أيلول/١٩١٨، تمَّ رفع العلم العربي في بيروت وطرابلس في الأول من تشرين الأول ١٩١٨ إيذاناً بتبعية لبنان لهذه الحكومة العربية التي طالما مثلت آمال وتطلعات المسلمين والعرب في هذه المنطقة، وما إن حدث ذلك حتى بدأت حركة سياسية مضادة تمركزت في جبل لبنان، قادها أقطاب ورجال دين موارنة بهدف إعلان لبنان دولة مستقلة برعاية الانتداب الفرنسي، الأمر الذي اعتبره أقطاب المسلمين عملاً انفصالياً يناقض أمانيهم و أحلامهم في قيام دولة عربية موحدة، كان الأمير «فيصل بن الشريف حسين»زعيم الثورة العربية الكبرى ضد العثمانيين يسعى لإقامتها بناء على وعود واتفاقات جرت بينه وبين الحلفاء المنتصرين قبيل الحرب العالمية الأولى وخلالها، وذلك لقاء وقوفه في الحرب معهم ضد العثمانيين وسحب مشروعيتهم الدينية التي طالما تسلحوا بها طيلة أربعمئة عام. إلا أن هذا الحراك السياسي تحول إلى انقسام طائفي بين اللبنانيين أنفسهم على خلفية الموقف من إعلان (دولة لبنان الكبير)على لسان الجنرال «غورو»، إثر الإطاحة بحكومة فيصل في دمشق بعد معركة ميسلون واستشهاد وزير الحربية يوسف العظمة في تموز ١٩٢٠[١].

إنَّ نشأة الكيان السياسي اللبناني وحياته بقيت محكومة بظروف الولادة وتعقيداتها، ولم يكن إعلان«لبنان الكبير»إلا محطة في صراع طويل حول هويته سوف يتجدد في كل منعطف يمر به لبنان، وهو صراع اتخذ المنحى

---

(١) سلامة، غسان. **المجتمع والدولة في الشرق العربي**. المرجع السابق نفسه، (ص ص٢٦-٢٧).

الطائفي لأن غالبية المسلمين بقيت تطالب بالانضمام إلى سورية، وغالبية المسيحيين تمسَّكت بالحماية الفرنسية والاستقلال عن سورية. فبين رفع العلم العربي في دمشق، ثم في بيروت وطرابلس، وبين إنزاله على يد الجنرال غورو وجيشه، تقرر مصير لبنان وقيام الكيان السياسي الجديد. وبين هذين التاريخين تجاذب وانقسامات وصراعات وتعبئة سياسية واجتماعية طالت مختلف الفئات والتكوينات الطائفية اللبنانية.

وقد أسس هذا الحدث التاريخي لتحولات مجتمعية وسياسية وثقافية عكست نفسها مباشرة على الأحزاب السياسية في لبنان، أهمها[١]:

أ- قيام مشروع دولة حديثة لا يزال قيد البناء، لها حدود معترف بها دولياً، وسلطة منتخبة، ونظام سياسي له دستوره (دستور ١٩٢٦)، وشعب بدأت تتبلور معالم هويته الجديدة، وإن ما تزال هوية قلقلة مضطربة حتى تاريخه.

ب- انقسام الرأي حول الكيان الجديد بين مؤيد ومعارض، والتداعيات التي تجسدت في قيام الأحزاب السياسية واتجاهاتها، إذ تمحورت الظاهرة الحزبية في تلك المرحلة والمراحل التي تليها حول هذا الحدث السياسي وملابساته، سواء في بُعده المجتمعي أو طبيعة نظامه السياسي، أوفي تحديد الموقف من هويته ووجوده، أم لأجل الصراع على السلطة.

ج- قيام أحزاب إثنية تجسدت عملياً بالأحزاب الأرمنية التي نشأت بين الأرمن الوافدين إلى لبنان، وأهمها الطاشناق، والهشناق، والرامغافار، وشبيبة سابارتكوس...، وهي في الحقيقة أحزاب قديمة حملها معهم الأرمن بعد نزوحهم إلى لبنان إثر النكبة التي حلت بهم في – أرمينيا – بسبب المجازر والإبادة الجماعية التي تعرضوا لها من قبل الدولة العثمانية في بداية الحرب

---

(١) اشتي، شوكت (٢٠٠٦). الأحزاب السياسية في لبنان: أفكار أولية لمراجعة التجربة. في: **الأحزاب السياسية في العالم العربي. عمل جماعي**، (ص ص٥٠-٥٦). بيروت: المركز اللبناني للدراسات.

العالمية الأولى[١]. وفي العموم، جرى اصطفاف الأحزاب اللبنانية بعد إعلان قيام «دولة لبنان الكبير» وفرض الانتداب الفرنسي عليه في ضوء قضيتين جوهريتين: الأولى وجود لبنان ذاته ككيان سياسي مستقل ومنفصل عن محيطه الأم سورية، والثانية الانتداب الفرنسي والموقف منه.

وقد برزت في هذه المرحلة الاتجاهات السياسية الرئيسة الآتية:

١- الاتجاه الوحدوي الرافض للانتداب، وقد تمثل بشكل أساسي بـ (عصبة العمل القومي) التي تأسست عام ١٩٣٢ مطالبةً بسيادة العرب واستقلالهم، وبالوحدة العربية ومقاومة الاستعمار، وعدم التعاون مع الانتداب ومحاربة العصبيات غير القومية، والكيانات القطرية الضيقة، وبالتالي رفضت الإقرار بالكيان اللبناني الناشئ. كما أن الفصيل الآخر البارز في هذا الاتجاه هو (الحزب السوري القومي الاجتماعي)،الذي تأسس عام ١٩٣٢، مطالباً بالوحدة مع سورية الكبرى، وفصل الدين عن الدولة وبالعلمانية، ورفض الانتداب والكيان الناشئ. وقد عبِّر هذان الفصيلان عن نخب مثقفة من الطوائف كافةً، فضلاً عن الطبقة الوسطى اجتماعياً، وكان قد سبقهما تنظيمات وتشكيلات عديدة غير متبلورة البرامج والأهداف سرعان ما تلاشت، كحزب الاستقلال العربي في دمشق، والاتحاد السوري في القاهرة[٢].

٢- الاتجاه الكياني والقابل بالكيان الناشئ، وتمثّل بعدة أحزاب، نشأ بعضها في العام ذاته لتأسيس الكيان اللبناني، كحزب الترقي اللبناني، والنادي العربي الماروني والرابطة اللبنانية، كما تمثل بأحزاب نشأت إبان إعلان الدستور اللبناني عام ١٩٢٦، مثل حزب الوحدة الوطنية، وحزب

---

(١) ضاهر، مسعود(١٩٧٤). **تاريخ لبنان الاجتماعي١٩١٤-١٩٢٦**، (ط١.ص ص٢٧٤-٢٧٦). بيروت: دار الفارابي.

(٢) اشتي، شوكت واشتي، فارس (٢٠٠٧). **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**، (ط١ص ص١٠-١٢). بيروت: المركز اللبناني للدراسات.

الائتلاف. وقد نحت هذه الأحزاب باتجاه القبول بالكيان اللبناني الناشئ والدفاع المستميت عن هذا الخيار، وأهم أحزاب هذا الاتجاه كان حزب الكتائب اللبنانية الذي تأسس عام ١٩٣٦، ورفع شعاره وحدد هدفه بالدفاع عن الكيان اللبناني في وجه المطالب الوحدوية العربية منها أو السورية، والتحالف مع فرنسا لتثبيت مطالبه وأهدافه. ومن أحزاب هذا الاتجاه أيضاً، حزب الكتلة الوطنية الذي تأسس عام ١٩٣٥، معلناً تمسكه بالكيان اللبناني وتحالفه مع فرنسا أيضاً(١).

٣- اتجاه التسوية، وقد مثّله في بداية المرحلة الحزب الوطني اللبناني الذي تأسس في مصر عام ١٩٢٢، وتحول بأغلبيته نحو حزب الشبيبة اللبنانية عام ١٩٢٤، وحزب الشعب عام ١٩٢٤، وهي أحزاب معارِضَة للانتداب ولكنها مقرة بالكيان اللبناني دون الإعلان عن ذلك صراحة. فمنها من دعا إلى إصلاحات ليبيرالية في النظام اللبناني القائم كالحزب الوطني، ومنها من دعا إلى إصلاحات اشتراكية كحزب الشعب، فهي لم تؤكد على الكيانية اللبنانية ولم تعارضها، ولا يعنيها هذا الأمر كثيراً، إذ لم يكن ذلك من أولوياتها. ومن أحزاب هذا الاتجاه أيضًا حزب الاستقلال الجمهوري عام ١٩٣١، المنادي بعروبة لبنان وأن لبنان دولة عربية ولكن ليس على قاعدة الانضمام والاتحاد مع دول أخرى، ومعاداة الصهيونية. وكذلك يُعد الحزب الشيوعي اللبناني من أبرز أحزاب هذا الاتجاه، فهو لم يعر مسألة الهوية اهتماماً، واكتفى بالقضية الطبقية وحقوق العمال ومطالبهم، وكان ملحقاً بالمركز السوفياتي ومرتبطاً بالأممية (الكومنترن)، ويدور في فلكها كبقية الأحزاب الشيوعية العربية(٢).

---

(١) ضاهر، مسعود. **تاريخ لبنان الاجتماعي١٩١٤-١٩٢٦**. مرجع سابق، (ص ص٢٧٦-٢٧٧).

(٢) اشتي، فارس، واشتي، شوكت. **تطور الأحزاب اللبنانية**. مرجع سابق، (ص ص١٨،١٧،١١)

المطلب الثالث: مرحلة الاستقلال الوطني

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث محطات أساسية، تفصلها الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت حوالي خمسة عشر عاما مابين (١٩٧٥-١٩٩).

أولاً- مرحلة ما قبل الحرب الأهلية ١٩٤٣-١٩٧٥:

إنَّ مرحلة ما قبل الحرب الأهلية تميزت بحضور حزبي فاعل،ويمكن وصفها بالعصر الذهبي للأحزاب السياسية في لبنان، سواء لجهة الانتشار أم لجهة الدور التمثيلي ومستوى الحضور، أم لجهة الاستقطاب أو النشاط والحيوية السياسية والفكرية... إلخ. لذلك، تُعد هذه المرحلة مقياساً أو معياراً يمكن بواسطته معرفة ما وصلت إليه الظاهرة الحزبية في هذا البلد من تقدم وتطور، ويلاحظ أن الكثيرين ممن عايشوا هذه المرحلة وأحداثها يحنّون إليها ويتغنون بها ويستحضرونها عند كل أزمة ومنعطف فغدت،على حدِّ تعبير «سعد الدين ابراهيم»، بمثابة «حائط المبكى للترحّم على عزٍّ هوى وانقضى، وأحلام ضاعت واندثرت...» (١). ولا يمكن عزل النهضة الحزبية والسياسية التي شهدها لبنان في تلك المرحلة عن وضع البلد والمناخ الذي كان سائداً فيه، حيث الحرية والممارسة الديمقراطية والتعددية المجتمعية، والانتعاش الاقتصادي الذي شهده لبنان بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، وتحول الرساميل النفطية إلى مصارفه، وهروب الرساميل الوطنية من البلدان العربية خوفاً عليها من التأميم ورياح الاشتراكية التي هبَّت على الوطن العربي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، بالإضافة إلى مناخ عالمي قوامه التغيير والتحرر وتحقيق العدالة والمساواة ونمو الطبقة الوسطى، إذ ساعدت برامج التنمية في الخمسينيات والستينيات في ذلك النمو، كما أسهمت الثروة النفطية في زيادته واستمراره . وعلى الرغم من كل الملاحظات التي يمكن أن تُثار حول هذه

---

(١) إبراهيم، سعد الدين. من مقدمة ندوة: **(أزمة الديمقراطية في الوطن العربي)**. مرجع سابق، (ص ص١٢-١٤).

المسائل الأنفة الذكر، بقي الوضع الحزبي والسياسي على مستوى البلد ككل محكوماً بطبيعة المجتمع اللبناني وخصائصه، ومرتبطاً ببنيته التقليدية وانقساماته الفئوية، إذْ حالت البنية المجتمعية وتعقيداتها – ولا تزال – دون نجاح هذا المجتمع في توضيح ذاته وإنضاجها سياسياً، لذلك لا يزال– لبنان– جزءاً من المجتمعات التي يغيب عنها التنظيم والعقلنة في المجالات السياسية والتربوية والاجتماعية والثقافية.

وفيما يلي نسجل أهم الملاحظات على الظاهرة الحزبية في لبنان خلال مرحلة ما قبل الحرب الأهلية:

١- تميزت هذه المرحلة بالإفصاح المباشر عن الهوية الحزبية الملتبسة التي كانت لدى بعض القوى السياسية القائمة في المرحلة السابقة، أي تمت إضافة كلمة «حزب» على أسماء بعض التشكيلات التنظيمية التي استمرت سياسياً وتنظيمياً في مرحلة الانتداب وما بعدها. فمثلاً، منظمة الكتائب ومنظمة النجادة أصبحتا حزب الكتائب وحزب النجادة، وكذلك الكتلة الوطنية والكتلة الدستورية غدتا حزب الكتلة الوطنية وحزب الاتحاد الدستوري...، هذا إلى جانب قيام أحزاب جديدة لم تعمّر طويلاً مثل حزب المؤتمر الوطني، وحزب النداء القومي... وغيرهما.

٢- استمرار الحزبيات التقليدية التي تعتمد على العائلة الأكثر نفوذاً في منطقة قيامها، أو تستند إلى طبيعة الملكية والإرث الإقطاعي، أو ترتكز على التنافس التقليدي ضمن المذهب الواحد أوفي حدود منطقة محددة، حيث تتصدر شبكات الزبونية والقرابة والولاءات المختلفة والانتماءات العمودية بنية المجتمع اللبناني وتطغى على أنماط السلوك الفردي والجماعي فيه. لذلك، يلاحظ أن العديد من هذه الأحزاب بقي مستنداً بصورة مباشرة أو مبطنة إلى قاعدة طائفية أو مذهبية، حيث بدا الحزب ممثلاً لطائفة أو مذهب محدد يستمد نفوذه من هذه الطائفة أو ذاك المذهب. ومن نماذج الحزبيات التقليدية كـ /آل الأسعد وآل

عسيران في الجنوب، وآل حمادة وآل حيدر في البقاع، وآل كرامي وآل المقدم في الشمال/[١].

٣- قيام أحزاب جديدة حاولت التوليف بين خلفياتها التقليدية الإقطاعية وبين التوجهات الحداثوية التجديدية، ومن أبرز نماذجها ظاهرة «كمال جنبلاط» زعيم الغرضية الجنبلاطية ووريث العائلة الإقطاعية التي تمتد بجذورها إلى عهد الإمارة الشهابية. وقد أسهم مع نخبة من المثقفين في تأسيس «الحزب التقدمي الاشتراكي» كحزب حديث عصري متناقض مع الغرضية الإقطاعية أو الزعامة الاستزلامية، وإن كان يرتكز على بعض قواعدها التي طعَّمها بدعواته الإصلاحية التقدمية وفكرته الاشتراكية الاجتماعية[٢]. فقد حاولت بعض الأحزاب الإصلاحية الخروج من دائرتها المجتمعية التقليدية المغلقة، وسعت للتفلُّت من حدودها الضيقة وتجاوز ذهنيتها الجامدة، لكنها لم تستطع أن تخترق السائد أو التحرر من قيوده، وظلت غالبيتها محصورة في نطاق الطائفة أو المذهب.

٤- شهدت هذه المرحلة قيام أحزاب قومية ذات طابع وحدوي عربي، متعارضة مع فكرة «الهلال الخصيب» و«القومية السورية»، ومتناقضة مع «الكيانية» اللبنانية التي تقول بلبنان أمة مستقلة وحضارة قائمة بذاتها، ومنها حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، والأحزاب الناصرية التي انتشرت على الساحة العربية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين.

٥- استمرار بعض الأحزاب الكيانية في الوجود والعمل على الساحة اللبنانية، لا بل زيادة نشاطها وتأثيرها في الحراك السياسي اللبناني لمواجهة المد

---

(١) اشتي، شوكت (١٩٩٧). **الشيوعيون والكتائب: تجربة التربية الحزبية في لبنان**، (ط١، ص٤٤٢-٤٤٣)، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.

(٢) المرجع نفسه، (ص ص٤٦٠-٤٦١).

القومي العربي الذي كان في أوجه خلال فترة حكم الزعيم «جمال عبد الناصر»، وأهمها«حزب الكتائب»، و«حزب الوطنيين الأحرار»، أو ما يسمى بأحزاب اليمين اللبناني عامةً.

٦- في هذه المرحلة تم تأسيس أول حزب كردي في لبنان هو «الحزب الديمقراطي الكردي» (البارتي) عام ١٩٦٠، برئاسة «جميل محو»، دون أن يحصل على علم وخبر من السلطات الرسمية اللبنانية حتى عام ١٩٧٠، وغلب على نشاطه الاهتمام بشؤون الأكراد في لبنان، وخاصة قضايا التجنيس، إلا أنه أظهر في مؤتمره الأول عام ١٩٧١، توسعاً في اهتماماته السياسية بالقول بالاستقلال والوحدة الوطنية والعربية ذات المضمون الديمقراطي، واتخذ مواقف ضد «مصطفى البارزاني» ومحاولاته الانفصالية في العراق، وكذلك ضد إيران[١].

٧- بروز ظاهرة اليسار الجديد عقب هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧[٢]، وما رافقها من دعوة إلى التجديد والمراجعة النقدية في ظل ما وصل إليه اليسار التقليدي العربي من ارتباك واهتزاز وتراجع، سواء في شقه الماركسي-اللينيني كالحزب الشيوعي، أم في شقه القومي العربي كحزب البعث العربي الاشتراكي والأحزاب الناصرية. وقد تعددت نماذج اليسار الجديد، كمنظمة العمل الشيوعي عام ١٩٧١، ورابطة الشغيلة عام ١٩٧٤، وحزب العمال الثوري عام ١٩٧٣، وهي تنظيمات خرجت من رحم اليسار التقليدي وتبنت أسلوب العنف الثوري وأفكار الثورة الدائمة.

---

(١) اشتي، شوكت واشتي، فارس. **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص١٩-٢٤).

(٢) رصاص، محمد سيد (٢٠٠٦). في مفهوم اليسار الجديد. في فيصل دراج وجمال باروت (محرران). **الأحزاب والحركات اليسارية في الوطن العربي. ج٢**، (ص ص١٢-١٩)، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

٨- ظهور تشكيلات حزبية إسلامية جديدة[١]، ومثالها الأبرز في حينه «الجماعة الإسلامية» التي بدأت عملها منذ عام ١٩٥٧، وحصلت على الترخيص الرسمي في عام ١٩٦٤، على يد أحد مؤسسيها الشيخ «فتحي يكن»، ولذلك يمكن القول إنها أول «حركة إسلامية سياسية» تُولد رسمياً في لبنان بعد حظر نشاط «حزب التحرير الإسلامي» عام ١٩٥٢ في لبنان.

لقد عرف لبنان تياراً إسلامياً سياسياً واضحاً قبيل الحرب العالمية الأولى وخلالها وبعدها، وكان هذا التيار أحد المظاهر المعبرة عن انقسام المجتمع اللبناني إبان تشكيل وقيام (دولة لبنان الكبير)، والتي كانت تشدُّه باتجاه محيطه العربي والإسلامي ورفض الكيانية اللبنانية، وعدم تقبل الانفصال عن العمق العربي في بلاد الشام. وفي بداية مرحلة الاستقلال الوطني، ظهرت تشكيلات جديدة للإسلام السياسي، أبرزها «جماعة عباد الرحمن» التي تأسست في بيروت إثر نكبة فلسطين عام ١٩٤٨،على يد «محمد عمر الداعوق»، واتسمت بالطابع الأخلاقي التربوي والإرشادي الروحي والإيماني، غير أنَّ ظروف ما بعد نكسة حزيران لعام ١٩٦٧ وانكشاف الأنظمة التقليدية العربية وضعفها، ولاسيما بعد رحيل «عبد الناصر» واشتداد أزمة حركة التحرر العربية وأحزابها، قاد ذلك كله إلى تصاعد ما يسمى بـ «الصحوة الإسلامية» أو «الإسلام السياسي»، كرد فعل على الهزيمة وتراجع المشروع القومي، وكمحاولة لملء الفراغ الناشئ عن عدم توازن القوى في المنطقة.

ثانياً: مرحلة الحرب الأهلية ١٩٧٥-١٩٩٠:

إنَّ بقاء لبنان وتقدمه وازدهاره بات رهناً بإلغاء الطائفية بجميع وجوهها السياسية والإدارية وفي ميدان الأحوال الشخصية وغيرها، نعم إنَّ لبنان – الطائف ولبنان – الطوائف، وما قبله من مواثيق، بدءاً من لبنان القائم مقاميه والمتصرفية،

---

(١) دراج، فيصل، وباروت، جمال (٢٠٠٦). الجماعة الإسلامية في لبنان. في:**الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية في الوطن العربي.ج١**، (ط٤، ص ص٥٤٩-٥٥٣). دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

سوف يزول إذا ما زالت الطائفية من عقول اللبنانيين وفضائهم وأنظمتهم، وغير قابل للبقاء إذا ما استمرت هذه الصيغة القائمة. لقد قالها جبران خليل جبران: «... لكم لبنانكم ولي لبناني..»[١]، الأول هو لبنان الطائفي والزائل، أما الثاني فهو القابل للبقاء والحياة. وفي كل مرة عرف فيها لبنان الأزمات والحروب، كما في أعوام ١٨٦٠ أو ١٩٥٨ أو ١٩٧٥، كان اللبنانيون ينجحون فور انتهاء الصدامات في استعادة العيش المشترك بصورة عادية وطبيعية، ولكن السؤال الذي يطرح ذاته، هو: لماذا يتميز لبنان بهذه الحالة من الحروب الأهلية التي تنشب بين فترة وأخرى، وما مدى علاقة الخارج بها...؟ أو ما يسمونه حروب الآخرين على أرض لبنان، ولماذا يتمكن هذا الخارج من تحويله إلى ساحة لحروبهم دون سائر بلدان المنطقة، بل والعالم؟

وبعد كل الضحايا الذين سقطوا في الحرب الأهلية الأخيرة ١٤٤٢٥٠ قتيلاً و١٩٧٥٠٦ جريحاً و١٧٤٧٥ مفقوداً) [٢]، سرعان ما ينسى أمراء الحرب هؤلاء الضحايا ويتبادلون منحة العفو العام والخاص ومواقع الموالاة والمعارضة، والأكثرية والأقلية، والشرعية واللاشرعية، وكأنهم في شراكة إستراتيجية لمشروع اسمه (الطائفية والحرب الأهلية). فإن اختلفوا، دفع الشعب الثمن، وإن اتفقوا دفع الثمن أيضاً وربما مضاعفاً، وها نحن نشهد حالياً مرحلة متقدمة من التفتيت والتشرذم، بسبب تفاقم الطائفية في عهد ما يدعى (ثورات الربيع العربي)، حتى صار لبنان يعيش على شفير شائعة، وعلى تفجير يحدث هنا أوهناك، وبات الثأر العائلي والطائفي يهدد مصيره ووجوده، وبات بحاجة إلى تغيير نظامه من الأساس وليس محاولة تجديده أو إصلاحه[٣].

---

(١) فرحات، ألبير (٢٠١٠) – **الأساطير المؤسسة للنظام اللبناني**. ط١، ص١٢. بيروت: دار لفارابي.

(٢) المرجع نفسه، ص١٤.

(٣) Marius deeb ,(1980), theLebanese Civil War. pp(175-201). New York: praeger publishers.

ومما يجدر ذكره، أنه لا يمكننا فهم التركيبة اللبنانية بدقة من دون فهم علاقة الريف بالمدينة، ومن دون فهم التركيبة الديمغرافية للإثنيات والطوائف المشكِّلة للبنان دولةً وشعباً، وتاريخية تطورها والعلاقات التي تحكمها. فلبنان ليس بلداً عادياً في المنطقة، فهو الأكثر تنوعاً طائفياً من كل دولها، وهناك توازن ما بين هذه الطوائف، وتموضع جغرافي محدد لها لم يتم اختراقه إلا باستثناءات ضيقة، لعل أبرزها في الحرب الأهلية الأخيرة، ناهيك عن أن لبنان هو البلد العربي الوحيد في الإمبراطورية العثمانية الذي تدخَّلت الدول الأوربية لحمايته وإعطائه حكماً ذاتياً معترفاً به إثر الحرب الأهلية التي اندلعت فيه عام ١٨٦٠. ومنذ ذلك التاريخ وحتى اندلاع الحرب الأهلية الثانية عام ١٩٧٥، ومرور أكثر من مائة عام بينهما، كان لبنان بلداً يحكمه المسيحيون بشكل أساسي وبمشاركة ضعيفة مع بقية الطوائف، وقد ارتبط هذا الواقع بوجود عصبية ريفية مسيحية قوية حول الموارنة الذين اعتبروا أن هذا الدور والمكانة المتحققة أصبحا معرضين للضياع والخطر عندما اندلعت الحرب الأهلية، سيما مع إدراكهم أن وزنهم الديمغرافي بدأ يتقلص لصالح الطوائف الأخرى بسبب اختلاف ثقافة التكاثر بين الطوائف ذاتها، وتعلُّق قادتهم بالامتيازات السياسية التي حصلوا عليها تاريخياً، فانعكس هذا الأمر بتولد نزعة انفصالية مارسوها في حراكهم السياسي على مراحل مختلفة من تاريخ لبنان الحديث والمعاصر. ناهيك عن أن المجتمع اللبناني منذ الأساس شهد قبل غيره دوراً سياسياً بارزاً للريف في مقابل المدينة، فحين كان أعيان دمشق وبغداد يحكمون، كان لبنان قائماً على أساس عصبيات ريفية تتعامل من موقع الند مع أعيان المدن، وكان اعتماد بيروت عاصمة لـ لبنان الكبير عنصراً حاسماً في مضاعفة النزوح نحوها، فتحولت من ميناء صغير لا يقطنه أكثر من تسعة آلاف نسمة عام ١٨٤٠ إلى مدينة كبيرة تضم مليون ونصف مليون نسمة عشية الحرب الأهلية الأخيرة، أي ضمت أكثر من نصف سكان لبنان بمفردها، حتى بدا لبنان بأسره

نوعاً من الضاحية الكبرى لمدينة بيروت[1]. وهكذا، أصبح أكثرية أهل بيروت من الريفيين الوافدين، بسبب تركيز النشاط الاقتصادي فيها واحتكارها للنقل والتعليم وتمركز هيكل الإدارة... إلخ. إلا أن كل مجموعة إثنية أو طائفية مهاجرة إلى بيروت كانت تتموضع ككتلة واحدة في إحدى ضواحيها، وبالتالي انقسمت المدينة إلى طوائف سياسية واضحة حسب هوية الأحياء المسكونة ضمنها، وما زاد الطين بلّة تداعيات هذه الحرب الأهلية من التهجير والتهجير المتبادل، ودخول «إسرائيل» على الخط واعتداءاتها المتكررة على الجنوب اللبناني ونزوح أعداد كبيرة من الريفيين.

كل ذلك جعل من بيروت ساحة لصراع الوافدين إليها، وحيزاً تسعى للسيطرة عليه عصبيات معسكرة مذهبياً، وهكذا ضاعت المدينة أو كادت أن تضيع، وتضاءل فيها التمدن وتريَّفت السلطة، وانقسمت على بضع طوائف معسكرة متناحرة[2].

ويمكننا القول إن الانتقال إلى مرحلة الحرب الأهلية حكمتها مجموعة من العوامل والظروف كان للأحزاب فيها دوراً بارزاً، وأهم هذه العوامل هي:

أ- عجز النظام السياسي اللبناني عن بناء دولة حديثة لكل أبنائه، وممانعته أية عملية تطوير أو إصلاح ممكنة أو مرتقبة، الأمر الذي عطل عملية التفاعل والاندماج الوطني بين اللبنانيين على قاعدة المواطنة والحقوق والواجبات المتساوية بين كل أبنائه، وقد لعبت الأحزاب السياسية دوراً هاماً في تثبيت هذا النظام والمحافظة عليه[3].

---

(١) عماد، عبد الغني (٢٠٠٦). **الحركات الإسلامية في لبنان: إشكالية الدين والسياسة في مجتمع متنوع**، (ط١، ص٢١-٢٢). بيروت: دار الطليعة.

(٢) المرجع نفسه، (ص ص٢٢-٢٣).

(٣) المجذوب، محمد (١٩٧٨). **مصير لبنان في مشاريع**، (ط١. ص ص٥-٩). بيروت: منشورات عويدات.

ب- تجذّر الانقسام المجتمعي والطائفي اللبناني، وبقاؤه باستمرار حاضراً للاشتعال والانفجار عند كل منعطف أو أزمة داخلية أو خارجية. وقد عمَّقت بعض الأحزاب اللبنانية، ولاسيما التقليدية منها والمحافظة، من هذا الانقسام، وزادت من حدة التباعد والتوتر بين مكونات المجتمع، وانغلق بعضها في حدود الطائفة أو المذهب، وصارت أحزاباً طائفية بامتياز، ولكل طائفة حزبها أو أحزابها، وتوظِّف مسألة الدفاع عن حقوق الطائفة في مشروعها السياسي.

ج- البيئة الاقليمية والدولية الضاغطة التي وفَّرتها ظروف الحرب الباردة آنذاك، وتداعيات الصراع العربي - الصهيوني على الداخل اللبناني، وتمركز المقاومة الفلسطينية على الأرض اللبنانية، وتناقض مواقف المكونات السياسية اللبنانية من هذه القضايا، لا بل تعارضها وتصادمها إلى حدّ استعمال السلاح، مما جعل الاصطفاف السياسي حاداً والحوار شبه معدوم، وغدت الأحزاب السياسية المجال الحيوي للتعبير عن هذا الوضع والناقل لاحتقاناته وهمومه وتطلعاته.

وفيما يلي أبرز معالم الظاهرة الحزبية في مرحلة الحرب الأهلية:

١- تحول معظم الأحزاب السياسية التي كانت ناشطة عشية اندلاع الحرب من العمل السياسي إلى العمل العسكري، وإكمال صراعها السياسي بالوسائل العسكرية. وهذا لم يكن أمراً طارئاً دون مقدمات، لأن مظاهر العسكرة كانت حاضرة في بنية العديد من الأحزاب اللبنانية، كما أن الخطاب الحزبي في مرحلة ما قبل الحرب اتسم بطابعه التصادمي العنفي إلى حد بعيد. فالمنطق السياسي الذي كان مهيمناً على الحياة الحزبية بخاصة، والحياة السياسية بعامة، كان منطقاً قائماً على التناقض مع الآخر، ومستنداً في جوهره إلى فكرة رفض التكامل والتعاون مع

هـذا الآخـر[١]، فتحولـت البنيـة الـسياسية والتنظيميـة للأحـزاب إلـى بنيـة عسكرية. وعلى هذا النحو، تحولت الطروحات السياسية إلى مشاريع قتالية هـدفها تحقيـق الانتـصارات العـسكرية فـي ميـدان القتـال، فتراجـع النـشاط السياسي لصالح العمل العسكري، ودخل لبنان في «الحرب الأهلية» التي استمرت خمسة عشر عاماً[٢].

٢- غياب الهوية الحزبية الوطنية الجامعة لصالح بروز هوية خاصة بالمنطقة والمذهب والطائفة. فقد تلاشت كل الخصائص الوطنية والأيديولوجية والثقافية التي حاولت بعض الأحزاب أن تتميز بها في المرحلة السابقة، وبهتت كل التلوينات الوطنية التي حاولت أن تُخفي مظاهر الانغلاق والتعصب والتقوقع، وامتصَّ الانقسام المجتمعي التقليدي (بصورة أو بأخرى) حتى الأحزاب غير الطائفية، كالحزب الشيوعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب السوري القومي الاجتماعي، فصارت أجنحة وتيارات على خلفية الموقف من القضايا المطروحة، وجذب هذا الانقسام حتى الأحزاب التي تقف على حدود الطائفة أو تتداخل مع بعض مظاهرها، كالحزب التقدمي الاشتراكي والأحزاب الناصرية، فامتصت هوية الجماعة هوية الحزب، وذابت الأحزاب في الطوائف، وصار الدفاع عن الجماعة ووجودها يأتي في الدرجة الأولى عند هذا الحزب أو ذاك.

٣- الارتهان المادي والسياسي للخارج، فلا يمكننا فهم تطور النزاع المسلح في لبنان ودور الأحزاب فيه بمعزل عن النزاعات الإقليمية والدولية المحيطة، وما من نزاع سياسي أو عسكري كان محصوراً بالأطراف اللبنانية طيلة سنوات الحرب

---

(١) Hark, Judith,(1994) The puplic and Social Services of theLbaneseMiltias. (pp12-18). Oxford: center for Studies

(٢) الخـازن، فريـد. **الأحـزاب الـسياسية فـي لبنـان: حـدود الديمقراطيـة فـي التجربـة الحزبيـة.** مرجع سابق، (ص ص٢٦-٢٧).

من بدايتها إلى نهايتها. ففي المرحلة الأولى من الحرب (١٩٧٥-١٩٧٦)، بدأت المواجهات العسكرية بين فريق لبناني من جهة والفصائل الفلسطينية من جهة أخرى، وانتهت بحسم عسكري أدواته الأساسية طرفين غير لبنانيين (فلسطيني – سوري) في أواخر ١٩٧٦، كما دخلت «إسرائيل» هذه الحرب بشكل غير مباشر في دعمها لأحد الأطراف المتصارعة، وبشكل مباشر عند غزوها جنوب لبنان عام ١٩٧٨، وغزوها بيروت عام ١٩٨٢[١].

لقد كانت الأحزاب/ الميليشيات هي الأداة الأساسية في النزاع الداخلي، إما نيابة عن أطراف الخارج، أو بالتنسيق المباشر معها، أو بدعم عسكري ومادي منها، وكانت تبعية بعضها للخارج شبه كاملة طيلة سنوات الحرب.

ونظراً لاشتداد وتيرة الحرب وارتفاع تكاليفها، غدا التفتيش عن مصادر الدعم الخارجي الشغل الشاغل للأحزاب وقياداتها، وبخاصة أن المصادر الذاتية الداخلية ضئيلة ومحدودة جداً، ولم تعد تكفي. من هنا، كانت دول بعينها، بإمكاناتها وقدراتها الضخمة، هي المصدر الأول والممول الرئيس لتأمين قوة هذا الحزب أو ذاك وبقائه في ساحة الصراع والمواجهة، ومن ثم ديمومة الحرب العسكرية ووقودها[٢]. فغدت الأحزاب السياسية إحدى قنوات التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية اللبنانية، وأكثر الأدوات أهميةً في تنفيذ سياسات خارجية على الأرض اللبنانية. وبذريعة حماية الوجود المهدد من «الآخر» الشريك في الوطن الواحد، تم طلب الحماية الأجنبية واستدعائها، وهي حماية مُموهة وهشَّة تخدم مصالح أصحابها على حساب الوطن وأبنائه وأحزابه واستقراره، حماية

---

(١) سيل، باتريك. **الأسد والصراع على الشرق الأوسط.** مرجع سابق،(ص ص٤٣٣-٤٣٧).

(٢) اشتي، شوكت (٢٠٠٣، تموز) – **مصادر التمويل في الأحزاب السياسية: التجربة اللبنانية.** مجلة العلوم الاجتماعية. عدد /٨/، (ص ص٢٨٠-٣٢٠)، بيروت: مركز الأبحاث في الجامعة اللبنانية.

أفقدت الأحزاب توازنها، واخترقت بنيتها، وأطاحت باستقلاليتها، وجعلتها وكأنها وكلاء معتمدون لهذه الدولة أو تلك[١].

٤- أدت الحرب إلى تهميش سلطة الدولة ومصادرة مؤسساتها، فتحولت الأحزاب بديلاً عن الدولة على حساب الوطن ومواطنيه ومؤسساته، واتسمت بطابعها القهري والقمعي وتغييبها منطق القانون ومشروعيته، وامتهانها كرامة الإنسان وحقوقه، الأمر الذي جعلها أكثر فظاعة وبشاعة من السلطات المتعاقبة التي ادعت أنها ثارت عليها لإصلاحها واستبدالها، مما جعل هذه الأحزاب على النقيض مما وعدت وبشَّرت به قبل الحرب.

٥- كانت الحرب هي الوسيلة الفضلى لكي تحافظ بعض الأحزاب على مواقعها السياسية والعسكرية، ولكي تحافظ قياداتها على سلطتها داخل الحزب، وعلى نفوذها ضمن المناطق التي كانت تحت سيطرة ميليشياتها. فمن الناحية التنظيمية، استطاعت بعض الميليشيات أن تنشئ هيكلية تنظيمية موازية لإدارات الدولة ومؤسساتها، واستأثرت بموارد الدولة المالية وممتلكاتها، وفرضت الضرائب والرسوم على الأفراد والمؤسسات، كما أن بعضها أنشأ مؤسسات إعلامية واجتماعية وخدماتية مازالت قائمة حتى وقتنا الحاضر برغم مرور حوالي ربع قرن على انتهاء هذه الحرب، كالمؤسسات التي استحدثتها «القوات اللبنانية» و«الحزب التقدمي الاشتراكي» و«حركة أمل» وغيرها....

٦- شهدت فترة الحرب الأهلية قيام أحزاب وتنظيمات سياسية جديدة وغياب أخرى، كما شهدت انقسامات داخلية عديدة ضمن الأحزاب القائمة، لأن طبيعة المرحلة ونوعية انقساماتها السياسية والديمغرافية هي التي ولَّدت هذا النوع من الانقسام والتشكل الجديد للقوى والأحزاب في لبنان.

---

(١) سيل، باتريك. **الأسد والصراع على الشرق الأوسط.** مرجع سابق، (ص ص٤٤٦-٤٥٤).

ولعل من أبرز القوى والتنظيمات الجديدة (حزب الله، وحركة أمل، حراس الأرز، القوات اللبنانية، والعديد من التنظيمات الناصرية)، إضافة إلى العديد من أشكال التنظيمات العسكرية المحصورة في نطاق الأحياء. كما أن هناك أحزاباً وتنظيمات أخرى لم تعد قائمة في مراحل الحرب الأخيرة لأسباب عسكرية أو سياسية، ومنها (حركة المرابطين، حزب حراس الأرز، إضافة إلى منظمة العمل الشيوعي وعدد من التنظيمات الناصرية المحلية)[١].

ومن الجدير بالذكر أنَّ معظم الأحزاب التي شاركت في الحرب الأهلية شهدت انقسامات داخلية لأسباب ودواعٍ عديدة، أهمها الصراع على السلطة بين القيادات الحزبية، وخصوصاً بعد عسكرة العمل الحزبي على يد قيادات ميليشياوية انقلبت على قياداتها التاريخية واستطاعت أن تسيطر على القرار الحزبي من خلال تحكمها بالتنظيم العسكري للحزب، ومثالها الأبرز كان خروج «القوات اللبنانية» عن خط القيادة المدنية «لحزب الكتائب» في المرحلة الأولى، وسيطرتها على الحزب فيما بعد. وهذا الوضع تكرر لدى أحزاب أخرى، كـ«الحزب السوري القومي الاجتماعي» الذي شهد انقسامات حادة في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وكذلك «حركة أمل» بعد تغييب قائدها «الإمام موسى الصدر» في آب ١٩٧٨، وتشكيل «حركة أمل الإسلامية» في عام ١٩٨٢ الجناح الأكثر راديكالية في «حركة أمل».

ثالثاً: مرحلة ما بعد الحرب الأهلية:

اجتمع النواب اللبنانيون في مدينة الطائف السعودية في تشرين الأول عام ١٩٨٩، ووقعوا على وثيقة من شأنها أن وضعت حداً للحرب الأهلية التي استمرت حوالي خمسة عشر عاماً، سميت (وثيقة الوفاق الوطني)، وعُرفت

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: دراج، فيصل وباروت، جمال (محرران)، (٢٠٠٦)، **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية في الوطن العربي،** (ط٤. ص ص٤٣٢-٤٣٤). دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

لاحقاً «باتفاق الطائف»، وكانت بداية النهاية للمعارك العسكرية الداخلية. وفي ٢١ أيلول ١٩٩٠، أقرَّ المجلس النيابي هذه الوثيقة وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الدستور اللبناني، الأمر الذي سمح بعدِّ ما يأتي بعد هذا التاريخ مرحلة جديدة في تاريخ لبنان وأحزابه. وقد عُدَّ اتفاق الطائف ميثاقاً لسلام اللبنانيين، إذْ تمكن من إعادة الوحدة السياسية إلى البلاد وتوزيع السلطات بشكل أكثر عدالة، وتقاسم مقاعد مجلس النواب والوزراء مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، وإعطاء دور أكبر للمجلس النيابي ورئيسه، ولمجلس الوزراء ورئيسه، والدعوة إلى تطبيق اللامركزية الإدارية. ومن ناحية أخرى، أبقى اتفاق الطائف على التوزيع التقليدي للرئاسات الثلاث، ولَحظَ إنشاء لجنة برئاسة رئيس الجمهورية مهمتها إيجاد السبل لإلغاء «الطائفية السياسية»، ومع ذلك، لم يؤدِّ إلى المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية المنشودتين، إذْ بقي مجرد تسوية بين الأفرقاء. ويصف أحد الباحثين أن هذه المصالحة التي أنتجها الطائف هي«مصالحة لا وطنية، اجتماعية في شكلها، عشائرية في مضمونها، أي مصالحة – حبية – على الطريقة الشرقية. إنها بكلام آخر، مصالحة يغلب عليها الطابع البروتوكولي، إذْ تضع الخلافات جانباً إما لحفظ ماء الوجه أو للتستر وراء القناع الظرفي المريح...»(١). لكن ما إن انتهى اللبنانيون من لجّة الطائف حتى وجدوا أنفسهم أمام استمرار التناقضات التقليدية القديمة، وزاد الطين بلّة التناقضات الجديدة حول الطائف وسُبل تنفيذه، وما صاحبه من ممارسات ومخالفات للدستور والقوانين ومشاحنات بين المسؤولين، فضلاً عن علاقة لبنان بمحيطه، وخصوصاً سورية.

لقد انطوت كل حقبة من حقبات عمر الكيان اللبناني على شكل من أشكال الغلبة الداخلية لأحد الأفرقاء على حساب باقي الشركاء في الوطن والكيان، وتضمنت كل غلبة إقصاءً اجتماعياً وسياسياً ما كان له أن يتمظهر إلا

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: الخازن، فريد(٢٠٠٥). **المصالحة الوطنية بعد الطائف في وثيقة الوفاق الوطني: مراجعة نقدية وطنية،** (ص ص٥٤-٥٥). بيروت: المركز اللبناني للدراسات.

بشكل طائفي[1]. ويجب أن يكون واضحاً أن ثمن الغلبة الجديدة أو المتجددة سيكون فادحاً على أمان واستقرار المجتمع (أيّ مجتمع)، لأن الغلبة والإقصاء يولدان الثأر والثأر المضاد، وهكذا تدخل المجتمعات في دوامة لا تعرف نهايتها. وتبين متابعة أحداث ما بعد «اتفاق الطائف»، أن الأحزاب السياسية انتقلت على نحو مفاجئ ودون إعداد أو تهيئة من حالة الحرب إلى حالة السلم، سواءً على مستوى القيادات أو على مستوى القواعد[2]. فانساقت أغلبية الأحزاب والقوى السياسية إلى«مشروع الطائف» بطريقة أو بأخرى ولأسباب متعددة، لعل في مقدمتها أنه كان يحظى برعاية إقليمية ودولية، بل لعله كان أشبه بقرار أو توافق إقليمي– دولي على وقف النزيف الداخلي في لبنان والحد من صراعات الدول بأوجهها المتنوعة وأدواتها المتعددة على الأرض اللبنانية. كما أن الوضع المأزوم للأحزاب اللبنانية، وانسداد الأفق أمامها، وشدة الاختناق الذي وصلت إليه، جعلها في موقع المتلقي والمنفذ، فلا هي قادرة على الاستمرار في الحالة العبثية، ولا هي قادرة على تقديم التصور المحدد لحل المأزق الوطني، وليست في وضع يسمح لها بالمبادرة لتجاوز الأزمة الذاتية وتخطيها، الأمر الذي جعل الالتزام بهذا المسار(مسار الطائف) أمراً لا مفر منه، ومن يعارضه كمن يغرّد خارج السرب أو يقف في وجه الطوفان أو العاصفة، فيُقتَلَع ويموت، وبأحسن الأحوال يُعزِل، كما حصل للعماد «ميشيل عون» وقت ذاك[3].

كان من المفترض أن يحقق«اتفاق الطائف» اللحمة بين اللبنانيين، وأن يحسم هوية لبنان، نظراً لأهميتها وضرورتها في تأمين وحدتين متلازمتين

---

(١) العبد، عارف (٢٠٠١). **لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، (ط١، ص ص٢٤٤-٢٥٤). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢) الخازن، فريد. **الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية**. مرجع سابق،(ص ص٥٦-٥٧).

(٣) العبد، عارف. **لبنان والطائف. تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**. مرجع سابق، (ص ص١٦٣-١٧٧).

سياسية واجتماعية، لهذا جاء في الاتفاق وفي نصوص الدستور اللبناني المعدّل، أن لبنان عربي هويةً وانتماءً. لكن هذه الخطوة بقيت ناقصة، فهي لم تأتِ نتيجة حوار بين اللبنانيين أنفسهم، ولا نتيجة وعي ثقافي ذاتي بالانتماء إلى تلك الهوية، بل نتيجة ضغط خارجي / إقليمي – دولي/ لإنهاء الحرب المدمرة، وعبر ممثلين عن الشعب اجتمعوا في مدينة الطائف (أي خارج أرض الوطن). فالنواب الذين أقروا الطائف حينذاك، كان قد مضى على انتخابهم سبع عشرة سنة، وبالتالي فتمثيلهم لقواعدهم الشعبية مشكوك بشرعيته وصحته، فضلاً عن أن العديد منهم كانوا أبطال هذه الحرب وقادتها، وبالتالي لم يعد هؤلاء النواب في نظر الكثيرين ممثلين حقيقيين للشعب. فوثيقة مصيرية على هذا القدر من الأهمية تقرر هوية البلد ومستقبله، حتى يُكتب لها النجاح والاستمرار، كانت تتطلب استفتاءً شعبياً وحواراً صريحاً بين اللبنانيين أنفسهم، يطرح فيه كل فريق مخاوفه وهواجسه وطموحاته بكل حرية، كما يحصل في المجتمعات الديمقراطية أو شبه الديمقراطية، إلا أن المجتمع اللبناني عشية الخروج من الحرب لم يكن مؤهلاً بعدْ للانتقال إلى هذه المرحلة من الديمقراطية والعملية السياسية.

ونسجل فيما يلي أبرز ملامح الحياة الحزبية اللبنانية بعد انتهاء الحرب الأهلية وتوقيع اتفاق الطائف:

١- انكفاء الطابع العسكري عن الأطراف السياسية المتصارعة التي سلمت أسلحتها للدولة، وشاركت مشاركة فاعلة في البرلمان والحكومات المتعاقبة. وقد حكمت الصراع الحزبي في جزء كبير من هذه المرحلة قضيتان أساسيتان، هما: قضية الوجود السوري في لبنان، وقضية السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعها رئيس الوزراء الأسبق «رفيق الحريري». إلا أن الملاحظ هو المشاركة الفاعلة للأحزاب ذات التمثيل الطائفي في الحكم، كحركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي والكتائب اللبنانية والكتلة التي كان يقودها «رفيق الحريري» وسميت لاحقاً بـ «تيار المستقبل»، وأيضاً القوات اللبنانية التي أُقصيت عن المشاركة بعد مجزرة سيدة النجاة عام ١٩٩٤، واتهام قائدها «سمير جعجع»

بالضلوع في هذه المجزرة، بالإضافة إلى مشاركة أحزاب وقوى أخرى لم تكن ذات تمثيل طائفي، كالحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وتيار المردة وغيرها....

٢- يمكن القول إن الأحزاب في مرحلة ما بعد «اتفاق الطائف» بدَت أكثر تراجعاً واختلالاً عما كانت عليه قبل الحرب الأهلية، كونها انخرطت في مرحلة السلم الأهلي وهي محملة بكل الترهلات والانهيارات والانكسارات التي ضربت بنيتها الداخلية وأصابت منطلقاتها النظرية، كما بدَت محاطة ببيئة مجتمعية تختزن في مخيلتها كل الصور السلبية عن دور الأحزاب في تلك الحرب، وتحملها جزء كبير من المسؤولية عما جرى للبلاد والعباد، فكيف يكون أُمراء الحرب هم أنفسهم أُمراء السلم...؟، وهل بإمكانهم أن يصنعوا سلاماً بين اللبنانيين هم مزقوه...؟ وبالتالي، فهذه الأحزاب وقياداتها بدَت وكأنها تتقدم على أرض محروقة ومثقلة بالإحباطات والآلام،لأن موت الحياة السياسية في البلاد ومصادرتها أنتج المزيد من الموت السريري للأحزاب السياسية. فهذه الأحزاب كانت منساقة إلى الأحداث ومنفعلة فيها أكثر مما هي مؤثرة وفاعلة، إلى درجة تبدو فيها وكأنها لم تغادر حالة الحرب وخنادقها وذهنيتها، لاسيما لجهة موقفها من الآخر الشريك في الوطن الواحد، الأمر الذي عمَّق الأزمة الحزبية وجعلها أكثر استعصاءً. لذلك، كانت عملية الولوج إلى المرحلة الجديدة مسألة صعبة ومحفوفة بالمخاطر، أثَّرت في توازن الظاهرة الحزبية ومستقبلها، وكان لها تداعيات مباشرة على مستقبل الحياة السياسية بعامة، وعلى بناء دولة المؤسسات والقانون بشكل خاص.

٣- عرفت الأحزاب في هذه المرحلة وتطوراتها انقسامات واتجاهات وتكتلات سياسية متعددة ومتحركة، وذلك تبعاً لميزان القوى المحلي والإقليمي والدولي والمواقف من القضايا المطروحة في كل مرحلة، وفق الآتي[١]:

---

(١) أشتي، شوكت وأشتي، فارس. **تطور الأحزاب السياسية في لبنان.** مرجع سابق، (ص ص٣٤-٣٥).

أ – برز اتجاه معارض للحكم وحمل تعبيرات متنوعة بعد «اتفاق الطائف»، لعل أبرزها «التيار الوطني الحر»، الذي تشكل بعد إخراج العماد «ميشيل عون» من قصر بعبدا عام ١٩٩٠ ولجوئه إلى فرنسا. وقد كان معارضاً للحكم ولراعيه الإقليمي وللصيغة التي أنتجت«اتفاق الطائف» برمته، واستمرَّ على هذا الموقف إلى حين عودة العماد «ميشيل عون» إلى لبنان بعد مقتل «رفيق الحريري» عام ٢٠٠٥ ومشاركته في الحياة السياسية اللبنانية. وكذلك «حزب القوات اللبنانية» بعد إقصائها عن المشاركة في الحكم والحياة السياسية واعتقال قائدها «سمير جعجع» عام ١٩٩٤، فاتخذت موقفاً معارضاً للحكم ولراعيه الإقليمي أيضاً، ولكنها لم تنقض «اتفاق الطائف» وبقيت من مؤيديه، فيما تركز الخلاف حول طبيعة تطبيقه. وأيضاً «حزب الوطنيين الأحرار» وغيره من القوى السياسية المعارضة.

ب– اتجاه معارض للحكومة وليس للحكم أو للصيغة التي أنتجته، وهو ذو تعبيرات مختلفة، فمنها أحزاب مشاركة في الحكومة ومعارضة لرئيسها، ومنها أحزاب غير مشاركة في الحكومة. ومن النوع الأول المشارك في الحكومة المعارض لرئيسها إبان فترة تولي الرئيس «رفيق الحريري» رئاسة الحكومة في لبنان، كان الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب الكتائب اللبنانية وحركة أمل وتيار المردة و حزب البعث العربي الاشتراكي. فهؤلاء شاركوا في الحكومة وعارضوا رئيسها لعلاقاته الخارجية، أو لبرنامجه الاقتصادي، أو لحصص في الحكومة أو لمطالب لم يحققها لهم. ومن ضمن هذا الاتجاه أيضاً تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي عندما تحولوا إلى معارضة لحكومة الرئيس «سليم الحص» في الفترة ما بين (١٩٩٨–٢٠٠٠). وكذلك حزب الله وحركة أمل وتيار المردة والتيار الوطني الحر الذين شاركوا في حكومة «فؤاد السنيورة» وحكومة «سعد الحريري» بعد عام ٢٠٠٥، ولكنهم عارضوا

سياساتها وبرامجها من داخل التركيبة الحكومية، وأسقطوها أكثر من مرة بانسحابهم منها[١].

ومن النوع الثاني المعارض للحكومة وغير المشارك فيها وفي فترات متعددة، كان الحزب الشيوعي اللبناني والتنظيم الشعبي الناصري والجماعة الإسلامية وكذلك تيار المستقبل في فترة حكومة «نجيب ميقاتي» (٢٠١١-٢٠١٤).

٤- شهدت مرحلة ما بعد «اتفاق الطائف» بروز أحزاب وتيارات جديدة اتصفت بالتفافها حول (زعيم/ رمز) ذي موقع سلطوي سابق أو شأن اقتصادي ومالي، وله علاقات واسعة في الوسط السياسي الإقليمي والدولي[٢]. ومن أبرز الأمثلة على ذلك تيار المستقبل الذي التف حول الرئيس «رفيق الحريري» رجل الأعمال والاقتصادي اللبناني المشهور القادم من المملكة العربية السعودية، وهو من عرَّابي «اتفاق الطائف» ورجل السعودية في لبنان. وكذلك «التيار الوطني الحر» الذي تشكل حول العماد «ميشيل عون»، بعد لجوئه إلى فرنسا قبل أن يستقر على اسمه الحالي وتشكيله هيئة تنسيق له باسم – المكتب المركزي للتنسيق الوطني- وقد عبر عنه بصيغ تنظيمية متعددة. ومن الأمثلة على هذا النوع من الأحزاب أيضاً «حزب الوعد» الذي أسسه «إيلي حبيقة»، القائد السابق للقوات اللبنانية، و«الحزب الديمقراطي اللبناني» الذي تأسس حول زعيم الحزبية اليزبكية «طلال أرسلان»[٣].

٥- شدة وطأة التدخلات الخارجية: إن قراءة التجربة الحزبية في لبنان خلال هذه المرحلة تبين مدى كثافة الحضور الإقليمي والدولي

---

(١) أشتي، شوكت وأشتي، فارس. **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**. المرجع السابق نفسه، (ص ص٣٥-٣٧).

(٢) الخازن، فريد. **الأحزاب السياسية في لبنان:حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية**. مرجع سابق، (ص ص٨٠-٨٢).

(٣) اشتي، شوكت واشتي، فارس. **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**. مرجع سابق، ص٣٥.

وهيمنته على الدولة وعلى آليات عمل السلطات الرسمية وغير الرسمية، لدرجة يمكن القول معها إن الحضور الأجنبي اعتمد في تبرير وجوده وتوسيع نفوذه على الأحزاب السياسية ذاتها التي استدعت هذا الحضور وهذا التدخل كنوع من الاستقواء بالخارج، وبعباءات متعددة تأتي أغلبها لخدمة أغراض خاصة، بل قد تُزيِّن هذه العلاقات مع الأجنبي بشعارات براقة سرعان ما تذوي وتذوب أمام الاستحقاقات الوطنية، كما حصل في دعوة قوى الرابع عشر من آذار لتدويل قضية اغتيال الرئيس «رفيق الحريري»، وتشكيل محكمة دولية خاصة بلبنان، واستغلالها لأغراض سياسية والانتقام من الشركاء في الوطن الواحد ومن القوى الإقليمية الداعمة لهم، وإقصائهم ومعاقبتهم دون التحقق من القضية ومن يقف خلفها. وهذا جزء من مسلسل التجاذبات التي أفرزتها حدة التناقضات بين القوى الإقليمية والدولية الساعية للهيمنة على لبنان والمنطقة، وتكرار لما فعله أقطاب «الجبهة اللبنانية» في مطلع «الحرب الأهلية» عام ١٩٧٥ وعدم الاستفادة من دروس وعبر الماضي عندما وجهوا نداء إلى الملوك والرؤساء العرب في٧ نيسان١٩٧٧، هددوا فيه بتدويل الأزمة إن لم يسارعوا إلى التدخل وإنقاذهم، وكذلك تكرار لِمَا فعله «حزب الكتائب» في تحالفه مع (إسرائيل) في عهد الرئيس «بشير الجميل»[١].

والملاحظة المهمة التي تسجل على هذه المرحلة، هي تكاثر نشوء الأحزاب والجمعيات السياسية في لبنان وزيادة عديدها، وهي إما تجديد لقديم أو تأسيس لجديد أو انشقاقات عن راهن، وتراوحت مواقفها بين المؤيد لهذا المحور ومعارض لذاك، في لعبة اشتداد الصراع على لبنان والشرق الأوسط التي نعيشها حالياً ونحصد تداعياتها.

---

(١) المجذوب، محمد. **مصير لبنان في مشاريع. مرجع سابق،** (ص ص٩١-١٠٣).

المبحث الثاني: بيئة الأحزاب اللبنانية وبنيتها – أنماطها وخصائصها

تقتضي معاينة الحالة الحزبية في أي مجتمع إعادة تسليط الضوء على الواقع السياسي والاجتماعي العام لهذا المجتمع الذي أنتج تلك الحالة، مثلما تقتضي إعادة استكشاف الممرات والقنوات الداخلية والخارجية التي تحتضن حراك العملية الحزبية فيه، ومعرفة مدى الاستجابة والتفاعل الشعبيين معها، أي مدى تطابق أو اقتراب كل طرح حزبي من ملامسة مصالح الفئات الشعبية التي يتوجه إليها، وحسن التعبير عنها، والنجاح في استخدام الآليات التعبوية، النظرية والمادية، لقيادة نشاط هذه الفئات. وقد ركَّزت الدراسة في المطلب الأول على تحليل البيئة التي تنشط الأحزاب اللبنانية في ظلها، ومن ثمَّ تحليل بنيتها الفكرية والتنظيمية ومصادر تمويلها، وتناول المطلب الثاني أهم أنماطها وخصائصها.

المطلب الأول: بيئة الأحزاب اللبنانية وبنيتها

أولاً: بيئة الأحزاب اللبنانية:

يُقصد ببيئة الأحزاب السياسية ما يحيط بوجودها ونشاطها، والمناخ الذي تنشط فيه، يؤثر فيها ويتأثر، والذي تتضح من خلاله محددات عملها ونشاطها ووجودها. وهي إحاطة ضمن أطر ومستويات متعددة (إطار الدولة الوطنية التي توجد فيها الأحزاب، وإطار النظام الدولي الذي توجد فيه الدولة، وما يمكن أن يتفرع عنه من أطر إقليمية فرعية). كما يمكن أن يتضمن كل إطار، وبخاصة إطار الدولة الوطنية (موضوع بحثنا هذا) مستويات عديدة، أهمها: مستوى النظام السياسي، مستوى الإطار القانوني الناظم، ومستوى القواعد المجتمعية والثقافية الفاعلة، وفي كل مستوى يمكن أن توجد نصوص وقواعد، وهناك حقول متعددة سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية.

١- مستوى النظام السياسي:

يُستنتج من مقدمة الدستور اللبناني ومتنه ملامح النظام السياسي القائم في الدولة اللبنانية، وأبرز معالمه أنه نظام جمهوري ديمقراطي برلماني قائم على احترام الحريات والعدالة والمساواة بين أبنائه، والشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية، وقائم على مبدأ فصل السلطات وتوازنها وتعاونها. ويتضمن متن الدستور على فصول ومواد ملتزمة بهذا النظام، سواء في ضمان حقوق اللبنانيين وواجباتهم، أو في تنظيم السلطات وسُبل إنتاج كل منها[١]. وهو نظام ملتزم بجامعة الدول العربية والمنظمات التابعة لها، وبمنظمة الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها، وبصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، فضلاً عن عشرات المنظمات والمواثيق الدولية. ويعني هذا أن - لبنان- مندرج ضمن المنظومة السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية التي تحكم العالم من جهة، إلا أن نظامه طائفي بامتياز من جهة أخرى[٢]. وتُقر مقدمة الدستور بذلك من خلال عدها إلغاء الطائفية هدفاً وطنياً أساسياً، وتنفي شرعية أية سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك (فقرة ي)[٣]، أي ميثاق التوافق بين الطوائف (الميثاق الوطني).

وقد رأينا أن الدولة العثمانية والانتداب الفرنسي قد عملا على إقرار وتثبيت مبدأ الطائفية في أنظمة الحكم المختلفة التي سادت لبنان، وذلك لإشاعة الفرقة بين اللبنانيين وتفتيت قوى الوحدة الوطنية وبث عوامل الضعف، حتى يتسنى لهما

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :جحا، شفيق،(١٩٩١). **الدستور اللبناني: تاريخه، تعديلاته، نصه الحالي،** (ط١، ص ص٢٠-٢٥). بيروت: دار العلم للملايين.

(٢) انظر أيضاً: الدستور اللبناني الصادر ١٩٢٦ مع جميع تعديلاته. شبكة الانترنت. على العنوان التالي: www.arablegalportal.org تاريخ الاسترجاع ٢٠١٢/٣/٥. أو انظر: (الملحق رقم ١).

(٣) جحا، شفيق. **الدستور اللبناني: تاريخه، تعديلاته، نصه الحالي** . مرجع سابق، ص٢٥.

دوام التحكم والسيطرة على البلاد والعباد. وتكرَّست الطائفية في الدستور اللبناني المُقر منذ عام ١٩٢٦ إبان عهد الانتداب الفرنسي، وإلى هذا التاريخ لم يتخلص لبنان من هذا المبدأ البغيض، ولم يتعرض له المشرِّع بالمحو والإلغاء، رغم التعديلات الكثيرة التي أُدخِلت على مواد الدستور. وأهم ما جاء به الدستور على الصعيد الطائفي هو الاعتراف بشخصية رسمية للطوائف الدينية وتمايزها ودورها في مؤسسات الدولة، فضلاً عن حريتها في إدارة أحوالها الشخصية ومصالحها الدينية، فكان لهذا الأمر انعكاسات كارثية على الحالة المجتمعية اللبنانية لم يكن بالإمكان تجاوزها مع مرور الزمن.

لقد ارتكز النظام الدستوري اللبناني بأكمله على «**الطائفية السياسية**» التي تكونت على أساسها مختلف السلطات العامة في البلاد، ولاسيما السلطتين التشريعية والتنفيذية:

أ- **السلطة التشريعية:** قامت جميع المجالس النيابية، قبل وضع الدستور الحالي وبعده، على أساس طائفي بحت، ووزِّعت المقاعد النيابية على الطوائف الدينية المختلفة. فالمجلس التمثيلي الأول، الذي تم انتخابه في أيار عام ١٩٢٢، تكوَّن على أساس طائفي- ديني، وتم توزيع مقاعده الثلاثين على النحو الآتي: عشر مقاعد للموارنة، ستة للشيعة، ستة للسنة، أربعة للروم الأرثوذكس، مقعدان للدروز، ومقعد واحد للروم الكاثوليك، واختصت باقي الأقليات بمقعد واحد. كما تألَّف المجلس التمثيلي الثاني الذي قام في ١٣ تموز عام ١٩٢٥، وتحَّول بعد ذلك في أيار ١٩٢٦ إلى أول مجلس للنواب بعد صدور الدستور اللبناني، من عدد من الأعضاء يوازي أعضاء المجلس التمثيلي الأول، وعلى الأسس السابقة ذاتها(١).

---

(١) ناصوري، أحمد (٢٠٠٩) أملية مقرر - **النظم السياسية العربية للعام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠**، (ص ص٢٣٣- ٢٣٨). دمشق: جامعة دمشق - كلية العلوم السياسية - برنامج الدراسات الدولية والدبلوماسية

وتعاقبت على لبنان، بعد مجلس النواب الأول، مجالس نيابية عديدة قامت جميعها على الأساس الطائفي الديني، ولا أدلّ على ذلك من تبيان أن المجلس النيابي الذي قام في ٣ تموز عام ١٩٦٠، والمكون من ٩٩ نائباً موزعين وفق الآتي: ٣٠ مقعداً للموارنة، ٢٠ للسنة، ١٩ للشيعة، ٦ للدروز، ٦ للروم الكاثوليك، ١١ للروم الأرثوذكس، ٤ للأرمن الأرثوذكس، مقعد واحد للبروتستانت، مقعد واحد للأرمن الكاثوليك، ومقعد واحد للأقليات. وأيضاً المجلس النيابي بشكله الحالي، والذي أُقرَّ بتركيبته وتلويناته الطائفية في «اتفاق الطائف» لعام ١٩٨٩-١٩٩٠، والذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من الدستور اللبناني، فأحدث تغييرات عدة، كزيادة عدد المقاعد النيابية من ٩٩ إلى ١٢٨ مقعداً، وتوزيعها مناصفة بين المسلمين والمسيحيين على الشكل الآتي[١]:

للمسيحيين: ٣٤ مقعداً للموارنة، ١٤ للروم الأرثوذكس، ٨ للروم الكاثوليك، ٥ للأرمن الأرثوذكس، مقعد واحد للأرمن الكاثوليك، مقعد واحد للبروتستانت، ومقعد واحد للأقليات، ومجموعها ٦٤ مقعداً.

للمسلمين: ٢٧ مقعداً للسنة، ٢٧ للشيعة، ٨ للدروز، ٢ للعلويين، ومجموعها ٦٤ مقعداً.

ويرجع التوزيع الطائفي للمقاعد النيابية إلى قوانين الانتخاب السارية التي ارتكزت جميعها على أساس طائفي- ديني بحت، وتقسيمها للمقاعد في كل دائرة انتخابية على الطوائف الدينية المختلفة في هذه الدائرة أو تلك، كما في قانون الانتخاب لعام ١٩٦٠، وكذلك قانون الانتخاب رقم /٦٦٥/ لعام ١٩٩٧، والمعدل بالقانون رقم ١٧١ لعام ٢٠٠٠[٢]. وهكذا، يتضح أن السلطة التشريعية (المجلس

---

(١) لمزيد من التفاصيل: انظر الجدول رقم /١/ في نهاية الدراسة.

(٢) انظر قوانين الانتخاب اللبنانية على العنوان:

http:/www.lp.gov.lb/viewpublicatoms.aspx?id=7

النيابي) في لبنان يقوم على قواعد طائفية بحتة، في تكوينه وبنيته وفي شكله أيضاً. فهو لم ينبثق عن صعود طبقة برجوازية بالمعنى الكلاسيكي الغربي وفرض هيمنتها على سائر طبقات المجتمع، ولا كان في أية مرحلة من مراحله جهازاً تشريعياً فعلياً تنبثق عنه الوزارات وتخضع لرقابته، وإنما نشأ في ظروف تاريخية محددة، فرضت عليه أن يلعب دور مجمَّع طائفي ومناطقي، أي أن يكون محط التقاء زعامات طائفية ومناطقية تتنازع فيه، وتلغي الواحدة منها مفعول الأخرى[١].

ب- **السلطة التنفيذية:** عمل الدستور اللبناني على تثبيت النظام الطائفي في ميدان السلطة التنفيذية، سواء في تشكيل الوزارة أو في تعيين الموظفين في مختلف الوظائف العامة في البلاد. فقد قررت المادة /٩٥/ من الدستور أنه «بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق، تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة»[٢]. إلا أنه رغم تأكيد الدستور ذاته أن هذا النظام الطائفي مُقَر على سبيل التأقيت، ورغم ثبوت إضراره بمصلحة الدولة كما ظهر في الممارسة العملية لاحقاً، فإنه لم يُعدّل، واستمر الاحتفاظ به منذ الدستور الأول لعام ١٩٢٦. فالتعديل الذي جرى على المادة /٩٥/ السالفة الذكر في ٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٣، حذف فقط عبارة (وعملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب) من نص المادة، وأبقى على المبدأ الطائفي كما ورد في النص الأصلي. وهكذا يحتِّم الدستور توزيع المقاعد الوزارية على أساس طائفي، بحيث تختص كل طائفة بعدد من المقاعد الوزارية، كما يتعين تمثيل الطوائف الدينية المختلفة في ميدان الوظيفة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى سريان المبدأ الطائفي الديني في ميدان السلطة التنفيذية بأكملها.

---

(١) دراج، فيصل وباروت، جمال (٢٠٠٦). **الأحزاب والحركات اليسارية في الوطن العربي.** ج٢، ص٣٣. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: جحا،شفيق. **الدستور اللبناني: تاريخه، تعديلاته، نصه الحالي.** مرجع سابق، (ص ص٢٠-٢٣).

ويتضح بالممارسة أن الطائفية قد تغلغلت في الدولة اللبنانية حتى أصبحت من المبادئ العرفية المستقرة دون حاجة إلى نص تشريعي يقررها، ولا أدلّ على ذلك من العرف الذي تقرر بمقتضاه إعطاء رئاسة الدولة للطائفة المارونية، ورئاسة الوزارة للطائفة السنية، ورئاسة المجلس النيابي للطائفة الشيعية(١). وهكذا ارتكز نظام الحكم في لبنان بسلطاته العامة على الطائفية الدينية التي لا تحتاج إلى بيان للتدليل على مساوئها وعيوبها، فسادت الطائفية البلد واجتاحته رغم صيحات الفقه اللبناني المتكررة بإعلان مساوئها وضرورة القضاء عليها، باعتبارها من الأمراض الاجتماعية الفتاكة، وأنه يجب أن يكون التمثيل والتوظيف على أساس العدل والكفاءة والمساواة تحت شعار (الدين لله والوطن والسياسة للجميع).

٢- مستوى الإطار القانوني:

تُعد التشريعات والقوانين من أهم محددات تطور النشاط السياسي والأحزاب السياسية وسائر التنظيمات الاجتماعية، وتزايد حجمها أو ضعفها، كما أنها من المؤشرات الهامة على مدى ديمقراطية النظام السياسي وليبيراليته أو نهجه اللاديمقراطي وطبيعته الشمولية القائمة على دولنة المجتمع وتأميم تنظيماته المختلفة. ومع إقرارنا بأن النصوص الدستورية والقانونية النافذة في لبنان، بدلالاتها العامة والمباشرة، تتصف بملامح ليبيرالية واضحة تعكس حركة الدولة والمجتمع نحو إقرار بعض السبل والأساليب التي تمكنهما من الولوج إلى مرحلة الحداثة السياسية، علاوة على كونه دستوراً مرناً يُوسِّع نسبياً من فضاء الحريات العامة ويضمن ممارستها بشكل واسع، إلا أنه مع الإقرار بذلك فهناك فجوة كبيرة بين نصوص الدستور والقوانين وبين الواقع المُعاش. ولعل من المفارقات الدالة في مراجعة التجربة الحزبية في لبنان أنه بالرغم من عراقة الحضور الحزبي فيه، لم يواكبها ناظم قانوني يشرعن وجودها وينظم تشكيلها وعملها بشكل واضح وجلي،

---

(١) العبد، عارف. **لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل.** مرجع سابق، (ص ص ٢٥٤-٢٦١).

ما أحدثَ التباساً قانونياً خَلطَ مفهوم الحزب بمفهوم الجمعية وغيره من المفاهيم القريبة، وجعل من وجود الأحزاب وكأنه «وجود احتيالي»، بمعنى آخر، النص القانوني يُغيِّب الحزب السياسي، في حين الواقع المجتمعي والسياسي يقرّه ويشرعنه بطريقة أو بأخرى، الأمر الذي جعل الظاهرة الحزبية مُموَّهة بين التغييب الدستوري والقانوني من جهة، وبين الحضور الواقعي الفعلي من جهة أخرى، وجعل السلطات المتعاقبة متواطئة على هذا الوجود من جهة ثالثة، بسبب إصرارها على إدراج الأحزاب السياسية في خانة الجمعيات.

ويمكننا تعقُّب النصوص التي تعنى بالأحزاب – وجوداً ونشاطاً في لبنان– بشكل مباشر أو غير مباشر وفق الآتي:

أ– الدستور اللبناني:

لم يلحظ الدستور اللبناني أي إشارة مباشرة لموضوع الأحزاب السياسية منذ دستور عهد الانتداب لعام ١٩٢٦ ولغاية آخر تعديل له، مروراً بالتعديل الذي أُقر في «اتفاق الطائف» لعام ١٩٨٩–١٩٩٠. إلا أن التشريع اللبناني اتسم بليبيرالية عامة من خلال إقراره بحرية الرأي وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات الواردة في المادة /١٣/ من الدستور، وهو حق ثابت لم تشمله التعديلات الدستورية التي جرت، ومُقر منذ قانون الجمعيات العثماني الصادر عام ١٩٠٩. كما أشارت مقدمة الدستور التي أُضيفت إليه بعد «اتفاق الطائف» إلى الالتزام بمواثيق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتجسيدها في جميع الحقول والمجالات دون استثناء، وأن لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين دون تمييز أو تفضيل[١].

---

(١) حجا، شفيق، (١٩٩٩١). **الدستور اللبناني تاريخه، تعديلاته، نصه الحالي**. مرجع سابق، (ص ص١٥–٢٠).

كما نص الدستور في الباب الثاني منه على صيانة وضمان الحقوق الأساسية الآتية: / حق المساواة والحرية الشخصية، حرية الاعتقاد، حرية التعليم، حق تولي الوظائف العامة، حرية إبداء الرأي والطباعة، وحرية الاجتماع، وحرية تأليف الجمعيات، .../ (١).

ب- قانون الجمعيات العثماني لعام ١٩٠٩ وتعديلاته:

اعتمد التشريع اللبناني في ظل غياب قانون خاص بالأحزاب السياسية على قانون الجمعيات العثماني الصادر بتاريخ/٣/ آب/١٩٠٩. فهذا القانون يصون حرية التأسيس في المادة الثانية منه، التي تتضمن أن تأليف الجمعية لا يحتاج إلى رخصة في أول الأمر، لكنه يلزم في كل حال بمقتضى المادة السادسة إعلام الحكومة بعد تأسيسها، إذْ نصت: «يجب حالاً عند تأليف الجمعية أن يُعطي مؤسسوها النظارة الداخلية بياناً ممضياً ومختوماً منهم، يحتوي على عنوان الجمعية وبيان مقاصدها ومركز إدارتها وأسماء المكلفين بأمور الإدارة وصفتهم ومقامهم، ويُعطى لهم مقابل ذلك، علم وخبر»(٢).

إذاً، فكل ما هو مطلوب من المؤسسين بعد تأسيس الجمعية هو إعلام وزارة الداخلية عن واقعة التأسيس، بمعنى آخر، يُعطي الناشطون للسلطات علماً بنشاطهم، فالإعلام هنا لاحق للتأسيس، لأن المؤسسين بموجب هذا القانون لا ينتظرون من الإدارة أي عمل إداري، وإنما يطلبون منها أخذ العلم والخبر فحسب.

وبناءً على ما تقدم، «فالعلم والخبر» هو عبارة عن إيصال يتسلمه المؤسسون من الإدارة المختصة (الداخلية أو المحافظة)، يثبت أن هذه الإدارة تسلمت البيان القانوني من المؤسسين وأخذت علماً وخبراً بتأسيس الجمعية. لذلك فإن العبارة التي تصدر في الجريدة الرسمية ونصها «يُعطى

---

(١) انظر الدستور اللبناني الصادر ١٩٢٦ مع جميع تعديلاته. مرجع سابق، (ص ص٨-١٩٠).

(٢) انظر قانون الجمعيات العثماني وتعديلاته. على العنوان www.arablegalportal.org تاريخ السحب ٢٠١٣/١/١٥.

العلم والخبر... » هي عبارة غير دقيقة وغير مطابقة لروح القانون، بل يجب أن تكون «أخذت الإدارة علماً وخبراً بتأسيس الجمعية...»، فقد تم استعمال مفهوم «إعطاء العلم والخبر» الموجود في القانون المذكور بشكل خاطئ ومغلوط في الجمعيات، وتم تحويله وتحويره عن مضمونه الديمقراطي الذي كفله القانون، الأمر الذي أبقاه سيفاً مسلطاً على تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية ونشاطها، وبالتالي استخدامه كإجراء إداري وأمني من خلال التركيز على فكرة إعطاء الترخيص بدلاً من العلم والخبر، الأمر الذي أسهم في إبقاء التوتر قائماً بين (الحزب- الجمعية) من جهة، وبين السلطات المختصة من جهة أخرى، سيما وأن المادة الرابعة من القانون المذكور تحظّر تأليف الجمعيات السرية التي أساسها أو عنوانها القومية والجنسية، وقد استغلت الإدارات المتعاقبة هذا المنع والحظر وأشهرته في وجه الأحزاب والجمعيات القائمة أو التي يمكن أن تنشأ، فانعكس ذلك سلباً على حرية النشاط السياسي والحزبي في البلاد في أوقات مختلفة(١).

ومما يجدر ذكره أن قانون الجمعيات هذا، قد شهد تعديلات عديدة وإضافة ملحقات ركَّزت في مجملها على الجمعيات ذات الطابع غير السياسي، ونورد باختصار بعض هذه التعديلات:

- قرار المفوض السامي الفرنسي رقم /٢٧٦/ تاريخ ١٩٢٦/٥/٥، الذي اعتبر أن (الجمعية) التي موضوعها تهيئة الجرائم أو الإغراء على تغيير الأنظمة الأساسية للهيئة الاجتماعية بوسائل غير شرعية جريمة يعاقب عليها القانون.
- وكذلك القانون الصادر بتاريخ ١٩٢٨/٥/٢٦، الذي أضاف على المادة/٣/ من قانون الجمعيات: «رفض إعطاء الجمعيات غير المجاز

(١) مخيبر، غسان (١٩٩١، ١١حزيران). قانون الجمعيات العثماني- جريدة النهار اللبنانية. ص٢.

تأليفها (العلم والخبر) وحلها بمرسوم يصدر في مجلس الوزراء...». - وأيضاً، المرسوم رقم /١٤٧٤/ تاريخ ١٩٣٧/١١/١٧، الذي منع وجود جمعيات ذات أهداف عسكرية، وحلّ الموجود منها.

- ثم القانون رقم /١٠٨٣٠/الصادر في ١٩٦٢/١٠/٩، الذي يحظر العمل على إبقاء جمعيات تم حلها لارتكابها جرائم متعلقة بأمن الدولة أو التعاقد معها أو الترخيص لها مجدداً، أو انتساب أعضائها لجمعية أخرى خلال ثلاث سنوات، أو المساعدة على القيام بأنشطتها.
- وكذا المرسوم الاشتراعي رقم /١٥٣/ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦، الصادر بحكم الصلاحيات الاستثنائية لحكومة «شفيق الوزران»، في عهد الرئيس «أمين الجميل»، الذي أخضع نشاط الجمعيات السياسية وغير السياسية والأجنبية واتحاد الجمعيات لرقابة شديدة وإجراءات صارمة، لذلك تمت مواجهته واشتدت حركة الاعتراض عليه حتى تم إلغاؤه بالمرسوم الاشتراعي رقم /٢٨/ تاريخ ١٩٨٥/٣/٢٣، لتعود الأحزاب للخضوع إلى القانون العثماني لعام ١٩٠٩[١]

وتالياً، صدر التعميم رقم /١٠/ تاريخ ٢٠٠٦/٥/١٩عن وزارة الداخلية، والذي يحدد آلية جديدة لتأسيس الجمعيات في لبنان، وهي آلية منسجمة مع قانون الجمعيات العثماني من حيث الالتزام بقاعدة «العلم والخبر»[٢].

ج- قوانين أخرى ذات صلة، وأهمها[٣]:

١- قانون إنشاء مجلس شورى الدولة، الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم /١١٩/ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٨، وهو هيئة تتولى القضاء الإداري ومراقبة إعداد

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظرالملحق٢: **قانون الجمعيات العثماني وتعديلاته.**

(٢) اشتي، شوكت، واشتي، فارس. **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**، مرجع سابق، (ص ص٤١-٤٥).

(٣) المرجع نفسه، (ص ص٤٢-٤٣).

النصوص التشريعية والتنظيمية، فهو بمثابة محكمة عادية للقضايا الإدارية، ومحكمة استئنافية وتمييزية في القضايا الإدارية التي حدد القانون لها محكمة خاصة، وينظر في طلبات الإبطال بسبب تجاوز حد السلطة. وما يعني (الأحزاب) في هذا القانون اختصاصان:

الأول: صلاحية النظر في طلبات الإبطال بسبب تجاوز حد السلطة.

الثاني: ما يمكن أن ينشأ من محاكم خاصة لها علاقة بوجود الأحزاب وبعملها وبالعمليات ذات الطابع السياسي، مثل قانون الانتخاب رقم /٦٦٥/ تاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٩ والقضايا الناشئة عنه ذات الصلة.

٢- قانون التنظيم القضائي في لبنان، الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم /١٥٠/ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦، والذي أورد في مادته الرابعة مهمات مجلس القضاء الأعلى، ومنها السهر على حسن سير القضاء وعلى كرامة وحسن سير العمل في المحاكم واتخاذ القرارات الإدارية اللازمة لهذا الشأن. وما يعني الأحزاب السياسية من هذا القانون هو دوره في ضبط استقلال عمل القضاء الذي يشكل ضمانة لعمل الأحزاب والتنظيمات المختلفة.

٣- قانون العقوبات اللبناني، الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم /٣٤٠/ تاريخ ١٩٤٣/٣/١ وتعديلاته، وما يعنينا منه هنا، ذلك الجزء المتعلق بالجمعيات غير المشروعة والتظاهرات والتجمعات الشعبية.

٣- مستوى القواعد المجتمعية والثقافية:

تتداخل في لبنان مؤسسات المجتمع المدني بمؤسسات المجتمع الأهلي، وهذا مرتبط مع ما تناوله البحث عن تداخل الأحزاب الحديثة مع الحزبيات التقليدية، فتتخذ علاقة الأحزاب بتلك المؤسسات أكثر من شكل: **الشكل الأول**، هو أن الأحزاب الكبرى تخلق مؤسسات نقابية وثقافية واجتماعية تابعة لها، تنفذ توجيهاتها، أوهي مؤسسات واجهية للحزب، فهو المقرر في شؤونها. وقد يوجد فيها أعضاء آخرون غير حزبيين، ولكنهم في الأغلب هم أصدقاء الحزب، ونجد

هذا الشكل في الهيئات العمالية والطلابية بشكل أساسي. أما **الشكل الثاني**، فقد يلجأ بعض الحزبيين، بقرار محلي أو بمبادرة فردية منهم، إلى نوع من المشاركة في تأسيس جمعيات محلية أو السيطرة على هيئاتها الإدارية، وهذا الشكل نجده أكثر انتشاراً في النوادي والجمعيات الثقافية والاجتماعية.

والشكل الثالث، يبرز في محاولة بعض الأحزاب السيطرة على هيئات نقابية فاعلة، سواء بمفردها أو بالتحالف مع غيرها، ونجده ضمن النقابات الكبرى مثل: (المحامين، الصيادلة، الهيئات الطلابية، واتحاد الكتاب). وتجلى هذا في الانتخابات النقابية التي جرت في السنوات الأخيرة بعد عام ٢٠٠٥، حيث انقسم الأفرقاء حسب التحالفات السياسية /٨ آذار/ و/١٤ آذار/ في محاولة للسيطرة على النقابات والاتحادات الكبرى[١].وهناك شكل رابع، لعلاقة الأحزاب بمؤسسات المجتمع المدني والأهلي، وهو انضواء بعض الأحزاب الصغيرة أو المحظورة ضمن أطر نقابية واتحادات منسجمة مع توجهاتها، أو انضوائها تحت لواء أحزاب كبرى تتفق معها في توجهاتها العامة[٢].

ويسجل فيما يلي بعض الملاحظات الهامة حول البنية المجتمعية للأحزاب السياسية اللبنانية:

أ- **الملاحظة الأولى**، تتعلق بطبيعة البنية ذاتها، إذ يوجد نوعان من البُنى: بنى جماهيرية وبنى نخبوية. البنى الجماهيرية، وهي التي تمتاز بها الأحزاب والحركات والتيارات ذات الانتماء والبعد الطائفي، سواء حملت هذا العنوان صراحةً أو التباساً، أو كان هذا الانتماء بالمقاصد والمصالح أو بالفكر والتنظيم. أما البنى النخبوية، فتتميز بها الأحزاب والحركات والتيارات

---

(١) **موسوعة الأحزاب اللبنانية** (٢٠٠٦)، (ط١، ص ص١٥ – ٤٥). المجلد الأول. بيروت: المركز العربي للمعلوماتية.

(٢) شرور، فضل (١٩٨١). **الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان: ١٩٣٠-١٩٨٠**، (ط١. ص ص٥-١٥). بيروت: دار المسيرة.

الحديثة والتحديثية، فكراً وتنظيماً وأساليب عمل، سواء حملت العنوان القومي أو الليبرالي، الاشتراكي أو الشيوعي.

ب- **الملاحظة الثانية**، وترتبط ببنية الأحزاب الجماهيرية ذاتها، وهي نوعان من البُنى: النوع الأول، بُنى طائفية عفوية تتماهى فيها جماهير الحزب وأنصاره مع قاعدته التنظيمية، وتتميز بالانشداد إلى اسم الحزب أو إلى زعيمه، وتتماثل فيها البنية الاجتماعية للحزب مع بنية المجتمع ذاته من حيث اشتمالها على كل الفئات المجتمعية في الطائفة، حيث قيادته من الطبقة الأعلى في الطائفة، أي(عليّة القوم وكبار الموظفين والتكنوقراط)، وقيادته الوسطى من النافذين والوجهاء والمثقفين في العائلات المرموقة، أما قاعدة الحزب فهي من الفقراء والعمال والفلاحين والعاطلين عن العمل وصغار الموظفين، وهذا ما نجده لدى كل من حركة أمل، وتيار المستقبل، والحزب التقدمي الاشتراكي، والتيار الوطني الحر.

أما النوع الثاني، فهي بُنى طائفية منظمة وهادفة يتمايز فيها أعضاء الحزب عن جماهيره ومؤيديه في التنظيم، ويتميز ببنية تنظيمية قوية وشديدة المركزية والترابط، وذات طبيعة أمنية مركّزة. وهي أحزاب يغلب على بنيتها الاجتماعية طابع الفئات الدنيا في الطائفة من عمال وفلاحين وموظفين صغار وعاطلين عن العمل، سواء في قياداتها أو قواعدها، مع لحظ وجود التكنوقراط في قياداتها العليا، ومثاله حزب الله، والقوات اللبنانية، والجماعة الإسلامية.

ج- **الملاحظة الثالثة**، وهي خاصة ببنية الأحزاب النخبوية، وهي على أنواع، فمنها بنى نخبوية محصورة بالطبقة الوسطى المثقفة من محامين وأساتذة وموظفين ومستخدمين في الفئات الوسطى وعلى امتداد خارق للطوائف كلها، كما لدى الحزب الشيوعي، والحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة الشعب.... وغيرها من القوى التقدمية العلمانية في لبنان.

كما توجد بُنى نخبوية شبيهة بالأولى ومحصورة بالطبقة الوسطى مجتمعياً، ولكنها مختلفة عنها بانحصارها ضمن طائفة محددة بذاتها، أي لكل طائفة أحزابها النخبوية، مثل حراس الأرز، حركة مسلمون بلا حدود....

د- **الملاحظة الرابعة،** وتتعلق بتنظيمات محصورة ضمن نطاق جماعات اثنية أو قومية معينة، كالأحزاب الأرمنية (الطاشناق والهاشناق) التي ينحصر نشاطها وتنظيمها ضمن الجماعات الأرمنية تحديداً، وكذلك الأحزاب والتنظيمات الكردية المنتشرة ضمن الأقلية الكردية في لبنان. فهذه الأحزاب تطرح مواقف متناقضة من القضايا الراهنة في لبنان وتنخرط في أحد المحورين الرئيسيين (٨ آذار أو ١٤ آذار)، إما بشكل رسمي أو شبه رسمي أيضاً[(١)].

ثانياً- بنية الأحزاب اللبنانية:

للأحزاب بنيتها الفكرية والإيديولوجية، وكذا بنيتها التنظيمية، وترتبطان معاً بعلاقة جدلية وعضوية مع قضية تمويلها، وخلاصة ذلك قيامة الحزب ووجوده ونشاطه وفعله الجماهيري.

١- البنية الفكرية والأيديولوجية:

فعلى مدى تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، أدى الترابط الطبيعي بين الدين والثقافة إلى بروز ثقافة طائفية تم توظيفها في الصراع السياسي الدائر، مع العلم أن الخلافات لم تكن ذات منحى ديني بالضرورة، وكان أكثرها يعود إلى التيارات الثقافية والسياسية التي تمايزت مواقفها حول دور لبنان السياسي وموقعه بين العالمين العربي والغربي، وكان لهذا الموضوع دور مركزي في انشطار مجتمعي ثقافي تربوي ذي اتجاهات أيديولوجية وسياسية متضاربة،

---

(١) شرور، فضل. الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان... المرجع السابق نفسه، (ص ص١٨-٣٣).

أضعفت مجتمعةً دور الدولة المركزية، وأباحته أمام قطاع التعليم الخاص (الطوائفي والتبشيري الأجنبي) [١]. فكل بيت لبناني ينتمي إلى فئة اجتماعية معينة، ولكل فئة اجتماعية ثقافتها ومصالحها وفهمها الخاص، وهذا يعني أنه بقدر ما يكون المناخ الاجتماعي طائفياً بقدر ما تكون الثقافة والكتابة التاريخية طائفيتين، وبقدر ما يكون الرأسمال الثقافي، العائلي والمدرسي، للأبناء طائفياً وموجهاً ضد «الآخر» الشريك في الوطن. وهكذا، لايزال لبنان يُراوح مكانه بين النزاع والوفاق ضمن منظومة التعايش الطائفي التي تحكمها المعطيات والحقائق الآتية[٢]:

أ- ضعف دور الدولة وأدائها في مضمار التربية المواطنية، وذلك بفعل حالة التشظي والتشرذم الثقافي والاجتماعي، لصالح تنامي دور المؤسسات الدينية والثقافية والتعليمية الطائفية. فقيام ثقافة وطنية جامعة يتطلب نقلة نوعية في الفكر والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية، وهذه غير موجودة في المجتمع اللبناني أو غيره من المجتمعات العربية.

ب- عدم التوصل إلى مصالحة وطنية حقيقية بموجب «اتفاق الطائف»، فلا يزال اللبنانيون يختلفون حول شكل الديمقراطية التي يريدون، وماذا يفعلون بالطائفية السياسية والطائفية الاجتماعية...، فهي مسائل عالقة ولم تُحل بعد، ويتطلب حلها حواراً صريحاً ومفتوحاً بين المكونات الاجتماعية اللبنانية، حول الهواجس والمخاوف والطموحات لكل الأفرقاء.

ج- إن عدم فك الارتباط بين الطائفة والسياسة عند اللبنانيين سيظل يحمل معه عوامل الاضطراب والانشقاق فيما بينهم، فبدلاً من أن يؤدي «اتفاق الطائف» إلى إرساء العيش المشترك وإنهاء عقدة الخوف عند المسيحيين وعقدة

---

(١) كشلي، محمد (١٩٩١). **نقد الحياة السياسية اللبنانية**، (ط١، ص ص١٢-٢٥) بيروت: دار ابن خلدون.

(٢) **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان: تجدد والتزام**(١٩٩٠)، (ص ص٩-٢٢). بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي.

الغبن عند المسلمين، وإلى إرساء العلاقات الاجتماعية على أسس من التوازن العادل والتسوية بين المطالب المتعددة للطوائف...، بدلاً من ذلك كله، أدى إلى الإحباط المتنقل من طائفة إلى أخرى، وإلى إبقاء الهواجس المعلنة والمخفية للطوائف واستمرار ثقافة الخوف والتخويف المتبادلة. فمثلاً، توجد هواجس مسيحية حول هوية لبنان وسيادته واستقلاله، وحول قانون الانتخاب والتمثيل الطائفي في المجلس النيابي والسلطة التنفيذية، ونمو الديمغرافيا الإسلامية، وتنامي «الأصولية الإسلامية» ورفعها شعار (أسلمة لبنان)، وملفات التجنيس والمجهرين والأمن والتوطين (كملفات تجنيس الفلسطينيين في لبنان). وكذلك هواجس إسلامية مرتبطة بعودة الهيمنة والامتيازات المارونية التي تفعل فعلها في الكيان اللبناني، وتثير «الأنا» ضد «الآخر»، والأنا ضد الشقيق، وكذلك الارتباط الوثيق بالغرب والاستدارة نحوه على حساب المحيط العربي والإسلامي.

د- استمرار عامل الديمغرافيا المتحولة والمتبدلة والنمو السكاني المضطرب في لعب دور سلبي مؤثر في الحياة اللبنانية وعدم استقرارها في ظل النظام الطائفي السياسي والحالة المجتمعية الطائفية. فماذا سيحصل مثلاً لو رفض المسلمون في المستقبل وهم يشكلون الأكثرية العددية، قاعدة التناسب المعمول بها حالياً (المناصفة بين المسيحيين والمسلمين)، وتوزيع الرئاسات الثلاث والمقاعد في مجلس النواب والوزراء...؟، فطالما بقيت الديمغرافيا طائفية وليست وطنية، طالما بقيت غير بنَّاءة وعاملاً لزعزعة الاستقرار.

هـ- زادت الحرب الأهلية اللبنانية من الفصل بين الطوائف والمناطق، وعمَّقت التحاجز الطائفي، بحيث أن الاندماج المجتمعي لا يزال يصطدم بذيول هذه الحرب وتداعياتها، وبالحاجز النفسي بين«الأنا» و«الآخر»، وبقوانين الأحوال الشخصية وغيرها...، وهكذا يتضح أن المصالحة القائمة على المصارحة والحوار والاعتراف بالآخر هي وحدها الكفيلة بتحقيق الوحدة الوطنية الحقيقية والاندماج المجتمعي.

و– إن التهديد الخارجي الذي يوحّد عادة بين المجموعات البشرية في وطن أو دولة معينة، ما هو سوى عامل شقاق وفرقة في لبنان. فلا يزال اللبنانيون غير متفقين على تحديد الأعداء والأصدقاء، ويختلفون على كيفية ترتيب أولوياتهم وعلاقاتهم الإقليمية والدولية، وحول الوجود الفلسطيني، والعلاقات مع سورية، والصراع العربي– الصهيوني ووسائله، ولاسيما بعد تحرير جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، وبقاء مزارع شبعا تحت الاحتلال الإسرائيلي.

وهكذا، فإن التدخل الخارجي في الشأن الداخلي اللبناني كان على الدوام بمثابة المنبِّه والموقِظ للخلافات اللبنانية– اللبنانية الكامنة، وإنَّ وقف هذا التدخل يُعدُّ عاملاً مهماً وأساسياً في معالجة جذرية للشأن اللبناني. وحتى تاريخه، ما زالت الهوية الوطنية اللبنانية بكل مقوماتها ومكوناتها وتعريفها موضوع جدل وتجاذب، كذلك ما زالت الوحدة المجتمعية معلَّقة، ولم ينعقد التوافق الداخلي حول الثوابت الأولية للوطن الواحد من (الاستقلال إلى العروبة، إلى الطائفية، إلى الموقف من اتفاق الطائف ودور الطوائف...، إلى تفسير الصيغة اللبنانية والاحتكام إلى عهد أو ميثاق وطني جامع) أياً كان هذا الميثاق[١].

إنَّ قراءة سوسيولوجية لتطور النظام السياسي والحزبي في لبنان تؤكد حقيقة بالغة الأهمية، هي أن القوى المعارِضة للتحديث وعصرنة المجتمع(التيار التقليدي الأصولي والعشائري العائلي)، عدَّت التحديث والديمقراطية خطراً يهدد مقومات وجودها ومرتكزاتها الأساسية، ومع ذلك كانت مضطرة لرفعها كشعارات ومظلة تخفي تحتها الحقيقة والنقيض، لأنها لغة العصر وعنوانه، فتم اعتمادها من كل الأفرقاء، ولكنَّ كل فريق منهم حدد لها سقوف ومضامين ومعانٍ تنسفها من جذورها، ومغايرة لما يعنيه الفريق الآخر الشريك في الوطن، ومناقضة لمعنى

---

(١) كشلي، محمد. **نقد الحياة السياسية اللبنانية**. مرجع سابق، (ص ص٤٨–٥٥).

الديمقراطية العام[1]. فالقوى السياسية ذات الطابع «الإسلاموي» تسعى إلى الديمقراطية العددية، لأن لها مصلحة في ذلك بحكم الديمغرافيا السكانية والتفوق العددي. أما القوى السياسية المسيحية، فتريد الديمقراطية تحت سقف المناصفة على الأقل في المجلس النيابي والوظائف الحكومية، والتوافق بين الرئاسات الثلاث. أي أن الكل يريد ديمقراطية مشروطة ومنقوصة ومُفصَّلة على قياسه، وإذا تعارضت الديمقراطية مع الطائفة أو المذهب أو العائلة فإنهم يفضلون طوائفهم ومذاهبهم وعوائلهم. وفي هذا الصدد، ثابر صناع القرار والمتنفذون على اتخاذ مواقف وقرارات تهدف إلى الترويج لقيمهم ومصالحهم الشخصية، مما أبقى الدولة ضعيفة وغير قادرة على نشر وفرض مشروعها الحداثي بكل محدداته القانونية والمؤسساتية والثقافية والرمزية، الأمر الذي أدى بالأفراد إلى استمرار الارتباط بالعصبيات التقليدية من أجل تمرير مطالبهم وتحقيق مصالحهم، وأدى بهم إلى البحث عن وسائل تحكُّم وضبط اجتماعي غير رسمية، بدلاً من وسائل الضبط الرسمية القانونية التي يجب أن تكون من أهم آليات الدولة الحديثة، وذلك أُسوةً بالعديد من الدول العربية[2].

ويمكن القول إن الواقع اللبناني – كما تكوّن تاريخياً– لم يعرف الديمقراطية والحداثة السياسية الحقَّة في أية مرحلة من مراحل تطوره، بل تميَّز بالحذر من الشريك في الوطن الواحد، إن لم نقل نفيه ومحاصرته. فالنخب الحاكمة حوَّلت مشروع بناء الدولة إلى أداة استلاب وضبط وسيطرة تحكمها عقلية القبيلة والغنيمة والعقيدة، وكما يصفها «محمد عابد الجابري» بالقول: «القبيلة والغنيمة والعقيدة، محددات ثلاثة حكمت العقل السياسي العربي في الماضي، وما زالت تحكمه

---

(١) لمزيد من الاطلاع انظر: **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان: تجدد والتزام.** مرجع سابق، (ص ص٥-١٢).

(٢) الصلاحي، فؤاد والتميمي، محمد (٢٠٠٧). **الأحزاب السياسية العربية: حالة اليمن،** (ص ص٨٣-٨٤). بيروت: المركز اللبناني للدراسات.

بصورة أو بأخرى في الحاضر. أجلْ لقد دخلت الحداثة بعض جوانب حياتنا منذ أكثر من مائة عام، أي منذ أن بدأنا نحتك بالحضارة الغربية المعاصرة، فظهرت التيارات الأيديولوجية النهضوية والمعاصرة من سلفية وعلمانية وليبيرالية وقومية واشتراكية، وقامت أحزاب وجمعيات، كما غرست بنيات تنتمي إلى الاقتصاد الحديث، فتعرضت المحددات الثلاثة (القبيلة، الغنيمة، العقيدة) إلى نوع من القمع والإبعاد، وأصبحت تشكل المكبوت الاجتماعي والسياسي عندنا...» [١]. هذا المكبوت الذي ظل يتحين الفرصة للعودة والهيمنة عند كل محنة تتعرض لها الأمة. وهكذا، عادت العشائرية والطائفية والتطرف الديني والعقدي لتسود المجتمعات العربية بصورة لم يتوقعها أحد من قبل، « لقد عاد المكبوت ليجعل حاضرنا مشابهاً لماضينا، ويجعل عصرنا الأيديولوجي النهضوي والقومي وكأنه حلقة استثنائية في سلسلة تاريخنا، فأصبحت القبيلة محركاً للسياسة، وأصبح الريع جوهر الاقتصاد عندنا، وأصبحت العقيدة إما ريعية تبريرية وإما خارجية – نسبة للخوارج– »[٢]. ولهذا، نقرُّ بصعوبة البناء الديمقراطي وترسيخ الحداثة السياسية في إطار مجتمع تقليدي عصبوي، لأن ذلك يستلزم بالضرورة إحداث تحولات بنائية وهيكلية شاملة، ليس في الدولة والمجتمع فحسب، بل في سيكولوجيا الفرد والجماعة، لأن« الديمقراطية ليست فقط منظومة من الضمانات المؤسسية... ولا تقوم على قوانين فقط، بل كذلك وعلى الأخص على ثقافة سياسية منطلقها الأول المساواة...»[٣]. وبهذا الصدد، نشير إلى استمرار البنى التقليدية في لبنان بإنتاج منظومة القيم الخاصة بها، ليس بوصفها مظاهر ماضوية، بل بوصفها بنى فاعلة ومقررة في مختلف جوانب المجال العام، وهو الأمر الذي يخلق ممانعة

---

(١) الجابري، محمد عابد (١٩٩٥). **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، (ط٣، ص٣٧٣) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٧٤.

(٣) طرابيشي، جورج (١٩٩٨). **في ثقافة الديمقراطية**، (ط١، ص ص٣٩–٤٠). بيروت: دار الطليعة.

قوية في واقع المجتمع تعيق تأصيل وتجذُّر النظام الحزبي والأهلي الحديث وتكبح تطور مأسَسة الدولة. ومع ذلك، لابد من الإقرار بأن ملامح التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي تنتشر بصعوبة وفق عملية مزدوجة تأخذ طابع التوفيق / لا بل التلفيق بين التقليد والحداثة، مما يعطي شكلاً مشوهاً لطبيعة الدولة وآليات عملها. فهذه الازدواجية ترجع إلى ازدواجية مماثلة في نمط الإنتاج ومنظومة العلاقات الاقتصادية – الاجتماعية، إذإن تغلغل النمط الرأسمالي للإنتاج لم يستطع إزاحة النمط التقليدي السابق، بل تتمفصل علاقاتهما، بحيث تبدو مظاهر التحديث متجاورة ومتشابكة مع المظاهر التقليدية في صورة تشوِّه البناء الاجتماعي والنظام العام في الدولة والمجتمع.

إنَّ عملية التحديث والتحول الديمقراطي تتطلب بالضرورة نسقاً ثقافياً وقيمياً محاذياً ومنسجماً مع ذلك التحول، إن لم يكن يسبقه. نسقاً يعترف بتنوع الأصول والمعتقدات والآراء والمشاريع، وتأمين الضمانات الدستورية للأقلية كما للأكثرية، لممارسة حقها في توكيد ذاتها في ظل سيادة الغالبية(١). ويعني ذلك أن النسق السياسي الليبيرالي في الدولة، لا بد من أن يرتبط به بالضرورة تغيير ثقافي يطرأ على النظام الاجتماعي وعلائقه المتعددة (أفقياً وعمودياً). وفي هذا الصدد، نجد أن المؤسسات السياسية الحديثة في لبنان قامت على البنى التقليدية التي عملت بدورها على إعاقة التقدم السياسي والاجتماعي. فزعماء الطوائف وأحزابها استطاعوا بسطَ نفوذهم على الدولة والحكومة والبرلمان وكل مفاصل الحياة السياسية، مرددين مصطلحات وقيم حديثة هي بالأصل حكراً على الدولة. فتلك البنى التقليدية لا تتيح للتحولات «الحداثوية» أن تتجذر وتتمأسس في الواقع وفق شروطها الخاصة، وتشكل باستمرار جماعات ضغط تقليدية تتناقض مصالحها مع المصالح العامة للمجتمع والدولة، وذات عقلية براغماتية ترتبط بجهاز الدولة ما دامت تستفيد منه مادياً ومعنوياً، وتنفصل عنه، بل وتدمره إذا حاول تقليص مصالحها أو تحجيم

---

(١) طرابيشي، جورج. **في ثقافة الديمقراطية**. المرجع السابق نفسه، (ص ص ٤٦–٤٧).

نفوذها، فقوة الطائفة تطغى على سلطة الدولة وآلياتها القانونية في كثير من الأحيان وتتقاسم معها السيادة. وفي هذا السياق، يمكن رصد ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية السائدة في لبنان والعديد من البلدان العربية، مع العلم أن الواقع المجتمعي لا يعرف صورة نقية من هذه النماذج بل يقدم مزيجاً مختلطاً منها، وهي[١]:

أ- ثقافة سياسية ضيقة، يقتصر دور الفرد فيها على تلقي مخرجات النظام السياسي. فالأفراد ليست لديهم الرغبة في التعبير عن ذواتهم كمشاركين سياسياً، إما لأنهم لا يملكون حداً أدنى من المعرفة، أو لعدم القدرة على ذلك، أو لأنهم لا يعرفون أية بدائل أخرى.

ب- ثقافة سياسية سلبية وتابعة، نشهد فيها تواضع مساهمة المواطنين في الممارسات السياسية على الرغم من أن لديهم معرفة تامة بالنظام السياسي ومخرجاته وبقواعد اللعبة السياسية، وإنما ينبع عزوفهم عن المشاركة السياسية من إدراكهم بعدم جدواها.

ج- ثقافة سياسية مشاركة، ترتبط بمعرفة الأفراد ووعيهم بالنظام السياسي في حركته وقواعده ومؤسساته، (مدخلاته ومخرجاته)، وهم مشاركون بفاعلية من خلال الأحزاب والمنظمات والنقابات... إلخ، أو من خلال التصويت والترشيح في الانتخابات، أو غير ذلك من النشاطات السياسية الفاعلة.

٢- البنية التنظيمية:

تتبني الأحزاب اللبنانية على بُنى تنظيمية مختلفة تتنوع بين بُنى هرمية (لينينية)، وبُنى عسكرية (أحزاب الميليشيات)، وبيروقراطية (مكاتب)، وكارزمية لا تحتوي على جهاز حزبي يُذكر وإنما تعتمد على هالة الزعيم (الكاريزما) أو القاعدة التابعة له، والأغلبية منها نخبوية (أحزاب صالونات) لا يتجاوز عدد أعضائها عدد موظفي مكاتبها. والملاحظة المهمة على الأحزاب اللبنانية عموماً،

---

(١) الصلاحي، فؤاد والتميمي، محمد. **الأحزاب السياسية العربية: حالة اليمن.** مرجع سابق، (ص ص ٨٥-٨٦).

أن هناك تداخلاً وخلطاً بين هذه الأنماط المختلفة. فتنظيمات سياسية مثل «حزب الله» أو «تيار المستقبل» أو «القوات اللبنانية»، تجمع في بنائها التنظيمي ما بين النمط الكاريزمي والنمط البيروقراطي، فضلاً عن النمط العسكري بوجود ميليشيات تابعة لها. وتشير الأنظمة الداخلية لأكثرية الأحزاب اللبنانية بأن لها هيكلية تنظيمية تتألف من: الأمانة العامة أو الهيئة العامة، المؤتمر العام، والمكتب السياسي الذي تختلف أهميته ضمن البنى الهيكلية من حزب لآخر، إذْ يمثل أعلى سلطة أو جهة تنفيذية، وهو المسؤول عن إدارة سياسة الحزب لدى بعضها، بينما لا يمثل هذا المكتب إلا جزءاً من سلسلة اللجان والمستويات القيادية التي تشتمل عليها هيكلية الحزب لدى أحزاب أخرى.

وتنبع أهمية نقد المسألة التنظيمية للأحزاب العربية عموماً، واللبنانية على وجه الخصوص، من عدة اعتبارات، لعل أهمها:

أ- إنَّ دراسة البنية الفكرية والأيديولوجية والمنطلقات النظرية للأحزاب السياسية عموماً حظيت بالاهتمام والمتابعة والنقد أكثر بكثير مما حظيت به البنية التنظيمية، كما أن حياة الأحزاب الداخلية وطبيعتها التنظيمية لا تزال من الإشكاليات العصية على النقد والتحليل، الأمر الذي نجم عنه جمود في النظرية التنظيمية، مما حدَّ من تطورها ومراجعتها، وعطل رؤية الكثير من القضايا المهمة التي تحتاج إلى معالجة وأصابها التكلس والعطالة[١].

ب- كما يُعد البناء التنظيمي لأي حزب سياسي بمثابة انعكاس للبناء الفكري والأيديولوجي فيه من جهة، ونتاج مرحلة تاريخية محددة من جهة أخرى[٢]. وبما أن الإطار الفكري والإيديولوجي للأحزاب السياسية اللبنانية

---

(١) اشتي، شوكت. **الأحزاب السياسية في العالم العربي**.(عمل جماعي). مرجع سابق، (ص ص٨٥- ٩٤).

(٢) سليمان، خالد. الواقع والمستقبل المنشود. بحث مقدم في ندوة: **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**. مرجع سابق، (ص ص٤٣٥-٤٦٧).

يتسم بنوع من الجمود والتحجر، فإن البناء التنظيمي، الذي هو انعكاس له، سيبقى على شاكلته، ثابتاً جامداً مطمئناً لما ينتجه ويولِّده الحزب على الصعيد التنظيمي، وهو ما يؤثِّر سلباً في تطور الظاهرة الحزبية.

ج- إنَّ العديد من النماذج الحزبية - التنظيمية وُلِدَت من رحم بعض الأحزاب القديمة والمؤثرة، بنتيجة انشقاقات أو خلافات داخلية أو ما شابه، وبالتالي كانت نسخاً من «الحزب الأم» على الأقل في بنيتها التنظيمية، ولم يكن لديها تغيرات تُذكر. فعمدت هذه النماذج المشكَّلة حديثاً إلى تقليد السائد الذي ادعت أنها جاءت لتغييره والانقلاب عليه، فحتى من ينتقد الخط السياسي والبناء التنظيمي لحزب ما، لا يتورع عن تبني الخط والبناء نفسه لهذا الحزب، مما يسهم في إعادة إنتاج المشكلة من جديد، وكأنه ليس لحياة الحزب الداخلية وبنيته التنظيمية أي أثر أو دور في أزمة الحزب، وكأن الأزمة تكمن في موقع آخر.

د- ثمَّ إنَّ تجاهل أو تأجيل نقد المسألة التنظيمية لدى الأحزاب السياسية، أسهم في تكريس المركزية الصارمة، وأدى إلى تهميش الحوار والمناقشة وتغييب للديمقراطية وتداول السلطة في هذه الأحزاب، وهو من مظاهر أزمة الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب العربية واللبنانية.

إنَّ سيادة هذا المناخ في الحياة الداخلية للأحزاب، أسهم في توليد نوع من الانفصام والازدواجية في حياة الفرد الحزبي وشخصيته، بمعنى أن الحزب كمؤسسة - كما الحزبي كفرد- يدعو خارج أطره التنظيمية إلى قضايا ومسائل تبدو متعاكسة مع ما هو سائد في البناء التنظيمي للحزب وحياته الداخلية. فهو يطالب بالديمقراطية مجتمعياً وسياسياً، ولا يمارسها في حياته الداخلية، ويدعو إلى تجديد السلطة وتداولها، ويصرُّ على قانون عصري للانتخابات، وقلما يمارس العملية الانتخابية في تنظيمه، وينادي بالحوار والحوار شبه مقطوع في داخله، ويطالب بمحاسبة المسيئين في الدولة، ولا يحاسب المسيئين والمقصرين لديه... إلخ.

لقد جاءت فكرة التنظيم الحزبي في لبنان - بالمعنى الحديث للكلمة- كخطوة متقدمة في مجتمع تحكمه علاقات «بطريركية» قوامها السلطة المطلقة وتوارثها وثباتها، حيث الامتثال والطاعة وتهميش المناقشة ومحاصرة الحوار. بمعنى آخر، إن فكرة التنظيم الحزبي وعلائقه الداخلية كانت متعارضة من حيث المبدأ مع طبيعة هذا المجتمع والعلاقات التي يفرضها والذهنيات والسلوكيات التي يمثلها، لذلك غدا الحزب في حياته الداخلية أشبه بمجتمع «بطريركي» صغير. فقد توهَّم الحزب أنه أضفى طابعاً «حداثويا» على عملية الانضواء إلى صفوفه والانخراط في بنائه التنظيمي، غير أن السؤال المهم الذي يبرز هنا هو إلى أي حد كانت عملية الانضواء بحد ذاتها تسهم في التفلّت من أثقال التقليد السائد، وإلى أي مدى أسهم الحزب في تكريس علائق داخلية تتعارض مع ذهنية المجتمع «البطريركي» وعلائقه. فجميع الاقتراحات والمبادرات المقدمة لخروج الأحزاب من أزماتها تحتاج أولاً وقبل كل شيء إلى اقتناع أعضاء الأحزاب وقياداتها بها، وإلى إرادة صادقة لتطبيقها قبل أن تقنع الآخرين بها، لأن الأفكار مهما كانت صحيحة لن تتحول إلى قوة واقعية تفعل فعلها إن لم يمتلكها الناس ويؤمنون بها ويطبقونها(١).

ومن متابعة متأنية لتجربة الأحزاب اللبنانية يتبين أن معظمها استند إلى هرمية مركزية صارمة أفقدت التنظيم الحزبي الدينامية الذاتية والمبادرة، فتقلَّصت مجالات التفاعل الداخلي والحوار البنَّاء، وهذا ما عكس نفسه على أساليب العمل وطرائق التفكير وأنماط التحليل، إذ أصبح«المحازب» أُحادي النظرة عملاً وتفكيراً، لدرجة يمكن القول معها إن هذه السمة تكاد تخترق أغلبية الأحزاب السياسية في لبنان، وهو ما أثَّر سلباً في مسار التجربة الحزبية التي قال عنها البعض «إنَّ كل شيء في لبنان يتغير إلا أحزابه...» (٢).

---

(١) نصر، شاهر احمد. **في آلية الصراع داخل الأحزاب السياسية العربية(الصراع في الحزب الشيوعي السوري)**. مرجع سابق، (ص ص ٧٦-٧٧).

(٢) جريدة النهار اللبنانية (١٩٩٥، ١٥ حزيران). مقال بعنوان: **واقع الأحزاب اللبنانية**.

ضمن هذا النسق العام للأحزاب، يشهد البناء التنظيمي نزيفاً حاداً وتراجعاً في عملية الانخراط بصفوفها، وغدت هذه العملية أشبه بالتكاثر البيولوجي ضمن أعضاء الحزب، وتُعد هذه من خصائص وسمات الانتماءات الأولية التي تمرَّد عليها الحزب بمفهومه الحديث ورفضها.

وفيما يلي وصفاً لأهم أنماط البنى التنظيمية التي توافرت عليها الأحزاب الرئيسية في لبنان(١):

أ- **النمط اللينيني:** وهو نمط شديد المركزية، يتألف من بناء عنقودي (هرمي) له عدد من المراتب، وكل مرتبة تخضع للمرتبة الأعلى، يقع المؤتمر في قمة هذه المراتب، والحلقات في قاعدتها، ويقوم على مبدأ الالتزام والطاعة.كما تمثل الحلقة مفهوماً مرادفاً للجان أو المكاتب، وكل لجنة تنظيمية أو اختصاصية في الحزب تعد حلقة، وتتكون من مسؤول وأعضاء. وترتبط هذه الخلايا أو الحلقات بالفرقة التي تشرف عليها، وترتبط هذه بدورها باللجان المناطقية والفرعية، ثم اللجنة القيادية أو المركزية (المكتب السياسي أو القيادة القطرية)، وهي أعلى سلطة حزبية بين مؤتمرين. وفي أعلى قمة هذا البناء الهرمي يقع المؤتمر العام الذي ينتخب الرئيس أو الأمين العام للحزب. وأمثلة هذا النمط كثيرة، كالحزب الشيوعي اللبناني، حزب البعث العربي الاشتراكي (تنظيم لبنان)، الحزب السوري القومي الاجتماعي (تنظيم لبنان).

ويضمن هذا النمط استمرارية الحزب بعد رحيل «الأب أو الزعيم المؤسس»، ويفيد في الحفاظ على سرية التنظيم وسلامة أعضائه في حالات العمل السري أو ما يسمى مراحل النضال السلبي عندما تُمنع الأحزاب ويُحظَّر العمل السياسي. وكثيراً ما نجحت الأحزاب باعتماد هذا النمط في الحفاظ على وجودها

---

(١) نصر، شاهر أحمد. **في آلية الصراع داخل الأحزاب السياسية العربية (الصراع في الحزب الشيوعي السوري).** مرجع سابق، (ص ص٦١- ٧٨).

وقوتها في الظروف الصعبة، إلا أنه يعرِّض الحزب للانقسامات الحادة ولا يتيح الفرص للمبادرات الفردية، وكثيراً ما شهدنا انقسامات كبيرة لدى قيادات هذا النمط من الأحزاب(١).

ب- النمط البيروقراطي: يقوم هذا النوع من البُنى على سلسلة مكاتب، وكل مكتب مساو للآخر، ولا يوجد ترابط هرمي فيه، فهو تنظيم مفتوح يتميز بالطبيعة الفضفاضة لوحداته القاعدية بحسب أنظمتها الداخلية، وليس لديه عقائدية وأيديولوجيات شمولية، وغالباً ما يرتبط في وجوده ونشاطه برموز وقيادات تلتف حولها مجموعة من أصحاب المصالح الذين يعتبرون أن نشاطهم السياسي والحزبي يشكل ضمانة لمصالحهم ونفوذهم، أو قد يدرأون به خطراً يهدد مركزهم السياسي أو نفوذهم الاجتماعي والاقتصادي. ومثاله «التيار الوطني الحر» الذي تشكَّل من شبكة واسعة لمختلف القوى والأفراد والتنظيمات (من البيئة المارونية) التي التفَّت حول العماد «ميشيل عون» وتعاطفت معه ومع الشعارات التي أطلقها من قصر بعبدا قبل لجوئه إلى فرنسا، كشعارات الحرية والاستقلال والسيادة التي طالما تغنى بها اللبنانيون. ومثاله أيضاً«تيار المستقبل» اللبناني الذي تشكل من قوى وشخصيات سياسية وتنظيمات وأفراد ذات ميول فكرية واتجاهات أيديولوجية مختلفة التفَّت حول رجل الأعمال «رفيق الحريري».

ج- النمط الكاريزمي: إذ لا يوجد جهاز حزبي يُذكر أو تنظيم هيكلي له، وإنما هناك زعيم قد يكون رجل دين يتمتع بقدسية موروثة من بيت ديني عريق، أو رجل سياسي من بيت سياسي عريق ولديه موارد مالية ويحظى باحترام مجموعة من المؤيدين والأتباع، أو ابن عائلة إقطاعية مرموقة عملت على استثمار نفوذها الاجتماعي والاقتصادي في الحقل السياسي، كالحزب التقدمي الاشتراكي، وحركة أمل، رغم أن هذه الحالة قد تتغير وتتطور بحكم

---

(١) جزماتي، نذير (٢٠٠٦). الحزب الشيوعي اللبناني. في: **الأحزاب والحركات الشيوعية والماركسية العربية. ج١**. تحرير: فيصل دراج وجمال باروت، (ط١. ص ص٢٦٣-٣٠٠).

التكيف مع الظروف المتحولة والمتغيرة، فقد يجدد الحزب بنيته ويطورها، وبالتالي قد يُغير من النمط الذي نشأ وتأسس عليه لينتقل إلى نمط آخر، أو يدمج بين نمط أو أكثر من هذه الأنماط.

د- **النمط العسكري:** اتخذت بعض الأحزاب والقوى السياسية في لبنان أسلوب التنظيم العسكري طابعاً لها، وأنشأت ميليشيات خاصة اعتمدت عليها في فرض برامجها بالقوة وتعزيز قدراتها على التعبئة، وخاصة تلك التي لديها قواعد شعبية كبيرة، واعتبرت هذه الميليشيات ركيزة أساسية لها، إذ تحولت من العمل السياسي إلى النشاط العسكري وآلية عمله المباشر خلال مرحلة الحرب الأهلية الأخيرة (١٩٧٥-١٩٨٩)، بل يمكن القول إن بعض هذه الأحزاب حملت في مضمونها الطابع العسكري منذ نشأتها الأولى، في حين تحولت بعض الميليشيات إلى منظمات حزبية دخلت المنافسة السياسية بعد الحرب الأهلية. وأهم نماذجها «حزب النجادة» و«حزب القوات اللبنانية» و«حزب الله» في جناحه العسكري...، وجل الأحزاب اللبنانية كان لديها أجنحة عسكرية تحركها حين تحتاجها لتغيير موازين القوى السياسية على الأرض، أو لفرض مطالب محددة لم تستطع أن تدركها بالسياسة[١].

٣- تمويل الأحزاب اللبنانية:

يُعدُّ البحث في مصادر تمويل الأحزاب السياسية قضية شائكة لأسباب متعددة، قانونية وأمنية وتنظيمية وسياسية وغيرها، وذلك وفق الآتي[٢]:

---

(١) الخازن، فريد. **الأحزاب السياسية في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص٢٤- ٢٩).

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر التمويل العام للأحزاب السياسية على العنوان: http://aceproject.org/ace-ar/focus/core/crb/crb05، (ص ص ١-٣). تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٣/٢٣، وكذلك تمويل الأحزاب السياسية وحملاتها الانتخابية – أمثلة حول العالم على العنوان:
http://www.elections-lebanon.org/elections/docs-6-g-2-20-13.aspx، (ص ص١-٥). تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٢/٢٣

أ- **السبب القانوني:** لم يحدد «قانون الجمعيات العثماني» الذي صدر عام ١٩٠٩، وما يزال نافذاً في لبنان، أصولاً لتمويل الأحزاب السياسية، بل ساواها بالجمعيات التي هي محصورة مكاناً واهتماماً. وما ورد عن تمويل الجمعيات حُصِر بمادتين /٨ و١٧/ من القانون المذكور. فتحدد إمكانية إدارة الاشتراكات المحدود سقفها وقتذاك بـ (٢٤ ذهباً سنوياً)، ومركز الجمعية والأموال غير المنقولة بما يخدم غرض إنشائها. ولا يحق لها إدارة إعانات الدولة، وتنحصر بأموال الجمعيات التي تصادق الدولة على أنها ذات منفعة عامة، وهي حالة خاصة لا تنطبق على الأحزاب التي يُجاز لها أن تتصرف بالوصايا والهبات غير المنقولة بموافقة الحكومة. ويعني هذا النص حصر تمويل الأحزاب (الجمعيات) بمصدر واحد هو الاشتراكات المحدود سقفها، وأغفل ما عداها من مصادر، الأمر الذي يحمل طابع الحظر عليها[١].

ب- **السبب التنظيمي والأمني:** إن أهم مصادر التمويل الشرعية للأحزاب السياسية هي الاشتراكات التي يؤديها أعضاء الحزب بشكل دوري، وبالتالي فإنَّ كشف هذه الاشتراكات يعني كشف عديد التنظيم، وهو أمر محظور ذاتياً عند جلّ الأحزاب، وذلك لأسباب أمنية أو لرغبتها عدم الإفصاح عن حجمها وقوتها أو الاثنين معاً. فالأحزاب – حتى بعد حصولها على العلم والخبر – مسكونة بهاجس الخوف من تبدل الأحوال والعودة إلى العمل السري، ما يجعلها في موقع الحذر الدائم من كشف عديدها التنظيمي وأسماء أعضائها. كما أن الأحزاب تربط قوتها السياسية والمادية وقدرتها على التأثير بهذا العدد والكم الذي تمثله على الأرض وبين المواطنين، وبالتالي تسعى دائماً لأن تكون الأقوى والأكثر عدداً لتنال الحصة الأكبر من السلطة ومغانمها، وقد تلجأ أحياناً إلى فرض وهم عن قوتها باتباع أسلوب الغموض عن وضعها التنظيمي، وفي كل الأحوال لا تفرض السلطات اللبنانية على الأحزاب الإعلان عن أعضاء التنظيم الحزبي لديها.

---

(١) راجع المادة ٨ و١٧ من قانون الجمعيات العثماني، في الملحق رقم/٢/ أو على العنوان: www.arablegalportal.org تاريخ الاسترجاع : ٢٠١٣/١/١٥.

ج- **السبب السياسي:** وهذا مرتبط بالأوضاع السياسية غير المستقرة التي عرفتها الساحة اللبنانية بعد الاستقلال، وأهمها أحداث عام ١٩٥٨، والحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٨٩). فمشاركة الأحزاب في هذه الأحداث كانت فاعلة وبلغت حد الاقتتال العسكري، شاملةً التمويل والتسلح والتدريب والتنظيم، الأمر الذي يثير التساؤل عن مصدر قوة وقدرة هذه الأحزاب، ولاسيما لجهة تمويلها ومصادر التمويل الكبيرة التي تستخدمها، وهي بدون شك لم تكن مصادر تمويل ذاتية، لا من الأعضاء ولا من لبنان، ما دفع إلى انكشاف وضع هذه الأحزاب وارتباطاتها وتحالفاتها الخارجية على حساب الشركاء في الوطن الواحد. وبالتالي، من الصعب الحصول على معلومات دقيقة حول المصادر الخارجية للتمويل واتجاهاتها وكمياتها.

د- **السبب الرابع**، وهو ندرة الدراسات الجادة التي تُعنى بمصادر تمويل الأحزاب السياسية في لبنان، وربما يعود هذا الأمر للأسباب والصعوبات التي تم ذكرها آنفاً في هذا الصدد، وحتى ما هو موجود منها لا يعدو أن يكون عبارة عن جزء من الحملات الإعلامية والاتهامات المتبادلة التي يوجهها كل فريق سياسي للآخر، بقصد التشويه والتشهير واتهامه بالارتهان للخارج.

إلا أن صعوبات البحث في مصادر تمويل الأحزاب السياسية في لبنان لا تحول دون تقصي تلك المصادر وحصرها على تنوعها، وتصنيفها في ثلاثة مصادر أساسية: داخلية، وخارجية، ودعم المغتربين، وذلك وفق الآتي:

١- **المصادر الداخلية:** وهي متنوعة، أبرزها الاشتراكات الحزبية التي يدفعها الأعضاء المنتسبون إلى الحزب، ولاسيما في الأحزاب الجماهيرية التي تفرض على أعضائها رسوم اشتراك شهرية لتمويل بعض النفقات التي تترتب على النشاط الحزبي والسياسي، من مطبوعات ونشرات داخلية وتحركات واجتماعات وغيرها...، بالإضافة إلى أن دفع هذه الرسوم هو تعبير عن مدى التزام العضو بالحزب المنتسب إليه ومدى انضباطه الحزبي،

مثلها مثل حضور الاجتماعات الحزبية والالتزام بقرار القيادات الأعلى. وتعد الاشتراكات المصدر المشروع الأول والأساسي لتمويل الأحزاب السياسية، لا بل قد تكون هي المصدر شبه الوحيد بالنسبة للأحزاب الناشئة والضعيفة في فترة الاستقرار الأمني(١).

وإضافة إلى الاشتراكات، يعدُّ بيع منشورات الحزب وإصداراته أو جريدته أو دار النشر التي يمتلكها، المصدر المشروع الثاني للتمويل المعتمد لدى أغلب الأحزاب في مرحلة الاستقرار.

وقد توجد مشاريع مالية أخرى للحزب، كاستثمار ما يحوزه من مال في مشاريع صناعية أو تجارية أو خدمية...، وأظهرت الأحداث والاضطرابات تلك المشاريع إلى النور عند العديد من الأحزاب اللبنانية خلال الفترات الماضية بعد الحرب الأهلية. هذا إضافة إلى التبرعات التي قد يقدمها بعض أعضاء الحزب المتمولون أو المرشحون على لوائحه، المدعومون منه في الانتخابات، أو ذوو المصالح الذين يأملون الحصول على دعم الحزب في السلطة. فقد تُقدِم بعض الأحزاب السياسية على إدراج ممولين في لوائحها لتغطية نفقات الحملات الانتخابية، مثل حزب الكتائب، والحزب التقدمي الاشتراكي، وحركة أمل، وتيار المستقبل بزعيميه الأسبق والحالي. ناهيك عن تبرع بعض «الأغنياء المتدينين» لدعم الأحزاب السياسية ذات الصبغة الدينية عبر صيغة «الزكاة» التي تقدمها فقهياً للمرجع الديني، وهو ما يجري لدى «حزب الله» وغيره من الجماعات الإسلامية الأخرى في لبنان.

كما أن النخب الحاكمة اعتادت على تقديم التمويل للقيادات الحزبية والنقابية كعامل احتواء لمصلحتها، وبخاصة مع استمرار الصراع السياسي بين «الموالاة» و«المعارضة»، ومحاولة كل طرف تجنيد قوى معارِضَة للطرف الآخر. فمن أجل بناء التحالفات الحزبية والسياسية قُبيل العمليات

---

(١) الصلاحي فؤاد. **الأحزاب السياسية العربية: حالة اليمن.** مرجع سابق، (ص ص ٧٧-٨٢).

الانتخابية، تحصل القيادات الحزبية والنقابية على دعم مالي مقابل تقديمها دعمها السياسي والانتخابي، وذلك على شكل إعانات مالية تقرّها الحكومة أو البرلمان(١).

٢- **المصادر الخارجية:** قد تكون هذه المصادر موجهة نحو الأحزاب عموماً، أو نحو جماعات وتيارات أو شخصيات محددة ضمن هذه الأحزاب دون سواها، لدعم إحداها في مواجهة الأخرى. والمساعدات الخارجية متنوعة وقد تأخذ أكثر من شكل، كمساعدات عينية، مثل تقديم المنح الدراسية لأعضاء الحزب، أو فتح أسواق البلد الداعم لدور نشر الحزب أو صحيفته أو مصالحه الاقتصادية أو غير ذلك...، ولنا في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية (سابقاً) خير مثال على ذلك، إذ كانت تقدم مئات المنح الدراسية سنوياً للأحزاب الشيوعية العربية والمنتسبين إليهاعلى حساب الدول المضيفة. ويوجد لدى العديد من الدول النامية عشرات الآلاف من هؤلاء الخريجين الجامعيين عادوا إلى أوطانهم متأثرين لهذه الدرجة أو تلك بالأيديولوجيا السائدة في البلدان التي تعلموا فيها، وكان هذا الأمر إحدى أدوات وتجليات الصراع الأيديولوجي القائم بين القطبين/ المعسكرين في مرحلة الحرب الباردة، والذي انعكس بدوره على الأحزاب والقوى السياسية في أغلب دول العالم وشعوبها.

ومنها أيضاً المساعدات المباشرة وغير المباشرة، والتسهيلات التي تقدمها دول بعينها إلى بعض القوى والشخصيات السياسية، كالتي تقدمها المملكة العربية السعودية ودول الخليج إلى «تيار المستقبل» وقوى الرابع عشر من آذار وفريقهم السياسي، وإلى الحركات السلفية في لبنان وغيره من الدول العربية ودول العالم، سواءً في التمويل أو التأهيل أو توفير الغطاء السياسي والأيديولوجي لها ولأنشطتها.

---

(١) واليكي، مارسن (تموز ٢٠٠٩). **تنظيم تمويل الأحزاب السياسية في العراق (مراجعة وتوصيات). ضمن مشروع العدالة الشاملة في العراق**، (ص ص١١-١٥). تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٢/٢٤ على العنوان:

http://content.lib.utah.edu/utils/getfile/collection/qip/id/443/filename/444.pdf

وفي الطرف الآخر، نجد الجمهورية الإسلامية الإيرانية تدعم وتمول قوى سياسية أخرى، وتوفر لها غطاءً سياسياً وعقائدياً، كالدعم الذي تقدمه لـ«حزب الله اللبناني»، وكذلك الدعم الذي تقدمه سورية لقوى الثامن من آذار عموماً، ولاسيما التيارات ذات التوجه القومي، كحزب البعث العربي الاشتراكي والتيارات الناصرية القومية، والمقاومة اللبنانية، وهو ما كان الأمر عليه خلال الحقبة الناصرية في دعمها للتوجهات القومية في لبنان والوطن العربي. ونستطيع أن نؤطِّر هذا التوجه بالنسبة للأحزاب التي تتواجد في أكثر من دولة بحد ذاتها، كنوع من المساهمة والمساعدة التي تقدمها دولة المركز للأحزاب والقوى النظيرة لها في دول الأطراف.

٣- **دعم المغتربين:** لا يفوتنا في هذا المقام ذكر مصدر آخر لتمويل الأحزاب السياسية، ولاسيما في لبنان، وهو لا يندرج ضمن المصادر الخارجية ولا ضمن المصادر الداخلية بشكل دقيق، ألا وهو دعم المغتربين المؤيدين لهذا الحزب أو ذاك، لهذه الشخصية أو تلك، والتحويلات المالية التي يقدمونها ويتبرعون بها حسب توجهاتهم الأيديولوجية والسياسية أو انتماءاتهم الاجتماعية والثقافية الأولية، كالتبرعات التي قدمها مغتربو «الحزب السوري القومي الاجتماعي» للحزب إبان الأزمات التي مرَّ بها، وبخاصة بعد إعدام زعيمه «انطون سعاده» عام ١٩٤٩[١]، ومن ثم محاولة الحزب الانقلابية عام ١٩٦١، وأيضاً التحويلات المالية التي يتلقاها «حزب الكتائب اللبنانية» من المغتربين اللبنانيين في المهجر، وكذلك «التيار الوطني الحر» .

---

(١) لمزيد من المعلومات، راجع الموقع الرسمي للحزب السوري القومي الاجتماعي في لبنان. على العنوان:

http://www.ssmp.net/content/view/22545/1561

المطلب الثاني: أنماط الأحزاب اللبنانية وخصائصها

أولاً: أنماط الأحزاب اللبنانية:

من الصعب إيجاد معيار واحد يمكن اعتماده في تصنيف الأحزاب اللبنانية، وتختلف التصنيفات باختلاف المعايير التي يعتمدها الباحثون في دراساتهم للأحزاب السياسية، فمن الباحثين من يعتمد على منشأ الأحزاب في تصنيفه لها فيقول بوجود نوعين من الأحزاب في لبنان، أحزاب ذات منشأ برلماني وأحزاب ذات منشأ غير برلماني (خارج إطار البرلمان)، وهو النموذج الذي اعتمده «موريس ديفرجيه» في تصنيفه الأحزاب السياسية في أوروبا(١). وفي هذا الإطار، يمكن إدراج غالبية الأحزاب اللبنانية ضمن المنشأ غير البرلماني، كالحركات القومية والوطنية والشيوعية والاشتراكية والطائفية والإقطاعية التي نشأت في لبنان منذ تكوينه ككيان سياسي. ومع هذا، فإن الأحزاب التي يمكن تصنيفها بأنها ذات منشأ برلماني لا تنطبق عليها هذه الصفة تماماً، لأنها ليست كالأحزاب البرلمانية في البلدان الأوروبية التي تقوم على أساس العلاقة المتينة والمتصلة بين الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية، بل هي كناية عن تجمعات نيابية صرفة من الإقطاعيين والوجهاء البرلمانيين، وبالتالي فهي صورة باهتة عن مثيلاتها في الغرب، وأبرز أمثلتها حزبا الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية. ولكن الاعتماد على مصادر نشأة الأحزاب فحسب لا يشكل الأسلوب الوحيد في تصنيفها، بل هناك من المفكرين والباحثين من اعتمد تصنيفاً مبنياً على مشروعيتها، فيميز بين الأحزاب المرخصة والأحزاب الممنوعة، وحتى هذا التصنيف الأخير يتعرض للنقد أيضاً، فهو غير ثابت، إذ إن الأحزاب الممنوعة اليوم قد تصبح مرخصة غداً، والمرخصة قد تصبح ممنوعة، وذلك تبعاً للظروف السياسية التي تمر بها البلاد عموماً. والبعض يعتمد في تصنيفه على العقيدة

---

(١) ديفرجيه، موريس. **الأحزاب السياسية**. مرجع سابق، (ص ص٦-١٩).

السياسية التي يعتنقها هذا الحزب أو ذاك، فقال بنوعين: أحزاب يمينية وأحزاب يسارية. ولكنَّ التصنيف القائم على التمييز الأيديولوجي المنطلق من الصراع بين الفكر الليبيرالي والفكر الماركسي يصح في بلد مستقر اكتملت وحدته وثوابته الوطنية(١)، أما في لبنان حيث الصراع على أشده بين مكوناته السياسية والاجتماعية وحول كل شيء فيه (حدوده ونظامه ووجوده وتحالفاته وتركيبته... إلخ)، كله موضوع صراع وتناقض، فلا يصح هنا التصنيف بين اليمين واليسار، وبين الأحزاب الماركسية والأحزاب الليبيرالية.

وضمن هذا التصنيف الأيديولوجي، يمكننا أن نقسم الولاءات الفكرية والأيديولوجية للأحزاب السياسية اللبنانية وفق الآتي:

١- أحزاب ذات منطلق أممي تدين بالولاء للماركسية والشيوعية كالأحزاب الشيوعية اللبنانية، أو الولاء لـ الأيديولوجيا الدينية الإسلامية، كالأحزاب الإسلامية القائمة في لبنان بمختلف تفرعاتها.

٢- أحزاب ذات منطلق قومي عربي تدين بالولاء للقومية العربية، كالبعث والناصرية، أو ذات منطلق قومي سوري تؤمن بالهلال الخصيب والأمة السورية، كالحزب السوري القومي الاجتماعي.

٣- أحزاب كيانية تؤمن بلبنان أمة مستقلة عن محيطها العربي، كحزب الكتائب اللبنانية وحزب الوطنيين الأحرار، وهي في الغالب تدين بالولاء الطائفي.

ويوجد أيضاً من يصنف الأحزاب انطلاقاً من تحديد دورها كأدوات للتحديث والتنمية، فيقول بأحزاب إصلاحية ومحافظة، وأحزاب ثورية وقومية(٢).

---

(١) حرب، أسامة الغزالي. **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. مرجع سابق، (ص ص١٢٨- ١٣١).

(٢) المرجع نفسه (ص ص ١٧٦ – ١٧٩).

وعلى الرغم من كل هذه التصنيفات التي تعتمد معايير مختلفة، تبقى **الطائفية** هي السمة الأساسية في تكوين أغلب الأحزاب اللبنانية وانقساماتها، فهي تنادي بالعلمانية لكنها في الواقع أحزاب طائفية في المبنى والمعنى والمبدأ والمقصد، فتتألف عموماً من أبناء طائفة واحدة، وتسعى لتأطير هذه الطائفة وتمثيلها في النظام والمجتمع. وهذا الوضع للأحزاب اللبنانية هو انعكاس لواقع المجتمع اللبناني ولواقع النظام السياسي القائم على مبدأ الحرية السياسية التي تصل إلى حد قيام (الفيدرالية الطائفية الداخلية)، فالطوائف اللبنانية هي جماعات مستقلة بأنظمتها وأحوالها الشخصية وباقتسام المقاعد التمثيلية والوظائف العامة، (وهذا مؤسَّس في الدستور اللبناني كما سبق وتم ذكره)، وقد نتج عنه ظهور نظام حزبي تعددي تشرذمي وطائفي. بمعنى آخر، تتطابق التعددية الحزبية اللبنانية إلى حد بعيد مع تعددية الطوائف، فلكل طائفة حزبها أو أحزابها.

ومما تقدَّم، يظهر لنا بوضوح أن عملية تصنيف الأحزاب اللبنانية هي عملية شائكة بالغة الصعوبة للأسباب الآتية(١):

١- ليس ثمة معيار ثابت وواضح للتصنيف يمكن الاعتماد عليه أو الاسترشاد به في هذه المهمة.

٢- اختلاف البرامج وتشابك المبادئ في هذه الأحزاب، وتغييرها من مرحلة لأخرى.

٣- التناقض بين ما تعلنه الأحزاب من مبادئ وما تتصرفه من أفعال وسياسات، فقد تنادي بعض الأحزاب بالعلمانية وتتصرف طائفياً، أو ترفع شعار الاشتراكية ثم تدافع عن الاقتصاد الحر، وهكذا...

---

(١) **الأحزاب السياسية في لبنان**. حوارات حرة، على العنوان الإلكتروني التالي: http://www.hiwarat-hurra.com/mode/797. تاريخ الاسترجاع ٢٠١٣/٩/٢٢.

ومن المعايير المعتمدة أيضاً في تصنيف الأحزاب السياسية، يمكن الإشارة إلى معيار «الإحاطة بحياة العضو المنتسب»، أو على أساس «الموقف من النظام السياسي»، أو على أساس «مضمون الفكر» الذي يتبناه الحزب السياسي، ولا يشكل اعتماد أي معيار من هذه المعايير أو غيرها على كثرتها ادعاءً بصحة التصنيف، فالصحة مرتبطة بمدى توافق التصنيف مع المعيار المعتمد، أما صحة المعيار ذاته ومدى ملائمته فيحددها التناسب مع جملة متغيرات أبرزها حقل الدراسة واهتمامات الدارسين وميولهم وأهدافهم والنفع العام والمصلحة العامة[١].

ثانياً: خصائص الأحزاب اللبنانية:

مما لا شك فيه أننا مررنا في سياق دراستنا لنشأة الظاهرة الحزبية في لبنان وتطورها على خصائص وسمات هذه التجربة في كل مرحلة من مراحل تطور الحياة السياسية للدولة اللبنانية، ولكن سنقف الآن على أبرز معالم هذه التجربة في إطارها الكلي العام ونوجزها بالأتي:

١- لم يعرف لبنان تجربة الحزب الواحد، ولم تنشأ فيه أحزاب في أطر جبهوية تدين بالولاء للنظام القائم، كما هي الحال في بعض الدول العربية الأخرى، فبقيت الثقافة السياسية تسووية في زمن السلم، نزاعية في أوقات الأزمات. ولعل أبرز ما يميز لبنان عن محيطه العربي والأنظمة السياسية السائدة فيه، هو وجود مساحة واسعة وهامش للحريات السياسية والاجتماعية، تتحرك ضمنها الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية والنقابية والصحافة والإعلام. ففي لبنان يوجد تقليد قديم لصحافة حرة ومنفتحة على العالم شرقاً وغرباً، وثقافة متنوعة عميقة الجذور، والانتخابات النيابية والرئاسية والنقابية والحزبية وغيرها... وعلى كل المستويات تجري وفق أصولها الدستورية، ويتم تداول السلطة على نحو سلمي، وذلك بخلاف السائد في المحيط العربي، حيث

---

(١) اشتي، شوكت، واشتي، فارس. **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**، مرجع سابق، (ص ص ٦٨-٧١).

يأتي الحاكم عن طريق الانقلاب أو (الثورة) وقلب الموازيين السياسة والاقتصادية رأساً على عقب. فمن خلال الانقلابات العسكرية قامت الدولة السلطوية العربية، واختزلت المجتمع، وأفرزت نخباً سياسية على شاكلتها تدين بالولاء الكامل للحاكم الجديد، هذا في الأنظمة الجمهورية التي ترفع شعارات ديمقراطية وتدَّعي أنها أتت إلى السلطة باسم الشعب ودفاعاً عن مصالحه، أما في الأنظمة الملكية والأميرية فالأحزاب غائبة عن الخارطة السياسية أو هي غير فعَّالة في أحسن تقدير[١].

٢- يتميز لبنان بغياب النص القانوني الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية، فالقانون الساري الذي يرعى الأحزاب هو «قانون الجمعيات العثماني» الصادر عام ١٩٠٩، كما سبق وتم ذكره، وهو على الرغم من قدمه وعثمانيته، ليبيرالي واقعي التطبيق ويخضع لضوابط محددة. كما أن الدستور اللبناني لم يشر إلى موضوع الأحزاب السياسية، بل أشار إلى الحريات السياسية العامة[٢]. وهكذا، فإن غياب نص قانوني خاص بالأحزاب السياسية مثَّل ضمانة لعدم تدخل السلطات في الشؤون الداخلية للأحزاب من خلال ذلك القانون، نظراً لأن إقرار هكذا قانون سيؤدي في كثير من الأحيان إلى تقليص هامش الحريات المتاح، وسيفرض تركيبه حزبية معينة، بحجة محاربة الطائفية وتدعيم الوحدة الوطنية، كما هي الحال عليه في غالبية الدول العربية، كمصر والأردن والعراق والجزائر، وغيرها من الدول العربية التي عرفت التجربة الحزبية، لأن النص القانوني هو اختيار سياسي واجتماعي وثقافي بالدرجة الأولى قبل أن يوضع ويكون له مهام أخرى.

إن عدم وجود قانون ينظم الأحزاب السياسية في لبنان نعزيه إلى أحد أمرين أو كلاهما معاً:

---

(١) الخازن، فريد. **الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية**. مرجع سابق، (ص ص٦٥-٦٨).

(٢) اشتي، شوكت، واشتي، فارس. **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص٣٨-٤٢).

الأول، هو عدم قدرة القوى السياسية الفاعلة وعدم تمكنها من الاتفاق على قانون خاص بتنظيم الأحزاب، وهذا مردَّه إلى اختلاف في توجهاتها السياسية والعقائدية وبُناها الاقتصادية والاجتماعية، وإلى ارتباطاتها الإقليمية والدولية، وبالتالي لم تتمكن من وضع صيغة (الحد الأدنى) لهذا القانون الذي تتوافق عليه تلك القوى، ويرتبط هذا بالظروف التاريخية التي مرَّ بها تطور المجتمع اللبناني وتركيبته الطائفية الخاصة.

والثاني، هو إدراك هذه القوى المشار إليها أعلاه لصعوبة الاتفاق على نص يلقى الإجماع، ومن ثم إمكانية اختراقه – اِن وُجِدْ – وقابليته للتغيّر حسب ظروف كل مرحلة والقوى الفاعلة فيها، فارتأت أنه من الأجدى أن يبقى الأمر على حاله، ضماناً لعدم تدخل السلطة في شؤون الأحزاب.

٣- يصحُّ على أحزاب لبنان ما يصح على أحزاب الدول العربية والنامية من الانتقادات والملاحظات والتوصيفات، وذلك باستثناءات محددة ومعروفة. فهي أحزاب مشوهة تختلف بشكل أو بآخر عن المعنى الحديث للحزب السياسي، والعديد من هذه القوى التي أطلقت على نفسها اسم «الحزب» هي ليست كذلك بالمعنى العلمي السليم لهذا المصطلح، لأن تشكيل مجموعة من الأفراد المتنفذين لتنظيم معين يضمهم لا يجعل من هذا التنظيم حزباً سياسياً، بل هو شيء مختلف أياً كانت أهميته أو هامشيته بالنسبة للنظام السياسي(١). وقد شهد التاريخ السياسي الحديث والمعاصر لـ لبنان العديد من هذه التشكيلات (الأحزاب) التي وُلِدَت في مناخ سياسي معين ثم زالت بتغير هذا المناخ، فهناك العشرات من هذه الأحزاب التي تشكلت في فترات الانتداب الفرنسي والاستقلال الوطني وحتى الحرب الأهلية، ثم ما لبثت أن فرط عقدها واضمحلت بعد فترة وجيزة. كما أن

---

(١) حرب، أسامة الغزالي، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث.** مرجع سابق (ص ص١٦١-١٦٢). انظر أيضاً: ديفرجيه، موريس. **الأحزاب السياسية** مرجع سابق، (ص ص٦-١٢).

الأحزاب الرئيسية الكبرى كثيراً ما شهدت انقسامات وانشقاقات، بعضها انزوى واضمحلَّ، وبعضها التحم بالحزب «الأم»، وبعضها الآخر استمر لارتباطه بأشخاص ذوي نفوذ معين، ولكن لا تشهد في معظمها تمايزاً أيديولوجياً عن الأحزاب القائمة أو الأحزاب «الأم»، وبالتالي جاءت ضعيفة البنية، هشة التنظيم وهزيلة الأيديولوجيا(١).

٤- ضعف الفكر والثقافة المؤسساتية، لدى الفرد كما لدى المجتمع، واستبدالهما بولاءات ضيقة وبدائية على حساب الانتماءات والولاءات المدنية التي قوامها الوطن والمواطن. فأكثر من عشرين عاماً مرت على انتهاء الحرب في لبنان، وهي عمر النظام الجديد «نظام الطائف»، وكل هذه السنون والأحزاب اللبنانية تشارك الوطن أزماته كلها (أزمة الزبائنية والاستزلام، أزمة التحالفات والولاءات، أزمة الثوابت الوطنية وتحديد المفاهيم، أزمة البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أزمة التخلف الفكري والانهيار القيمي، أزمة الديمقراطية تنظيراً وممارسةً...)، وأخيراً وبتعبير مكثف عن كل هذا وذاك، أزمة هوية وأزمة وجود لكل لبنان بأبنائه وأحزابه ونظامه.

ويعتبر السياسي والمفكر اللبناني «كريم بقردوني» أن أحد أسباب فشل التجربة الحزبية في لبنان يتمثل في كون المجتمع اللبناني ما زال بدائياً تحكمه العقلية القبلية، فهو على حد قوله «أقرب إلى الفكر العشائري منه إلى الفكر المؤسساتي... وغالباً ما تأخذ هذه العقلية أشكالاً عدة، كميول المجتمع إلى شخصنة كل شيء، فيقولون «الشمعونية» بدل حزب الوطنين الأحرار، والعونيون بدل التيار الوطني الحر وهكذا...» (٢).

---

(١) Simon Hix and Christopher lord, Parties in the political, (London: Macmillan press,1997), pp.(67-75).

(٢) بقردوني، كريم (٢٠٠٤، ١١ آب). **هل فشلت التجربة الحزبية اللبنانية ولماذا..؟** جريدة النهار، (ص ص٢-٣).

إنَّ الازدواجية التي يعشيها المجتمع اللبناني بين الحداثة الممثَّلة بالمؤسسات والأحزاب من جهة، والرجعية الممثلة بالعشائرية والولاءات العمودية من جهة أخرى، جاءت نتيجة طبيعية لتراكمات ثقافية طبعت الفرد اللبناني، ومن ثمَّ المجتمع. ورغم بعض مظاهر الحداثة التي يتحلى بها لبنان، مازال المجتمع يعاني آفات تجعله مشابهاً لأكثر الأنظمة تخلفاً في العالم. فالمشكلة التي تعانيها أحزابه كامنة في جزء كبير منها في البنية الاجتماعية والسياسية الناتجة من مزيج من الإقطاع التقليدي والقبلية الموروثة التي تتمظهر في ما يسمى بـ«البيوتات السياسية» الكبيرة والصغيرة، القديمة والمستحدثة، التي تفرض هيمنتها على الحياة السياسية والاجتماعية العامة والخاصة بكل مفاعيلها. فهذه البنية متجذرة بأيديولوجيتها وأنماط العلاقات الملازمة لها، في الاجتماع وفي السياسة، بحيث لا تكمن المشكلة في تصرفات هذه الزعامات فحسب، وإنما أيضاً في خضوع الفرد الذي يرتضي سلطتها عليه، لأنَّ هذه الزعامات تحقق له مصالحه خارج المسالك القانونية والنظامية، وتحميه من ملاحقة الدولة المركزية – أياً تكن السلطة التي تتولاها – مقابل ولائه الأعمى واستزلامها له.

وهكذا أضحى لبنان عبارة عن مجموعة «دويلات» متناحرة متنافسة تتشكل من تلك «البيوتات السياسية»التي يسعى كل منها إلى اقتطاع حصة من سلطة الدولة المركزية لحساب دويلته الخاصة. فالعمل الحزبي في لبنان غالباً ما يرتبط بصورة الزعيم والقائد، أي أن القرار بيده والنظام العام مختصر بشخصه، وكنتيجة لذلك تنحرف العلاقة من علاقة جمهور بحزب، لتتحول إلى علاقة جمهور بزعيم، وعندها يطغى طابع المحسوبيات والزبائنية على حساب العلاقات الحزبية السليمة. وهنا مكمن الخطورة، فنمط العلاقات السائد بين (الجمهور والزعيم) يُربي المجتمع على ثقافة القبول بموضوع الوراثة السياسية المنافية لثقافة العمل الحزبي المؤسساتي. وفي العموم، فإن هذه البيئة لاتشكل التربة الصالحة لنمو الأحزاب ومأسستها، وبالتالي بقيت تُراوح مكانها وتجترُّ أزماتها الواحدة تلو الأخرى.

٥- للنظام السياسي تأثير كبير على الأحزاب، إلى الدرجة التي يرى فيها «كريم بقردوني» أن كل نظام ينتج أحزاباً على شاكلته،«... فكما يكون النظام السياسي تكون الأحزاب..» [١]، والنظام اللبناني، باعتباره نظام الأفراد والعائلات والطوائف، ونظام الإقطاع التقليدي والإقطاع المالي، فهو يحاصر العمل الحزبي من زاوية العشائرية التي تكتسب غالباً الصبغة الطائفية، كما يحاصره من زاوية الإقطاع والرأسمالية المسيطرة والتي تكتسب غالباً صبغة المال والفساد، الأمر الذي انعكس على الحياة الحزبية، فتداخل العمل الحزبي بالطائفي، والطائفي بالمذهبي، والزعامات التقليدية بالمؤسسات الحديثة، ونتج عن هذه التركيبة للمجتمع اللبناني نظام سياسي على شاكلته، وثيق الارتباط بالنسيج الطائفي المتشظي، سواء لجهة قوانين الانتخاب المتتالية، أو قانون الجمعيات والأحزاب، أو قانون اللامركزية الإدارية، وكلها لا تسهم في توسيع مساحة العمل الحزبي، بل على العكس تسهم بإنتاج وإعادة إنتاج القوى التقليدية على حساب مؤسسات الدولة الحديثة، ومنها الأحزاب. فالسلطة ترتاح في التعامل مع الأفراد أكثر بكثير من تعاملها مع الأحزاب، لأن الفرد مهما علا شأنه يبقى محدود التأثير والمطالب، بينما تكون برامج الأحزاب ومطالبها أكبر وأوسع وأكثر ثباتاً واستقراراً، وهكذا فالنظام الطائفي يولد أحزاباً طائفية، وهذه الأحزاب بدورها لها مصلحة في الحفاظ على هذا النظام، مما يؤدي إلى الدوران في الحلقة المفرغة.

٦- يشهد لبنان نمواً مضطرداً للأحزاب الطائفية وضموراً للأحزاب العلمانية والقومية ولمؤسسات المجتمع المدني، إذْ تشكل الكتل البرلمانية ذات الثقل «الحزبي- الطائفي» الغالبية العظمى من برلمان لبنان، لا بل يمكن القول باستثناءات محدودة هي البرلمان ذاته. فحتى الكتل الحزبية - غير الطائفية بالأساس- لم يكن بإمكانها أن تتشكل وتنجح لولا انضواء أعضائها

---

(١)بقردوني، كريم. **هل فشلت التجربة الحزبية اللبنانية ولماذا...؟** . المرجع السابق نفسه، ص ٣.

وارتباطهم بالكتل الأولى. فمثلاً، نواب حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب السوري القومي الاجتماعي ينجحون على لوائح «حزب الله وحركة أمل»، وأيضاً نواب اليسار الديمقراطي وكتلة التجدد الديمقراطي ينجحون على لائحة «تيار المستقبل»، وكذلك الأمر بالنسبة للنواب الحزبيين الذين لم يشكلوا لوائح خاصة بهم، فقد ارتضوا أن يكونوا في كتل لأحزاب طائفية كـ (الطاشناق والهاشناق) [١].

وهكذا، تشهد الأحزاب العلمانية والقومية حالة من الضمور والتراجع لم يسبق لها مثيل، مقارنةً مع وضعها في المراحل السابقة. فقد كانت هذه الأحزاب في مرحلة ما قبل الحرب الأهلية المحرك الأساسي لكثير من النشاطات الشعبية والسياسية والمطلبية، حتى وإن لم يكن لها تمثيل سياسي وازن في البرلمان، فقد وازت في حضورها وتأثيرها في كثير من الأحيان الحضور السياسي للأحزاب الطائفية والزعامات التقليدية. أما في المرحلة الراهنة، فإنَّ هذه الأحزاب تعجز عن أخذ موقع مستقل عن الأحزاب الطائفية، في تحركاتها الشعبية أو السياسية، المطلبية أو النقابية، هذا فضلاً عن عجزها عن خوض الانتخابات بالاستقلال عنها، سواء في البرنامج أو بتشكيل اللوائح، أو بالعمل لاحقاً، حتى وإن فازت في هذه الانتخابات.

٧- التبدّل في البنى الاجتماعية والتنظيمية للأحزاب السياسية، وارتفاع كلفتها التشغيلية[٢]. فغالبية المنتمين إلى هذه الأحزاب كانوا من المثقفين والطبقة الوسطى

---

(١) انظر الجدول رقم/١/ والجدول رقم/٢/، حول الأحزاب في المجلس النيابي بالعدد والنسبة المئوية. وكذلك النواب الأعضاء في أحزاب سياسية حسب انتماءاتهم الطائفية. (في نهاية الدراسة: قائمة الجداول).

(٢) اشتي، فارس، واشتي، شوكت (٢٠٠٢).**الأحزاب السياسية والتطور الديمقراطي (لبنان نموذجاً).** على العنوان: www.ma-chahid.com/index php? option=com-k2-view. تاريخ الاسترجاع: الاثنين ٢٨ نيسان٢٠١٤. (ص ص ١٨-٢٠).

اجتماعياً في المراحل السابقة للحرب الأهلية، ولم يكن العمال والفلاحون عصب هذه الأحزاب، بما فيها الأحزاب الشيوعية والاشتراكية. أما حالياً، فقد أصبح الانتماء للأحزاب السياسية في المرحلة الراهنة شعبياً بشكل أساسي، وتغلب عليه الطبقات الدنيا بعدما أخلى المثقفون ساحة العمل الحزبي، أو بالأحرى بعدما تراجع دورهم وتدنت فعاليتهم.

ومن ناحية أخرى، عرفت الأحزاب تبدلاً في بنيتها التنظيمية أيضاً، فمن بناء عقلاني حديث وسري أحياناً، إلى بناء عصبوي وعلني أحياناً أخرى. هذا بالإضافة إلى ارتفاع الكلف التشغيلية للأحزاب بسبب ضخامة عددها وازدياد أنشطتها السياسية والاجتماعية، الأمر الذي استدعى الحاجة الملحة إلى مصادر تمويل كبيرة لم تكن تتطلبها في المراحل السابقة التي غلب عليها الطابع غير المأجور في العمل الحزبي، عندما كان نشاطها التعبوي بدائياً وغير مكلف، فالمنشور كان وسيلة الإعلام الأساسية، والنادي مكان اللقاء أوالاجتماع، والشارع موضع النشاط، وقادتها كانوا من الطبقة الوسطى ذوي الدخل الكافي من الموظفين وأساتذة الجامعات والأطباء والمحامين والمعلمين وسواهم. أما حالياً، فإن المشهد قد تغير كثيراً في ظل العولمة ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة، من تلفزيون وإذاعة وصحف ومواقع الكترونية... إلخ، وهذه تحتاج إلى رأسمال كبير للتأسيس والتشغيل والمواجهة والاستمرار. فالعديد من الأحزاب تمتلك حالياً أكثر من وسيلة إعلامية لبث رسائلها وكسب المؤيدين والمناصرين واستنفارهم في داخل لبنان وخارجه، وقنوات تلفزيونية بعينها وإذاعات وصحف تتبنى مواقف هذا الحزب أو ذاك بشكل كامل وواضح، نظراً لعائديتها إلى الحزب أو زعيمه أو أنصاره، وتعلن حربها على خصومه. فمثلاً، تلفزيون المستقبل لتيار المستقبل، وتلفزيون المنار لحزب الله، وNBN لحركة أمل، وتلفزيونOTV للتيار الوطني الحر، وهكذا...

وقد أدى ارتفاع الكلف التشغيلية للأحزاب السياسية إلى نتائج لا تُحمد عُقباها، أبرزها:

أ- الاتكال على مؤسسات رأسمالية كبيرة تدعم الحزب، مقابل تلبيته مصالحها الآنية أو المستقبلية، أو تلبية نداء العصبية الطائفية أو الدينية وما تضمره من مصلحة غير مباشرة، عبر الادعاء بحمل لواء الطائفة وعزتها ومكانتها، ونموذجه ما يعرف بـ «الحريرية السياسية» لدى كتلة المستقبل واعتمادها على تمويل رجل الأعمال «رفيق الحريري» وأبنائه من بعده، في علاقاتهم الإقليمية والدولية.

ب- الاتكال على الدعم الخارجي من دول أخرى، ترى في تفوق أو انتصار هذا الحزب أو ذاك تعزيزاً لموقعها في المشهد السياسي أو الصراع الدائر في المنطقة، وردعاً لمواقع الآخرين والخصوم، لاسيما وأن الاجتماع السياسي اللبناني يتميز بطبيعة خاصة في انفتاحه على الخارج دون حدود. فحزب الله يتلقى الدعم من سورية وإيران باعتباره طرفاً أساسياً في المعادلة الإقليمية وقوى المقاومة والممانعة، في حين أنَّ تيار المستقبل وحلفاءه في الداخل يعتمدون على دعم المملكة العربية السعودية بشكل أساسي، أو ما يسمى دول «الاعتدال العربي» وحلفاؤهم في الغرب.

الفصل الرابع

أهم التجارب الحزبية في لبنان

(دورها وعلاقاتها الخارجية)

شكَّل التجديد للرئيس اللبناني الأسبق «إميل لحود» لولاية رئاسية ثانية (٢٠٠٤-٢٠٠٧) مرحلة جديدة في الحياة السياسية والحزبية اللبنانية، لِما أعقبه من تحولات دراماتيكية على المشهد اللبناني والإقليمي، وبخاصة بعد اغتيال رئيس الوزراء «رفيق الحريري» وخروج القوات السورية من لبنان. فكان الموقف من التجديد أولى قضايا هذه المرحلة، تلاها في التوقيت وفاقها أهمية موقع لبنان من الصراع الدائر في المنطقة، وما اشتق منه من قضايا (كسيادة لبنان، ومقاومة الاحتلال، وسلاح المقاومة، والمحكمة الدولية). هذه القضايا الخلافية التي مثَّلت إشكاليات تموضعت حولها وتنازعت كل القوى والأحزاب السياسية في لبنان بامتداداتها وارتباطاتها الإقليمية والدولية، فانقسم لبنان إلى فريقين أساسيين متصارعين: فريق ٨ آذار وفريق ١٤ آذار، وهناك فريق ثالث دُعي بالقوة الثالثة أو التيار الثالث، وكلٌّ منها يضم العديد من القوى السياسية الفاعلة على الساحة اللبنانية[١].

ونظراً لعدم إمكانية اعتماد معيار محدد لتصنيف هذه الأحزاب والقوى السياسية وتبويبها بشكل دقيق، فلا الأحزاب العلمانية هي علمانية بالمطلق، ولا كذلك هي الدينية أو الاشتراكية أو القومية أو الليبرالية ... إلخ، إنما هي

---

(١) اشتي، فارس واشتى، شوكت. **تطور الأحزاب السياسية في لبنان** . مرجع سابق، (ص ص٣٥-٣٨).

مزيج وخليط من مختلف الأيديولوجيات والمشارب السياسية والفكرية الموجودة في لبنان والمنطقة، وبالتالي تم اعتماد تبويب وتصنيف إجرائي منهجي، حسب الاصطفاف السياسي لهذه الأحزاب، دون أن يكون هناك من أهمية لترتيبها وتسلسل ورودها في البحث.

المبحث الأول: الأحزاب والقوى السياسية في فريق الثامن من آذار (دورها وعلاقاتها الخارجية)

ويضمُّ هذا الفريق كلاً من القوى السياسية الآتية: حزب الله، وحركة أمل، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والتنظيم الشعبي الناصري، وغيره من القوى القومية... ، وانضم إليها لاحقاً بعد الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٥، «التيار الوطني الحر»، وقوى سياسية أخرى عديدة، أهمها: «الحزب الديمقراطي الشعبي»، و«اتحاد قوى الشعب العامل»، و«جبهة العمل الإسلامي». أيَّد هذا الفريق التجديد للرئيس «إميل لحود»، وأعلن الوفاء لسورية وإيران، وقد قبل بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان على مضض، وظل مشككاً في إمكانية تسييسها واستخدامها لأغراض سياسية، مطالباً بسيادة لبنان وإسقاط الوصاية الدولية عليه، ورافضاً توطين الفلسطينيين على الأرض اللبنانية، ومطالباً بتعزيز السلم الأهلي.

المطلب الأول: حركة أمل، وحزب الله

أولاً: النشأة والبنية الفكرية والتنظيمية:

لم يكن دور الشيعة وتمثيلهم في النظام السياسي اللبناني يمثل هذه الأهمية التي يمثلها حالياً، وحصتهم كانت دوماً دون وزنهم الديمغرافي الحقيقي. فالنخبة السياسية والاجتماعية الشيعية التي كانت تتطلع إلى الاضطلاع بدور سياسي هام، وجدت نفسها دوماً في نظام من المحاصصة الطائفية يحرمها من استلام حقائب سياسية سيادية في الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، وهذا الحرمان كان يعكس ذاته على مستوى الخدمات والمرافق العامة في المناطق

الشيعية التي صُنِّفت بأنها الأكثر فقراً وحرماناً من كل لبنان. فالواقع اللبناني الذي عزَّز منذ الاستقلال التفاوت بين الطوائف والمناطق، أوجدَ مناخاً ساعد على إضفاء المشروعية الواقعية على الطرح الطائفي، في ظل نظام تهيمن عليه تركيبة طائفية تحتكر المناصب الرئيسة، وتسيطر على أهم المرافق العامة، وتستفيد من الحصة الكبرى للخدمات الرسمية(١).

في هذا المناخ، جاء الإمام «موسى الصدر»(٢) إلى لبنان عام ١٩٥٩، وبدأ نشاطه الاجتماعي الفاعل في جبل عامل وجنوب لبنان والبقاع وحول بيروت (في مناطق الأغلبية الشيعية)، وراح يؤسس العديد من الجمعيات والمراكز الثقافية والدينية والخيرية، وما لبث أن تخطى نفوذه الحضور السياسي التاريخي للزعامات التقليدية والأحزاب الوطنية في تلك المناطق.

أسس «موسى الصدر» حركة المحرومين في ٢٢ حزيران ١٩٧٣، والتي أضحت حركة سياسية ذات ثقل مذهبي راجح في سياق اشتداد نذر «الحرب الأهلية اللبنانية»، وبروز تعابيرها المسلحة المختلفة. ويبدو أن الاتجاه نحو العسكرة في «حركة المحرومين» بدأ بوجه غير معلن، كردة فعل على العدوان الإسرائيلي المتواصل على قرى وبلدات الجنوب اللبناني، الذي كانت تنتشر على أرضه «فصائل المقاومة الفلسطينية». وهكذا، وجد الجنوبي نفسه في خندق واحد مع الفلسطيني، إذْ تجمعهما مشاعر الحرمان والمرارة والظلم وغارات الإسرائيليين، ولعبت حركة فتح الفلسطينية دوراً رئيساً في تسليح وتدريب

---

(١)عماد، عبد الغني، **الحركات الإسلامية في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص ١٥٥-١٦٠).

(٢) موسى الصدر: هو عالم دين ومفكر وسياسي «شيعي»، ينحدر من عائلة في جبل عامل بلبنان. وُلِدَ في مدينة «قم» الإيرانية عام ١٩٢٨، ودرس العلوم الدينية والسياسية في الجامعات الإيرانية وفي مدينة النجف بالعراق. قَدِمَ إلى لبنان سنة ١٩٥٩، وتولى رئاسة المجلس الشيعي الأعلى في لبنان إلى حين اختطافه أثناء قيامه بزيارة إلى ليبيا عام ١٩٧٨. لمزيد من التفاصيل انظر: درَّاج، فيصل، وباروت، جمال. **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**. ج٢ مرجع سابق، (ص٣٩٥-٤٠٥).

الكثيرين من «حركة المحرومين»، وتطوع جزء من الشيعة في صفوف اليسار الفلسطيني المسلح[1]. إلا أنه وإثر الانفجار الذي وقع في بعلبك بمنطقة البقاع في ١٩٧٥، في معسكر تدريبي لـ «حركة المحرومين» راح ضحيته ٤٣ شاباً من شباب الحركة، تمَّ الإعلان عن وجود ذراع عسكري سري للحركة هو «أفواج المقاومة اللبنانية» التي اختُصِرَ اسمها رمزياً بـ(أمل)، وهي الأحرف الأولى من اسم الحركة.

وفي تموز ١٩٧٥، تم الإعلان عن ولادة «أمـل» كذراع عسكري لحركة المحرومين التي عدَّها الإمام «موسى الصدر» مستقلة تنظيمياً عن المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، إذ تقوم العلاقة بينهما على التنسيق لا الاندماج[2].

في ظل هذا المناخ القلق والمضطرب في لبنان، حيث الحرب مستعرة، والانقسام الوطني والطائفي والمذهبي على أشدِّه، وحيث تتم عسكرة الأحزاب والقوى السياسية وتعبئة الطوائف وقوداً لهذه الحرب، والاستقواء بالقوى الإقليمية والدولية، ولاسيما بعد الاجتياح الإسرائيلي الأول لجنوب لبنان عام ١٩٧٨، في هذا الجو المحموم وقع حادثان مهمان أسهما في خلق معطيات جديدة في الساحة الشيعية واللبنانية، بل والإقليمية: تمثَّل الأول باختطاف الإمام «موسى الصدر» في أواخر شهر آب ١٩٧٨، عندما كان يقوم بزيارة رسمية إلى ليبيا، واختفى على أثرها في ظروف غامضة، والحدث الثاني تمثل في انتصار الثورة الإيرانية الإسلامية بقيادة «آية الله الخميني»، في شباط ١٩٧٩، وإعلانه مشروع تصدير الثورة.

---

(١) شرارة، وضاح (١٩٩٧). دولة حزب الله، (ط٢ . ص ص ١٠٣– ١٠٤). بيروت: دار النهار.

(٢) درَّاج، فيصل، وباروت، جمال. **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية.** ج٢ مرجع سابق، (ص ص٤٠٥ –٤١٢).

فالحدث الأول أثار ردود أفعال متعددة لدى الطائفة الشيعية في لبنان، وزاد من اِلتفافهم حول قادتهم، وعزز من أصالة منظمتهم السياسية الوحيدة – الشيعية – بشكل كلي في لبنان، وهي «حركة أمل»، والتي بدورها لم تكن خارجة عن سياق التجاذبات الإقليمية وصراع المحاور العربية.

أما الحدث الثاني، فكان دخول الثورة الإيرانية الساحة السياسية العربية كفعل تاريخي كبير في ظل انحسار الحقبة الناصرية وانتكاسة المشروع القومي العربي، لاسيما وأنها شكلت حافزاً ديناميكياً للشيعة اللبنانيين في ظل توفر دولة حامية وراعية متمثلة بـ «الجمهورية الإسلامية في إيران».

في ظل هذا المناخ، وعلى خلفية تلك الأحداث والتحولات في لبنان والمنطقة، جاءت ولادة «حزب الله اللبناني»، وأُعلنت رسمياً في ١٦/ شباط ١٩٨٥، في الرسالة المفتوحة التي وجهها الحزب إلى المستضعفين في لبنان والعالم، والتي شكلت ما يشبه ميثاق الحزب[١].

وهكذا، جاءت الولادة عسكرية أمنية استمر مخاضها سنوات عديدة، من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٥. فمنذ الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ تشكلت النواة الأولى للحزب من مجموعات إسلامية تنتمي لأطر مختلفة، كحركة أمل وحزب الدعوة، فضلاً عن مجموعات علمائية ولجان إسلامية ومستقلين، اجتمعت لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي الذي أصبح على أبواب بيروت. ووجد أولئك، الذين يتأثرون بفكر «الثورة الإسلامية في إيران»، أن المرحلة تتطلب منهجاً جديداً وأساليب عمل مختلفة لتصعيد المواجهة مع العدو، فتداعى هؤلاء لتكوين إطار موحَّد، وأنشأوا «هيئة تأسيسية» عُرِفت بلجنة التسعة ضمت ممثلين من مختلف الشرائح، تحت اسم «حزب الله»، فكانت البداية سرية، والقيادة غير معلنة سميت بـ «مجلس الشورى»، وأُنشئ مكتب سياسي للحزب، وأصدر

---

(١) قاسم، نعيم (٢٠٠٢). **حزب الله: المنهج، التجربة، المستقبل،** (ص ص ٢٠-٢١). بيروت: دار الهادي .

صحيفة أسبوعية هي صحيفة «العهد»، إلى أن تم الإعلان الرسمي عن ولادة الحزب في عام ١٩٨٥[١].

وعلى صعيد البُنية الفكرية، كان «موسى الصدر»، في خطابه السياسي والاجتماعي، يتكلم من منطلق وطني وباسم المحرومين من كل الطوائف، ولكن أنصاره وأتباعه كانوا غالباً من الطائفة الشيعية بوجه خاص. وقد تم تحديد هوية «حركة المحرومين»، التي أضحت فيما بعد «حركة أمل»، في الميثاق المعلن لتأسيسها، بأن هذه الحركة تنطلق من الإيمان الحقيقي بالله وبالإنسان، بوجوده وحريته وكرامته، وترفض الظلم وأسبابه، وتعلن أنها حركة وطنية تتمسك بالسيادة الوطنية وسلامة أرض الوطن، وتحارب الاستعمار والاعتداءات والمطامع التي يتعرض لها لبنان، وتعدّ أن التمسك بالمصالح القومية وتحرير الأرض العربية وحرية أبناء هذه الأمة هي من التزاماتها الوطنية ولا تنفصل عنها، وأن فلسطين أرض مقدسة وهي قلب الحركة وعقلها، وأن السعي إلى تحريرها هو أول واجباتها، وأنها ليست حركة طائفية ولا تهدف إلى تحقيق مكاسب فئوية، بل هي حركة المحرومين جميعاً[٢]. ويمكن القول إن «حركة أمل» تقع فقهياً في فضاء «نظرية ولاية الأمة على نفسها»، بقدر ما يعتنق «حزب الله» نظرية «ولاية الفقيه» في صياغتها الخمينية كأساس فقهي لمفهوم الدولة.

لقد اختارت «حركة أمل» التشيع المدني المفتوح، الذي ليس بالضرورة أن تتطابق فيه السياسة والعقيدة الدينية، فهي في سيرورة تعاطيها مع الدين اختارت أن تكون حزباً سياسياً في حدود حفظ تماسك الطائفة الشيعية في مواجهة إسقاطات الحرب الأهلية اللبنانية. صحيح أنها أيدت «الثورة

---

(١) عبد الغني، عماد. **الحركات الإسلامية في لبنان.** مرجع سابق، (ص ص ١٥٩-١٦٠).

(٢) دّراج، فيصل و باروت، جمال. **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية.** ج٢ مرجع سابق، (ص ص٤٧٠-٤٧٢).

الإسلامية في إيران» بزعامة «أية الله الخميني»، الذي أصبح يمثل الزعامة الدينية الشيعية في العالم، إلا أنها في تحركها السياسي ظلت تتصرف انطلاقاً من قناعتها وإرادتها المستقلة وموقعها الإقليمي والدولي الخاص بها، واستمرت الحركة بالسير على نهج «الإمام موسى الصدر»، والتمسك بالشرعية اللبنانية وبلورة وعي شيعي يعبر عن الانسجام مع الكيان اللبناني كوطن نهائي يلتقي فيه الشيعة اللبنانيون من عامتهم إلى علمائهم ومفكريهم وسياسييهم، داخل الحكم وخارجه، على الالتزام بالقضايا الوطنية والقومية والإسلامية، من دون القفز إلى تبني مشروع – فوق لبناني– مرتبط عضوياً بالمشروع الإسلامي الإيراني، لأن هذا يضعها في محظور اللاوطنية. فالقادة الوسطيون لحركة أمل، من أمثال (نبيه بري، وعاكف حيدر، ومحمد مهدي شمس الدين...) وغيرهم، يعدّون أن لبنان مجتمع متعدد الطوائف، والتنويع فيه يشكل مُعطى سياسي وسيوسيولوجي وحضاري ذا قيمة كبيرة، وأن تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين حصة الطائفة الشيعية في السلطة مرهون بتحقيق إصلاح النظام السياسي ككل، لذا كانوا يعارضون تبني مقولات المجموعات الراديكالية داخل الحركة، التي تدعو إلى تبني أنموذج الثورة الإيرانية وإنشاء جمهورية إسلامية في لبنان، كما لدى «حركة أمل الإسلامية» – الجناح المتشدد في حركة أمل– والتي تتبع «حسين الموسوي» المطرود من حركة أمل في صيف عام ١٩٨٢، محاولاً استنساخ «الثورة الإسلامية الإيرانية» في لبنان[(١)].

أما بالنسبة لحزب الله، فقد كانت «الرسالة المفتوحة» التي وجهها الحزب إلى المستضعفين في لبنان والعالم عام ١٩٨٥ بمثابة إعلان مبادئ تمت صياغته بلهجة جهادية إسلامية، ترسم المنطلقات النظرية والتصورات العقائدية،

---

(١) درَّاج، فيصل وباروت، جمال. **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**. المرجع السابق، (ص ص٤٣٠-٤٣٥).

وتحدد هوية الحزب وأهدافه بأنه جزء من أمة الإسلام في العالم، ويلتزم بأوامر قيادة واحدة تتمثل بالولي الفقيه الجامع للشرائط، أي أنه جزء من «أمة ولاية الفقيه»(١*)، «آية الله الخميني»، ومن بعده السيد «علي خامئني». وقد هاجمت الرسالة ما تسميه بدول الاستكبار العالمي الظالم في الشرق والغرب، وطالبت بخروج «إسرائيل» من لبنان كمقدمة لإزالتها من الوجود، وكذلك بخروج الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وحلفاؤهم، وأن يُتاح لشعب لبنان أن يقرر مصيره بنفسه، ويختار نظام الحكم الذي يريده.

كان «حزب الله» في بدايته يعدّ النظام اللبناني تركيبة ظالمة لا ينفع معها أي إصلاح أو ترقيع، وأنه جزءٌ من الخارطة السياسية المعادية للإسلام، ولابدَّ من تغييرها من جذورها ولو بالقوة إن لزم الأمر. إلا أنه، وبعد «اتفاق الطائف» عام ١٩٨٩-١٩٩٠، وتغيّر الظروف الإقليمية والدولية، بدأ التحول في مواقفه من «الكيان اللبناني» الذي كان يعده كياناً غير شرعي يجب تغييره، وأدرك أن دعوته إلى توحيد «الأمة الإسلامية» وتغيير الأنظمة القائمة غير الإسلامية، وإقامة «نظام إسلامي» في لبنان، لم تعد شعارات واقعية، لأن الحزب ذاته اكتشف محدودية قدراته على الالتزام والوفاء لتلك القناعات التي طغى عليها جانب من الطوباوية واللاعقلانية في السياسة(٢). لقد فرضت الظروف على «حزب الله» أن يكون أكثر واقعية، ويستجيب لضرورات الاعتراف بالكيان اللبناني والمؤسسات الشرعية القائمة فيه.

(١*) «ولاية الفقيه»: هي نظرية سياسية شيعية تقوم على ولاية وحاكمية الفقيه الجامع للشرائط في عصر غيبة الإمام الثاني عشر (الإمام المهدي المنتظر)، حيث ينوب الولي الفقيه عن الإمام المنتظر في قيادة الأمة وإقامة حكم الله على الأرض. والولي الفقيه المقصود هو «آية الله الخميني» ومن بعده السيد «علي خامئني» في ايران...، وهكذا إلى حين عودة الإمام المنتظر. لمزيد من التفاصيل انظر: قاسم، نعيم. **حزب الله: المنهج، التجربة، المستقبل.** مرجع سابق، (ص ص ٢٢-٢٥).

(٢) درَّاج، فيصل و باروت، جمال. **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية.** ج٢ مرجع سابق، (ص ص٤٧٤-٤٨٢).

أما على صعيد البنية التنظيمية، فقد اقتصر المحازبون والمناصرون في كل من الحركتين أو الحزبيين على الطائفة الشيعية، وبرزا كحزبين شيعيين رئيسين تميزا بحداثة النشأة مقارنة بالعديد من الأحزاب اللبنانية الأخرى، وتشكلا كقوى سياسية فاعلة خلال سنوات «الحرب الأهلية». فحركة أمل، المنبثقة من «حركة المحرومين»، تزعمها بعد غياب الإمام «موسى الصدر» عام ١٩٧٨ السيد «حسين الحسيني» رئيس المجلس النيابي اللبناني الأسبق، واستمر في قيادة «أمل» حتى مجيء «نبيه بري» وقيادته للحركة عام ١٩٨٠ حتى المرحلة الراهنة(١).

في الواقع، إن الحركة وتنظيمها وأهدافها مفصلة على قياس رئيسها وزعيمها «نبيه بري»، وتتلخص بالحفاظ على مواقعها في الحكم والإدارة، وعلى نفوذها ضمن الطائفة الشيعية، وتتشابه في ذلك مع الكثير من الأحزاب اللبنانية، إذْ تتمتع برئيس قوي وقادر على حسم الأمور داخل الحركة بالشكل والمضمون الذي يراه مناسباً، وله موقع فاعل في الحكم يمكن استخدامه لتقديم شتى أنواع الخدمات لأعضاء الحركة، لكونه رئيساً للمجلس النيابي منذ عام ١٩٩٢ وحتى وقتنا الحاضر.

للحركة العديد من المؤسسات الصحية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والخيرية، وتحركت باتجاه النشاط النقابي والعمالي، ولها محطة تلفزة خاصة بها تدعى NBN(٢).

وبخلاف حركة أمل، يتميز «حزب الله» بأنه من أكثر الأحزاب اللبنانية تنظيماً وانضباطاً، ويعتمد الشكل التنظيمي الهرمي، والتعبئة العامة التي تضم الراغبين بالانتماء إلى الحزب من مختلف الأحياء والقرى، ويكون التوزيع الهرمي في

---

(١) عبد الغني، عماد. **الحركات الإسلامية في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص١٦٠-١٦٣).

(٢) محفوض، ليلى.(كانون الثاني – شباط ٢٠٠٠). «**لبنان: أحزابه وقواه السياسية**». مجلة المناضل. العدد /٣٠٠/، (ص ص٥٠-٥١). دمشق: مكتب الإعلام والنشر في القيادة القومية.

إدارة شؤونهم مرتبطاً بالتوزيع السكاني والجغرافي. كما اعتمد التعبئة التربوية التي تشمل مساحتها الاهتمام بالطلاب والمربين والجامعات، وإنشاء الهيئات النسائية التي تهتم بهذا القطاع، فضلاً عن كشافة الإمام المهدي التي تهتم بالناشئة(١).

اعتمد الحزب صيغة التنظيم السري في البداية، ثم اقتصرت السرية فيه على الجناح العسكري والأمني. وقد أُنتخِبَ الشيخ «صبحي الطفيلي» كأول أمين عام للحزب في ١٩٨٩/١١/٥، ثم «عباس الموسوي» في أيار ١٩٩١، وبعد استشهاده في ١٦ شباط ١٩٩٢، تم انتخاب السيد «حسن نصر الله» أميناً عاماً خلفاً له في منتصف أيار ١٩٩٣.

لـ «حزب الله» خمسة مجالس يرأس كل منها عضو من أعضاء مجلس الشورى، وهي: (المجلس السياسي – المجلس الجهادي – مجلس العمل النيابي – المجلس التنفيذي – المجلس القضائي)، مهمتها متابعة قضايا الحزب وشؤونه كافةً الداخلية والإقليمية، السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والأمنية، وكل نشاطاته وسياساته. للحزب مدارس ومؤسسات اجتماعية وتربوية وصحية وإعلامية عديدة، ويمتلك محطة تلفزة خاصة به هي «تلفزيون المنار»، و«إذاعة النور»، و«جريدة العهد»، ومراكز ثقافية وخدماتية عديدة(٢).

ثانياً: الدور السياسي والعلاقات الخارجية:

شكلت «الحرب الأهلية» اللبنانية وتداعياتها المحلية والإقليمية والدولية نقطة التحول المركزية لظهور ما يسمى (بالشيعية السياسية)، وفق مبدأ التحدي والاستجابة أو ديناميات الفعل ورد الفعل(٣). فالواقع اللبناني عزَّز منذ الاستقلال

---

(١) شرارة، وضاح. **دولة حزب الله**. مرجع سابق، (ص ص ١٢٥– ١٢٩).

(٢) عبد الغني، عماد، **الحركات الإسلامية في لبنان** . مرجع سابق، (ص ص ١٦٧–١٧٥).

(٣) دراج، فيصل و باروت، جمال. **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية.ج٢**. مرجع سابق، ص ٤٢٤.

التفاوت بين الطوائف والمناطق، وكذا النظام السياسي القائم هو نظام «محاصصة طائفية»، يسوده التفاوت الطبقي والاجتماعي وضعف مركزية الدولة وسطوتها، وتدخل القوى الإقليمية والدول العظمى، والصراع العربي- الصهيوني، والوجود الفلسطيني المسلح على أرض لبنان، وتراجع المد القومي وانكساره بعد رحيل «جمال عبد الناصر»، ودخول «إسرائيل» المباشر على خط المواجهة بين القوى المتنازعة في لبنان، وشنها حروب متتالية عليه. كل هذا وذاك كان لابد وأن يترك آثاره العميقة على الساحة اللبنانية، ويثير ردَّات فعل تتراوح بين مدٍّ وجذر، حسب المصالح والخلفيات الفكرية والثقافية والأيديولوجية والسياسية للقوى اللبنانية الفاعلة.

فحركة أمل، التيار الشيعي الأكثر اعتدالاً وليبرالية، أيدت المقاومة الفلسطينية على الأرض اللبنانية وشاركتها في عملياتها العسكرية ضد العدو الإسرائيلي، وبرز تعاون عسكري وسياسي وثيق بين الفريقين في البداية. وقد حاول الإمام «موسى الصدر» منع «الحرب الأهلية» منذ بدايتها، وسعى إلى إيقافها، فاعتصم في «مسجد العاملية» قرب العاصمة، وأضرب عن الطعام في محاولة لوضع حد للأحداث الدامية، لكن الحرب جرفت بتداعياتها رغبة الأطراف المحلية المتقاتلة، وحدث تباين واضح في المواقف ما بين الإمام «موسى الصدر» والمقاومة الفلسطينية وحلفائها في «الحركة الوطنية اللبنانية». فقد أيد الإمام «الوثيقة الدستورية» التي كانت بمنزلة إعلان مبادئ لحل الأزمة اللبنانية على أساس الحقوق الطائفية المتوازنة، ثم رحَّب بالتدخل العسكري العربي إثر «قمة الرياض» وتفويض قوات الردع العربية عام ١٩٧٦ بالتدخل لوقف الحرب الأهلية، في حين رفضت قوى التحالف الفلسطيني واللبناني كلاً من الوثيقة الدستورية ونتائج قمة الرياض والتدخل العربي[١].

---

(١) عبد الغني، عماد. **الحركات الإسلامية في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص ١٥٥-١٥٧).

لقد كانت سياسةُ «حركة أمل» وزعمائها الروحيين والسياسيين تلتقي موضوعياً مع الاتجاهات والخيارات السياسية العامة للنظام اللبناني، وبخاصة فيما يتعلق بالجنوب، وبالذات في المطالبة بانكفاء المقاومة الفلسطينية ووقف اشتباكها مع ميليشيا «سعد حداد» في جنوب لبنان، وعملياتها ضد العدو الإسرئيلي انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، والمطالبة بانتشار الجيش اللبناني في الجنوب، لأن «إسرائيل» كانت تتخذ من هذه العمليات ذريعة لقصف الجنوب واحتلاله، كما حدث في عملية الليطاني واحتلال جنوب لبنان في آذار عام ١٩٧٨، التي ألحقت ضرراً بالغاً بسكان الجنوب وصل إلى حدّ تدمير قراهم ومزارعهم. وفي مؤتمر شعبي عُقد في مدينة صور بنفس العام، قال الشيخ «محمد مهدي شمس الدين»، نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى آنذاك: (... إننا نجتاز في جنوب لبنان مرحلة مصيرية، وإن الجنوب يواجه ثلاثة أخطار: خطر الاحتلال الإسرائيلي، خطر التقسيم، وخطر توطين الفلسطينيين ...)[١]. وما إن تولى «نبيه بري» رئاسة وقيادة «حركة أمل»، حتى توطدت علاقة الحركة بسورية أكثر فأكثر، وانحازت «أمل» إلى الجانب السوري إثر تعاظم المعارك مع الفلسطينيين وحلفائهم المحليين والإقليميين، وطالب زعيمها بإقامة علاقات مميزة عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وثقافياً بين سورية ولبنان، وتحديد «إسرائيل» بوصفها العدو الرئيس.

لقد قاومت «حركة أمل» كل أشكال العدوانية الإسرائيلية، وقدمت قوافل الشهداء في سبيل تحرير لبنان وجنوبه، واختلطت دماؤها مع الدماء الفلسطينية وبقية القوى الوطنية اللبنانية على أرض لبنان، ودفعت الثمن الأكبر للاعتداءات الإسرائيلية، كونها جرت في الغالب على أرضها ووسط جمهورها. وأيضاً في «الحرب الأهلية»، فقد كانوا مادتها الأساسية وعتادها البشري، كما عبَّر عن

---

(١) عبد الغني، عماد. **الحركات الإسلامية في لبنان**. المرجع السابق نفسه، (ص ص ١٥٧–١٥٩).

ذلك الإمام «موسى الصدر»[١]. كما وقفت "أمل" ضد اتفاق الإذعان الموقع مع العدو الإسرائيلي في ١٧ أيار ١٩٨٣، وأسهمت في إسقاطه، والتزمت الوقوف بحزم إلى جانب السلطة المركزية للدولة اللبنانية، وأيدت الجيش اللبناني بوصفه الأثر المتبقي من الشرعية اللبنانية. كما قام رئيسها بدور هام في ترتيب الأوراق والحركة الدبلوماسية النشطة التي أفضت إلى اتفاق الطائف وكانت من أكثر القوى الرابحة منه، فقد دخلت المجلس النيابي بكتلة وازنة بعد الطائف، وكذلك في الحكومات المتعاقبة على لبنان. وتعد «حركة أمل» من أبرز القوى السياسية في تكتل الثامن من آذار، الذي نشأ عقب مقتل «رفيق الحريري» عام ٢٠٠٥.

أما بالنسبة «لحزب الله اللبناني»، الذي نشأ في السنوات الأخيرة من الحرب الأهلية اللبنانية، فلم يكن يعدُّ نفسه حزباً ضيقاً بالمعنى التنظيمي المغلق، وأطلق في البداية شعار (أمة حزب الله) لتأكيد ارتباطه العقائدي والسياسي المتين بالمسلمين في كل أنحاء العالم، نظراً لصلاته الوثيقة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، دينياً وعقائدياً، وتمتعه بدعمها السياسي والمالي. فقد كان في البداية يعدّ أن النظام اللبناني غريباً وتابعاً للغرب ولابدّ من التخلص منه. والحال هذه، كان البعض يطعن في ولاء الحزب للكيان اللبناني والدولة اللبنانية، وما يزال، ويعدّه «حالة إيرانية»، نظراً لتبنيه (نظرية ولاية الفقيه الخمينية) ولسياساته التي أعلنها في بناء الدولة الإسلامية العالمية لحزب الله[٢]. إلا أن الحزب بدا أكثر واقعية فيما بعد، فها هو العلامة «محمد حسين فضل الله»، أحد أكبر المراجع الشيعية في لبنان، أو كما يُقال عنه المرجع الروحي

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر حديث الإمام الصدر لكريم بقرادوني يقول فيه: (تريد الحركة الوطنية مقاتلة المسيحيين إلى آخر شيعي)، محمّلاً مسؤولية ذلك لزعيم الحركة الوطنية كمال جنبلاط، في تلك الأحداث. المصدر: دراج، فيصل، و باروت، جمال. **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**. ج٢، مرجع سابق، (ص ص ٤٢٠-٤٢١).

(٢) دراج، فيصل، و باروت، جمال. **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**. ج٢، المرجع السابق نفسه. (ص: ٤٥٤، ٥١٥، ٥١٦،٥١٧).

والفقهي «لحزب الله»، يرى أن الظروف السياسية والإقليمية والدولية لا تساعد على قيام دولة إسلامية في لبنان (... نحن لا نستطيع أن نلغي الظروف السياسية في المنطقة وفي العالم... وإن الآخرين لن يسمحوا لـ اللبنانيين أن يرتبوا بيتهم بأنفسهم ...)(١).

لقد استفاد «حزب الله»، مثله مثل باقي الحركات الإسلامية الراديكالية في الوطن العربي، من عجز وقصور الحركات والأحزاب القومية والماركسية اليسارية في الميادين كافةً، السياسية والفكرية ...، واتخذ من نفسه شكل «البديل الإسلامي» على أساس «ولاية الفقيه»، وأنها الحل الوحيد لإنقاذ المجتمع وتحرير الأرض والإنسان في العالم الإسلامي من قوى الاستكبار العالمي، لكونه جزءاً من «الأمة الإسلامية» التي دعا إليها «الولي الفقيه» في إيران. فقد عارض في البداية اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩ كإطار لتسوية الأزمة اللبنانية، معتبراً أنه يقوم بإصلاحات ترقيعية للنظام اللبناني الذي كان يطالب بتغييره بشكل جذري، وأنه نوع من الإصلاح الخجول الذي لا يمس جوهر الامتيازات الطائفية. لكنه عاد وقبل بنتائج الاتفاق العملية، من إنهاء للحرب وتوحيد لبنان وعودة مؤسسات الدولة، إلى حل المليشيات وانتشار الجيش في الأراضي اللبنانية كافةً، وأكد على الالتزام بالعمل في الإطار الجغرافي والقانوني للدولة اللبنانية. وبذلك أصبح «حزب الله» معارضاً للنظام اللبناني، لكنه ينتمي إلى الهوية اللبنانية، على قاعدة أن «معارضة النظام لا تعني الخروج عن الهوية...»(٢).

يتميز «حزب الله» عن باقي القوى والأحزاب السياسية في لبنان والمنطقة بأنه يحارب الاحتلال الإسرائيلي عبر المقاومة الإسلامية «الذراع المسلح للحزب»، وأن عمليات المقاومة تلك ليست موسمية ولا سياسية، بل تدخل في

---

(١) شرارة وضاح. **دولة حزب الله**. مرجع سابق، (ص ص ٢٧٠-٢٧٢).

(٢) دراج، فيصل وباروت، جمال. **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**.ج٢، مرجع سابق، (ص ص٤٩٢-٤٩٣).

صميم العقيدة الأيديولوجية للإسلام المقاوم الداعي إلى مواجهة الاحتلال كواجب شرعي. وتمتع الحزب بوضع متميز بسبب تنظيمه العسكري الفاعل الذي استطاع من خلاله أن يلحق خسائر جسيمة في صفوف الجيش الإسرائيلي وحليفه «جيش لبنان الجنوبي»، ما أجبر العدو الإسرائيلي على الانسحاب من جنوب لبنان في أيار من العام ٢٠٠٠، كما أحرج الإسرائيليين في مواقع كثيرة، وشكل ضغطاً سياسياً وعسكرياً وأمنياً على الكيان الصهيوني الذي حاول أن يجد مخارج عديدة، سواء بالسياسة والدبلوماسية، كما في تفاهم تموز لعام ١٩٩٣، وكذا تفاهم نيسان لعام ١٩٩٦، اللذين يقضيان بعدم استهداف أي من الطرفين للطرف الآخر، أو بالحرب المباشرة والوسائل العسكرية كما جرى في عدوان تموز لعام ٢٠٠٦، ولكنها لم تفلح، ودائماً كان يخرج «حزب الله» أكثر قوة ومنعة وشعبية من ذي قبل. ويعود الفضل في ذلك إلى العقيدة الجهادية للحزب وإلى الحاضنة الشعبية، وكذلك إلى الدعم السياسي والعسكري من قِبَل دول الممانعة والمقاومة، سورية وإيران، والتي يشكل «حزب الله» ومقاومته أحد أجنحتها، أو كما يُعبَّر عنه بمثلث المقاومة (سورية وإيران وحزب الله). وبذلك صار الحزب لاعباً مهماً وأساسياً، ورقماً صعباً في معادلات الصراع المحلي والإقليمي، وله موقعه في الخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط الجديد.

من جهة أخرى، انخرط «حزب الله» في اللعبة السياسية اللبنانية بمرونة وواقعية سياسية بعد انتهاء «الحرب الأهلية»، وخصوصاً منذ الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ١٩٩٢ وحصوله على عدد من المقاعد النيابية، إذ بات التنظيم السياسي الأكبر داخل الطائفة الشيعية(١)، واقتنع بصوابية اللجوء إلى تغيير النظام من الداخل، بعدما أدرك صعوبة وخطورة التغيير بالانقلاب عليه، أي عن طريق دخوله المؤسسات الدستورية القائمة، والتي تضمَّن برنامجه في البداية ضرورة تغييرها أو تعديلها.

---

(١) الخازن، فريد. **الأحزاب السياسية: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية**. مرجع سابق، (ص ص٨٥-٨٨).

ولكن بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق «رفيق الحريري» عام ٢٠٠٥، واشتداد حدة الضغوط والمخاطر المحدقة بالحزب، قرر الأخير الدخول إلى الحياة السياسية بشكل مباشر والمشاركة في الحكومات التي تشكلت بعد ذلك التاريخ، فخاض الانتخابات النيابية التي جرت في العام ذاته في ظل مناخ سياسي يسيطر عليه الاستقطاب الحاد. وبرغم كل تلك الظروف، خرج «حزب الله» بحصيلة جيدة من الانتخابات بلغت أربعة عشر مقعداً نيابياً، أي بزيادة مقعدين عن انتخابات العام ٢٠٠٠ السابقة(١).

لقد حظيت عملية المشاركة في الحكومة بنقاش واسع داخل «حزب الله» وكوادره ومؤسساته، وطالما استمر يرفض المشاركة في الفترات السابقة، إلا أنه مع تغيّر الظروف وصدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم/١٥٥٩/ لعام ٢٠٠٤، وتداعيات اغتيال «رفيق الحريري»، وتصاعد الضغوط الدولية لنزع سلاح الحزب، والانسحاب السوري من لبنان، كل ذلك حدا بالحزب إلى إعادة قراءة الموقف من جديد، ومراجعة الحسابات وتقييم التوازنات، فاتخذ قراره بالمشاركة للحد من خسائره، وكانت حصته وزير واحد في حكومة «نجيب ميقاتي» الانتقالية التي أشرفت على سير الانتخابات النيابية، ووزيرين في الحكومة اللاحقة التي شكلها «فؤاد السنيورة»(٢)، ثم درج على المشاركة في سائر الحكومات التي تألفت بعد ذلك، كحكومة «سعد الحريري»، وحكومة «نجيب ميقاتي» الثانية، وحكومة «تمام سلام».

ومما لا شك فيه أن عملية المشاركة تلك، هي عنوان لانخراط الحزب في تفاصيل الحياة السياسية اللبنانية، التي طالما نأى بنفسه عنها وعن أوزارها، بعدما كان التمثيل الحكومي للطائفة الشيعية حكراً ولسنوات طويلة على «حركة أمل».

---

(١) اشتي، فارس واشتى، شوكت. **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص٣٧-٣٨).

(٢) عماد، عبد الغني، **الحركات الإسلامية في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص ١٨٨-١٩٠).

المطلب الثاني: التيار الوطني الحر

أولاً: النشأة والبنية الفكرية والتنظيمية:

بدأ الوعي السياسي لـ «ميشيل عون» يتكون منذ أول صدام مسلح بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين عام ١٩٦٩، إذْ طبع هذا الصدام تكوينه وفكره، بحيث بات الوجود الفلسطيني المسلح على أرض لبنان، وغير الخاضع للسلطة اللبنانية، ووقفه عند حد معين، هاجسه الأساسي. وبعد حادثة اغتيال «معروف سعد»، الزعيم السياسي ذي التوجه القومي الناصري، والنائب في البرلمان عن منطقة صيدا في عام ١٩٧٥، ازداد «ميشيل عون» حنقاً، وراح يحضّ زملاءه الضباط على القيام بشيء ما والتحرك من أجل وضع حد لهذه الحالة، ووصلت تقارير إلى قيادة الجيش تفيد بأنه يحضِّر لانقلاباً عسكرياً. وقد استهوت أفكاره تلكْ مجموعة سياسية أُطلِقَ عليها اسم (التنظيم) كان يقودها «جورج عدوان». وفي عام ١٩٧٦، نفذت هذه المجموعة عملية مشتركة بالهجوم على مخيم تل الزعتر الفلسطيني، ثم صار «العماد ميشيل عون» قائداً للجيش اللبناني خلال مرحلة «الحرب الأهلية»[١].

وفي نهاية عهد حكم الرئيس «أمين الجميِّل»، وعدم الاتفاق على انتخابات رئاسية ضمن المهل الدستورية المحددة، ومع رفضه تسليم حكم البلاد إلى الحكومة القائمة آنذاك برئاسة «سليم الحص»، وفي ٢٢ أيلول ١٩٨٨، وبالساعات الأخيرة لولايته، قرر «أمين الجميل» تأليف حكومة عسكرية برئاسة قائد الجيش «ميشيل عون»، وأعضاؤها هم أعضاء المجلس العسكري. وبذلك، صار في البلاد حكومتان، حكومة العماد «ميشيل عون» العسكرية، وحكومة الرئيس «سليم الحص» المدنية، وكل منها تدعي الشرعية. وكان قد حصل «ميشيل عون» على دعم وتأييد كبيرين من العراق برئاسة «صدام حسين»

---

(١) العبد عارف(٢٠٠١). **لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل.** أطروحة دكتوراه، (ط١. ص٢٨٤– ٢٨٥). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الرئيس العراقي الأسبق، والخارج أكثر قوة من حرب طويلة مع إيران دامت ثمان سنوات، وكان على خلاف شديد مع سورية، كما حصل «ميشيل عون» على دعم منظمة التحرير الفلسطينية، وبتشجيع من فرنسا أعلن ما أسماه (حرب التحرير ضد سورية). وكانت الأجواء تتهيأ لانعقاد قمة عربية للبحث في حل للأزمة اللبنانية وسط إجماع دولي وعربي على وقف المحنة في هذا البلد، وقد خلصت الجهود والأجواء إلى توقيع «وثيقة الوفاق الوطني اللبناني» بين الأفرقاء المتنازعين أو ما سمي بـ (اتفاق الطائف) لعام ١٩٨٩، وذلك باستثناء الجنرال «ميشيل عون» الذي رفض الحضور والتوقيع والفكرة من الأساس. ولما عَلِمَ «ميشيل عون» بانتخاب «رينيه معوض» رئيساً للجمهورية من قبل مجلس النواب وذلك في ١٩٨٩/١١/٥، أعلن حل المجلس. وبعد اغتيال رئيس الجمهورية «رينيه معوض» في ١٩٨٩/١١/٢٢، تم انتخاب «إلياس الهراوي» بدلاً منه، وذلك في ١٩٨٩/١١/٢٤، إلا أن الجنرال «ميشيل عون»، استمرَّ في رفضه الاعتراف بشرعية الرئيس وبتسوية الطائف، كما رفض القبول بأي مركز أو منصب عُرِض عليه، أو الانضمام إلى الحكومة المؤلفة آنذاك، وأقدم على شن حرب ضد (القوات اللبنانية) بقيادة «سمير جعجع»، انتهت إلى تقاسم وتدمير بيروت الشرقية.

لقد بُذِلت مساعي محلية وعربية ودولية مع «ميشيل عون» ليقبل بالتسوية لكنه رفض، وظل يُؤَمِّل بتغّير موازين القوى لصالحه وانتخابه رئيساً للجمهورية. وفي١٣ تشرين الأول من عام ١٩٩٠، نفَّذ الجيشان السوري واللبناني عملية عسكرية مشتركة أطاحت بـ «ميشيل عون» وأخرجته من (قصر بعبدا)، وفرَّ إلى السفارة الفرنسية القريبة منه في بيروت، وانتهى الأمر بترحيله إلى فرنسا[١].

عُرِفَ «التيار الوطني الحر» بهذا الاسم عام ١٩٩٩، بعد محاولات متعثرة لتنظيم الحالة التي نشأت مع تولي العماد «ميشيل عون» رئاسة الحكومة

(١) العبد عارف. **لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل.** مرجع سابق ، ص٢٦٤

العسكرية عام ١٩٨٨، ومغادرته قصر بعبدا عام ١٩٩٠، ولجوئه إلى فرنسا، إلى حين عودته إلى لبنان عام ٢٠٠٥. وكان اسم «ميشيل عون» وطروحاته بمثابة الخيط الناظم لشبكة واسعة من التنظيمات والهيئات المحلية التي التقت حول (صيغة المكتب المركزي للتنسيق الوطني)، مثل: «حركة الكفاح الشعبي»، «طلائع المقاومة الشعبية»، «الجبهة القومية»، «حركة ١٣ تشرين»، وغيرها من التنظيمات(١).

وقد انكفأ «المكتب المركزي للتنسيق» بعد إنهاء حركة «ميشيل عون» ونفيه إلى باريس، إلا أن بعض الشخصيات والهيئات استمرت على ولائها ودعمها له، واستمر نشاطها السري دون علاقات منظمة. وجُدِّدت محاولات تنظيم «التيار العوني» خلال المؤتمر الذي انعقد في باريس بتاريخ ١٢ و١٣ حزيران ١٩٩٤، تحت اسم (مؤتمر التحرير والتجديد)، وخلص إلى تأسيس «المؤتمر الوطني اللبناني» لصهر التيار الوطني، وشكل «هيئة تأسيسية» و«مجلس اشتراعي»، ودعا إلى العلمنة وتنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ و٥٢٠، وتأليف حكومة انتقالية، ومنذ ذلك الحين بدأ استخدام تعبير «التيار الوطني» بدلاً من «التيار العوني»(٢). وكان الإعلان الرسمي لهذا الاسم في ٦ شباط ١٩٩٩، من فندق الكسندر في الأشرفية(٣).

واستمرت هذه الصيغة حتى عودة الجنرال من منفاه الباريسي في ٧ أيار ٢٠٠٥، وما تلاه من تحضيرات أفضت إلى إعلان برنامجه السياسي قبيل الانتخابات النيابية، وإعلان ميثاقه كحزب في أيلول ٢٠٠٥، ثم نظامه الداخلي عام ٢٠٠٧، مكملاً بذلك عدة تحوله إلى حزب سياسي.

---

(١) الجبيلي، انطون جرجي (١٩٩١). **الجنرال في البال والغربال: ميشال عون الضحية والتحدي**، (ص ص١٤٥-١٤٨). بيروت: منشورات الحلبي.

(٢) اشتى، شوكت واشتى، فارس. **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**. مرجع سابق، ص٣٤.

(٣) جريدة السفير. تاريخ ٧ شباط ١٩٩٩. بيروت. (مقال حول: التيار الوطني الحر).

لم يحل تحول «التيار الوطني الحر» إلى «حزب التيار الوطني الحر» في ٢٢ أيلول ٢٠٠٥، دون بقاء التيار كحركة، لا بل غلَّبتها على مفهوم الحزب، وضمَّ الحالة العونية السابقة للتيار ذاته إليه. ويظهر ذلك بوضوح في مقدمة الميثاق التي تضمنت أن «حزب التيار» هو امتداد للحالة اللبنانية التي نشأت مع مسيرة نضال العماد «ميشيل عون» ومرحلة توليه الحكم، وكذلك في قول «ميشيل عون» نفسه: «إن كلمة حزب ضيقة جداً علينا نحن،... لكننا مجبرون على تسميته حزب لكي نحصل على علم وخبر وعلى وضع قانوني، ولن نستعمل في حياتنا عبارة حزب التيار الوطني الحر»(١). ويظهر هذا الأمر أيضاً في إبراز اسم «التيار الوطني الحر» في الميثاق والنظام الداخلي وتظهيره على اسم الحزب، وفي الاستخدام اليومي لرئيسه ومسؤوليه، وفي الطبيعة الفضفاضة لوحداته القاعدية.

إن فكر التيار، وبرنامجه السياسي، لا يخرج عن السائد بين الأحزاب والقوى السياسية العاملة في لبنان، أي الانغماس في البنية المجتمعية، حيث الطائفية مكّون أساسي من مكونات وجود لبنان ونظامه السياسي. وهكذا، بقي التيار مطالِباً بتعديل «ميثاق الطائف»، وتصحيح التمثيل المسيحي في النظام اللبناني، سواءً في الدستور أو في القوانين المرتبطة بالانتخاب للبرلمان ولرئيس الجمهورية، أو المتعلقة بالمؤسسات القائمة والعلاقة بين السلطات، وعلى رأسها إعادة الاعتبار لدور ووزن رئيس الجمهورية باعتباره الموقع المسيحي الأول.

كما اهتم التيار بالجانب الإعلامي إدراكاً منه لأهمية وخطورة الإعلام في المعارك السياسية التي يخوضها، فعمل على امتلاك محطة تلفزيونية معروفة باسم (OTV) ، وإسمها الرسمي (الشركة اللبنانية للإعلام)، وهي مرتبطة بالتيار وتبث إعلامه السياسي والاجتماعي، وله موقع الكتروني ينشر أخباره وتحليلاته ومواقفه وسياسته.

---

(١) جريدة الديار. تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٣٠. بيروت . (مقابلة مع العماد ميشيل عون).

ثانياً: الدور السياسي والعلاقات الخارجية:

يبدو لنا من خلال استعراض نشأة «التيار الوطني الحر» وبنيته المجتمعية وممارساته السياسية، أنه مسكون بهموم البيئة المسيحية واستعادة دورها ووزنها الذي ترسّخ منذ قيام دولة لبنان في عهد الانتداب الفرنسي إلى ما بعد الاستقلال، واستمراره حتى اتفاق الطائف. فلم يتقبل فريق من السياسيين اللبنانيين، وبخاصة (المارونية السياسية)، فكرة المناصفة في الحكم والإدارة، والتعديلات الدستورية التي جاء بها «اتفاق الطائف». وقد شكل «التيار الوطني الحر» في الحالة «العونية» السابقة على تأسيسه، وفي «الحالة الحزبية» اللاحقة، ظاهرة مميزة في السياسة اللبنانية ذات حضور لافت ووازن منذ قيامها، ودائماً وفي كل حالاته، كان التيار يطرح قضايا بناء الدولة وإصلاح النظام السياسي ضمن وجهة نظر معينة يتبناها زعيم التيار.

وقُبيل الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٥، طرح التيار برنامجاً سياسياً أكثر منه برنامجاً انتخابياً لمرشحيه، عنوانه (الطريق الآخر– تأسيس الدولة)، وأهم ما تضمنه هذا البرنامج العناوين الآتية[1]: إحياء المؤسسات الدستورية بقانون انتخابي جديد، وحق الاقتراع للمغتربين، وفصل النيابة عن الوزارة، والالتزام بفصل السلطات، وتحديد مهل لتأليف الحكومات، وتأسيس برلمان ظل، وإعادة تأهيل القوى العسكرية اللبنانية وبناء جيش فعَّال وقريب من مجتمعه، وإصلاح الجهاز القضائي، ووضع خطة للنهوض الاقتصادي وتقليص الدين العام، وتطهير الإدارة العامة وإعادة هيكلتها... إلخ.

إلا أن الظروف المعقدة التي مـرَّ بها لبنان منذ اغتيال «رفيق الحريري»، ومشروع إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بهذه القضية وملابساتها، والاغتيالات التي طالت شخصيات سياسية وإعلامية كبيرة في لبنان، والاعتصامات التي

---

(١) الجبيلي، انطوان جرجي. **الجنرال في البال والغربال: ميشال عون الضحية والتحدي**. مرجع سابق، (ص ص ٢٠-٤).

شهدتها بيروت في ٨ و١٤ آذار من عام ٢٠٠٥، وخروج القوات السورية، ومن ثمَّ العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦. كل هذه الأحداث وتداعياتها من شأنها أن غيّرت فعلياً النظام في لبنان وقواعد اللعبة السياسية، فلبنان ما قبل ٢٠٠٥ ليس هو لبنان ما بعدها، وهذا ما يدعم فكرة أن تلك الأحداث والتطورات لم تكن طبيعية أو صدفة كما يحلو لبعض الأفرقاء السياسيين أن يصورها، بل كانت أُعدَّت بطريقة مدروسة ومرتبة لتصل إلى النتيجة التي وصلت إليها، وهي إخراج القوات السورية من لبنان، وجعله خاصرة رخوة للدولة السورية يمكن النفاذ منها، ونقل لبنان إلى الخندق الآخر المناوىء للمقاومة، وملاحقتها في عقر دارها، والتحضير لما سُميَ لاحقاً (بثورات الربيع العربي)، والإطاحة بكل ماله صلة بحلف المقاومة في لبنان والمنطقة، والانتقام من هذا الفريق السياسي. وهكذا تبين أن ما جرى في لبنان عام ٢٠٠٥، كان مقدمة وتهيئة لما وصلت إليه الأمور في سورية بعد ١٥ آذار ٢٠١١، فالمسرح قد أُعـدّ من قِبَل دول عظمى ومخابرات عالمية، بالتنسيق مع جهات إقليمية ومحلية، وهو جزء من إدارة الصراع في الشرق الأوسط وعليه، أو الهيمنة الأمريكية – الغربية على العالم.

كل هذا وذاك غيَّر في العناوين والبرامـج التي طرحتها القوى السياسيــة في لبنان، بما فيها «التيار الوطني الحر». ففي الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٥، خاض التيار معاركه على الحصص مع قوى ١٤ آذار في لائحة (بعبدا – عاليه)، تحت شعار تهميش المسحيين في مواجهة الحلف الرباعي (تيار المستقبل، حركة أمل، حزب الله، الحزب التقدمي الاشتراكي)، الذي لم يكن تحالفاً ولا كان رباعياً، بل كان تسوية لبنانية إقليمية–دولية للاستعصاء الذي حصل آنذاك بعد مقتل «رفيق الحريري»، وتخفيفاً للتوتر السياسي والطائفي والمذهبي القائم. وتحالف التيار مع شخصيات بعضها خارج الفريقين المتصارعين (٨ و١٤ آذار)، وبعضها على علاقة بـ ٨ آذار، مشكّلاً كتلةً نيابية كبيرة متعددة الانتماءات الطائفية والمناطقية، ولم يشترك في الحكومة المتشكلة بعد تلك الانتخابات، وآثـرَ البقاء في المعارضة.

وفي موضوع «المحكمة الدولية»، أيَّد التيار قيامها لكنه لم يُولِها الأهمية التي أولتها أياها قوى الرابع عشر من آذار[1].

وقد سجل التيار موقفاً مبدئياً ومتوازناً في موضوع العلاقة مع سورية، إذْ عدَّ خروج السوريين العسكري من لبنان انتهاءً لمرحلة المواجهة وبدايةً لفتح صفحة جديدة في العلاقة مع سورية، تقوم على التعاون والتوازن والاحترام المتبادل ضمن شروط التمسك بالسيادة، وهذا خلافاً لقوى ١٤ آذار التي حكمتها العقلية الانتقامية التي حمَّلت النظام في سورية مسؤولية كل شيء سيئ في لبنان، ولاسيما الاغتيالات التي حدثت، واتهمته باستمرار تدخله في الشأن اللبناني، وكذلك أيضاً بخلاف مع قوى ٨ آذار التي دافعت عن السوريين ودورهم الداعم والمقاوم.

وفي عام ٢٠٠٦، وقَّع التيار على (وثيقة تفاهم) مع «حزب الله»، أدَّت إلى بناء تحالف بينه وبين قوى الثامن من آذار، استمرت مفاعيلها حتى هذا التاريخ.

وفي مواجهة العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦، أدان التيار هذا العدوان، وتضامن مع المهجرين بسببه، وشكل لهم بيئة راعية وحاضنة، ولم يفعل كما فعلت قوى الرابع عشر من آذار في تحميل المسؤولية لـ «حزب الله» عن هذا العدوان إثر قيامه باختطاف جنديين إسرائيليين، فاتهمته باختطاف لبنان بأسره، واحتكاره لقرار السلم والحرب بدلاً من الدولة، وطالبت بنزع سلاح المقاومة، وأثارت هذه القضية على جدول أعمالها باستمرار في داخل لبنان وخارجه[2].

---

(١) ضاهر نسيم. (٢٠٠٨)- **عن الأحزاب والدولة في لبنان**. بيروت: دار النهار، (ط١. ص ص ٧٧-٧٨).

(٢) اشتي، شوكت واشتي، فارس. **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص٣٨-٤٠).

ويُشهَد للتيار ابتكاره أساليب جديدة في العمل السياسي، إنْ في حدود هذه الأساليب، أو في الأساليب ذاتها، فقيادة التيار مولعة بلعبة «حافة الهاوية» في الممارسة السياسية، وربما يعود ذلك للذهنية والخلفية العسكرية لقائده وحِدة طبعه، وهي ممارسة خطيرة قد تدفع لتحقيق الحد الأقصى من المطالب ضمن الخطة الراهنة، إذا ما كانت القراءة واقعية ودقيقة للإمكانات والظروف المحيطة، وقد تدفع إلى الهاوية إذا لم تكن كذلك. وهو ما حصل بالفعل أيام اعتصامه في قصر بعبدا (١٩٨٨-١٩٩٠)، ظناً منه أنه سيلقى النجدة والدعم من قوى إقليمية ودولية، ولن يُسمح بالتغيير في لبنان، لكن تلك القوى خذلته ولم تتدخل، فكانت مشغولة بحسابات إقليمية ودولية أكبر من لبنان(١).

أما أشكال الممارسة التي ابتدعها التيار في العمل السياسي، فهي ليست جديدة بالمطلق، وإنما تكمن جدتها في ممارستها ضمن البيئة المسيحية اللبنانية، فالاعتصامات الجماهيرية والحشود والتظاهرات الشعبية معروفة في العالم، وقد مارستها الأحزاب التقدمية والقومية في لبنان ذاته في محطات مهمة من تاريخه، إلا أن جديد «التيار» أنه أدخل هذه الأساليب إلى الجمهور المسيحي، الذي لم تستخدمها أحزابه وإن مارستها نخبه، ودعا أنصاره للمشاركة في اعتصامات وتظاهرات شعبية حاشدة ضد الحكومات المتعاقبة التي شكلتها قوى ١٤ آذار، وضد سياساتها ومواقفها من مجمل القضايا السياسية والاجتماعية.

المطلب الثالث: حزب البعث العربي الاشتراكي

أولاً: النشأة والبنية الفكرية والتنظيمية:

من الصعب الحديث عن البدايات الأولى لنشأة «حزب البعث العربي الاشتراكي» في لبنان دون الأخذ بعين الاعتبار عمق الارتباط بينه وبين «التنظيم

---

(١) العبد، عارف. **لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**. مرجع سابق، (ص ص٢٨٧-٣٠٥).

الأم» على مستوى الوطن العربي، وهو «تنظيم البعث» في سورية، بكل ما مر به من تطورات وإنجازات وانتكاسات وانشقاقات، وهو ارتباط لا يفسره كون «تنظيم البعث» قام منذ تأسيسه على فكرة التنظيم القومي الواحد، بل تفسره أيضاً خصوصيات جيوسياسية وتاريخية جعلت لبنان بكل مدارسه الفكرية وتياراته السياسية شديد التأثر بما يجري حوله في المنطقة العربية، ولاسيما في سورية. ويمكن القول إن الخلايا الأولى لنشأة «حزب البعث» في لبنان قد انطلقت مع أوائل الخمسينيات من القرن العشرين (١٩٥١-١٩٥٣)، رغم وجود بعثيين من لبنان شاركوا في المؤتمر التأسيسي لـ «حزب البعث»، المنعقد في دمشق /٤-٦/ نيسان ١٩٤٧، وكلهم كانوا طلاباً في جامعة دمشق أو مدرسة التجهيز الأولى[١]، حيث كان يُدرِّس اثنان من أهم مؤسسي «حزب البعث»، وهما «ميشيل عفلق» و«صلاح الدين البيطار» بعد عودتهما من الدراسة في فرنسا، ومن هؤلاء الطلبة اللبنانيين (علي جابر، زيد حيدر، عبد الله سكرية، حسين دلول ...)، وقد وصل بعضهم إلى عضوية القيادة القومية «لحزب البعث» فيما بعد.

بدأ وجود «حزب البعث» في لبنان كتيار فكري ظهر في الجامعة الأمريكية ببيروت على يد طلاب عرب، كـ «سعدون حمادي» من العراق، و«جمال الشاعر» من الأردن، و«علي فخرو» من لبنان، والاقتصادي اللبناني «محمد عطاالله»، وقد تجلى نشاط هؤلاء في تحريكهم جماهير الطلاب في المناسبات القومية والشعبية، والتصدي للاستعمار ومشاريعه. ثم انطلقت مبادئ البعث خارج الجامعة إلى الأحياء والمدن اللبنانية، وانتشر انتشاراً واسعاً في القطاع الطلابي وبين العمال والفلاحين[٢].

ومع لجوء مؤسسي البعث «ميشيل عفلق» و«صلاح الدين البيطار»، ومعهما مؤسس الحزب العربي الاشتراكي «أكرم الحوراني» إلى لبنان بعد بطش

---

(١) محفوض، ليلى. **لبنان أحزابه وقواه السياسية**. مرجع سابق، (ص ص٤٢-٤٤).

(٢) المحمود، جمال. **الأحزاب السياسية**. مرجع سابق، (ص ص ٦٢-٦٣).

أديب الشيشكلي بالبعثيين في سورية، تكونت بوادر الوحدة بين الحزبين (البعث العربي، والعربي الاشتراكي). وفي حزيران من عام ١٩٥٢، تم الاندماج تحت اسم «حزب البعث العربي الاشتراكي»، وتشكلت قيادة سرية من خمسة أعضاء، ثلاثة من البعث واثنين من العربي الاشتراكي، تتولى تنظيم نضال الحزب ضد الديكتاتور الشيشكلي، وإضافة الحوراني إلى قيادة الحزب[١].

وعلى صعيد البناء الفكري، فقد حدد «حزب البعث» أهدافه في الوحدة والحرية والاشتراكية، باعتبارها خلاصة ممارسات الثورة العربية في مراحل نضالها السابقة، وتُمثِّل حلاً شاملاً لكل مشكلات الأمة العربية. وأصدر دستوره بعد مناقشات مكثفة بدأت في صيف ١٩٤٦، وانتهت في المؤتمر التأسيسي الأول لعام ١٩٤٧، حيث حضره حوالي مئتي عضو من مختلف البلدان العربية، وحدد شعاره «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة»[٢]. وهكذا، يتضح الطابع القومي العروبي لحزب البعث في دستوره ومبادئه وأهدافه وشعاره، باعتباره «رُبَّان سفينة الخلاص» للأمة، ودرب نجاتها وتقدمها التاريخي وازدهارها.

يقف الحزب في كامل أدبياته وقفة متميزة أمام شعار الوحدة العربية التي يراها «قطب الرحى» من قضية الأمة العربية، ويرى في الاشتراكية والحرية مضمون هذه الوحدة، وأن الوحدة هي الشرط اللازم لتحقيق الحرية والاشتراكية، وبذلك لن ينجح لا النضال التحرري ولا الاشتراكي مادام الشعب الواحد مجزأً[٣].

---

(١) بشور، معن (٢٠١٣-٣٠ تموز). **تأسيس حزب البعث في لبنان،** (ص ص١-٢). نشرت في١١/٦/٢٠١٠ . وتم استرجاعها في ١٠/٤/٢٠١٤ من: http://www.arabrenewal.info

(٢) **دستور حزب البعث العربي الاشتراكي** . دمشق: منشورات القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

(٣) اسماعيل، فايز (١٩٧٩، نيسان). **«من الحرية والاشتراكية والوحدة إلى الوحدة والحرية والاشتراكية».** مجلة المناضل. عدد /١٢٠/، (ص ص ١٢١-١٣٣). دمشق: القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

من هنا جاءت حاجة الأمة العربية إلى البعث أو اليقظة أو النهضة المتمثلة بالوحدة العربية، كما يرى مؤسسو البعث، والتي هي بمثابة الانقلاب الذي يقلب حياة العرب من الذل إلى المجد، ومن الانحطاط إلى الرقي الذي يُرجع إلى الأمة حقيقتها وروحها وأخلاقها، ويسمح لها أن ترتقي إلى ما يساويها بماضيها المجيد وبحاضر الأمم الأخرى.

وللحرية لدى البعث أكثر من مفهوم، كما يرى «فايز اسماعيل»، أحد مؤسسي البعث، «الحرية في الخارج أمام الأجنبي المستعمر، والحرية في الداخل أمام الحكم الاستبدادي، وهذا يشمل النضال الشعبي التحرري ضد الاستعمار وضد الاستغلال، ويتضمن حرية الأمة وحرية الفرد، ويتطلب ضرورة قيام أمة حيه منسجمة حرة طليقة يحتل فيها المواطن المكانة التي يستحقها وتؤهله إليها كفاءته وإخلاصه»(١).

لقد كان تنظيم الحزب في لبنان منقسم، ويتبع للقيادتين القوميتين في كل من دمشق أو بغداد، فهو أحد أذرع الحزب أو أجنحته القومية التي انتشرت في معظم الدول العربية، وقد تأثر تأثراً كبيراً بالنزاعات التنظيمية والخلافات الفكرية التي تعرَّض لها الحزب في قيادته العليا، فكان صدى لما يحدث في المركز، وخاصةً مع كثرة التناقضات التناحرية بين الأجنحة التي تكونت تلك القيادة من ائتلافها وصراعاتها(٢). فتحول «حزب البعث» في لبنان إلى عدة تنظيمات، بسبب الانشقاقات المتتالية التي عرفها الحزب على المستوى القومي، ولاسيما بعد مؤتمره القومي الثالث عام ١٩٥٩، على خلفية الموقف من قرار القيادة

(١) ياسين، بوعلي (٢٠٠٠). **حزب البعث العربي الاشتراكي: النشأة والتطور الأيديولوجي**. في، **فيصل دراج وجمال باروت (محرران). الأحزاب والحركات القومية العربية**.ج١. (ط٤. ص ص ٢٢٧-٢٣١). دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

(٢) عامر، محمود علي. **الأحزاب السياسية في سورية**. مرجع سابق، (ص ص٢٢١-٢٣٢). راجع أيضاً: حشيشو، نهاد. **الأحزاب السياسية في لبنان**. مرجع سابق. (ص ص١٩-٢١).

القومية بحل الحزب قبيل إعلان دولة الوحدة في ٢٢ شباط ١٩٥٨، ومن ثم الموقف من الانفصال وحل الوحدة الذي جرى في ٢٨ أيلول ١٩٦١، وأيضاً الموقف من ثورة الحزب في ٨ شباط و ٨ آذار عام ١٩٦٣، في كل من العراق وسورية، ووصوله إلى السلطة في هذين البلدين العربيين المهمين[١]، وصولاً إلى الانشقاق الكبير الذي رافق حركة ٢٣ شباط عام ١٩٦٦ في دمشق، والذي أدى إلى وجود تنظيمين بعثيين، أحدهما مرتبط بالقيادة القومية في بغداد منذ عام ١٩٦٨ حتى عام ٢٠٠٣ (عام الاحتلال الأمريكي للعراق)، ويحمل اسم «حزب البعث العربي الاشتراكي»، والآخر يرتبط بالقيادة القومية في دمشق، باسم «منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي»[٢].

كما أصدر «تنظيما البعث» في لبنان نشرات دورية عديدة، أهمها، العربي الجديد، كفاح الطلبة، فجر الكادحين، بالإضافة إلى جريدته الأساسية «الأحرار»، كما أصدر مجلة مركزية ناطقة باسمه هي «مجلة الراية»[٣].

ثانياً: دوره السياسي وعلاقاته الخارجية:

منذ أن باشر بعثيو لبنان نشاطهم في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، عدوا أن عملهم متمم للسعي القومي من أجل تحرير أمتهم العربية وقيام وحدتها، وأن وجودهم في لبنان هو من أجل خدمة هذا الهدف القومي الهام، وأنهم جزءٌ لا يتجزأ من المشروع القومي العربي. وعلى هذا الأساس، كانت عيونهم شاخصة دوماً باتجاه دمشق حيث «الحزب الأم»، ترقَب وتتأمل حركته السياسية وتطلعاته ونشاطه، فوقف أعضاء «تنظيم البعث» في لبنان إلى

---

(١) ياسين، بوعلي. **حزب البعث العربي الاشتراكي: النشأة والتطور الأيديولوجي.** مرجع سابق، (ص ص ٣١٠-٣٢٢).

(٢) اشتي، شوكت واشتي، فارس. **تطور الأحزاب السياسية في لبنان.** مرجع سابق، (ص ص ١٩-٢١).

(٣) بشور، معن. **تأسيس حزب البعث في لبنان.** مرجع سابق، (ص ص ١٠-١١).

جانب رفاقهم في سورية لمواجهة حكم الديكتاتور «أديب الشيشكلي»، وقدموا لهم الدعم السياسي والإعلامي، ولجأت قيادة الحزب آنذاك إلى لبنان هرباً من بطش الديكتاتور بعد حظره الأحزاب السياسية، وخاضوا معركة جماهيرية بالاشتراك مع العديد من القوى السياسية انتهت بسقوط «أديب الشيشكلي» في شباط ١٩٥٤. كما كان لهم دور مهم في مقاومة «حلف بغداد»، ولاسيما في التظاهرة الشهيرة أمام الجامعة الأمريكية في بيروت، والتي ذهب ضحيتها شهداء وجرحى للحزب، وتم طرد العديد من كوادره من الجامعة. وفي مواجهة العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، كان للبعث في لبنان دور كبير في تجنيد المتطوعين للمشاركة في الدفاع عن مصر، إذْ توجه المتطوعون البعثيون اللبنانيون مع غيرهم إلى معسكرات للتدريب في مدينة حمص بسورية استعداداً للمشاركة في العمليات العسكرية(١).

وعلى صعيد النضال السياسي في لبنان، شارك الحزب بقوة في كل التحركات الشعبية المعارِضَة لحكم «كميل شمعون» وسياساته الانعزالية، ووقوفه في صف «حلف بغداد»، وتأييده لـ «مشروع إيزنهاور». وكان مشاركاً في كل التشكيلات السياسية التي ضمَّت أبرز رموز المعارضة لعهد «كميل شمعون»، وأهمها «جبهة الاتحاد الوطني» التي تأسست عام ١٩٥٧، بعد الانتخابات النيابية التي جرت في لبنان وفشل المعارضة فيها، وقدَّم الشهداء في انتفاضة أيار ١٩٥٨. كما قام بدور هام في تعبئة الأوساط الشعبية اللبنانية لدعم قيام الوحدة بين مصر وسورية، سيما وأن من أطلق فكرة الوحدة بين البلدين هو مؤسس «حزب البعث» وأمينه العام «ميشيل عفلق» في خطاب له بذكرى الجلاء في ١٧ نيسان ١٩٥٦، إذْ اشترط فيه على الحكومة السورية آنذاك أن يكون العمل من أجل الوحدة شرطاً لمشاركة الحزب في أيه حكومة سورية تؤَلَّف. وقاد الحزب مسيرات شعبية حاشدة

---

(١) نجمة، راما (٢٠٠٥). **«الملف الكامل للأحزاب والحركات السياسية المعاصرة في سورية»**. مجلة/ أبيض وأسود/، عدد /١٢٩/، (ص ص ٢٩-٣٩). دمشق .

انطلقت من لبنان إلى دمشق بأعداد غفيرة لدى زيارة الرئيس «جمال عبد الناصر» لسورية، دعماً وتأييداً لمسيرة الوحدة بين البلدين، وذلك بالتعاون مع قوى وشخصيات قومية أخرى في لبنان[١].

لكنَّ انشغال البعثيين اللبنانيين بالنضال القومي التحرري في ظل أجواء المد القومي أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، لم يجعلهم يغفلون الجانب الاجتماعي من نضالهم، فبدأت تصدر البيانات التي تتناول الشأن المعيشي والاجتماعي، وأخذ البعث يشكل مكاتبه العمالية والمهنية، ليحتل موقعاً معقولاً في التنظيمات النقابية اللبنانية[٢].

لقد شكل انفصال الوحدة السورية–المصرية زلزالاً كبيراً أصاب المجتمع العربي برمته، فكان له الوقع الأكبر على "حزب البعث" في كل مكان، ولفرعه اللبناني النصيب الوافر من تداعياته، فتوزع البعثيون عموماً إلى ثلاثة تيارات في تعاطيهم مع الانفصال[٣]: أولها التيار ذو الميول الماركسية، الذي دعا إلى التعامل مع الانفصال كأمر واقع، مشدداً على ضرورة إجراء مراجعة شاملة فكرية وسياسية وتنظيمية لحزب البعث والقطيعة مع قياداته التاريخية. أما التيار الثاني، فيرى أن الحل هو بعودة الوحدة دون قيد أو شرط وإسقاط حكم الانفصال، وقد صُنِّف هؤلاء الوحدويون بـ «الناصريين»، وأسهموا في إسقاط حكم الانفصال والقيام بثورة ٨ آذار في سورية عام ١٩٦٣، وبرزوا فيما بعد باسم «حركة الوحدويين الاشتراكيين». وكذا التيار الثالث، الذي ترأسه «ميشيل عفلق» وسانده تنظيم الحزب في العراق بقيادة «علي صالح السعدي»، وتنظيم الحزب في الأردن بقيادة «منيف الرزاز»، وبعض القياديين البعثيين البارزين من لبنان، مثل (جبران مجدلاني، وعبد المجيد الرافعي، وعلي جابر وغيرهم...)،

---

(١) عامر، محمود علي. **الأحزاب السياسية في سورية**. مرجع سابق، (ص ص٢١٧–٢٢١).

(٢) بشور، معن. **تأسيس حزب البعث في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص ٣–٤).

(٣) بشور، معن. المرجع السابق، (ص ص ٥–٦).

ورأى هذا التيار أن الانفصال مؤامرة رجعية استعمارية لابد من إسقاطها وإعادة الوحدة، ولكن على أسس تستفيد من ثغرات التجربة السابقة. وقد أعطى وصول البعث إلى السلطة في بلدين عربيين بالغي الأهمية، كسورية والعراق، (٨ شباط في العراق و٨ آذار في سورية من عام ١٩٦٣) دفعاً قوياً لهذا الحزب في كل أرجاء الوطن العربي[١].

وعلى أثر حركة ٢٣ شباط عام ١٩٦٦ في سورية، قام تنظيمان بعثيان مختلفان في لبنان، أحدهما يتبع للقيادة القومية التاريخية في بغداد، وعُرِفَ فيما بعد باسم «حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان»، والآخر يتبع للقيادة القومية الجديدة في دمشق، وعُرِف باسم «منظمة البعث العربي الاشتراكي»، وكان من بين أعضائها اللبنانيين كل من عاصم قانصوه ومحمد عواضة ومالك الأمين[٢].

انغمس البعثيون اللبنانيون بمختلف أجنحتهم في العمل الفدائي، وكانت (فلسطين) بوصلتهم ككل تنظيمات «حزب البعث»، فشكلوا مجموعات من المقاتلين المدافعين عن الجنوب في وجه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وقدمت تنظيماتهم شهداء بارزين على أرض الجنوب من خلال «منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية» (الصاعقة) / جناح سورية، أو عبر «جبهة التحرير العربية المقاتلة» / جناح العراق. وفي العموم، فقد كان البعثيون بشقيهم جزءاً مهماً من كافة التحركات القومية والوطنية والمطلبية في لبنان[٣]، وصار لبعض هذه القوى نواب في البرلمان اللبناني بعد الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٧٢، ففاز عدد من البعثيين وهم:

---

(١) ياسين، بوعلي. **حزب البعث العربي الاشتراكي: النشأة والتطور الأيديولوجي** . مرجع سابق، (ص ص ٣١٠-٣٢٣). انظر أيضاً المحمود، جمال. **الأحزاب السياسية في سورية**. مرجع سابق، (ص ص٩٤-٩٧)

(٢) بشور، معن. **تأسيس حزب البعث في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص ٩-١٠).

(٣) العبد، عارف. **لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**. مرجع سابق، (ص ص ١٠٣-١٠٤).

«عبد المجيد الرافعي» عن طرابلس، و«علي الخليل» عن الجنوب، و«ألبير منصور» عن بعلبك الهرمل[١].

لقد لعبت «منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي» في لبنان دوراً أساسياً بارزاً في مرحلة السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وصولاً إلى نهاية العقد الأول من القرن الحالي، وتزامن ذلك مع ازدياد النفوذ السوري في لبنان ودخول «الجيش العربي السوري» تحت مظلة «قوات الردع العربية» في خريف ١٩٧٦، لوقف الحرب الأهلية اللبنانية، بطلب مزدوج من الجامعة العربية والحكومة اللبنانية، فكان نفوذ هذه «المنظمة» يتقدم ويتراجع مع تقدم النفوذ السوري وتراجعه[٢].

وفي الانتخابات النيابية التي جرت في صيف ١٩٩٢، فاز عن «منظمة حزب البعث» كل من «عبد الله الأمين» و«عبد الرحمن عبد الرحمن»[٣]. كما شاركت «منظمة البعث» في الوزارة الأولى التي شكلها «عمر كرامي» في ٢٥ كانون الأول ١٩٩١، فَعُيِّنَ«عبد الله الأمين» وزيراً للعمل فيها، وبقي محتفظاً بهذا الموقع في حكومة «رشيد الصلح»، ثم في حكومتي «الرئيس رفيق الحريري» الأولى والثانية، إلى أن حلَّ مكانه السيد «غازي سيف الدين» في قيادة الحزب وفي الوزارة أيضاً، ثم خلفه «عاصم قانصوه»، ومن بعده «فايز شكر» الأمين القطري الحالي «لحزب البعث» في لبنان[٤].

لقد كانت «منظمة حزب البعث» تندرج في فريق الموالاة للحكم والسلطة القائمة في لبنان بين (١٩٩٢-٢٠٠٥)، ثم باتت جزءاً من تحالف قوى الثامن

---

(١) اشتي، شوكت وأشتي، فارس. **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص ٢١-٢٦).

(٢) المرجع نفسه. (ص ص ٢٧-٣٢).

(٣) العبد، عارف. **لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل** .المرجع السابق، (ص ص٢٦٦-٢٦٧).

(٤) بشور، معن. **تأسيس حزب البعث في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص١٣-١٤).

من آذار، الذي تم تشكيله بعد مقتل "رفيق الحريري"، وخروج القوات السورية من لبنان، وضمَّ قوى سياسية عديدة عُدَّت موالية لسورية ولخط المقاومة والممانعة في لبنان والمنطقة.

المبحث الثاني: الأحزاب والقوى السياسية في فريق الرابع عشر من آذار (دورها وعلاقاتها الخارجية)

يضم فريق الرابع عشر من آذار كلاً من القوى السياسية الآتية: تيار المستقبل، والحزب التقدمي الاشتراكي، والقوات اللبنانية، وحزب الكتائب، وحزب اليسار الديمقراطي، وحزب الوطنيين الأحرار، وحزب الكتلة الوطنية، وقوى أخرى عديدة...، وهو اتجاه عارض التجديد للرئيس «إميل لحود»، ورفع شعار المطالبة بسيادة لبنان، وإقرار المحكمة الدولية ودعمها، كما انحاز لموقع لبنان في المحور الأمريكي – الأوربي – السعودي. قَبِلَ بالمقاومة وبعلاقات مميزة مع سورية في البداية، ثم ارتدَّ عليها مع تغير الظروف الدولية والإقليمية وتزايد الضغوط على حلف المقاومة والممانعة.

المطلب الأول: تيار المستقبل

أولاً: النشأة والبنية الفكرية والتنظيمية:

تشكَّل «تيار المستقبل» حول رئيس الوزراء الأسبق ورجل الأعمال اللبناني – السعودي «رفيق الحريري»، الذي سطع نجمه في التحضير لمؤتمر الطائف وإقرار وثيقة الوفاق الوطني اللبناني الناجمة عنه، والذي كان يقود حملة دبلوماسية نشطة بين العواصم ذات التأثير على الوضع اللبناني، ولاسيما الرياض ودمشق وباريس وواشنطن، وذلك بتكليف من المملكة العربية السعودية[١].

---

(١) العبد، عارف. **لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**. مرجع سابق، (ص ص ١٦٩– ١٧٠).

وبعد نجاح المساعي الحميدة والوساطات و«توقف الحرب الأهلية» في عام ١٩٩٠، عاد «رفيق الحريري» إلى وطنه الأم لبنان، وبدا كصانع للسلام ورافعة للاقتصاد، وعلَّق الكثيرون أمالاً كبيرة على دوره في إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار، ولاسيما لجهة ارتباطه بالأسرة الحاكمة في المملكة السعودية. فالتفَّ حوله الأتباع والمريدون والطامحون، وشكل تياراً سياسياً أسماه «تيار المسقبل»، فكان التكتل الأهم والأبرز الذي استقطب الطائفة السنية التي التفَّت حوله في شبه إجماع على زعامته وريادته لها، ثم انشأ تكتلاً برلمانياً قوياً صار الأكبر لاحقاً في المجلس النيابي اللبناني(١).

تأخَّر «تيار المستقبل» في الحصول على ترخيص رسمي إلى ما بعد رحيل زعيمه ومؤسسه «رفيق الحريري». وفي ٩ آب ٢٠٠٧، حصل على علم وخبر رقم (١٩١/آ. د) بتأسيس جمعية سياسية باسم (تيار المستقبل) مركزها بيروت، غايتها سياسية واجتماعية وثقافية، تنبثق من برنامجها السياسي المعلن، الذي تتبنى بموجبه مقدمة «الدستور اللبناني»، وتعلن إيمانها بما جاء فيه من حرية وسيادة واستقلال لبنان، وبنهائية الكيان ووحدة الوطن أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المعترف بها، وبعروبة لبنان وهويته وانتمائه، والتزامه المواثيق العربية والدولية، وبتجسيد الدولة لهذه المبادئ دون استثناء، وبالنظام الديمقراطي البرلماني القائم على احترام الحريات العامة.

وقد تضمنت الوثيقة السياسية الصادرة عن «تيار المستقبل» التزامه بالأسس والثوابت الوطنية التي حددها، ونذكر بعضاً منها على سبيل المثال(٢):

١- «... لبنان وطن سيد حر مستقل نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، عربي الهوية والانتماء. ولعروبة لبنان خصوصية تنبع من

---

(١) اشتي، فارس واشتى، شوكت. **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص٣٥-٣٦).

(٢) لمزيد من التفاصيل: راجع الوثيقة السياسية التي أصدرها تيار المستقبل على العنوان الالكتروني:

ذاته، ومن وحدته الوطنية، ومن شعبه المتعدد الأديان والجماعات في إطار العيش المشترك...».

٢- «إن وثيقة الوفاق الوطني التي أُقرت في الطائف تشكل المساحة الآمنة للسلم الأهلي في لبنان، وهي الوثيقة التي حققت إصلاحات سياسية عدة لجهة إعادة توزيع الصلاحيات داخل الدولة، وتثبيت الهوية والانتماء العربيين، وتكريس الطابع الديمقراطي البرلماني لنظام الحكم، والحريات العامة، والنظام الاقتصادي الحر. وإن تلك الوثيقة ليست ملكاً لفئة من اللبنانيين، ولا هي أُعدِّت على قياس هذه الفئة أو تلك، إنما هي جسر نعبر من خلاله جميعاً إلى السلم الأهلي والوطني، وإلى دولة الحرية والمساواة».

وتؤكد الوثيقة السياسية على الالتزام بالإجماع اللبناني على رفض التجزئة والتقسيم والتوطين، وعلى اعتبار(إسرائيل) عدواً للبنان، احتلَّ أرضه ومارس العدوان ضد شعبه ودولته ومؤسساته.

٣- وتقرّ الوثيقة أن الجمع بين نهائية الوطن اللبناني وهوية لبنان العربية، هو الوجه الحضاري للتكامل المطلوب بين اللبنانية والعروبة، وترفض المنطق الذي درج على اعتبار الولاء للوطن اللبناني ضرباً من ضروب الانعزال عن العروبة، وأن الانتماء إلى العروبة شكل من أشكال الطعن بالولاء للبنان. فلا الوطنية اللبنانية تتعارض مع العروبة، هويةً وانتماءً، ولا العروبة تتعارض مع لبنان، سيادةً واستقلالاً.

٤- ويعلن «تيار المستقبل»، في وثيقته تلك، التزامه بتعزيز العلاقات اللبنانية – العربية، ومن ضمنها تصحيح العلاقة مع سورية، والارتكاز على قاعدة المصالح المشتركة للشعبين اللبناني والسوري، ويعدّ نفسه مكوّناً استراتيجياً من مكونات «الاعتدال العربي»، ويعلن نبذ كل أشكال التطرف والعنف والانغلاق الديني والمذهبي الذي يسبب الانقسام، ويرى أن التعددية والتنوع هما ميزة الديمقراطية اللبنانية.

٥- كما يؤكد «تيار المستقبل»، في وثيقتة السياسية، أنه يستمد مبادئه وقيمه وأهدافه من تجربة الرئيس«رفيق الحريري»، وهي تجربة توَّجها اللبنانيون (كما تنص الوثيقة) في حركة الرابع عشر من آذار عام ٢٠٠٥، واستمرت بعدها[١].

طبعاً، هذا في النصوص التي يصدرها ويعلنها، أما في الواقع فإنه كثيراً ما تجاهل تلك النصوص، وألَّب المشاعر الدينية والطائفية وأزكى نارها كلما احتاج ذلك، لغرض سياسي أو منفعة انتخابية، وأكسبها غطاءها السياسي وشرعيتها الاجتماعية، ودافع عنها في المحافل الرسمية داخل الوطن وخارجه، وكثيراً ما حظيَ أُمراء التطرف وزعماء الجماعات الأكثر راديكالية بحظوة عند زعماء تيار المستقبل وبدعمهم المالي والسياسي بعد رحيل الزعيم المؤسس «رفيق الحريري»، كما في ظاهرة الشيخ «أحمد الأسير» و«شادي المولوي» وغيرهم ... .

وللتيار وجود إعلامي بارز على جميع الأصعدة: ففي عالم التلفزة، يمتلك العديد من المحطات الأرضية والفضائية التي تبث إلى الوطن العربي وأوروبا والأمريكيتين، ومحطات إخبارية عديدة، كـ «تلفزيون المستقبل». وفي الإعلام الإذاعي، يمتلك التيار «إذاعة الشرق» التي تبث من بيروت ومن باريس. وفي الصحافة المنشورة، يصدر عدة صحف، أهمها «جريدة المستقبل»، كما يملك أسهماً قي عدة صحف لبنانية أخرى، وله العديد من المواقع الالكترونية[٢]، ويوظف عدته الإعلامية الضخمة ببراعة في عالم السياسة والمال والشهرة.

---

(١) **الوثيقة السياسية لتيار المستقبل**. المرجع السابق، ص٨.

(٢) الأحزاب اللبنانية. على الموقع الالكتروني:

Httpi//arabic.com/interactive/middle.east/0906/lebanon.parties/content.1html

تاريخ النشر ٢٠١٣/١١/٢٧. تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٥/٢.

ثانياً: الدور السياسي والعلاقات الخارجية:

طبعت تجربة الرئيس «رفيق الحريري» مرحلة مهمة من تاريخ لبنان المعاصر، إذ استمرت محاولاته الحثيثة لوقف «الحرب الأهلية» اللبنانية، وحتى إعلان «اتفاق الطائف»، ليخرج عَرَّاباً لهذا الاتفاق الذي أوقف نزيف الدم اللبناني، فأدى دوراً أساسياً في دفع أطراف الصراع إلى الحوار، ودعمَ المحاولات التي بُذلت للتوصل إلى حل فيما بينها، وكان قد شارك قبله بفاعلية في «مؤتمر الحوار الوطني»، الذي انعقد في «جنيف» خلال الفترة من ١-٤ تشرين الثاني ١٩٨٣، وضم كل الزعماء والأقطاب اللبنانيين المتصارعين برعاية سعودية - سورية وأمريكية - فرنسية. كما شارك في «مؤتمر لوزان» للحوار الوطني، المنعقد في الفترة من (١٢-٢٠) آذار ١٩٨٤، والذي جاء استكمالاً لـ «مؤتمر جنيف» السالف الذكر، لكنه انعقد بعد إسقاط اتفاق ١٧ أيار مع العدو الإسرائيلي[١]. غير أن المساهمة الأهم التي أثمرت تكمن في «اتفاق الطائف»، وهو اتفاق بدأ التحضير له قبل أكثر من سنتين على إنجازه، من خلال حواراته ولقاءاته مع أطراف الصراع في لبنان، وتواصله مع الدول صاحبة التأثير والنفوذ على تلك الأطراف.

لقد بذل «رفيق الحريري» جهداً حثيثاً في مواجهة العدوانية الإسرائيلية واحتلالها للأراضي اللبنانية قبل توليه مقاليد السلطة في العام ١٩٩٢، وحمل صوت لبنان إلى كل أرجاء العالم، وأسهم في وقف حرب (عناقيد الغضب) الإسرائيلية، وكان له دور مهم في إبرام أول تفاهم (لبناني - إقليمي - دولي) من نوعه، هو «تفاهم نيسان» لعام ١٩٩٦»[٢]، الذي أعطى المقاومة اللبنانية حق الاستمرار في الدفاع، وأسس لإنجاز التحرير عام ٢٠٠٠. وكان دائماً من

---

(١) العبد، عارف. **لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**. مرجع سابق، (ص ص ١٤٣-١٤٨).

(٢) **الوثيقة السياسية لتيار المستقبل**. مرجع سابق، (ص ص ٢-٣).

أنصار المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، والحق الشرعي في وجودها واستمرارها، وتأمين الغطاء السياسي لها، ودعم ثلاثية – الجيش والشعب والمقاومة –، والتي انقلب عليها أبناؤه ومن خلفه في زعامة «تيار المستقبل» من بعده.

لقد وضع رئيس «تيار المستقبل» مشروعاً شاملاً لإعادة إعمار لبنان من كل ما أصابه من دمار وخراب جراء «الحرب الأهلية» والاعتداءات الإسرائيلية، ولم يكن هذا المشروع يقف عند حد البناء المادي فحسب، وإنما بكل ما تحمله كلمة إعادة الاعمار من معنى وأبعاد وطنية شاملة في السياسة والاقتصاد والتربية والثقافة ومتطلبات النهوض الشامل. فعمل على فتح أبواب الجامعات في لبنان والعالم أمام آلاف الشباب والشابات، ودَعمَ المؤسسات التربوية والجامعية. لقد كان ذلك جزءاً من عمله الدؤوب لبناء الدولة الحديثة في وجه العصبيات الطائفية التي بدأت تجتاح لبنان، فسارع في رفع وتيرة الحشد وتمتين التنظيم بكل ما يستطيع، ولاسيما في بيئته الطبيعية وحاضنته التاريخية /الوسط السني/، وذلك تحت وطأة الأحداث، ونزولاً عند مطلب جمهوره وحراكه المعنوي، مستعجلاً ذلك مخافة تمدد التيارات الأصولية والسلفية نتيجة (الصحوة الإسلامية)، وما يجري في الخفاء لدفعها إلى نخر القاعدة الشعبية وصرفها عن الاعتدال وتأجيج المشاعر المذهبية والتطرف(1). وهو ما كان يجري التخطيط له في لبنان والمنطقة كلها منذ ذلك التاريخ، وبدأنا نحصد نتائجه الكارثية – شعوب هذه المنطقة – منذ مطلع العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين، ومحاولات «الإسلام السياسي» الانقضاض على السلطة في العديد من الدول العربية، ولاسيما تلك التي تحكمها أنظمة سياسية ذات صبغة علمانية تقدمية نوعاً ما، والتي يمكن أن تشكل هاجساً أو مبعث قلق، حاضراً أو مستقبلاً، للكيان الصهيوني والمشروع الأطلسي لتدجين المنطقة، فبدؤوا بتحطيم العراق ثم ليبيا، ومحاولات تحطيم سورية ومصر، وتكرار المحاولات لإسقاط الجزائر.

---

(١) ضاهر نسيم. **عن الأحزاب والدولة في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص٨١–٨٢).

آمنَ «رفيق الحريري» بأن لا حل لمشكلات لبنان إلا بتحقيق التقدم والنمو المتوازن، والانتماء إلى لبنان كوطن نهائي وإلى العروبة كهوية جامعة، وبالتوازن في العلاقات الدولية في سبيل خدمة لبنان والعرب. غير أن الوصول إلى تلك الأهداف ليس سهلاً في بلد كلبنان خارج من حرب مدمرة تمزقه الصراعات والنزاعات بين جماعاته الطائفية والسياسية، ويواجه احتلالاً إسرائيلياً واعتداءات متكررة استنزفت قواه وموارده وسلمه الأهلي، في ظل أوضاع اقتصادية متردية.

كان «تيار المستقبل» في موقفه من الحكم والحكومة والدولة والنظام في لبنان وعلاقاته الدولية، يتقمَّص موقف زعيمه ومؤسسه، كما في كل القضايا المطروحة، كيف لا وهو تياره وحزبه وتكتله. ولذلك، كان من القابلين باتفاق الطائف، لأنه من صانعيه ومهندسيه والرابح الأكبر منه، ورئيس الحكومة في الجزء الأكبر من مرحلة ما بعد الطائف، وعندما لم يكن كذلك يصطفُّ في المعارضة، إذْ تحول «تيار المستقبل» من موقع الموالاة إلى موقع المعارضة لعهد الرئيس «إميل لحود»، ولحكومة الرئيس «سليم الحص» (١٩٩٨-٢٠٠٠)، وتوجَّه بانتقادات حادة للسياسة السورية في لبنان، ثم عاد إلى موقع الموالاة بعد الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٠، واشترك في الحكومة التي تألفت بعدها. إلا أنه كان لتيار المستقبل وزعيمه موقف رافض للتجديد للرئيس "إميل لحود" لولاية ثانية (٢٠٠٤-٢٠٠٧)[١]، وأخذ ينسق مع قوى محلية وإقليمية ودولية لمنع هذا التجديد وعدم إقراره، معارضاً بذلك السياسة السورية ونهجها في لبنان، مدعوماً من المملكة العربية السعودية وأصدقائه في دول أخرى لها نفوذها على الساحة اللبنانية، كفرنسا ورئيسها آنذاك «جاك شيراك»، ثم سعوا جميعاً إلى إصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم /١٥٥٩/ لعام ٢٠٠٤، الذي يطالب بانسحاب الجيوش الأجنبية من لبنان، والمقصود الإشارة

---

(١) اشتي، فارس و اشتي، شوكت. **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص٣٦-٤٠).

إلى الجيش العربي السوري، أما جيش العدو الإسرائيلي فهو تحصيل حاصل، لأن هناك قرارات مسبقة بالدعوة إلى انسحابه ولم تُنفذ، ما أحدث شرخاً عميقاً في العلاقة مابين الرئيس «رفيق الحريري» وتياره ومن يمثله ويدعمه من جهة، وبين الدولة السورية ومن يؤيد خطها في الداخل اللبناني من جهة ثانية. وتطورت الأحداث بعدها بشكل دراماتيكي، فيُقتَل «رفيق الحريري» في ظروف غامضة عبر عملية أمنية غير مسبوقة، وتختلط الأوراق، وتُتهم سورية ويُتهم حزب الله وحلف المقاومة، وتُرتب الأوراق لتحميلهم مسؤولية الاغتيال باتهامات سياسية جاهزة، وينقسم لبنان إلى فريقين أساسيين متصارعين /٨ و١٤ آذار/. وبدا «تيار المستقبل»، (القطب الأساسي في قوى الرابع عشر من آذار)، المعارض للحكم، والمطالب بإقرار المحكمة الدولية، والمنحاز لموقع لبنان في المحور الأمريكي – الأوربي – السعودي، مع قبول مُراوِغ بالمقاومة، إذْ لم يكن بالإمكان – وقتذاك – المعاداة والوقوف علناً في وجه قوى سياسية وطنية تحارب (إسرائيل) بالوسائل والإمكانات البسيطة المتاحة، وتهزمها وتنتزع الانتصارات منها، في وقت عجزت فيه دول عربية عن ذلك. فلم يكن من السهل التنكر لانتصارات المقاومة و«حزب الله» على ما يصفه التيار بأنه (العدو الإسرائيلي). لهذا وذاك، ولحسابات داخلية وإقليمية ودولية، راح «تيار المستقبل» يؤيد المقاومة في العلن، وفيما وراء الكواليس وفي الخفاء يقف ضدها وضد سياساتها وتكتيكاتها والترتيبات الخاصة بحمايتها وأمنها في الداخل، ويعمل لانكشافها أمنياً ورفع الغطاء السياسي عنها تدريجياً، سواء في الداخل اللبناني أو في المحيط العربي، محاولاً سحب بساط الشرعية الوطنية والشعبية من تحتها، واللعب على الوتر الطائفي والمذهبي وتشتيت جمهورها، والعمل على تقويض قدراتها العسكرية والأمنية، وكسر قاعدتها وحاضنتها الشعبية العارمة التي كانت في داخل لبنان والوطن العربي.

ففي ظل الحكومات التي شكلتها قوى /١٤ آذار/ منذ عام ٢٠٠٥ وما بعد، عملت على تعيين مسؤولين أمنيين وعسكريين من المناوئين للمقاومة، أمثال

(أحمد فتفت وزيراً للداخلية، أشرف ريفي مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي، ثم وزيراً للعدل، وسام الحسن رئيس فرع المعلومات...)، وغيرهم من الشخصيات المعروفة بمناصبتها العداء للمقاومة ولحزب الله وسورية، إنْ لم نقل أكثر من ذلك، كارتباطها بدول معادية لهذا الخط المقاوم. وفي هذا، يُسجَّل «لتيار المستقبل» افتراق كبير عن نهج «رفيق الحريري» – الأب المؤسس – الذي وإن اختلف في السياسة مع خصومه وشركائه في الوطن الواحد /لبنان/، وأشقائه في العروبة /سورية/، لم يصل حد العداء والبغضاء إلى درجة الارتهان والارتماء في أحضان أعداء العروبة والمقاومة، والتنكر للثوابت والأسس الوطنية والقومية، كما فعل خلفاؤه من بعده، وهو ما نجده بشكل واضح وجلي، لاسيما بعد التطورات التي شهدتها الساحة العربية منذ مطلع العام ٢٠١١، وما عُرف (بثورات الربيع العربي، أو الربيع الوهابي إنْ صح التعبير)، والتدخل السافر في الشؤون الداخلية للدول العربية وانتهاك سيادتها وتحطيم قواها، واستدعاء الجيوش الأجنبية لاحتلالها، وشراء الأنظمة والحكومات في العالم لانتزاع قرارات دولية بهذا الخصوص، ودفع الرشاوى السياسية والمالية للمنظمات الدولية من أجل استصدار قرارات وبيانات وإعلانات لإدانة هذه الدولة أو تلك، وفرض قرارات التدخل العسكري تحت الفصل السابع من «ميثاق الأمم المتحدة»، وما يشكله ذلك من خرق وهدم لمفاهيم ترسَّخت عبر قرون عديدة مضت، /كمفهوم السيادة، والاستقلال، والقانون الدولي وشرعة الأمم المتحدة/، وذلك تحت ذرائع شتى. وهذا بحد ذاته يشكل انقلاباً على مفاهيم كرَّسها الغرب عينه، بين الحربين العالميتين وما بعدهما، نحو مزيد من التحكم والسيطرة على العالم وإعادة تجزئته واقتسامه، كما حصل في العراق أولاً، وفي ليبيا ثانياً، والمحاولات المستميتة لتكرار السيناريو في سورية ثالثاً. فكان «تيار المستقبل» جزءاً من الحملة الإعلامية والسياسية والدبلوماسية والأمنية النشطة لذاك «الربيع المشؤوم»، الذي بات يهدد الأمة بكاملها، وليس سورية فحسب. فعملوا على جعل لبنان ممراً ومقراً لتسلل الإرهابيين التكفيريين القادمين من كل أصقاع العالم إلى سورية،

في محاولة لتحطيمها وجعلها «إمارة وهابية» تابعة لآل سعود، وأمَّنوا كل الغطاء السياسي والإعلامي والدعم اللوجستي والتقني، فكانوا الحاضنة الأهم في لبنان (خاصرة سورية الرخوة)، لهذا الحراك المدمِّر لحاضر الأمة ومستقبلها.

المطلب الثاني: حزب الكتائب وحزب القوات اللبنانية

أولاً: النشأة والبنية الفكرية والتنظيمية:

تأسس «حزب الكتائب اللبنانية» عام ١٩٣٦، في ظل الانتداب الفرنسي على لبنان، على يد زعيمه التاريخي ومؤسسه «بيار الجميل»، ثم توارثت عائلته زعامة الحزب ورئاسته منذ تأسيسه حتى وقتنا الحاضر. وعُرفت الكتائب بأنها حزب يميني ذو تكوين طائفي ماروني، ظل لعقود طويلة الحزب اليميني الأكبر ضمن الطائفة المسيحية. صحيح أنه لا يمنع انضمام أبناء الطوائف الأخرى إلى صفوفه، ولكن طبيعة تكوينه ونزعته الانعزالية تجعل من شبه المستحيل انضمام أي مسلم إليه، وكذلك حتى بالنسبة للمسيحيين الأرثوذكس(١).

اتخذ التنظيم في بدايته شكل منظمة رياضية وكشفية، ومن أهم أهدافه ومبادئه التي أعلنها: الإيمان بكيان لبنان وسيادته واستقلاله استقلالاً تاماً، واعتباره جزءاً من بلاد البحر الأبيض المتوسط، وأن اللبنانيين، مقيمين ومغتربين، أمة واحدة، ذات قومية مميزة تجمعهم إرادة واحدة وتاريخ مشترك، وخاصة المسحيين منهم، الذين يجب أن يكون لهم أكثرية الوظائف الحكومية والمقاعد النيابية وفق دستور ١٩٢٦(٢).

لقد ولدت «الكتائب اللبنانية» في ظل مناخ محلي وإقليمي ودولي معقد، نلخص أبرز معالمه وفق الآتي:

---

(١) شرف الدين، رسلان. **مدخل لدراسة الأحزاب السياسية العربية**. مرجع سابق، (ص ص ٢٣٠-٢٣٢).

(٢) محفوض، ليلى، **لبنان أحزابه وقواه السياسية**. مرجع سابق، (ص ص٤٨-٤٩).

١- تحول الديمغرافيا تدريجياً لمصلحة المسلمين في «دولة لبنان الكبير». فحتى عام ١٩٢٠، كانت نسبة المسلمين في جبل لبنان لا تتجاوز ٢٠% من مجموع السكان، وهذه النسبة لم تكن لتشكل تهديداً للتوازن الديمغرافي بالنسبة للمسحيين آنذاك، لكن هذا الوضع سرعان ما تغيَّرت ملامحه وخسر المسيحيون تفوقهم العددي والديمغرافي الساحق الذي عرفوه في جبل لبنان تباعاً بمرور الزمن، وذلك بسبب ثقافة التكاثر والهجرة لديهم(١). فاستناداً إلى إحصاء السكان الرسمي الذي جرى عام ١٩٣٢، حقق المسيحيون تفوقاً طفيفاً على المسلمين ٥١.٧% مقابل ٤٨.٣%، إلا أنه ومع ازدياد عدد المسلمين في السنوات التي تلت، بدت الديمغرافيا في غير صالح المسحيين، ما أثار مخاوفهم من أن يتحولوا إلى أقلية، ومن ثم يذوبوا في قيم المسلمين وثقافتهم. ومن الناحية السياسية، كان للديمغرافيا الطائفية بُعدٌ آخر يتعلق بنصيب كل طائفة من "مغانم" النظام السياسي، وارتباط ذلك بحجمها العددي(٢).

٢- كان مسلمو لبنان في تلك المرحلة مشدودين إلى الوحدة مع سورية، وغير مبالين ببلورة دور لهم في الحياة السياسية اللبنانية والإدارة الجديدة، وذلك على عكس المسيحيين، والموارنة خصوصاً، الذين بدأوا يوطدون نفوذهم في الإدارة اللبنانية وبرعاية فرنسية تضمن لهم تفوقهم السياسي والاقتصادي.

٣- لعبت الإدارة الفرنسية (سلطة الانتداب الحاكمة) في كل من سورية ولبنان دوراً كبيراً في دعم وإبراز هوية لبنانية مستقلة عن سورية، وذلك وفقاً لـ اتفاقية «سايكس – بيكو»، وبالتالي عمقت هذا الاتجاه وأصرت على إنجاحه مستخدمة كل السبل. هذا، بالإضافة إلى توقيع سورية ولبنان، كلٍّ على حِدَه،

---

(١) عدوان، أكرم محمد. **الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص١٧-١٨).

(٢) ضاهر، مسعود (١٩٧٤). **تاريخ لبنان الاجتماعي: ١٩١٤-١٩٣٦**، (ط١. ص ص٥٥-٥٩). بيروت: دار الفارابي.

معاهدات مع سلطات الانتداب الفرنسي في العام ١٩٣٦، التي قضت على كل الآمال في الوحدة والاندماج بين سورية ولبنان[١].

وبناءً على كل ما سبق، سار «حزب الكتائب» في خطة رباعية الأهداف، حصلت على تأييد سلطات الانتداب الفرنسي ودعمها لها، قوامها الآتي[٢].:

أ- الإبقاء على النظام الطائفي – السياسي في لبنان، والدفاع عنه .

ب- الاستحواذ على امتيازات بموجب الدستور وتعديلاته، تضمن لهم الإمساك بالبلاد والدفاع عن مكاسبهم السياسية والاقتصادية بكل ما أوتوا من قوة ودعم داخلي وخارجي.

ج- محاولة زيادة عددهم عن طريق تجنيس المسيحيين اللبنانيين المغتربين، والمسيحيين العرب والأرمن الموجودين على الأرض اللبنانية، بالإضافة إلى الإبقاء والمحافظة على رفع مستوى سن الاقتراع إلى /٢١/ سنة للمواطن اللبناني.

د- إيجاد هوية لبنانية خاصة تقوم على ميراث ثقافي وتاريخ خاص بها، وعزلها عن العروبة .

حصلت «الكتائب» على ترخيص من الحكومة اللبنانية في ١٩٣٦/١١/٥، وفي السابع من تشرين الثاني ١٩٣٦ صدر البيان الأول الذي أعلن تأسيس «الكتائب»، ودعا إلى الانضواء إليها. ففي البداية، كانت القيادة جماعية للحزب، ولكن بسبب الخلافات السياسية بين أركانها تم حل القيادة الجماعية وإسناد القيادة إلى «بيار الجميل» كرئيس أعلى للكتائب منذ عام ١٩٣٧ حتى وفاته ١٩٨٤.

---

(١) المرجع نفسه، (ص ص١٣٨-١٣٩).

(٢) للمزيد انظر: **نشأة الكتائب اللبنانية**. على العنوان:

http:/kataebonline.com/alkataeb.html

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٣/١٢/٧ ، (ص ص١-٥).

يتمتع هذا الحزب بنظام «ملكي» عائلي تتعاقب على رئاسته عائلة آل الجميل، من الأب إلى الابن إلى الأخ ثم الحفيد الذي يُحضَّر له الآن «سامي الجميل»، أي من بيار الجميل إلى بشير ثم أمين بيار الجميل إلى سامي أمين الجميل، وهكذا.... وكأن الحزب هو آل الجميل وآل الجميل هم الحزب، فهو «الحزب – العائلة» الذي لا يهلل أعضاؤه إلا لمن تزين هويته الشخصية كلمة (الجميل)، وقد تم تعديل النظام الداخلي للحزب مرات عديدة لكي يستمر قادته في الرئاسة لولاية ثالثة أو رابعة وفق كل مرحلة.

أسست «الكتائب» جناحها العسكري المسلح باسم «القوات اللبنانية» بقيادة «بشير الجميل» منذ بداية الصدامات المسلحة و«الحرب الأهلية» في لبنان (١٩٧٥-١٩٧٦). وفي عام ١٩٨٢، انتخب «بشير الجميل» قائد «القوات اللبنانية» آنذاك، رئيساً للجمهورية، وتم ذلك تحت ضغط الحراب الإسرائيلية واشتداد وتيرة الحرب، إلا أنه تم اغتياله قبل أن يتسلم مهامه، فانتخب شقيقه «أمين الجميل» رئيساً للجمهورية بدلاً عنه[١]. وفي عام ١٩٨٤، توفي رئيس الحزب وزعيمه التاريخي «الشيخ بيار الجميل».

وتفرعت عن «حزب الكتائب» قوى سياسية عديدة إثر انشقاقات داخلية شهدها في مختلف مراحل الحرب الأهلية وما بعدها، وغالباً ما كانت تعكس التغيرات في موازين القوى بامتداداتها الداخلية والإقليمية. وأهمها كان خروج حزب «القوات اللبنانية» من رحم الكتائب، وقد أسسها «بشير الجميل» في مطلع عام ١٩٧٦ لتكون الذراع العسكري للكتائب و«الجبهة اللبنانية» التي كانت تضم كافة الأحزاب المسيحية اليمينية، ومن أهم الأطراف المتصارعة في الحرب، وخاضت معارك عنيفة ضد قوى «الحركة الوطنية اللبنانية» والمنظمات الفلسطينية. وبعد اغتيال قائدها «بشير الجميل»، لم يطل الأمر حتى تربع على

---

(١) حمورة. جو. الكتائب اللبنانية.على العنوان:

http://nakedbamd2.mordpress.com/2012/1/16/kataeb

(ص ص١-٣). تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/١/٥

عرش القوات اللبنانية «سمير جعجع»، الذي أدخل القوات في صراعات دامية مع ميليشيات أخرى كانت حليفة لها، كما دخل في مواجهات دامية مع وحدات الجيش اللبناني، التي كان يقودها العماد «ميشيل عون»، الذي ترأس حكومة انتقالية بعد انتهاء ولاية "أمين الجميل" عام ١٩٨٨. ومن الجدير بالذكر أن «الكتائب» و«القوات»، يُعدان حزبين مسيحيين يمينيين متطرفين، ويحملان البنى الفكرية والتنظيرات السياسية ذاتها.

ثانياً: الدور السياسي والعلاقات الخارجية:

لقد تم اصطفاف الأحزاب السياسية اللبنانية بعد إعلان «دولة لبنان الكبير» وفرض الانتداب الفرنسي عليه في ضوء قضيتين أساسيتين، هما: وجود لبنان ذاته والإقرار بالكيان اللبناني، والثانية الموقف من الانتداب الفرنسي. وقد كانت «الكتائب» منذ نشأتها عام ١٩٣٦ من أبرز الأحزاب والقوى السياسية التي تبنت «الكيانية اللبنانية» والدفاع عنها في وجه المطالب والتوجهات القومية السورية والعربية، ودافعت عنها بكل قوة وشراسة، سواء بالسياسة والنفوذ أو حتى باستخدام العنف حين تشتد الأزمة، لا بل وصل الأمر إلى حد الاستقواء بالأجنبي لتحقيق هذا الغرض، بما فيه سلطة الانتداب الفرنسي في فترة الانتداب، وصولاً إلى التعاون والتنسيق مع (الإسرائيليين) في أوقات الشدة، ولاسيما خلال مراحل الحرب الأهلية(١).

وفي مرحلة المد القومي العربي، أثناء حكم الرئيس «جمال عبد الناصر»، دعمت «الكتائب» سياسات الرئيس اللبناني «كميل شمعون» الانعزالية والمتعاونة مع المعسكر الغربي(٢).

---

(١) العبد، عارف. **لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل.** مرجع سابق، (ص ص ١٣٦-١٤١).

(٢) صياغة، حازم (١٩٩١). **تعريب الكتائب اللبنانية (الحزب- السلطة- الخوف)**، (ط١. ص ص ٥- ٢١). بيروت: دار الجديد.

وبنتيجة الانتخابات النيابية التي جرت في نيسان ١٩٥١، فازت «الكتائب» بثلاثة مقاعد في المجلس النيابي، كما شاركت في الاضراب العام الذي تم التحضير له مع قوى سياسية أخرى عديدة احتجاجاً على سياسات الرئيس «بشارة الخوري» عام ١٩٥٢، حول قضايا الإصلاح السياسي وبناء أجهزة الدولة، مما اضطر الأخير إلى تقديم استقالته في ١٧ أيلول ١٩٥٢، وتألفت حكومة انتقالية برئاسة «فؤاد شهاب» في ٢٠ أيار ١٩٥٢، مهمتها تسيير البلاد إلى أن يتم انتخاب رئيس جديد للبنان، وكان الرئيس الجديد هو «كميل شمعون»[١].

كانت «الكتائب» من أبرز المؤيدين لعهد الرئيس «كميل شمعون» إبان فترة حكمه /١٩٥٢-١٩٥٨/، ولا سيما في مجال السياسة الخارجية المتحالفة مع الطرف العربي الموالي للغرب، أي ضد التيار العروبي - الناصري والبعثي - بشكل أساسي، والاستعانة بالدول الغربية لتعزيز مواقفه ومواقعه في الساحة اللبنانية، كالانضمام إلى «مشروع إيزنهاور» (ملء الفراغ في الشرق الأوسط)، وتأييده لـ «حلف بغداد»[٢].

وتُعد «الكتائب» من أبرز القوى السياسية والعسكرية في تكتل (الجبهة اللبنانية) التي دخلت الحرب الأهلية، لا بل كانت بمثابة (الحزب الحاكم في المناطق المسيحية، ولاسيما في بيروت الشرقية وجبل لبنان، وقد شملت سلطة الحزب جميع الميادين السياسية والعسكرية والأمنية والاجتماعية...)[٣]، فهي الأكثر راديكالية ضمن فريقها السياسي خلال تلك الحرب المدمرة. وانقلب

---

(١) Elkkazen farid,(1991)the communal pact of national Identities. the making and politics of the 1943 national pact.pp.8-15.(oxford: center for Lebanese studies).

(٢) اشتي، فارس واشتي، شوكت. **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**. مرجع سابق. (ص ص١٢-١٤).

(٣) الخازن، فريد. **الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية**: مرجع سابق، (ص ص٩-١٠).

الجناح العسكري فيها على قيادته المدنية، واستأثر بالسلطة داخل الحزب وخارجه بعد تسلم «بشير الجميل» قيادة ميليشيا الحزب، وإنشائه تنظيماً موازياً وقيادة سياسية وعسكرية تابعة له، باسم (القوات اللبنانية). وفي مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، استطاعت (القوات اللبنانية) أن تسيطر على معظم القوة العسكرية في المنطقة الشرقية من العاصمة بيروت، وتزامن ذلك والتحضيرات السياسية والعسكرية للاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢[(١)].

كانت «الكتائب» و«القوات اللبنانية» الطرفين الأساسيين الداعمين لـ «اتفاق الطائف» في الوسط المسيحي، بمواجهة الحالة العونية الرافضة له، وكان لكل من رئيس «حزب الكتائب» آنذاك «جورج سعادة» ورئيس القوات اللبنانية «سمير جعجع»، تحديداً، دورٌ مهمٌ في إقرار «وثيقة الوفاق الوطني» التي خلصت إلى إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية في عام ١٩٨٩- ١٩٩٠. وعلى خلفية الموقف من الطائف وقضايا النفوذ والسيطرة، حصل صدام عسكري عنيف بين «سمير جعجع» و«ميشيل عون»، ما مهد للعملية العسكرية التي أطاحت بالعماد «ميشيل عون» وأخرجته من قصر بعبدا في العام ١٩٩٠[(٢)].

ومنذ انتهاء «الحرب الأهلية»، واجه الحزب مشكلة انتماء ضمن بيئته المسيحية، فلا هو (مسيحي) بما فيه الكفاية بالنسبة إلى البيئة التي ينتمي إليها تقليدياً، ولا هو (وطني) بما فيه الكفاية بالنسبة إلى الأطراف السياسية الأخرى المختلفة تاريخياً مع «الكتائب»، أو كما يعبر الزعيم والمفكر الكتائبي «كريم بقردوني» نفسه قائلاً: «... إذا كان العقل المسيحي يرى أن لا بديل للكتائب، فإن القلب المسيحي ليس مع الكتائب... وإن ما حصل منذ اتفاق الطائف هو أن الحزب خسر السلطة ولم يربح المعارضة...»، أو كما عبَّر كتائبي آخر هو

---

(١) سيل، باتريك. **الأسد والصراع على الشرق الأوسط.** مرجع سابق، (ص ص ٦٦٠-٦٦٨).

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: **العبد، عارف. لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل.** مرجع سابق، (ص ص ٢٣٣-٢٤٣).

«إيلي كرامة»، بأن الحزب« يعيش في عهد انحطاط وإحباط ويشهد حالة إفلاس مخيفة..... إذْ تحول الحزب من كتائب إلى كتيبة»[١].

وفي ظل الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠١، وصل «كريم بقردوني» إلى رئاسة الحزب، فوقع الشرخ الكامل بين «الكتائب الجديدة» و«كتائب آل الجميل» أو(الكتائب التاريخية). ويرى «بقردوني» أن الكتائب يجب أن تكون جسراً بين السلطة وبكركي، وبين سورية والمسحيين، وأن دورها في السلطة هو قوة توازن، ترفع بصوت عالِ المطالب المسيحية، ولكن على قاعدة انضواء المسحيين في مشروع الدولة، وليس في أي مشروع آخر[٢].

وعلى خلفية الانقسام السياسي الكبير الذي حصل في لبنان بعد اغتيال رئيس الوزراء «رفيق الحريري» عام ٢٠٠٥، وخروج القوات السورية من لبنان والقضايا ذات الصلة، كان «حزب الكتائب» قد حدد موقعه سلفاً، ولاسيما بعد عودة «أمين الجميل» إلى رئاسة الحزب، كإحدى القوى الأساسية في فريق ١٤ آذار المعارض للتجديد للرئيس «إميل لحود»، والمطالب بإقرار المحكمة الدولية، والانحياز لموقع لبنان في المحور الأمريكي- الأوروبي. فتصاعد التوتر بين الأفرقاء السياسيين اللبنانيين على خلفية الموقف من أحداث ما دُعي (بالربيع العربي)، التي انطلقت في العديد من الدول العربية، ومحاولات القوى الإسلامية المتطرفة السيطرة على العديد من دول المنطقة والإطاحة بأنظمتها. والمفارقة أن «حزب الكتائب» أيَّد قوى الإسلام السياسي، التي تجتاح الوطن العربي والعنف الذي تمارسه، وخاصةً في سورية، وهذا ما يضعه في تناقض مع مبادئه التي أعلنها بالسيادة، والاستقلال، وعدم التدخل، ورفضه للدولة الدينية.

---

(١) اشتى، شوكت (١٩٩٧). **الالتزام الحزبي والوضع الملتبس: حزب الكتائب والحزب الشيوعي**، (ط١. ص ص٥٤- ٥٧). بيروت: مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر.

(٢) الخازن، فريد. **الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية**. مرجع سابق، (ص ص٧٢- ٧٧).

المطلب الثالث: الحزب التقدمي الاشتراكي

أولاً: النشأة والبنية الفكرية والتنظيمية:

أُعلـن عن تأسيس «الحزب التقدمي الاشتراكي» رسمياً في الأول من أيار عام ١٩٤٩، في منزل مؤسسه وزعيمه التاريخي «كمال جنبلاط» في بيروت، وقد تم ذلك في مؤتمر صحفي عُقد لهذه الغاية. وقبل ذلك، كان قد حصل على – علم وخبر – من السلطة اللبنانية، تحت رقم /٧٨٩/ تاريخ ١٧/آذار ١٩٤٩. وأبرز مؤسسي الحزب «كمال جنبلاط»، الزعيم السياسي المتحدر من عائلة سياسية وإقطاعية عريقة، ونائب في البرلمان اللبناني منذ عام ١٩٤٣، وشارك في الحكومة الاستقلالية الاحتياطية التي ألفها الرئيس «صائب سلام» عام ١٩٤٣، وفي حكومة «رياض الصلح» الثانية عام ١٩٤٦. ومن المؤسسين أيضاً «فريد جبران»، النائب في البرلمان، و«ألبير أديب»، صاحب مجلة الأديب، و«عبد الله العلايلي»، الباحث والمؤلف وخريج «جامعة الأزهر»، والحقوقي «فؤاد رزق»، والطبيب «جورج حنا». وفي عام ١٩٥٠، تم افتتاح المركز الرئيس للحزب في بيروت، وأحدثت له فروع في أقضية زحلة، الشوف، راشيا، بعلبك، جبيل وفي العاصمة بيروت[(١)].

تميز «الحزب التقدمي الاشتراكي» بمزجه بين الحداثة والتقليد، أي بين الزعامة التقليدية لآل جنبلاط وعصبية البيت الجنبلاطي التي تعود بجذورها إلى عهد الإمارة المعنية والشهابية للطائفة الدرزية من جهة، وبين الحداثة لجهة طروحات الحزب الإصلاحية وعقيدته الاشتراكية في زمن سطوع نجم الاشتراكية فكرياً وسياسياً بعد الحرب العالمية الثانية، وبروز الاتحاد السوفياتي كقطب عالمي موازٍ للغرب، وتصاعد دور وأهمية حركات التحرر الوطني والقومي ونجاحها في العديد من دول العالم. وتكمن فرادة «الحزب» في هذه التوليفة بين

---

(١) اشتى، فارس.(١٩٨٩). **الحزب التقدمي الاشتراكي ١٩٤٩-١٩٧٥**، (ط١. ص ص ٦٥-٧٥). المختارة: الدار التقدمية.

الحزبيات التقليدية والأحزاب الحديثة[١]. ولكن فيما بعد، طغت شخصية «كمال جنبلاط» ونفوذه على الحزب، حتى بات يختزل الحزب بشخصه، وذلك أسوة بالكثير من الأحزاب اللبنانية والعربية القائمة في تلك المرحلة، إلى أن تم اغتياله في ١٦ آذار ١٩٧٧، خلال الحرب الأهلية اللبنانية، ليرثه ابنه «وليد جنبلاط» الذي خلفه في زعامة الحزب[٢].

لم يشهد «الحزب» حركات تمرد وانشقاق منذ تأسيسه، ولم تطرأ عليه أية حركة تغيير داخلية أو مراجعة نقدية لتوجهاته السياسية والفكرية، وذلك باستثناء ما كان يصدر عن رئيس الحزب من وقت لآخر من مواقف علنية داعية إلى إعادة النظر في توجهات الحزب وفي المسلمات التي ارتكز عليها منذ نشوئه. كما أن قواعد الحزب وكوادره هي من أكثر القواعد والكوادر ولاءً لرئيسها مهما تغيرت مواقفه وتبدلت تحالفاته، وهذا يعود إلى البنية التقليدية للحزب، فمعظم محازيبه هم من الطائفة الدرزية، حتى كاد يحتكر طائفته باستثناءات محدودة وضيقة «لآل أرسلان» وبعض الشخصيات الأخرى التي بدأ نفوذها يتسع لاحقاً. كما أسس الحزب جريدة «الأنباء» الناطقة باسمه في عام ١٩٥١[٣].

وعلى صعيد البنية الفكرية، تأسس الحزب في مرحلة تاريخية حرجة مرَّ بها لبنان والمنطقة العربية بعد «نكبة فلسطين» عام ١٩٤٨، ويُعدُّ تنظيماً سياسياً وطنياً ذا فكر اشتراكي عربي، تحالف زعيمه مع «الكتلة الوطنية» والقوى السياسية التي تعتنق الأفكار المتشابهة، واعتمد النسبية طريقاً له، وكانت قناعته بالنسبية ونسبية الحقيقة بالذات تقوده إلى حذر دائم في المواقف والأحكام. فطبعَ خطابه بأوصاف

---

(١) اشتى، فارس. **الحزب التقدمي الاشتراكي ١٩٤٩-١٩٧٥**، مرجع سابق، (ص ص٧٥-٨٢).

(٢) انظر، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. **الحزب التقدمي الاشتراكي**. على العنوان: http://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ الاسترجاع ٢٠١٣/١٢/٢٩ ، (ص ص١-٩).

(٣) اشتى، فارس. **الحزب التقدمي الاشتراكي ١٩٤٩-١٩٧٥**. مرجع سابق، (ص ص ٦٠٤-٦١٧). انظر أيضاً: الخازن، فريد، **الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية**. مرجع سابق، (ص ص ٨٣-٨٤).

تحمل مضامين غير قاطعة، وترددَ في حسم الأمور المتبدلة في سيرورتها[١]، ولذلك تحفَّظ على كل المذاهب والاتجاهات الفكرية السائدة في عصره، لأنه رآها أيديولوجيات دوغمائية جامدة كالأديان. هذا هو الجو والمناخ العام الذي تشكل فيه فكر «كمال جنبلاط» وشكَّل من خلاله «الحزب التقدمي الاشتراكي»[٢]، إلا أنَّ هذا الحزب بقي كما تركه «الأب المؤسس»، فلم يشهد تغييراً أو تعديلاً مهماً على الصعيد الفكري والنظري برغم تبدل الظروف وتغيرها، ولو أن مواقف زعيمه الحالي «وليد جنبلاط» عُرِفَت بالزئبقية والمناورة والانقلاب والتبدّل من موقف إلى آخر، ومن موقع إلى آخر، وفقاً لحساباته البراغماتية المفرطة التي تنطلق من ضرورات الحفاظ على مواقعه ومغانمه وحصته في اللعبة السياسية كزعيم لطائفة... ولحزب... ولكتلة برلمانية، بغض النظر عن أي اعتبار آخر أو أية مواقف ومبادئ أعلنها أو آمـن بها.

ثانياً: دوره السياسي وعلاقاته الخارجية:

نظَّـم «الحزب التقدمي الاشتراكي» أول مؤتمر للأحزاب الاشتراكية العربية، انعقد في بيروت عام ١٩٥٣، وحضرته وفود من لبنان، سورية، مصر والعراق. وكانت مبادرته هذه، الأولى من نوعها في الوطن العربي، مما يبرز توجهه القومي والاشتراكي وهويته العربية. وفي أواخر عهد الرئيس «بشارة الخوري» الذي استمر من (١٩٤٣- ١٩٥٢)، برز «الحزب التقدمي الاشتراكي» كاتجاه وتيار معارض للسلطة، وانضم إلى «لجنة الأحزاب المؤتلفة»، التي تشكلت في الفترة (١٩٤٩-١٩٥٠) من كل من «الاتحاد الجمهوري» (وهم المفصولون من الحزب السوري القومي الاجتماعي)،

---

(١) ضاهر، نسيم، **عن الأحزاب والدولة في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص ٥٠-٥٥).

(٢) اشتى، فارس. **الحزب التقدمي الاشتراكي ١٩٤٩-١٩٧٥**. مرجع سابق، (ص ص٩٢٥-٩٢٧). انظر أيضاً: **الحزب التقدمي الاشتراكي**. على العنوان:

http://mmm.marefa.org/indey.php. تاريخ الاسترجاع: ٢٠/١٠/٢٠١٤ ، (ص ص١-٢).

و«الاتحاد اللبناني» (اسم الكتائب القديم)، و«الكتلة الوطنية»، و«الغساسنة»، و«كتلة التحرير الوطني». وقد اقتصر برنامج عمل هذه اللجنة (التكتل) على حل المجلس النيابي، وإجراء انتخابات حرة، وتأمين الحريات العامة والنزاهة في الحكم. كما قام «الحزب التقدمي الاشتراكي» بدور طليعي في تأسيس «الجبهة الاشتراكية الوطنية» (١٩٥١-١٩٥٢)، والتي ضمَّت إضافةً إليه «الكتلة الوطنية»، و«الحزب السوري القومي الاجتماعي»، واقتصر برنامجها على المطالبة بإصلاحات سياسية، كتعزيز الحريات العامة، وإلغاء الطائفية السياسية، والحد من سلطة رئيس الجمهورية، واستقلال القضاء[١].

خاضت هذه الجبهة نضالها السياسي تحت قيادة «كمال جنبلاط»، ودعت إلى إضراب عام في كل لبنان لإجبار الرئيس «بشارة الخوري» على الاستقالة، وتمكنت من ذلك، وأوصلت مرشحها «كميل شمعون» إلى رئاسة الجمهورية. وفي عام ١٩٥٣، كان للحزب التقدمي الاشتراكي دور أساسي في تشكيل «الجبهة الاشتراكية الشعبية» المعارِضَة لسياسة «كميل شمعون» الخارجية، وانخراطه في الأحلاف الاستعمارية التي تديرها الولايات المتحدة الأمريكية مع بريطانيا وفرنسا ضد حركات التحرر العربية، وضد «جمال عبد الناصر» والتيار القومي العربي. وقد ساند الحزب كفاح مصر ضد العدوان الثلاثي عليها ١٩٥٦، وكان حليفاً دائما لـ «جمال عبد الناصر»[٢]، وأحد أقطاب «جبهة الاتحاد الوطني» التي تأسست بعد فشل المعارضة في الانتخابات النيابية لعام ١٩٥٧، وضمَّت شخصيات سياسية وأحزاب وطنية كـ (النجادة، المؤتمر الوطني، وحزب البعث العربي

---

(١) اشتى، شوكت واشتى، فارس. **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص٢٨-٣٠).

(٢) الخازن، فريد. **الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية**. مرجع سابق، (ص ص٧-١٠).

الاشتراكي)، واستطاعت التصدي لـ «كميل شمعون» وإسقاطه سياسياً وشعبياً وعسكرياً، وقادت انتفاضة وطنية عارمة ضده في عام ١٩٥٨، سقط فيها عدد من الشهداء[١].

أيَّدَ «الحزب التقدمي الاشتراكي» انتخاب قائد الجيش «فؤاد شهاب» لرئاسة الجمهورية عام ١٩٥٨، وشارك في الحكومات التي تألفت إبان العهد الشهابي (١٩٥٨-١٩٦٤). كما التزم منذ تأسيسه بدعم القضية الفلسطينية والدفاع عنها، معتبراً أنها قضية العرب المركزية وساند العمل الفدائي ضد العدو الإسرائيلي، وارتبط زعيمه بعلاقات وثيقة مع قادة الثورة الفلسطينية، وأُنتخب أميناً عاما للجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية عام ١٩٧٣[٢].

وفي النصف الأول من سبعينيات القرن العشرين، تأسست «الحركة الوطنية اللبنانية» بزعامة «كمال جنبلاط»، وهي لم تكن حزباً سياسياً بل تجمعٌ لأحزاب ومنظمات وشخصيات سياسية ذات توجهات قومية ويسارية. فبالإضافة إلى «الحزب التقدمي الاشتراكي»، ضمت «الحزب الشيوعي اللبناني»، و«منظمة العمل الشيوعي»، و«حزب البعث» (الجناح الموالي للعراق)، والحزب السوري القومي الاجتماعي، وتنظيمات ناصرية ومحلية أخرى. وقد لعب «الحزب التقدمي الاشتراكي» دوراً مهماً في الحرب الأهلية اللبنانية، ولاسيما من خلال قيادة زعيمه «كمال جنبلاط» للحركة الوطنية اللبنانية التي شكلت طرفاً أساسياً في تلك الحرب، بالمواجهة مع الطرف الآخر أقطاب «الجبهة اللبنانية»[٣]. وقد عارض بشدة الدخول السوري إلى لبنان، لأنه كان في موقع المنتصر على الأرض ضد

---

(١) Marius deeb ,(1980), the lebanese Civil War. pp(175-201). New York: praeger publishers

(٢) السيرة الذاتية للزعيم كمال بيك جنبلاط، على العنوان:
greatmenfromlebanon.com/kjumblat.asp http://www .
(ص ص١-٤) . تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/١/٥.

(٣) الخازن فريد. **الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية**. مرجع سابق، (ص ص١٤-١٥).

«الكتائب» و«الجبهة اللبنانية»، حيث أسَّس ميليشيا خاصة به (ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي)، والتي لعبت دوراً فعالاً في «الحرب الأهلية»، وكانت مسيطرة على أجزاء مهمة في جبل لبنان والشوف بمساعدة الفلسطينيين.

تأثر «كمال جنبلاط» بالفكر الاشتراكي الذي كان سائداً في الهند وبريطانيا وفرنسا، وشكل أحد أركان الاشتراكية الدولية، وكانت له علاقات مميزة مع المعسكر الاشتراكي القائم آنذاك. لم يُعادِ الغرب بمفهوم تأصُّل العداء، ولم يوالِ الشرق بمفهوم الإلحاق والإتباع، بل بقي على مسافة من الجميع، ونال احترامهم. كما كان حاضناً للحالة الناصرية دون أن يتبع مسالكها في الحياة السياسية اللبنانية، أو أن يحمل تناقضاتها مع بعض الأنظمة العربية.

ومع تسلم «وليد جنبلاط»، قيادة الحزب بعد اغتيال والده عام ١٩٧٧، تحول الحزب إلى تنظيم محلي، غالبية كوادره من الطائفة الدرزية، وانحصر نشاطه في مناطق تمركز طائفته، وذلك كبقية الأحزاب التقليدية التي تقوقعت ضمن طوائفها.

كان «وليد جنبلاط» وحزبه من القوى السياسية الرئيسة التي أيدت «اتفاق الطائف» وشاركت في ترتيباته وإنجاحه، فحضر التشكيلات الحكومية التي تألفت بعد انتهاء الحرب، واستطاع أن يتحكم إلى حد كبير بمجرى الانتخابات النيابية وبنتائجها منذ عام ١٩٩٢، وذلك لوجود كتلتين سياسيتين كبيرتين أو فريقين سياسيين مختلفين في التوجه والاتجاه، وهما شبه متعادلتين غالباً، فتأتي كتلة «وليد جنبلاط» لتغلِّب إحداهما على الأخرى، فيفوز الطرف الذي يؤيده «وليد جنبلاط» وكتلته. وهكذا، أوصل محازبيه ومناصريه، سواء من طائفته أو من طوائف أخرى، إلى المجلس النيابي في مناطق النفوذ الرئيسة للزعامة الجنبلاطية (دائرتي الشوف وعالية)[١].

انتقل «وليد جنبلاط» وحزبه من موقع الموالاة إلى موقع المعارضة لحكومة الرئيس «سليم الحص»، المشكلة خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٠)،

---

(١) ضاهر، نسيم. **عن الأحزاب الدولة في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص ٥٦-٥٩).

وللرئيس «إميل لحود»، ووجه انتقادات لاذعة للسياسة السورية، متحالفاً آنذاك مع «تيار المستقيل» وزعيمه «رفيق الحريري»، كما كان من أشدّ المعارضين للتجديد للرئيس «إميل لحود» لولاية ثانية (٢٠٠٤-٢٠٠٧).

وبعد مقتل «رفيق الحريري» وحدوث الشرخ والانقسام السياسي الكبير في لبنان، انضم «الحزب التقدمي الاشتراكي» إلى حلف الرابع عشر من آذار، متهماً سورية بعملية الاغتيال، ومطالباً بانسحاب الجيش السوري من لبنان، وبإنشاء «المحكمة الدولية الخاصة بلبنان»، ومعاقبة ومحاسبة سورية وقيادتها وحلفائها في لبنان(١). لا بل ذهب أبعد من ذلك بكثير، حين انضمَّ إلى أطياف المؤامرة التي استهدفت سورية منذ ١٥/ آذار /٢٠١١ ، وأطلق تصريحات متطرفة هاجم فيها الدولة السورية ورموزها ومؤيديها، سواء في سورية أم في لبنان أو في كل مكان، وهاجم حلف المقاومة، مؤيداً تسليح «المعارضة السورية»، ومطالباً بالتدخل الأجنبي لإسقاط سورية، متحالفاً في ذلك مع «تيار المستقبل» وحاضنتة المملكة العربية السعودية، ومتجاهلاً عقيدته التقدمية والاشتراكية.

المبحث الثالث: أحزاب وقوى التيار الثالث (دورها السياسي وعلاقاتها الخارجية)

ثمة اتجاه ثالث برز في الحياة السياسية اللبنانية وأخذ أكثر من تعبير تنظيمي له، وضمَّ قوى وأحزاب وشخصيات سياسية متمايزة جزئياً في بعض القضايا عن التكتلين الرئيسين/٨ آذار و١٤ آذار/، وهو اتجاه يطالب بالسيادة والاستقلال، والمحكمة الدولية، وعلاقات مميزة مع سورية على قاعدة التوازن والمصالح المتبادلة، وأميَل لموقع «لبنان» ضمن محور المقاومة والممانعة (المحور السوري – الإيراني)، وذلك على خلفية العداء للمحور

---

(١) اشتي، فارس واشتى، شوكت. **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص٣٧- ٤٤).

(الأمريكي–الإسرائيلي)، وإكمال مشروع بناء الدولة، والمحافظة على السلم الأهلي، ووأد الفتنة الطائفية، وتفعيل حوار وطني شامل يؤسس لإصلاح سياسي وإداري وقضائي، وتحقيق عدالة اجتماعية وإنماء متوازن. فتَراوحَ هذا الفريق بين الاتجاهين (التكتلين) الرئيسين في النظر إلى القضايا الداخلية وكيفية معالجتها. وأهم القوى التي يُمكن إدراجها ضمن هذا الفريق السياسي: «الحزب الشيوعي اللبناني»، و«الحزب السوري القومي الاجتماعي»، و«منبر الوحدة الوطنية» بزعامة «سليم الحص»، و«المنبر الديمقراطي» وحزب الحوار الوطني، وقوى سياسية أخرى عديدة، سنتناول أبرزها في مطلبين أساسيين: «الحزب الشيوعي اللبناني»، و«الحزب السوري القومي الاجتماعي».

المطلب الأول: الحزب الشيوعي اللبناني

أولاً: النشأة والبنية الفكرية والتنظيمية:

يعدُّ «الحزب الشيوعي اللبناني» من أقدم الأحزاب والتنظيمات السياسية في لبنان والوطن العربي، وهو من أوائل التجارب التنظيمية التي جسدت فكرة الحزب السياسي بمفهومه الحديث، كإطار تنظيمي سياسي يتعارض في الشكل والمضمون مع التشكيلات السياسية التي كانت سائدة في تلك المرحلة، والمرتكزة بالأساس على قاعدة العصبيات التقليدية وانتماءاتها الأولية وتداعياتها المجتمعية والسياسية. فطرح الحزب ذاته، ولم يزل، على مساحة الوطن، كل الوطن، دون أن يتقوقع في طائفة أو مذهب، ودون أن يسجن نفسه في منطقة دون أخرى. ويُعد ٢٨ تشرين أول ١٩٢٤، تاريخ تأسيس «حزب الشعب»، الوجه العلني للحزب الشيوعي السوري (اللبناني)، على اعتبار أن لبنان كان يشكل جزءاً من «الأمة السورية»، واختير «يوسف يزبك» أميناً عاماً للحزب، وأصدر جريدة «الإنسانية»، وهي الترجمة الحرفية لاسم جريدة «الحزب الشيوعي الفرنسي»، وعددها الأول كان في

١٩٢٥/٥/١٥، إلا أن العدد الخامس الذي صدر في ١٩٢٥/٦/١٥ كان الأخير، بسبب إغلاقها من قبل أجهزة الأمن[١].

لقد ارتبط الحزب فكرياً بالأيديولوجيا الماركسية – اللينينية كأساس نظري لفهم العالم وتغييره، وعدَّ نفسه الطليعة المتقدمة للطبقة العاملة، آمن بالثورة والانقلاب على السلطة لتغيير الأوضاع الاجتماعية القائمة، وبناء المجتمع الاشتراكي الذي تنتفي فيه مظاهر الاستغلال الطبقي (وفق أيديولوجيته)، لذلك حرص أن يضم في صفوفه الأعضاء الأكثر نشاطاً ووعياً وتمثيلاً للطبقة العاملة وطموحاتها.

وفي ١٩٣٠/٧/٧، أصدر «الحزب الشيوعي السوري (اللبناني)» بياناً إلى العمال والفلاحين وأرباب الحرف والمفكرين السوريين، جاء فيه: «إننا لسنا وحدنا في نضالنا ضد الاستعمار، بل هناك مئات الملايين من الشعوب المظلومة في الصين والهند والهند الصينية وغيرها، يناضلون ضد الاستعمار بشدة، وفي البلاد العربية في فلسطين ومصر والعراق يعمل إخواننا العرب على تحطيم نير الاستعمار»[٢]. وفي اليوم الأخير من عام ١٩٤٣ واليومين الأوليين من عام ١٩٤٤، انعقد المؤتمر الأول بالنسبة لـ «الحزب الشيوعي اللبناني»، والثاني بالنسبة لـ «الحزب الشيوعي السوري»، أي أنه حدث الانقسام الأول للحزب الشيوعي، وهذا الانقسام يحاكي بشكل أو بآخر الانفصال والاستقلال لكل من البلدين سورية ولبنان، فكان مؤتمراً علنياً عُقد في بيروت وأقرّ ميثاقاً وطنياً ونظاماً داخلياً، وانتخب لجنة مركزية انتخبت بدورها «خالد بكداش» رئيساً «للحزب الشيوعي السوري»،

---

(١) جزماتي، نذير (٢٠٠٦). **الحزب الشيوعي اللبناني**. في فيصل دراج وجمال باروت، **الأحزاب والحركات اليسارية في الوطن العربي**،ج١. (ط١. ص ص٢٦٣– ٢٦٥). دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

(٢) جزماتي، نذير، **الحزب الشيوعي اللبناني**. في فيصل دراج وجمال باروت، **الأحزاب والحركات اليسارية في الوطن العربي**، مرجع سابق. ص ٢٦٨

و«فرج الله الحلو» رئيساً «للحزب الشيوعي اللبناني»، كما انتخب أعضاء للمكتب السياسي[١].

وعلى صعيد البناء الفكري والتنظيمي لـ «الحزب الشيوعي اللبناني»، فإنه رغم المنطق الجدلي الذي يؤمن به، ورغم عمره المديد وغنى تجربته، بقي ككل الأحزاب الشيوعية العربية، في وضع ساكن وشبه جامد، سواء في بنائه الفكري أو في بنيته التنظيمية، فاطمأنَّ إلى منطلقاته النظرية ومقولاته الفكرية، وسلم بها تسليم المؤمن بمعتقداته الإيمانية دون نقاش أو نقد أو مساءلة، فتحولت النظرية إلى ما يشبه «المذهب الديني»، وتحولت حياة الحزب الداخلية إلى «معبد» يمارس فيه المحازب طقوسه «الإيمانية» بشكل ميكانيكي، ويحكمها قانون فكري – روحي يتمثل بـ «الماركسية – اللينينية»، ومرجع زمني دنيوي يتمثل بـ «الاتحاد السوفياتي»، الأمر الذي حوَّل «الحزب» إلى ما يشبه «الزاوية»، وعلاقة المحازب بالحزب إلى ما يشبه علاقة «الشيخ بالمريدين»، وصار الخروج عن السائد والمتبع نوعاً من المروق والارتداد[٢]. فاعتمد الحزب في بنائه التنظيمي على فكرة «التنظيم الحديدي» ذي المفهوم الستاليني، كجهاز وآليات عمل متراصة ومتماسكة منذ البدايات الأولى لتأسيسه، وعدَّ ذلك ضرورة ملحة لكونها ظاهرة تميز «الأحزاب الشيوعية» عن أي تجمع أو حزب آخر. فقد أشار «فرج الله الحلو»، في تقريره أمام المؤتمر الأول (١٩٤٣–١٩٤٤)، إلى أن التنظيم الحزبي هو «السلاح الثاني للحزب بعد النظرية الثورية العلمية، بل هو الذي يعطي لهذه النظرية قوتها»[٣]. وقد استمرت المؤتمرات المتتالية على النهج ذاته من التشبث بطبيعة البناء

---

(١) المرجع نفسه.(ص ص٢٦٩–٢٧١). انظر أيضا أحمد نصر، شاهر (٢٠٠٤). **الصراع في الحزب الشيوعي السوري.** مرجع سابق، (ص ص٦١–٦٣).

(٢) جزماتي، نذير. **الحزب الشيوعي اللبناني.** مرجع سابق، (ص ص ٢٧٣–٢٧٤).

(٣) دكروب، محمد (١٩٨٤). **جذور السنديانة الحمراء: حكاية نشوء الحزب الشيوعي اللبناني،** (ط٢. ص ص٢٨٦–٢٨٧). بيروت: دار الفارابي.

التنظيمي الذي كان استنساخاً للإنموذج السوفياتي، الذي عزز عقيدة الحزب الواحد القائد والإيمان بالمركزية الشديدة والبيروقراطية. إلا أن حدثين محوريين وقعا في الفترة الزمنية ذاتها، فحتّما إعادة النظر ببعض المسلمات الفكرية والسياسية والتنظيمية التي آمن بها الحزب الشيوعي اللبناني منذ تأسيسه. الحدث الأول، كان انتهاء «الحرب الأهلية» في لبنان، والتي انخرط فيها الحزب بوجه مباشر، وبروز موازين قوى جديدة بعد التسوية واتفاق الطائف. والحدث الثاني، كان تفكك «الاتحاد السوفياتي» وانهيار الإنموذج السياسي والفكري الذي كان يمثله بالنسبة إلى الأحزاب الشيوعية في العالم، ومع تفكك المركز انهارت الأطراف في المعسكر الاشتراكي والعالم الثالث[١].

ثانياً: الدور السياسي وعلاقاته الخارجية:

إن تلمس طبيعة الدور الذي اضطلع به «الحزب الشيوعي اللبناني» على الساحة اللبنانية، وموقفه من القضايا الداخلية والعربية والدولية منذ مؤتمره الأول (١٩٤٣– ١٩٤٤) حتى وقتنا الحاضر، يحدو بنا إلى الوقوف على أبرز المعالم الأساسية التي ميَّزت هذا الحزب وحددت هويته. فهو جزء من الحركة الشيوعية العربية والعالمية، ونجم عن انفصال لما كان يسمى «الحزب الشيوعي في سورية ولبنان»، إثر انعقاد مؤتمره في نهاية ١٩٤٣ وبداية ١٩٤٤. وكان جزءاً من «الحركة الوطنية» المطالِبَة بالاستقلال في كل من سورية ولبنان، ووقف ضد المشاريع التآمرية على المنطقة كـ «مشروع سورية الكبرى والهلال الخصيب»، إذْ وصف، في بيانه المنشور في جريدته «صوت الشعب» بتاريخ ١٩٤٥/٣/٩، هذا المشروع بأنه أكبر خدمة استعمارية غايتها تثبيت أقدام الاستعمار وتفريق شمل العرب بحجة توحيدهم. ثم أغلقت السلطات الفرنسية

---

(١) أحمد نصر، شاهر. **الصراع في الحزب الشيوعي السوري**. مرجع سابق، (ص ص ٦٣– ٦٤). انظر أيضاً: الخازن، فريد. **الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية**. مرجع سابق، (ص ص ٦٢–٦٨).

جريدة الحزب «صوت الشعب»، بعد إدانتها للعدوان الفرنسي على دمشق في ١٩٤٥/٥/٢٩، ومهاجمتها له.

وبعد الاستقلال، خاض «الحزب الشيوعي اللبناني» نضاله إلى جانب العمال في معاركهم النقابية، واشترك أعضاؤه في الإضرابات التي حدثت، وتعرضوا للاعتقالات، وتم إغلاق مكاتبهم وصحفهم أكثر من مرة في دمشق وبيروت. كما واصل الحزب كفاحه ضد مشروع «معاهدة الدفاع المشترك» عن الشرق الأوسط، وضد «بشارة الخوري» رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك، الذي أيَّد هذا المشروع الغربي الاستعماري، فاستقال من منصبه في ١٩٥٢/٩/١٨، تحت ضغط القوى السياسية والجماهرية المناوئة لسياساته. كما وقف الحزب ضد «حلف بغداد» أيضاً، وضد «مشروع إيزنهاور» (ملء الفراغ في الشرق الأوسط)، الذي أعلن الرئيس اللبناني «كميل شمعون» في ١٩٥٧/٣/١٦ موافقته عليه، فاحتدمت المواجهة، وتشكلت «جبهة وطنية» معارضة في مواجهة نهج «كميل شمعون» اللاوطني، وكان «الحزب الشيوعي اللبناني» طرفاً أساسياً فيها، إلى أن تم إسقاط حكم «كميل شمعون» بثورة ١٩٥٨، رغم الإنزال الأمريكي الذي تم لمؤازرته، وقام الشيوعيون بواجبهم في هذه الثورة(١).

لقد مرت حركة التحرر الوطني العربية بعد أحداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن، ووفاة الرئيس «جمال عبد الناصر»، بمرحلة صعبة تميزت باشتداد الهجوم الامبريالي من جهة، وتعزيز مواقع الأجنحة المحافظة في حركة التحرر الوطني من جهة ثانية. وتحت تأثير ضغط مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، حاولت السلطات اللبنانية الانتقاص من الحريات الديمقراطية، عن طريق القيود التي فرضتها على تنظيم الأحزاب والجمعيات، والضغط على حرية الصحافة، والسعي إلى توجيه ضربة إلى القوى التقدمية الوطنية وإلى المقاومة الفلسطينية. وكان من أهم أهداف هذا المخطط

---

(١) جزماتي، نذير. **الحزب الشيوعي اللبناني.** مرجع سابق (ص ص ٢٧٥-٢٧٩).

الأمريكي تصفية المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية تصفية تامة، من خلال تفجير الصراع المسلح ضدهما، وترتيب أوضاع الساحة اللبنانية بما يسمح بإقامة كيان طائفي عنصري يفكك "لبنان" ويقضي على خطه الوطني، بإشعال فتيل الحرب الأهلية. ومن أهدافه أيضاً تقوية مواقع الأنظمة الرجعية العربية، وإضعاف مواقع الأنظمة التقدمية.

وعدَّ المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي اللبناني، المنعقد في تموز ١٩٧٩، أن إسقاط اتفاقية «كامب ديفيد» تُعد المهمة الرئيسة لحركة التحرر الوطني العربية في تلك المرحلة، وحدد برنامجاً للمواجهة الوطنية الشاملة للمشروع الانعزالي، قوامه المحاور الآتية(١):

أولاً: وحدة لبنان شعباً وأرضاً و وطناً

ثانياً: استقلال لبنان الوطني

ثالثاً: عروبة لبنان وتطوره الديمقراطي

ودعا المؤتمر إلى تحالف وطني عريض مع سائر أطراف الحركة الوطنية اللبنانية و«الحزب التقدمي الاشتراكي»، وتوطيد التحالف اللبناني الفلسطيني، وتوطيد العلاقات اللبنانية – السورية، وبناء «الحزب الشيوعي الجماهيري» .

لقد اتخذ مسار التغيير والتجديد في «الحزب الشيوعي اللبناني» أكثر من منحى، ففي عام ١٩٧٠، تم الإعلان عن قيام «منظمة الاشتراكيين اللبنانيين – لبنان الاشتراكي»، التي سرعان ما تحولت إلى «منظمة العمل الشيوعي في لبنان»، وانعقد مؤتمرها الأول في ربيع العام ١٩٧١. وفي خضم النقاشات قبيل انعقاد المؤتمر السادس للحزب الشيوعي اللبناني عام

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع الموقع الرسمي للحزب الشيوعي اللبناني على العنوان التالي:
http://www.gammoul.net/from/showthread.php ? 12282

١٩٩٢ وخلاله وبعده، برزت بعض مظاهر الانقسام، وأهمها ولادة حركة اليسار الديمقراطي، و حركة الإنقاذ[١].

كما جهد الحزب واجتهد ليكون سيداً في رسم سياساته الداخلية والعربية، وانخرط في الحركة الوطنية ركناً مؤسساً، واستعاد دوراً بارزاً لعبه في معارك الاستقلال، وشارك في الدفاع عن عروبة لبنان وعن الثورة الفلسطينية، وقدم قوافل الشهداء ملحقاً خسائر كبيرة بالآلة العسكرية الإسرائيلية، وعبّر عن «انتمائية كيانية لبنانية منفتحة»، حملت التضامن مع قضايا التحرر الوطني والقومي إلى أقصى الحدود. ونقد التجربة الناصرية، لكنه عدَّ «جمال عبد الناصر» عنواناً لحركة التحرر العربي، مفرقاً بين القيود التي فُرِضَت على الشيوعيين في مصر آنذاك، وبين الإنجازات التي حققتها الثورة المصرية. عضَّ على الجراح التي فتحتها الأنظمة التقدمية في جسد الأحزاب الشيوعية العربية، وغلَّب المحتوى على الشكل، فكان مرناً في تحالفاته ومخاصماته[٢].

وعلى الرغم من جماهيرية الحزب وانتشاره على مساحة الوطن، خلافاً لسائر التنظيمات الأخرى، وأن قواعده تخترق كل الطوائف، وتمثيله لتيار عريض في عمق المجتمع اللبناني، ورغم أنه فصيل أساسي من فصائل الحركة الوطنية والمقاومة الوطنية، وإسهامه في إرساء السلم الأهلي واقعاً سياسياً على الأرض. وبرغم كل ذلك، ليس له تمثيل في البرلمان، إذْ توجد جملة من المعوقات التي تُقَيِّد "الحزب الشيوعي اللبناني" وتحدّ من نشاطه وفعاليته وقوة حضوره وتأثيره، منها ما هو داخلي مرتبط بالقصور الذاتي، ومنها ما يتعلق بالبيئة العامة للمجتمع والسياسة في لبنان ومحيطه العربي. فالعالم المحيط بلبنان، بـ «إسلامييه وعلمانييه»، شديد الحساسية تجاه الشيوعية، ما سمح ويسمح لكل صنوف أصحاب الغرضية بركوب موجة العداء

---

(١) محفوض، إسماعيل.(٢٠٠٦). **منظمة العمل الشيوعي في لبنان**. في فيصل دراج وجمال باروت (محرران)، **الأحزاب والحركات اليسارية في الوطن العربي**، ج٢. (ط١،ص ص ٢٢-٢٣). دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية.

(٢) ضاهر، نسيم. **عن الأحزاب والدولة في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص٦٠-٦٤).

له وإثارة الغرائز ضده، تحت ستار الدين تارةً، ومحاربة الأفكار المستوردة تارةً أخرى. وتجري دائماً محاولة لجرِّ النقاش إلى الحقل الديني، وإحلال التحريم بمنزلة التعارض مع البيئة والتاريخ، فيظهر الحزب وكأنه غريباً عن بيئته ومتناقضاً معها(١). فلبنان بلد تنخره العصبية المذهبية، ومحكوم بالطائفية، ويعاني من تخلف البُنى الاجتماعية وضعف الطبقة العاملة، التي هي العمود الفقري للأحزاب الشيوعية، ويغلب الانقسام العمودي فيه على الانقسام الأفقي المعبَّر عنه بالصراع الطبقي، وتتطوع قوى كثيرة لنبش المغالطات وإسقاط التهم التي تُنسب إلى الشيوعية. وهكذا، خاصمه القوميون العرب (البعثيون والناصريون) ورشقوه بتهمة التعارض الأممي مع القومية، ومنهم من عمل على إبقاء جرح الموقف من قرار تقسيم فلسطين نازفاً. كما حاصره الإسلاميون بتهمة الإلحاد والعداء مع الدين، والليبيراليون باسم الالتحاق بموسكو. يُضاف إلى ذلك القصور الذاتي في تلقف المتغيرات، والبطء في التكيف مع الظروف، فبقي مهشماً ومتعثراً يشكو خلافات وتباينات، وتدير قيادته أزمة موروثة بالغة الصعوبة، وهي جزء من أزمة اليسار وانكساره في الوطن العربي والعالم.

المطلب الثاني: الحزب السوري القومي الاجتماعي

أولاً: النشأة والبنية الفكرية والتنظيمية:

تأسس «الحزب السوري القومي الاجتماعي» إبان عهد الانتداب الفرنسي على لبنان في عام ١٩٣٢، وبقي حزباً سرياً منذ تأسيسه حتى عام ١٩٣٦، تاريخ اعتقال زعيمه ومؤسسه «**أنطون سعادة**» الذي وضع مؤلَّفه «نشوء الأمم»، مستعرضاً فيه تطور المجتمع البشري والقوميات. ومن مبادئه أن السوريين (سكان بلاد الشام) يشكلون أمة واحدة قائمة بذاتها. وتميز بنقله العمل الشعبي من السعي لأجل تحقيق الاستقلال، إلى العمل القومي والنهضة الاجتماعية، مؤكداً على البعد القومي السوري.

---

(١) محفوض، اسماعيل. **منظمة العمل الشيوعي في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص ١٠٨-١١١).

دخل الحزب في صراع مع سلطات الانتداب الفرنسي منذ نشأته، فعدَّته السلطات الفرنسية، ثم اللبنانية، حزباً غير مشروع . وبعد اعتقال مؤسسه وقادته ثلاث مرات بين (١٩٣٦-١٩٣٨)، سافر «أنطون سعادة» إلى دول أمريكا الجنوبية، متنقلاً بين البرازيل والأرجنتين لتسع سنوات، نشر فيها عقيدته القومية السورية بين المغتربين السوريين واللبنانيين هناك، وعاد إلى لبنان ليصطدم مع السلطات اللبنانية التي خشيت من انتشار أفكاره، وخاصة بعد نكبة فلسطين ١٩٤٨، فشنت حملة ضدَّه وضدَّ حزبه، الذي زُجّ بعدد من أعضائه في السجون، فكانت ردة الفعل أن أعلن زعيمه الثورة المسلحة في وجه السلطة القائمة عام ١٩٤٩، ولكنها فشلت في تحقيق أهدافها، وأصبح الحزب وأعضاؤه ملاحقين من جديد. وفي العموم، يمكننا تلخيص الظروف المحيطة بالحزب في مرحلة التأسيس، كما يأتي[١]:

١- فقدان السيادة الوطنية (القومية) وضياع الهوية، حيث مصير الوطن يتقرر بالمساومات الخارجية دون أن يكون للشعب، أو كما يسميها الحزب في أدبياته **(الأمة السورية)**، شـأن فعلي. فما إن انحسر الاستبداد العثماني، حتى أتى الاستعمار الفرنسي - البريطاني، الذي قسم الوطن ضمن اتفاقية «سايكس - بيكو» لعام ١٩١٦.

٢- قيام مشروع يهودي صهيوني في فلسطين، عبر وعد بلفور في ١٩١٧/١١/٢، الذي قطعته بريطانيا للصهاينة، فبدأت الهجرات اليهودية من مختلف أصقاع العالم إلى فلسطين، محمَّلة بفكر عنصري مغلق ومتحالف مع الاستعمار الغربي، يريد إقامة إمبراطورية من الفرات إلى النيل تتضارب مع حقيقة ومفهوم «الأمة السورية» التي ينادي بها الحزب.

---

(١) ضاهر، غياث، **الحزب السوري القومي الاجتماعي: أسباب نشأته.** عبر الموقع الالكتروني للحزب:
http+//www.ssnphoms.com/ssnphoms/modules.php.
تم استرجاعها في ٢٠١٣/١١/٢٦، (ص ص١،٢).

٣- إن معظم المؤسسات الوطنية الموجودة في المنطقة آنذاك، كانت عبارة عن مراجع دينية وسلطات إقطاعية محكومة بنظام العشيرة أو رابطة العائلة الدموية، فتولدت عن هذه المؤسسات فلسفات سياسية هجينة تخلط بين الدين والسياسة والاجتماع.

٤- انتشار الظلم الاجتماعي وتدني مستوى الحياة، إذْ يسود نظام الإقطاع المنطقة العربية برمتها عموماً، وضمنها الهلال الخصيب أو سورية الكبرى، ويستحوذ هؤلاء على الجزء الأكبر من ثروة الأمة يتصرفون بها كيفما شاؤوا، ومهما كان في ذلك من ضرر للمصلحة القومية للأمة.

وفي مجال البناء الفكري والعقائدي للحزب، يقرر في مقدمة دستوره أن: «غاية الحزب السوري القومي الاجتماعي بعث نهضة سورية قومية اجتماعية، تكفل تحقيق مبادئه وتعيد إلى الأمة السورية حيويتها وقوتها، وتنظيم حركة تؤدي إلى استقلال الأمة السورية استقلالاً تاماً وتثبيت سيادتها، وإقامة نظام جديد يؤمِّن مصالحها ويرفع مستوى حياتها، والسعي لإنشاء جبهة عربية»(١).

ويعدُّ الحزب في مبادئه الأساسية أن «**سورية للسوريين والسوريون أمة تامة**»، وأن القضية السورية هي قضية قومية قائمة بذاتها مستقلة عن أية قضية أخرى، فهي قضية الأمة السورية والوطن السوري، وهي ذات حدود جغرافية تميزها عن سواها، تمتد من جبال طوروس في الشمال الغربي وجبال البختياري في الشمال الشرقي، إلى قناة السويس والبحر الأحمر في الجنوب، شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة، ومن البحر السوري في الغرب شاملة جزيرة قبرص، إلى الصحراء العربية و«خليج العجم» في الشرق، ويعبر عنها بلفظ عام: **الهلال السوري الخصيب ونجمته جزيرة قبرص**(٢).

---

(١) ضاهر، نسيم. **عن الأحزاب والدولة في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص ١٥-١٨).

(٢) سعادة، انطون. (٢٠١١). **مبادئ الحزب السوري القومي الاجتماعي وغايته**، (ط١. ص ص١١-١٩ + ص ص٣١-٣٢). بيروت: دار فكر للأبحاث والنشر.

ينادي الحزب بعلمانية الدولة، ويجعل هذا الهدف من المبادئ الإصلاحية التي يقرها في دستوره، كفصل الدين عن الدولة، ومنع رجال الدين من التدخل في شؤون السياسة والقضاء، وإزالة الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب. وأنه ليس في الدين أمة ومصالح شعوب، بل مجموع من المؤمنين تسيطر عليه مؤسسة دينية ممركزة، وهذا يتناقض وما يرمي إليه الحزب في أن «الأمة السورية مجتمع واحد»، ففي الوحدة الاجتماعية تضمحل العصبيات المتنافرة والعلاقات السلبية، وتنشأ العصبية القومية الصحيحة التي تتكفل بإنهاض الأمة لدى السوريين، وتحل المحبة والتسامح بينهم، وتنتفي مسببات تدخل الإرادات الأجنبية في شؤون الأمة الداخلية.

وفي علاقة الأمة السورية بالأمة العربية، لا ينفي الحزب أن تكون الأمة السورية إحدى أمم الوطن العربي، أو إحدى الأمم العربية، وهذا بنظره لا يتنافى وكونها أمة تامة لها حق السيادة المطلقة على نفسها ووطنها(١).

وعلى صعيد البنية التنظيمية، اتخذ الحزب في بداية تأسيسه طابع السرية، وتبنى زعيمه نظاماً فردياً مركزياً تسلسلياً، هدفه تغيير الإنسان لتغيير الأوضاع القائمة، بجعل الأمة السورية موحدة وصاحبة السيادة على نفسها وفي تقرير مصيرها، وقيام الدولة القومية الاجتماعية. واعتبر أن ذلك يقوم على أربع دعائم أساسية، هي:(الحرية، الواجب، النظام، القوة)، وهذه تشكل المثل العليا للمجتمع الجديد. فجاء الحزب، حسب أدبياته، ليغيِّر المعادلة من الانحطاط إلى النهضة، ومن التجزئة إلى الوحدة، ومن الفوضى إلى النظام، ومن البلبلة إلى الوعي(٢). فالبلد كان يرزح تحت الانتداب الفرنسي، والصهيونية تقضم فلسطين، والأمة مجزأة، والتخلف والانقسام الاجتماعي والطائفي يسيطران على الحياة بكل مناحيها.

---

(١) عدوان، أكرم محمد.(٢٠١١) **الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان،** (ص٣+٤+١٩+٢٠). غزة: الجامعة الإسلامية – كلية الآداب.

(٢) ضاهر، غياث. **الحزب السوري القومي الاجتماعي: أسباب نشأته.** مرجع سابق، (ص ص٣-٤).

هذا الواقع برمته كان له انعكاساته على البنية الفكرية والتنظيمية للأحزاب الإيديولوجية التي نشأت في المنطقة، وخاصةً تلك التي أخذت على عاتقها مهمة التحرير، تحرير الأرض والإنسان، ومهمة التقدم والتمدن والعلمانية للمجتمع والدولة، وتوحيد البلاد المجزأة، كالأحزاب القومية والشيوعية التي عملت في عهد الانتداب وما بعده، فاضطرت تلك الأحزاب لأن تأخذ طابع السرية إلى حين أن تتمكن، وذلك لشـدة ماعانته من العسف والاضطهاد والتنكيل.

ثانياً: الدور السياسي وعلاقاته الخارجية:

للحزب السوري القومي الاجتماعي تاريخٌ طويل في العمل السياسي، وغالباً ما لجأ إلى العنف لتحقيق أهدافه القومية الداعية إلى قيام الأمة السورية، وهي الكيان الموحد للكيانات المصطنعة التي أنشأها الاستعمار في منطقة الهلال الخصيب، التي تضم لبنان وسورية والأردن وفلسطين والعراق، مضافاً إليها جزيرة قبرص (نجمة سورية). ووقف الحزب منذ البداية مطالباً بالحرية والاستقلال عن نظام الانتداب والوصاية التي أقرتها «عصبة الأمم» و«سايكس – بيكو»، ورفضَ مشاريع الصهيونية و«وعد بلفور»، وقدم الشهداء في سبيل القضية الفلسطينية، ودفع لقاء مواقفة تلك أثماناً باهظة من المنع والاعتقال لقياداته وقواعده ومضايقات كثيرة، سواءً من حكومات الانتداب أو من الأنظمة التي ورثتها، إلى درجة أن أُعدم الزعيم والرئيس المؤسِّس للحزب بمؤامرة بين الحكومتين السورية واللبنانية عام ١٩٤٩[١].

كما شاركت فصائل مسلحة للحزب في الثورات المتتالية التي قامت على أرض فلسطين، ضد إنشاء ما سمي (دولة إسرائيل)، واستمر ذلك حتى حرب ١٩٤٨ وحدوث النكبة. كما اصطدم مع «حزب الكتائب» في منطقة «الجميزة»، وأسفر ذلك عن حرق مطبعته وملاحقة زعيمه «انطون سعادة»،

(١) حشيشو، نهاد. **الأحزاب في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص ١٣– ١٤).

الذي لجأ إلى سورية في عهد حكم «حسني الزعيم»، فقام الأخير بتسليمه للسلطات اللبنانية في ٦ تموز ١٩٤٩، والتي أعدمته رمياً بالرصاص.

وعلى أثر ذلك، وبعد إسقاط حكم «حسني الزعيم»، انتقل ثقل الحزب ومركز نشاطه إلى سورية، ليشارك بقوة في الحياة السياسية والبرلمانية السورية في عهد الرئيس «أديب الشيشكلي» حاكم سورية في تلك الآونة، مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، إلى درجة قيل فيها، إن الحزب هو الذي كـان يـدير سياسته تقريباً. وكان من نتائج التقارب بين الحكم في سورية إبان عهد «أديب الشيشكلي» وبين «الحزب السوري القومي الاجتماعي»، أن ارتدت عليه النقمة من كل الأحزاب المعارضة لحكم «أديب الشيشكلي»، فناصبته العداء، كـ «حزب البعث العربي الاشتراكي» و«الحزب الشيوعي السوري»، ولاسيَّما بعد اتهام أحد عناصره باغتيال العقيد «عدنان المالكي» أحد الضباط البعثيين السوريين في عام ١٩٥٥. وقد تسببت هذه الجريمة واتهام الحزب بارتكابها بملاحقة الحزب في كل أرجاء سورية، ولا تزال آثارها السيئة تترك بصماتها ويعاني الحزب من ذيولها حتى هذه المرحلة[١]. ثم انتقل نشـاط الحزب تدريجياً إلى لبنان بعد حظره في سورية، وما لبث أن خطط لعملية انقلابية فاشلة ليلة رأس السنة ١٩٦٢/١٩٦١ ضد إدارة «فؤاد شهاب»، فتُعتَقل قياداته مرة أخرى على أثـر ذلك حتى أواخر الستينيات من القرن العشرين[٢].

وكان للحزب مشاركة فعَّالة في كل عمليات المقاومة المسلحة ضد العدوان الغاشم الذي تشنه «إسرائيل» على لبنان، منذ عام ١٩٧٨، وقدَّم في سبيل ذلك الكثير من الشهداء . كما شـهد عبر تاريخه صراعات داخلية دامية،

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: **الحزب في سطور**. مقال نشر في ١٠ شباط عام ٢٠٠٩ على موقع الحزب المذكور.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:الحزب السوري القومي الاجتماعي. على العنوان: http://www.marefa.org/index.php. تاريخ الاسترجاع ٢٠١٣/١١/٢٦، (ص ص٢–٥).

وانشقاقات عديدة، كان أبرزها ما جرى في منتصف السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، إذْ حصل انشقاق عام ١٩٨٧، وتم تأليف قيادتين: (قيادة الطوارئ) برئاسة «عصام المحايري»، و(قيادة المجلس الأعلى) برئاسة «إنعام رعد»، وذلك على خلفية الموقف من دعم العمل الفدائي ضد «إسرائيل»، والموقف من الوجود السوري في لبنان، و«الحرب الأهلية»، وقضايا سياسية وتنظيمية وصراع على السلطة[١].

تَمثّلَ «الحزب السوري القومي الاجتماعي» في معظم الحكومات التي تألفت بعد انتهاء «الحرب الأهلية»، ولاسيما (جناح الطوارئ) المقرَّب من سورية، كما تمثل أيضاً بستة نواب في انتخابات عام ١٩٩٢، وبخمسة في انتخابات عام ١٩٩٦. وبعد وفاة «إنعام رعد» عام ١٩٩٨، جرت محاولات جادة لتوحيد جناحي الحزب، وقد تكللت هذه الجهود بالنجاح في العام ٢٠٠٠[٢].

في الواقع، ما من مؤسسة سياسية وحزبية بمعزل عن الزلات والكبوات، فحجم الصراعات والقضايا التي تواجهها منطقتنا يدعو إلى الحيرة والارتباك، وهكذا فإقحام الحزب ذاته في «الحرب الأهلية»، وانشغاله بالصراعات والانقسامات الداخلية، أضعف دوره وزعزع تماسكه الداخلي، حتى بعد انتهاء هذه الحرب، وحدَّ من حضوره وفعاليته على الساحتين اللبنانية والسورية عموماً، وذلك أسوةً بغيره من الأحزاب العاملة على الساحة اللبنانية.

---

(١) اشتى، شوكت واشتى، فارس. **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص ١٧-٢٢).

(٢) الخازن، فريد. **الأحزاب السياسية في لبنان**. مرجع سابق، (ص ص ٧٨- ٨٢).

الخاتمة

لقد رصدت الدراسة ظهور التنظيمات الحزبية السياسية والحراك الاجتماعي والسياسي داخل المجتمعات العربية، وتفاعلاتها مع الصراع الدولي على المنطقة منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى مرحلتنا المعاصرة، وركَّزت على الخصوصية اللبنانية في هذا المجال، والمتمثلة في الحرية السياسية والمدى المتنوع من القوى والتنظيمات والأحزاب التي تتراوح من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وذلك من خلال المفردات والعناوين الفرعية والأساسية التي تناولتها في الفصول والمباحث والمطالب التي اشتملت عليها الدراسة، فقدَّمت في إطار نظري مفاهيم كل من (الحزب السياسي، الجماعات السياسية والمدنية، جماعات المصالح والضغط)، ودرست نشـأة هذه المفاهيم وتطورها وأهم التعريفات التي قاربتها، ثمَّ عرَّفت بأهمّ المداخل النظرية لدراسة الأحزاب السياسية والتي تم توظيفها في هذه الدراسة، وهي مدخل نظرية التحديث والتنمية السياسية، ومدخل التحليل الطبقي وأفكار مدرسة التبعية، ومدخل العملية السياسية والعناصر المكونة لها. كما تمَّ استعراض نشأة الأحزاب السياسية العربية وبنيتها وأنماطها وخصائصها ووظائفها ومظاهر أزمتها التي تجلت في طبيعة النظام السياسي القائم، وقانون الأحزاب، وأزمة القيادة في هذه الأحزاب، وانحدار مستوى الممارسة الديمقراطية، والتقليل من أهمية البرلمان ودوره، لتجد أنها محمَّلة بآثار الولادة المشوهة للدولة القطرية العربية الناجمة عن (سايكس – بيكو). ثمَّ عكفت على دراسة دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة

للدولة وتوجيهها، تخطيطاً وتنفيذاً وتقييماً، بالإضافة إلى دورها في العلاقات الخارجية، لنجد أن هذا الدور محدود ومقيَّد في أضيق الحدود في الدول والمجتمعات العربية، فهو بحدود التجربة الديمقراطية في أية دولة. ويعود ذلك إلى عوامل وعوائق دستورية وقانونية مرتبطة بطبيعة النظام السياسي، بالإضافة إلى العوامل السياسية والتاريخية والأيديولوجية، الثقافية والاجتماعية التي تعيشها هذه المجتمعات والبلدان، وهو ما أدى تدريجياً إلى فقدان الشعب ثقته في هذه الأحزاب وفي قدرتها على تلبية حاجاته ومتطلباته.

ثم ينتقل البحث إلى التركيز على الحالة اللبنانية، ودراسة التطور التاريخي للظاهرة الحزبية في لبنان بمراحل نشـأتها ودورها ووظائفها وارتباطاتها وعلاقاتها الخارجية في كل مرحلة من هذه المراحل، وهي: مرحلة الحكم العثماني، مرحلة الانتداب الفرنسي، ومرحلة الاستقلال الوطني التي تنقسم بدورها تنقسم إلى ثلاث محطات: الأولى ما قبل الحرب الأهلية، والثانية مرحلة الحرب الأهلية، والثالثة مرحلة ما بعد الحرب الأهلية. ويحلل بيئة عمل الأحزاب اللبنانية وبنيتها وأنماطها وخصائصها، فلبنان برغم المساحة الواسعة من الحرية، مازالت أحزابه كطوائفه معزولة، ومجتمعه منقسم، ودولته هشـة....

وأخيراً، يقدِّم البحث قراءة نقدية لأهم التجارب الحزبية في لبنان منذ تأسيسه، فيستعرض أهم الأنموذجات الحزبية السياسية القائمة فيه وتطورها وانقساماتها ودورها عبر مراحل تاريخ لبنان المعاصر، وهي حسب تاريخ نشوئها: الحزب الشيوعي اللبناني، الحزب السوري القومي الاجتماعي، حزب الكتائب اللبنانية وتفرعت عنها القوات اللبنانية، الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب البعث العربي الاشتراكي،حركة أمل وحزب الله، التيار الوطني الحر، تيار المستقبل.

وهكذا، خلصت الدراسة إلى أن نشأة الكيان السياسي اللبناني وواقعه بقيت محكومة بظروف الولادة وتعقيداتها، ولم يكن إعلان «لبنان الكبير» إلا محطة في

صراع طويل حول هويته سوف يتجدد في كل منعطف يمر به لبنان، وهو صراع اتخذ المنحى الطائفي. وقد أسَّس هذا الحدث التاريخي لجملة تحولات مجتمعية وسياسية وثقافية عكست نفسها مباشرة على الأحزاب السياسية في لبنان، كان أهمها قيام مشروع دولة حديثة لا يزال قيد البناء لها حدود معترف بها دولياً، وسلطة منتخبة، ونظام سياسي له دستوره (دستور ١٩٢٦)، وشعب بدأت تتبلور معالم هويته، الجديدة، والتي ما تزال هوية قلقة مضطربة حتى تاريخه. وهكذا، تمحورت الظاهرة الحزبية في تلك المرحلة والمراحل التي تليها حول هذا الحدث السياسي وملابساته، سواء في بُعده المجتمعي أو طبيعة نظامه السياسي، أوفي تحديد الموقف من هويته ووجوده، أم لأجل الصراع على السلطة.

وبذلك تكون الدراسة قد سعت إلى تحقيق أهدافها، من خلال محاولة الإجابة على الأسئلة التي طرحتها، واختبار الفرضيات التي وضعتها، ووصلت إلى جملة من الخلاصات والنتائج، نذكر أهمها وفق الآتي:

١- الأحزاب السياسية هي تنظيمات مجسّدة لحياة سياسية عادية أو طبيعية، وعاكسة لما هو موجود من اختلاف في المجتمع وأداة فعَّالة لقياس مدى تطوره، إذْ نشأت بشكل أولي منذ نحو قرنين من الزمن، ولكنها لم تتطور وتلعب دوراً مهماً إلا منذ حوالي قرن فحسب، وقد تباينت أسباب ودواعي النشأة، وكذا التعريفات المُقدَّمة لها، وذلك لاختلاف الزوايا التي يُنظر من خلالها إلى الحزب السياسي، واختلاف طبيعة الحزب ذاته وتنظيمه وأهدافه، أو اختلاف الأنظمة السياسية المتنوعة أو طبيعة مجتمعاتها وظروفها.

٢- إن عدم توفر العوامل البيئية المناسبة، القانونية، السياسية، الثقافية والاجتماعية... في الدول العربية أدى إلى محدودية فعالية الأحزاب السياسية العربية ودورها في بنية المجتمع والدولة، وأنتج أحزاباً ضعيفة على شاكلة مجتمعاتها ودولها، فهي بمثابة صورة وانعكاس للبنى الاجتماعية والطبقية، ومشابهة لأنماط الإنتاج السائدة في بلدانها.

٣- إن أي مفهوم هو وليد بيئته ومرتبط بتاريخ نشأته، أي بالمشكلات المطروحة في وقت نشوئه، فهو بالضرورة نتاج بيئة تاريخية اجتماعية محددة، وفكر محدد أيضاً. ثم إن المفاهيم لا تولد من خلال النظرية وعبر التأمّل والتفكير فحسب، بل يرتبط ظهورها وتطورها دائماً بالصراع الاجتماعي القائم وبالواقع المعاش وتناقضاته، هذا الواقع الذي يشكل المحكّ والمختبر لكل المفاهيم والنظريات والتصورات التي يضعها العلماء والفلاسفة والمفكرون، ومدى مقاربتها للواقع والحقيقة. وهكذا، يبدو أن المقاربة العربية لمفاهيم الحداثة الغربية، كمفاهيم /الدولة ومؤسساتها، والأحزاب السياسية، ...الخ/، لم تكن نتاج الواقع، وظلت تعاني من حالة اغتراب وافتراق عن الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي لشعوب المنطقة.

٤- لا وجود للديمقراطية دون وجود قوى وأحزاب سياسية، بخلاف أحزاب السلطة، ودون تداول السلطة. فمساحات الحرية المتاحة في الوطن العربي تظل محدودة مقارنةً بدول كثيرة في العالم، وسلطة الدولة لازالت مطلقة وغير خاضعة للمساءلة أو التداول. ورغم الحديث المتزايد عن «مجتمع مدني عربي» فإنه من الصعب أن نجد في الواقع مجتمعاً مدنياً في المنطقة العربية، قادراً على فرض إرادته أو تأثيره على قرارات دولته وخياراتها. بمعنى آخر، من الصعب أن نجد مجتمعاً مدنياً في المنطقة العربية، مستقلاً عن الدولة وقادراً على التأثير فيها.

٥- إنَّ احتكار السلطة الفعلية من قِبَل دوائر معينة رسمية أو غير رسمية في البلدان العربية، حال دون مشاركة فعَّالة للأحزاب السياسية في العملية السياسية، وأدى إلى تهميشها وإقصائها، وذلك باستثناء حزب السلطة أو أحزابها.

٦- وفيما يخص دور الأحزاب السياسية العربية في صنع السياسة العامة من خلال تواجدها وتمثيلها في المؤسستين التشريعية والتنفيذية، فإنَّ ثمَّة ضعف وتراجع لهذا الدور بشكل عام، وذلك يعود أساساً إلى ضعف الأحزاب المشارِكة في البرلمانات والحكومات وهامشيتها وعجزها عن اتخاذ المبادرة في أي من

المجالين الشريعي أو التنفيذي، بالإضافة إلى تدخّل السلطة التنفيذية وأجهزة أخرى رسمية وغير رسمية في عمل السلطة التشريعية، مما أدى إلى ضعف وتراجع في وتيرة ومستوى التشريع لدى معظم البلدان العربية، بما لا يتناسب ووضعية هذه البلدان وظروفها، والتي تشهد في غالبيتها تطورات وتحولات على كافة المستويات، ما كان يستلزم حركة تشريعية أعمق وأسرع مما هو قائم .

٧- للنظام السياسي تأثير كبير على الأحزاب، لدرجة أن كل نظام ينتج أحزاباً على شاكلته، والنظام اللبناني باعتباره نظام العائلات والطوائف ونظام الإقطاع التقليدي والمالي، فهو يحاصر العمل الحزبي من زاوية العشائرية التي تكتسب غالباً الصبغة الطائفية، كما يحاصره من زاوية الإقطاع والبرجوازية المسيطرة والتي تكتسب غالباً صبغة المال والفساد، الأمر الذي انعكس على الحياة الحزبية، فتَداخَلَ العمل الحزبي بالطائفي، والزعامات التقليدية بالمؤسسات الحديثة، ونتَجَ عن هذه التركيبة للمجتمع اللبناني نظام سياسي على شاكلته، وثيق الارتباط بالنسيج الطائفي المتشظي للمجتمع، سواءً لجهة قوانين الانتخاب المتتالية، أو قانون الجمعيات، أو قانون اللامركزية الإدارية، وكلها لا تُسهم في توسيع مساحة العمل الحزبي، بل على العكس تؤدي إلى إنتاج وإعادة إنتاج القوى التقليدية على حساب مؤسسات الدولة الحديثة، ومن أهمها الأحزاب.

٨- إن الأحزاب اللبنانية، كغيرها من الأحزاب العربية وأحزاب الدول النامية، تبدو في وضعية لا تُحسد عليها، فالارتباكات تضرب مقوماتها، والأزمة التي تعصف بها تطال منطلقاتها الأساسية وآفاقها المستقبلية والكثير من طروحاتها الفكرية، إلى جانب أطرها التنظيمية والعلاقات التي تحكمها،الأمر الذي أضعف من مصداقيتها وأسهم في تراجعها إلى درجة تبدو فيه مستقيلة من دورها.

٩- إن بقاء لبنان وتقدمه وازدهاره بات رهناً بإلغاء الطائفية، بجميع وجوهها السياسية والإدارية، وهو غير قابل للبقاء اذا ما استمر بهذه الصيغة القائمة. فقد كان من المفترض أن يحقق اتفاق الطائف اللحمة بين اللبنانيين، وأن يحسم هوية لبنان (نظراً لأهميتها وضرورتها في تأمين وحدتين متلازمتين

سياسية واجتماعية)، لكن هذه الخطوة بقيت ناقصة، لأنها لم تأت نتيجة حوار بين اللبنانيين أنفسهم، ولا نتيجة وعي ثقافي ذاتي بالانتماء إلى هوية واحدة، بل نتيجة ضغط خارجي – إقليمي ودولي – لإنهاء الحرب المدمرة، وبالتالي لم تتم الإفادة من دروس وعِبَر الماضي لبناء حاضر ومستقبل وطن يعيش فيه الجميع بأمان وسلام، ويحفظ كرامة كل مكوناته.

١٠– إنَّ طبيعة النظام السياسي اللبناني، الميثاقية – التوافقية، وكذا طبيعة الأحزاب السياسية في لبنان، والتي تعكس في غالبيتها البنية الطائفية للمجتمع، وتضطلع بتمثيل هذه البنية على مستوى المؤسسات التشريعية والتنفيذية، أدَّيا إلى وضع سياسة عامة توافقية للدولة، ومن ضمنها صياغة علاقاتها الخارجية، ومن ثمَّ لا يبرز دور الأحزاب السياسية بشكل واضح في تحديد العلاقات الخارجية للدولة اللبنانية .

وأخيراً، يمكن القول إن دراسة الأحزاب السياسية العربية تُعطي لنا صورة دقيقة عن حقيقة الحياة السياسية في البلدان العربية، وعن مكانة الأحزاب ودورها في اتخاذ القرارات وصنع السياسات، إذْ تعبِّر الأحزاب عن وضع انتقالي تمرّ فيه المجتمعات العربية. فلا يمكن لمجتمع أن ينتقل إلى مرحلة أكثر تقدماً وديمقراطية بصفة مباشرة دون المرور بتجارب تُقدِّم له ركائز يستند إليها لمواجهة المستقبل. وسيتحدد مستقبلاً وربما في المدى القريب والمتوسط دور الأحزاب السياسية العربية ومكانتها في بنية النظام السياسي، وذلك في ظل التطورات التي تشهدها حالياً البلدان العربية، إما ببقاء الوضع على حاله والاستمرار في تقييد دور الأحزاب وتهميشها، أو الرفع من مستوى فعاليتها ومشاركتها في اتخاذ القرار. يحدث ذلك كله في وقتٍ تتصاعد فيه الأزمات التي تعانيها شعوب المنطقة، مع اشتداد وتيرة التدخل الأجنبي وتفاقم المطالب الاجتماعية والسياسية وتعقدّها أكثر فأكثر، فتزايدت درجة الريبة والشك في دور الأحزاب تجاه تلبية المطالب والحاجات الأساسية للأفراد والمجتمع، وهذا ما أضعف ثقة المواطن بالنظام السياسي وبالأحزاب معاً، سواءً المشارِكة في السلطة أو تلك التي في المعارضة.

وفي العموم، خلصت الدراسة إلى المقترحات الآتية:

١- إنّ عملية التحديث والتحول الديمقراطي لأية دولة أو مجتمع، تتطلب نسقاً ثقافياً وقيمياً محاذياً ومنسجماً مع ذلك التحول إن لم يكن يسبقه، نسقاً يقرُّ بتنوع المعتقدات والآراء والمشاريع وتأمين الضمانات الدستورية، ويعني ذلك أن الدولة في تمثّلها لنسق سياسي معين، لابدّ من أن يرتبط به بالضرورة تغيير ثقافي يطرأ على النظام الاجتماعي وعلائقه المتعددة (أفقياً وعمودياً).

٢- تُعد الأحزاب السياسية من التنظيمات الأكثر تأثيراً في الحياة السياسية المعاصرة، فهي إحدى أهم آليات المشاركة السياسية، ومن أهم أدوات التنشئة السياسية في المجتمعات، وتُعد بمثابة مدارس حقيقية لتثقيف الشعب وتنويره بحقوقه وواجباته، فتكرِّس القيم الثقافية والتربوية والسياسية والاجتماعية التي تُؤمن بها، وبالتالي تُسهم في تكوين الإنسان السياسي وتبلور الثقافة السياسية في المجتمع، وبالتالي ينبغي على الأنظمة السياسية العربية وصانعي القرار فيها إعطاء أهمية أكبر لمسألة الأحزاب السياسية وتهيئة البيئة القانونية والتشريعية المناسبة بما يتناسب ودورها في الحياة السياسية المعاصرة .

٣- إنَّ جميع الاقتراحات والمبادرات المُقدَّمة لخروج الأحزاب السياسية من أزماتها، تحتاج أولاً وقبل كل شيء إلى اقتناع الأحزاب وقياداتها بها، وإلى إرادة هادفة لتطبيقها، قبل أن تُقنِع الآخرين بها، لأنَّ الأفكار مهما كانت صحيحة لن تتحول إلى قوة واقعية تفعل فعلها إِن لم يمتلكها الناس ويؤمنون بها.

٤- من الضروري جداً للمجتمعات العربية وقواها السياسية، بما فيها الأحزاب الحاكمة وتلك التي في المعارضة، أن تركز على التنشئة السياسية، وصولاً إلى مشاركة سياسية فعَّالة. ولعلَّ في وضع وصياغة مادة -كالتربية المدنية أو الوطنية- أهمية كبيرة ودوراً هاماً يمكن أن تقوم به أو تؤديه في إعداد وتوعية الأجيال الناشئة على مفاهيم المواطنة والتعددية والتسامح وقبول الآخر والتعايش معه، في إطار مجتمع متكامل بعيداً عن التعصب الفئوي والقبلي المحلي، وتضع أمام هذه الأجيال صورة شاملة واسعة لمفهوم الوطن والمجتمع والمواطن.

٥- تتحمل الأحزاب السياسية العربية، والجامعات ومراكز البحوث والدراسات والمؤسسات التربوية التعليمية ودور النشر ووسائل الإعلام العامة والخاصة ورجال الدين والمؤسسات الدينية المستنيرة والمثقفين والسياسيين والجمعيات والمؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني قاطبةً، وكل الجهات المشتغلة بالشأن الثقافي والسياسي، كلهم يتحملون معاً مسؤولية تاريخية تجاه تأسيس ثقافة عصرية وبناء وعي ديمقراطي يأخذ بناصية العلوم الحديثة في كل ميادين المعرفة، وتحصين الأجيال في مواجهة التعصب والانغلاق والمذهبية الضيقة والفكر الظلامي، وإرساء تقاليد وقيم الحداثة، وإعلاء ثقافة المواطنة، وأن الوطن وصيانته وحفظه فوق كل اعتبار. فقد بات من المهم والضروري، إعادة النظر في وضع هذه المؤسسات وتقويمها (في دورها وجدواها، ومرجعياتها، والثقافة التي تبثها، ومصادر تمويلها، وكيفية إنفاقها...)، وتوجيهها نحو البناء والوحدة الوطنية.

٦- ولعلّه بات من المفيد اليوم، لا بل من الضروري إحداث «وزارة للتنمية السياسية» في الدول العربية، تُعنى بهذه الشؤون مجتمعةً، وتعمل على وضع الخطط العملية للتنشئة والتنمية السياسية لأجل نهضة المجتمع وتقدمه ورقيه.

الملاحق

الملحق رقم ١

دستور الجمهورية اللبنانية

(الصادر عام ١٩٢٦ وتعديلاته)

مقدمة الدستور

أ- لبنان وطن حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضا وشعبا ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور والمعترف بها دوليا.

ب- لبنان عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء.

ج- لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د- الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ- النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و- النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز- الإنماء المتوازن للمناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح- إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية.

ط- ارض لبنان ارض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي- لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

أضيفت هذه المقدمة إلى الدستور بموجب التعديل الدستوري الصادر بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢١.

الباب الأول

في الدولة أراضيها

المادة ١

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٩)

لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة. أما حدوده فهي التي تحده حاليا.

شمالا: من مصب النهر الكبير على خط يرافق مجرى النهر إلى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه على علو جسر القمر.

شرقا: خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي (اورنت) مارا بقرى معيصرة – حربعاتة- هيت- ابش- فيصان على علو قريتي برينا ومطربا، وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية ثم حدود اقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية.

جنوبا: حدود قضائي صور ومرجعيون الجنوبية الحالية

غربا: البحر المتوسط

المادة ٢

لا يجوز التخلي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنه.

المادة ٣

لا يجوز تعديل حدود المناطق الإدارية إلا بموجب قانون.

المادة ٤

لبنان الكبير جمهورية عاصمته بيروت.

المادة ٥

العلم اللبناني أحمر فابيض فاحمر أقساما أفقية تتوسط الارزة القسم الأبيض بلون اخضر أما حجم القسم الأبيض فيساوي حجم القسمين الأحمرين معا. وأما الارزة فهي في الوسط يلامس رأسها القسم الأحمر العلوي وتلامس قاعدتها القسم الأحمر السفلي ويكون حجم الارزة موازيا لثلث حجم القسم الأبيض.

الباب الثاني

في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

المادة ٦

إن الجنسية اللبنانية وطريقة اكتسابها وحفظها وفقدانها تحدد بمقتضى القانون.

المادة ٧

كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم.

المادة ٨

الحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون ولا يمكن أن يقبض على أحد أو يحبس أو يوقف إلا وفاقا لأحكام القانون ولا يمكن تحديد جرم أو تعيين عقوبة إلا بمقتضى القانون.

المادة ٩

حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام وهي تضمن للآهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية.

المادة ١٠

التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمس بحقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفاقا للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية.

المادة ١١

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٩) اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أما اللغة الفرنسية فتحدد الأحوال التي تستعمل بها بموجب قانون.

المادة ١٢

لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون. وسيوضع نظام خاص يضمن حقوق الموظفين في الدوائر التي ينتمون إليها.

المادة ١٣

حرية إبداء الرأي قولا وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون.

المادة ١٤

للمنزل حرمة ولا يسوغ لأحد الدخول إليه إلا في الأحوال والطرق المبينة في القانون.

المادة ١٥

الملكية في حمى القانون فلا يجوز أن ينزع عن أحد ملكه إلا لأسباب المنفعة العامة في الأحوال المنصوص عليها في القانون وبعد تعويضه منها تعويضا عادلا.

السلطات

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة ١٦

تتولى السلطة المشترعة هيئة واحدة هي مجلس النواب.

المادة ١٧

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. وهو يتولاها وفقا لأحكام هذا الدستور.

المادة ١٨

لمجلس النواب ومجلس الوزراء حق اقتراح القوانين. ولا ينشر قانون ما لم يقره مجلس النواب.

المادة ١٩

ينشأ مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية. يعود حق مراجعة هذا المجلس في ما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء أو إلى عشرة أعضاء من مجلس النواب، والى رؤساء الطوائف المعترف بها قانونا في ما يتعلق حصرا بالأحوال الشخصية، وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعليم الديني.

تحدد قواعد تنظيم المجلس أصول العمل فيه وكيفية تشكيله ومراجعته بموجب قانون.

المادة ٢٠

السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويحفظ بموجبه للقضاة والمتقاضين الضمانات اللازمة.

أما شروط الضمانة القضائية وحدودها فيعينها القانون. والقضاة مستقلون في إجراء وظيفتهم وتصدر القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني.

المادة ٢١

لكل مواطن لبناني بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة الحق في أن يكون ناخبا على أن تتوفر فيه الشروط المطلوبة بمقتضى قانون الانتخاب.

الفصل الثاني

السلطة المشترعة

المادة ٢٢

مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

المادة ٢٤

يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين، يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفاقا لقوانين الانتخاب المرعية الاجراء.

والى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقا للقواعد الآتية:

أ- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب- نسبيا بين طوائف كل من الفئتين.

ج- نسبيا بين المناطق.

وبصورة استثنائية، ولو لمرة واحدة، تملأ بالتعيين دفعة واحدة وبأكثرية الثلثين من قبل حكومة الوفاق الوطني، المقاعد النيابية الشاغرة بتاريخ نشر هذا القانون والمقاعد التي تستحدث في قانون الانتخاب، تطبيقا للتساوي بين المسيحيين والمسلمين، وفقا لوثيقة الوفاق الوطني. ويحدد قانون الانتخاب دقائق تطبيق هذه المادة.

المادة ٢٥

إذا حل مجلس النواب وجب أن يشتمل قرار الحل على دعوة لإجراء انتخابات جديدة وهذه الانتخابات تجري وفقا للمادة ٢٤ وتنتهي في مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر.

الفصل الثالث

أحكام عامة

المادة ٢٦

بيروت مركز الحكومة ومجلس النواب.

المادة ٢٧

عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء ولا يجوز أن تربط وكالته بقيد أو شرط من قبل منتخبيه.

المادة ٢٨

يجوز الجمع بين النيابة ووظيفة الوزارة. أما الوزراء فيجوز انتقاؤهم من أعضاء المجلس النيابي أو من أشخاص خارجين عنه أو من كليهما.

المادة ٢٩

إن الأحوال التي تفقد معها الأهلية للنيابة يعينها القانون.

المادة ٣٠

للنواب وحدهم الحق بالفصل في صحة نيابتهم ولا يجوز إبطال انتخاب نائب ما إلا بغالبية الثلثين من مجموع الأعضاء.

تلغى هذه المادة حكما فور إنشاء المجلس الدستوري ووضع القانون المتعلق به موضع التنفيذ.

المادة ٣١

كل اجتماع يعقده المجلس في غير المواعيد القانونية يعد باطلا حكما ومخالفا للقانون.

المادة ٣٢

يجتمع المجلس في كل سنة في عقدين عاديين فالعقد الأول يبتدئ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر تشرين الأول وتخصص جلساته بالبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل كل عمل آخر وتدوم مدة هذا العقد إلى آخر السنة.

المادة ٣٣

إن افتتاح العقود العادية واختتامها يجريان حكما في المواعيد المبينة في المادة الثانية والثلاثين. ولرئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة أن يدعو مجلس النواب إلى عقود استثنائية بمرسوم يحدد افتتاحها واختتامها وبرنامجها. وعلى رئيس الجمهورية دعوة المجلس إلى عقود استثنائية إذا طلبت ذلك الأكثرية المطلقة من مجموع أعضائه.

المادة ٣٤

لا يكون اجتماع المجلس قانونيا ما لم تحضره الأكثرية من الأعضاء الذين يؤلفونه وتتخذ القرارات بغالبية الأصوات. وإذا تعادلت الأصوات سقط المشروع المطروح للمناقشة.

المادة ٣٥

جلسات المجلس علنية على أن له أن يجتمع في جلسة سرية بناء على طلب الحكومة أو خمسة من أعضائه وله أن يقرر إعادة المناقشة في جلسة علنية في المبحث نفسه.

المادة ٣٦

تعطى الآراء بالتصويت الشفوي أو بطريقة القيام والجلوس إلا في الحالة التي يراد فيها الانتخاب فتعطى الآراء بطريقة الاقتراع السري. أما فيما يختص بالقوانين عموما أو بالاقتراع على مسألة الثقة فان الآراء تعطى دائما بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال.

المادة ٣٧

حق طلب عدم الثقة مطلق لكل نائب في العقود العادية وفي العقود الاستثنائية ولا تجري المناقشة في هذا الطلب ولا يقترع عليه إلا بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ إيداعه أمام عمدة المجلس وإبلاغه الوزير والوزراء المقصودين بذلك.

المادة ٣٨

كل اقتراح قانون لم ينل موافقة المجلس لا يمكن أن يطرح ثانية للبحث في العقد نفسه.

المادة ٣٩

لا تجوز إقامة دعوى جزائية على أي عضو من أعضاء المجلس بسبب الآراء والأفكار التي يبديها مدة نيابته.

المادة ٤٠

لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جزائية نحو أي عضو من أعضاء المجلس أو إلقاء القبض عليه إذا اقترف جرما جزائيا إلا بإذن المجلس ما خلا حالة التلبس بالجريمة (الجرم المشهود).

المادة ٤١

إذا خلا مقعد في المجلس يجب الشروع في انتخاب الخلف في خلال شهرين. ولا تتجاوز نيابة العضو الجديد اجل نيابة العضو القديم الذي يحل محله.

أما إذا خلا المقعد في المجلس قبل انتهاء عهد نيابته بأقل من ستة اشهر فلا يعمد إلى انتخاب خلف.

المادة ٤٢

تجري الانتخابات العامة لتجديد هيئة المجلس في خلال الستين يوما السابقة لانتهاء مدة النيابة.

المادة ٤٣

للمجلس أن يضع نظامه الداخلي.

المادة ٤٤

في كل مرة يجدد المجلس انتخابه يجتمع برئاسة اكبر أعضائه سنا ويقوم العضوان الأصغر سنا بينهم بوظيفة أمين. ويعمد إلى انتخاب الرئيس ونائب الرئيس لمدة ولاية المجلس كل منها على حدة بالاقتراع السري وبالغالبية المطلقة من أصوات المقترعين. وتبنى النتيجة في دورة اقتراع ثالثة على الغالبية النسبية، وإذا تساوت الأصوات فالأكبر سنا يعد منتخبا.

وفي كل مرة يجدد المجلس انتخابه، وعند افتتاح عقد تشرين الأول من كل عام، يعمد المجلس إلى انتخاب أمينين بالاقتراع السري وفقا للغالبية المنصوص عنها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

للمجلس ولمرة واحدة، بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه، في أول جلسة يعقدها أن ينزع الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة

يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس، في هذه الحالة، أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

المادة ٤٥

ليس لأعضاء المجلس حق الاقتراع ما لم يكونوا حاضرين في الجلسة ولا يجوز التصويت وكالة.

المادة ٤٦

للمجلس دون سواه أن يحفظ النظام في داخله بواسطة رئيسه.

المادة ٤٧

لا يجوز تقديم العرائض إلى المجلس إلا خطيا ولا يجوز تقديم العرائض بصورة شفوية أو دفاعية.

المادة ٤٨

التعويضات التي يتناولها أعضاء المجلس تحدد بقانون.

الفصل الرابع

السلطة الإجرائية

أولا: رئيس الجمهورية

المادة ٤٩

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقا لأحكام الدستور. يرأس المجلس الأعلى للدفاع وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء.

ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي. وتدوم رئاسته ست سنوات ولا تجوز إعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات لانتهاء ولايته ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزا على الشروط التي تؤهله للنيابة وغير المانعة لأهلية الترشيح.

كما انه لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الأولى، وما يعادلها في جميع الإدارات العامة وسائر الأشخاص المعنويين في القانون العام، مدة قيامهم بوظيفتهم وخلال السنتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم وانقطاعهم فعليا عن وظيفتهم أو تاريخ إحالتهم على التقاعد.

المادة ٥٠

عندما يقبض رئيس الجمهورية على أزمة الحكم عليه أن يحلف أمام البرلمان يمين الإخلاص للأمة والدستور بالنص التالي:

«احلف بالله العظيم إني احترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها واحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه».

المادة ٥١

يصدر رئيس الجمهورية القوانين وفق المهل المحددة في الدستور بعد أن يكون وافق عليها المجلس، ويطلب نشرها، وليس له أن يدخل تعديلا عليها أو أن يعفي أحدا بالتقيد بأحكامها.

المادة ٥٢

يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

المادة ٥٣

١- يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت.

٢- يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استنادا إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسميا على نتائجها.

٣- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفردا.

٤- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم.

٥- يصدر منفردا المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٦- يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

٧- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم.

٨- يرئس الحفلات الرسمية ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

٩- يمنح العفو الخاص بمرسوم. أما العفو الشامل فلا يمنح إلا بقانون.

١٠- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

١١- يعرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

١٢- يدعو مجلس الوزراء استثنائيا كلما رأى ذلك ضروريا بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

المادة ٥٤

مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها رئيس الحكومة أو الوزراء المختصون ما خلا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

أما مرسوم إصدار القوانين فيشترك معه في التوقيع عليه رئيس الحكومة.

المادة ٥٥

يعود لرئيس الجمهورية، في الحالات المنصوص عنها في المادتين ٦٥ و٧٧ من هذا الدستور، الطلب إلى مجلس الوزراء حل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة. فإذا قرر مجلس الوزراء، بناء على ذلك، حل المجلس، يصدر رئيس الجمهورية مرسوم الحل، وفي هذه الحال تجتمع الهيئات الانتخابية وفقا لأحكام المادة الخامسة والعشرين من الدستور ويدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الأيام الخمسة عشر التي تلي إعلان الانتخاب.

تستمر هيئة مكتب المجلس في تصريف الأعمال حتى انتخاب مجلس جديد. وفي حال عدم إجراء الانتخابات ضمن المهلة المنصوص عنها في المادة الخامسة والعشرين من الدستور يعتبر مرسوم الحل باطلا وكأنه لم يكن ويستمر مجلس النواب في ممارسة سلطاته وفقا لأحكام الدستور.

المادة ٥٦

يصدر رئيس الجمهورية القوانين التي تمت عليها الموافقة النهائية في خلال شهر بعد إحالتها إلى الحكومة ويطلب نشرها. أما القوانين التي يتخذ المجلس قرارا بوجوب استعجال إصدارها، فيجب عليه أن يصدرها في خلال خمسة أيام ويطلب نشرها. وهو يصدر المراسيم ويطلب نشرها، وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. وإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر القرار أو المرسوم نافذا حكما ووجب نشره.

المادة ٥٧

لرئيس الجمهورية بعد إطلاع مجلس الوزراء حق طلب إعادة النظر في القانون مرة واحدة ضمن المهلة المحددة لإصداره ولا يجوز أن يرفض طلبه. وعندما يستعمل الرئيس حقه هذا يصبح في حل من إصدار القانون إلى أن يوافق عليه المجلس بعد مناقشة أخرى في شأنه، وإقراره بالغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانونا.

وفي حال انقضاء المهلة دون إصدار القانون أو إعادته يعتبر القانون نافذ حكما ووجب نشره.

المادة ٥٨

كل مشروع قانون تقرر الحكومة كونه مستعجلا بموافقة مجلس الوزراء مشيرة إلى ذلك في مرسوم الإحالة يمكن لرئيس الجمهورية بعد مضي أربعين يوما من طرحه على المجلس، وبعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها ومضي هذه المهلة دون أن يبت فيه، أن يصدر مرسوما قاضيا بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء.

المادة ٥٩

لرئيس الجمهورية تأجيل انعقاد المجلس إلى أمد لا يتجاوز شهرا واحدا وليس له أن يفعل ذلك مرتين في العقد الواحد.

المادة ٦٠

لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

أما التبعة فيما يختص بالجرائم العادية فهي خاضعة للقوانين العامة. ولا يمكن اتهامه بسبب هذه الجرائم أو لعلتي خرق الدستور والخيانة العظمى إلا من قبل مجلس النواب بموجب قرار يصدره بغالبية ثلثي مجموع أعضائه ويحاكم أمام المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة الثمانين ويعهد في وظيفة النيابة العامة لدى المجلس الأعلى إلى قاض تعينه المحكمة العليا المؤلفة من جميع غرفها.

المادة ٦١

يكف رئيس الجمهورية عن العمل عندما يتهم وتبقى سدة الرئاسة خالية إلى أن تفصل القضية من قبل المجلس الأعلى.

المادة ٦٢

في حال خلو سدة الرئاسة لأي علة كانت تناط صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة بمجلس الوزراء.

المادة ٦٣

مخصصات رئيس الجمهورية تحدد بموجب قانون ولا تجوز زيادتها ولا إنقاصها مدة ولايته.

ثانيا: رئيس مجلس الوزراء

المادة ٦٤

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها ويعتبر مسؤولا عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. وهو يمارس الصلاحيات التالية:

١- يرأس مجلس الوزراء ويكون حكما نائبا لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

٢- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوما من تاريخ صدور مرسوم تشكيلها. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها أو اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

٣- يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

٤- يوقع مع رئيس الجمهورية جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسميته رئيسا للحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥- يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين وطلب إعادة النظر فيها.

٦- يدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد ويضع جدول أعماله.

ويطلع رئيس الجمهورية مسبقا على المواضيع التي يتضمنها وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث.

٧- يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

٨- يعقد جلسات عمل مع الجهات المعنية في الدولة بحضور الوزير المختص.

ثالثا: مجلس الوزراء

المادة ٦٥

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. وهو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة، ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم التنظيمية واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

٢- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وامنية بلا استثناء.

٣- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٤- حل مجلس النواب بطلب من رئيس الجمهورية إذا امتنع مجلس النواب، لغير أسباب قاهرة عن الاجتماع طوال عقد عادي أو طوال عقدين استثنائيين متواليين لا تقل مدة كل منها عن الشهر أو في حال رد الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا تجوز ممارسة هذا الحق مرة ثانية للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

٥- يجتمع مجلس الوزراء دوريا في مقر خاص ويترأس رئيس الجمهورية جلساته عندما يحضر. ويكون النصاب القانوني لانعقاده أكثرية ثلثي أعضائه، ويتخذ قراراته توافقيا. فإذا تعذر ذلك فبالتصويت، ويتخذ قراراته بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي عدد أعضاء الحكومة المحدد في مرسوم تشكيلها. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

تعديل الدستور، إعلان حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر في التقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

المادة ٦٦

لا يلي الوزارة إلا اللبنانيون ولا يجوز تولي الوزارة إلا لمن يكون حائزا على الشروط التي تؤهله للنيابة.

يتولى الوزراء إدارة مصالح الدولة ويناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين كل بما يتعلق بالأمور العائدة إلى إدارته وما خص به.

يتحمل الوزراء إجماليا تجاه مجلس النواب تبعة سياسة الحكومة العامة ويتحملون افراديا تبعة أفعالهم الشخصية.

المادة ٦٧

للوزراء أن يحضروا إلى المجلس انى شاؤوا وان يسمعوا عندما يطلبون الكلام ولهم أن يستعينوا بمن يرون من عمال إدارتهم.

المادة ٦٨

عندما يقرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء وفاقا للمادة السابعة والثلاثين وجب على هذا الوزير أن يستقيل.

المادة ٦٩

١- تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ- إذا استقال رئيسها.

ب- إذا فقدت أكثر من ثلث أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج- بوفاة رئيسها.

د- عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ- عند بدء ولاية مجلس النواب.

و- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

٢- تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة ثلثي أعضاء الحكومة.

٣- عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يصبح مجلس النواب حكما في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

المادة ٧٠

لمجلس النواب أن يتهم رئيس مجلس الوزراء والوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو بإخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم ولا يجوز أن يصدر قرار الاتهام إلا بغالبية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس. ويحدد قانون خاص شروط مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء الحقوقية.

المادة ٧١

يحاكم رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المتهم أمام المجلس الأعلى.

المادة ٧٢

يكف رئيس مجلس الوزراء أو الوزير عن العمل فور صدور قرار الاتهام بحقه، واذا استقال لا تكون استقالته سببا لعدم إقامة الدعوى عليه أو لوقف المعاملات القضائية.

الباب الثالث

انتخاب رئيس الجمهورية، تعديل الدستور، أعمال مجلس النواب

أ- انتخاب رئيس الجمهورية

المادة ٧٣

قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر يلتئم المجلس بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد وإذا لم يدع المجلس لهذا الغرض فانه يجتمع حكما في اليوم العاشر الذي يسبق اجل انتهاء ولاية الرئيس.

المادة ٧٤

إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو سبب آخر فلأجل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فورا بحكم القانون وإذا اتفق حصول خلاء الرئاسة حال وجود مجلس النواب منحلا تدعى الهيئات الانتخابية دون إبطاء ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الانتخابية.

المادة ٧٥

إن المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالا في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أي عمل آخر.

ب- في تعديل الدستور

المادة ٧٦

يمكن إعادة النظر في الدستور بناء على اقتراح رئيس الجمهورية فتقدم الحكومة مشروع القانون إلى مجلس النواب.

المادة ٧٧

يمكن أيضا إعادة النظر في الدستور بناء على طلب مجلس النواب فيجري الأمر حينئذ على الوجه الآتي:

يحق لمجلس النواب في خلال عقد عادي وبناء على اقتراح عشرة من أعضائه على الأقل أن يبدي اقتراحه بأكثرية الثلثين من مجموع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانونا بإعادة النظر في الدستور.

على أن المواد والمسائل التي يتناولها الاقتراح يجب تحديدها وذكرها بصورة واضحة، فيبلغ رئيس المجلس ذلك الاقتراح إلى الحكومة طالبا إليها أن تضع مشروع قانون في شأنه، فإذا وافقت الحكومة المجلس على اقتراحه بأكثرية الثلثين وجب عليها أن تضع مشروع التعديل وتطرحه على المجلس خلال أربع اشهر وإذا لم توافق فعليها أن تعيد القرار إلى المجلس ليدرسه ثانية، فإذا أصر المجلس عليه بأكثرية ثلاث أرباع مجموع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانونا، فلرئيس الجمهورية حينئذ أما إجابة المجلس إلى رغبته أو الطلب من مجلس الوزراء حله وإجراء انتخابات جديدة خلال ثلاثة اشهر، فإذا أصر المجلس الجديد على وجوب التعديل وجب على الحكومة الانصياع وطرح مشروع التعديل في مدة أربعة اشهر.

ت– في أعمال مجلس النواب

المادة ٧٨

إذا طرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور يجب عليه أن يثابر على المناقشة حتى التصويت عليه قبل أي عمل آخر على انه لا يمكنه أن يجري مناقشة أو أن يصوت إلا على المواد والمسائل المحددة بصورة واضحة في المشروع الذي يكون قدم له.

المادة ٧٩

عندما يطرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور لا يمكنه أن يبحث فيه أو أن يصوت عليه ما لم تلتئم أكثرية مؤلفة من ثلثي الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانونا ويجب أن يكون التصويت بالغالبية نفسها.

وعلى رئيس الجمهورية أن يصدر القانون المتعلق بتعديل الدستور بالشكل والشروط نفسها التي تصدر وتنشر بموجبها القوانين العادية ويحق له خلال المدة المعينة للإصدار أن يطلب إلى المجلس بعد إطلاع مجلس الوزراء إعادة المناقشة في المشروع مرة أخرى ويصوت عليه بأكثرية ثلثي الأصوات أيضا.

الباب الرابع

تدابير مختلفة

أ– المجلس الأعلى

المادة ٨٠

يتألف المجلس الأعلى ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء من سبعة نواب ينتخبهم مجلس النواب وثمانية من أعلى القضاة اللبنانيين رتبة حسب درجات التسلسل القضائي أو باعتبار الأقدمية إذا تساوت درجاتهم ويجتمعون تحت رئاسة ارفع هؤلاء القضاة رتبة وتصدر قرارات التجريم من المجلس الأعلى بغالبية عشرة أصوات. وتحدد أصول المحاكمات لديه بموجب قانون خاص.

ب– في المالية

المادة ٨١

تفرض الضرائب العمومية ولا يجوز احداث ضريبة ما وجبايتها في الجمهورية اللبنانية إلا بموجب قانون شامل تطبق أحكامه على جميع الأراضي اللبنانية دون استثناء.

المادة ٨٢

لا يجوز تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون.

المادة ٨٣

كل سنة في بدء عقد تشرين الأول تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة ويقترع على الموازنة بندا بندا.

المادة ٨٤

ولا يجوز للمجلس في خلال المناقشة بالميزانية وبمشاريع الاعتمادات الإضافية أو الاستثنائية أن يزيد الاعتمادات المقترحة عليه في مشروع الموازنة أو في بقية المشاريع المذكورة سواء كان ذلك بصورة تعديل يدخله عليها أو بطريقة الاقتراح. غير انه يمكنه بعد الانتهاء من تلك المناقشة أن يقرر بطريقة الاقتراح قوانين من شأنها إحداث نفقات جديدة.

المادة ٨٥

لا يجوز أن يفتح اعتماد استثنائي إلا بقانون خاص.

أما إذا دعت ظروف طارئة لنفقات مستعجلة فيتخذ رئيس الجمهورية مرسوما، بناء على قرار صادر عن مجلس الوزراء، بفتح اعتمادات استثنائية أو إضافية وبنقل اعتمادات في الموازنة على أن لا تتجاوز هذه الاعتمادات حدا أقصى يحدد في قانون الموازنة. ويجب أن تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس في أول عقد يلتئم فيه بعد ذلك.

المادة ٨٦

إذا لم يبت مجلس النواب نهائيا في شأن مشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعين لدرسه فرئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة يدعو المجلس فورا لعقد استثنائي يستمر لغاية نهاية كانون الثاني لمتابعة درس الموازنة وإذا انقضى العقد الاستثنائي هذا ولم يبت نهائيا في مشروع الموازنة فلمجلس الوزراء أن يتخذ قرارا، يصدر بناء عليه عن رئيس الجمهورية، مرسوم يجعل بموجبه المشروع بالشكل الذي تقدم به إلى المجلس مرعيا ومعمولا به. ولا يجوز لمجلس الوزراء أن يستعمل هذا الحق إلا إذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوما على الأقل.

على انه في مدة العقد الاستثنائي المذكور تجبى الضرائب والتكاليف والرسوم والمكوس والعائدات الأخرى كما في السابق وتؤخذ ميزانية السنة السابقة أساسا ويضاف إليها ما فتح بها من الاعتمادات الإضافية الدائمة ويحذف منها ما اسقط من الاعتمادات الدائمة وتأخذ الحكومة نفقات شهر كانون الثاني من السنة الجديدة على القاعدة الاثني عشرية.

المادة ٨٧

إن حسابات الإدارة المالية النهائية لكل سنة يجب أن تعرض على المجلس ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة التالية التي تلي تلك السنة وسيوضع قانون خاص لتشكيل ديوان المحاسبات.

المادة ٨٨

لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد يترتب عليه إنفاق من مال الخزانة إلا بموجب قانون.

المادة ٨٩

لا يجوز منح أي التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة عامة أو أي احتكار إلا بموجب قانون والى زمن محدود.

الباب الخامس

أحكام تتعلق بالدولة المنتدبة وعصبة الأمم

المواد ٩٠ و٩١و٩٢

(ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٩)

المادة ٩٣

(ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٧/١/٢١)

المادة ٩٤

(ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٩)

الباب السادس

أحكام نهائية مؤقتة

المادة ٩٥

على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية.

مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

وفي المرحلة الانتقالية:

أ- تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة.

ب- تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العامة والمختلطة وفقا لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة.

المواد ٩٦ و٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٠

(ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٧/١/٢١)

المادة ١٠١

ابتداء من أول أيلول سنة ١٩٢٦ تدعى دولة لبنان الكبير الجمهورية اللبنانية دون أي تبديل أو تعديل آخر.

المادة ١٠٢

ألغيت كل الأحكام الاشتراعية المخالفة لهذا الدستور.

الملحق رقم٢

قانون الجمعيات اللبناني

الصادر في ١٣٢٥/٨/٣ - ١٩٠٩

المصدر :www.arablegalportal.org

استناد معدل بموجب: القانون الصادر بتاريخ ١٩٣١/٠٦/٠٤ والمرسوم الاشتراعي رقم ٤١ تاريخ ١٩٣٢/٩/٢٨

الفصل الاول

المادة١

الجمعية هي مجموع مؤلف من عدة اشخاص لتوحيد معلوماتهم او مساعيهم بصورة دائمة ولغرض لا يقصد به اقتسام الربح.

المادة ٢

تأليف الجمعية لا يحتاج إلى الرخصة في أول الأمر ولكنه يلزم في كل حال بمقتضى المادة السادسة إعلام الحكومة بها بعد تأسيسها.

المادة ٣

لا يجوز تأليف جمعيات مستندة على أساس غير مشروع مخالف لأحكام القوانين والآداب العمومية أو على قصد الإخلال براحة المملكة وبكامل ملكية الدولة او تغيير شكل الحكومة الحاضرة او التفريق بين العناصر العثمانية المختلفة ويرفض إعطاء العلم والخبر بها وتحل بمرسوم يصدر في مجلس الوزراء .

معدلة بالقانون الصادر في ١٩٢٨/٥/٢٦

المادة ٤

من الممنوع تأليف جمعيات سياسية أساسها أو عنوانها القومية والجنسية.

المادة ٥

ان عضو الجمعية يشترط فيه ان لا يكون سنه دون العشرين وان لا يكون محكوما عليه بجناية أو محروما من الحقوق المدنية.

المادة ٦

يمنع منعا قطعياً تأليف الجمعيات السرية فبناء عليه يجب حالا عند تأليف الجمعية ان يعطى مؤسسوها إلى نظارة الداخلية اذا كان مركزها في دار السعادة والى اكبر مأموري الملكية في المحل اذا كان مركزها في الخارج بيانا ممضيا ومختوما منهم يحتوي على عنوان الجمعية وبيان مقصدها ومركز إدارتها وأسماء المكلفين بأمور الإدارة وصفتهم ومقامهم ويعطى لهم مقابلة لذلك علم وخبر ويربط بهذا البيان نسختان من نظام الجمعية الأساسي مصادق عليهما بخاتم الجمعية الرسمي. وبعد اخذ العلم والخبر تعلن الكيفية من قبل المؤسسين ويتحتم على الجمعيات ان تعلم الحكومة في الحال بما يقع من التعديل والتبديل في نظامها الأساسي أو في هيئة إدارتها ومقامها وهذا التعديل والتبديل إنما ينفذ حكمه على شخص ثالث من يوم إعلام الحكومة به. وينبغي ان يرقم في دفتر مخصوص وأي وقت طلبته الحكومة العدلية أو الحكومة الملكية ينبغي إبرازه لها.

المادة ٧

يشترط ان يوجد في مركز كل جمعية هيئة إدارية تؤلف من شخصين على الأقل وان كان لها شعب فيكون أيضا لكل شعبة هيئة إدارية مربوطة بالهيئة المركزية ويشترط على هذه الهيئات أولاً ان تمسك ثلاثة دفاتر تسطر في الأول منها هوية أعضاء الجمعية وتاريخ دخولهم وفي الثاني مقررات الهيئة الإدارية ومخابراتها وتبليغاتها وفي الثالث ما يعود للجمعية من الواردات ومفردات المصروفات ونوعها ومقدارها وان تبرز هذه الدفاتر إلى الحكومة العدلية والملكية في أي وقت تطلبها.

المادة ٨

كل جمعية أعطت بيانا وفقا للمادة ٦ يمكنها ان تتقدم إلى المحاكم بالواسطة بصفة مدع أو مدعي عليه على ما سيأتي في المادة ٩ وان تدير وتتصرف فيما عدا الإعانات التي تقع من قبل الدولة لدى الإيجاب أولاً، بالحصص النقدية التي تعطى من الأعضاء بشرط ان لا تتجاوز الحصة أربعة وعشرين ذهبا في السنة. ثانيا، بالمحل المخصص لإدارة الجمعية واجتماع أعضائها ثالثا، بالأموال غير

المنقولة اللازمة لإجراء الغرض المقصود وذلك وفقا لنظامها الخاص. ويمتنع على الجمعيات ان تتصرف فيما سوى ذلك من الأموال غير المنقولة.

المادة ٩

ان المراجعات والمطالبات التي ترفع باسم الجمعيات لأجل المصالح العائدة للجمعية إلى المأمورين والمحاكم والمجالس الرسمية لا يمكن ان تجري الا بواسطة استدعاء ذي تمغة يمضيه ويختمه المدير أو الكاتب العمومي بإمضائه وختمه الذاتي وهوية مثل هؤلاء الأشخاص العاملين باسم الجمعية يصرح بها في نظام الجمعية الأساسي.

المادة ١٠

يمكن لعضو الجمعية ان ينفصل عنها أي وقت أراد ولو شرط في نظامها الأساسي عكس ذلك ولكن بعد ان يؤدي الحصة النقدية العائدة إلى السنة الحالية وقد حل اجلها.

المادة١١

كل نوع من الأسلحة النارية والجارحة يمتنع على الجمعيات إدخاله وحفظه في أماكن اجتماعها غير انه يمكن ان يوجد بمعرفة الضابطة في المنتديات التي تخصص لتعلم الصيد ولعب السيف ما تحتاجه من الاسلحة وبقدر احتياجها.

المادة ١٢

ان الجمعيات التي لا تعلن أمرها وتتبئ الحكومة بإعطائها البيان وفقا للمادتين ٢ و ٦ فكما انه بعد منعها من قبل الحكومة يجازى مؤسسوها وهيئة إدارتها وصاحب محل اجتماعها او مستأجره بالجزاء النقدي من خمسة ذهبات الى خمسة وعشرين ذهبا فكذا اذا كانت هذه الجمعية قد تألفت لغرض من الأغراض المضرة والممنوعة المبينة في المادة ٣ أو في قانون الجزاء يحكم أيضاً على حدة بالجزاء المعين في القانون المذكور. كل من يشترك على اي وجه كان في جمعية او لجنة او هيئة ترمي مباشرة او بالواسطة الى عرقلة سير المصالح العامة يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة نقدية من ٢٥ الى ٢٠٠ ليرة لبنانية سورية او بإحدى هاتين العقوبتين.

هذه الفقرة مضافة بالمرسوم الاشتراعي رقم ٤١ في ١٩٣٢/٩/٢٨.

المادة ١٣

من خالف أحكام المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٩ وما لا تعلق له بالأخبار والإعلان من أحكام المادة ٦ يجازى بالجزاء النقدي من ذهبين الى عشرة ذهبات وعند التكرار يعاقب بضعفي هذا القدر. ومن أبقى خلافا لهذا القانون جمعية منعت بمقتضى المادة١٢ أو جدد تأسيسها وإدارتها يعاقب بالجزاء النقدي من عشرة ذهبات الى ٥٠ ذهبا وبالحبس من شهرين الى سنة ويعاقب بهذا الجزاء من جعل محلا له مجتمعا لأعضاء جمعية ممنوعة.

المادة ١٤

ان الأموال العائدة لجمعية منعتها الحكومة او فسخت برضاء أعضائها واختيارهم او بحكم نظامها الداخلي اذا وجد بشأنها نص في نظام تلك الجمعية الأساسي عمل به وإلا عمل بموجب القرار الذي يعطى من هيئة الجمعية العمومية. ان الجمعية التي منعت اذا كانت من الجمعيات لغرض من الأغراض المضرة والممنوعة السابق ذكرها في المادة ٣ .

تأخذ الحكومة أموالها وتضبطها.

المادة ١٥

ان المنتديات (كلوب) أيضاً هي من قبيل الجمعيات المحكي عنها في هذا الفصل.

المادة ١٦

ان الجمعيات الموجودة الآن يتحتم عليها في مدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون أن تعطي البيان وتوفي شرط الإعلان وفقا للمادتين ٢ و ٦ وان توفق العمل على أحكام سائر المواد.

الفصل الثاني

المادة ١٧

ان عدّ الجمعية خادمة للمنافع العامة يتوقف على مصادقة الدولة بقرار من شورى الدولة ويمكن لمثل هذه الجمعية ان تجري جميع المعاملات الحقوقية غير

الممنوعة بنظامها الأساسي. والأسهم والتحويلات التي تتملكها الجمعية ينبغي في كل حال ان يرقم ويحول باسمها ما كان منها عائدا لحامله. أما الأموال الموهوب او الموصى به مالا غير منقول ولم يكن اليه حاجة للقيام بوظيفة الجمعية فيباع ويصرح في القرار الذي يعطى بقبوله بالمدة التي يجب ان يباع فيها. إما بدل المال الذي يباع فيسلم الى صندوق الجمعية.

المادة ١٨

للضابطة ان تفتش الجمعيات والمنديات فعليها من ثم ان تفتح محال اجتماعها في كل وقت لمأموري الضابطة، ولكن حتى يثبت مأمورو الضابطة لدى الحاجة ان دخولهم محل الاجتماع كان مستندا الى لزوم حقيقي يلزمهم إبراز ورقة رسمية تتضمن الأمر أو الإجازه بدخول ذلك المحل تعطى لهم في دار السعادة من ناظر الضابطة وفي الولايات من اكبر مأموري الملكية المحليين أو من وكيله.

المادة ١٩

ان نظارتي الداخلية والعدلية مأمورتان بإجراء هذا القانون.

٢٩ رجب ١٣٢٧ الموافق ٣ اغسطس ١٣٢٥– ١٩٠٩

جدول رقم (١)

الأحزاب في المجلس النيابي (١٩٧٢-٢٠٠٠) - (العدد والنسبة المئوية)

	١٩٧٢	١٩٩٢	١٩٩٦	٢٠٠٠
حزب الوطنيين الأحرار	١١	-	-	-
حزب الكتائب اللبنانية	٧	-	-	٢
الحزب التقدمي الاشتراكي	٥	٥	٥	٥
حزب الكتلة الوطنية	٣	-	-	-
حركة أمل	-	٥	٨	٧
حزب الله	-	٨	٨	٩
الحزب السوري القومي الاجتماعي	-	٦	٥	٤
حزب البعث	١	٢	٢	٣
الجماعة الإسلامية	-	٣	١	-
جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية	-	١	-	-
حزب الوعد	-	٢	٢	-
حزب الطاشناق	٤	١	١	١
حزب الهنشاق	-	١	١	-
حزب الرمغافار	-	-	١	١
التنظيم الشعبي الناصري	-	١	١	١
رابطة الشغيلة	-	١	١	-
الحزب العربي الديمقراطي	-	١	١	-
المجموع	٣١ (من أصل٩٩)	٣٧ (من أصل ١٢٨)	٣٥ (من أصل ١٢٨)	٣٣ (من أصل ١٢٨)
النسبة المئوية	٣١،٣١	٢٨,٩٠	٢٧,٣٤	٢٥

المصدر: الخازن ، فريد. الأحزاب السياسية في لبنان. مرجع سابق، (ص ص ٧٩-٨٠)

جدول رقم (٢)

النواب الأعضاء في أحزاب سياسية حسب الطائفة (١٩٧٢- ٢٠٠٠)-

(العدد والنسبة المئوية)

	١٩٧٢			١٩٩٢/ ٢٠٠٠	١٩٩٢		١٩٩٦		٢٠٠٠	
	عدد المقاعد	عدد الحزبيين	في المئة	عدد المقاعد	عدد الحزبيين	في المئة	عدد الحزبيين	في المئة	عدد الحزبيين	في المئة
ماروني	٣٠	١٣	٤٣,٣٣	٣٤	٥	١٤,٧٠	٥	١٤,٧٠	٣	٨,٨
روم أرثوذكس	١١	١	٩,٠٠	١٤	٣	١٤,٢٨	٢	١٤,٢٨	٢	١٤،٢٨
روم كاثوليك	٦	١	١٦,٦٦	٨	–	–	١	١٢,٥٠	١	١٢,٥٠
أرمن أرثوذكس	٤	٢	٥٠,٠٠	٥	٢	٦٠,٠٠	٢	٤٠,٠٠	١	٢٠,٠٠
أرمن كاثوليك	١	١	١٠٠,٠٠	١	–	١٠٠,٠ .	–	–	١	١٠٠,٠
إنجيلي	١	–	–	١	–	–	–	–	–	–
أقليات	١	١	١٠٠,٠٠	١	–	–	–	–	–	–
سني	٢٠	٤	٢٠,٠٠	٢٧	٧	٢٢,٢٢	٤	١٤,٨١	٢	٧,٤٠
شيعي	١٩	٥	٢٦,٣١	٢٧	١٥	٤٤,٤٤	١٦	٥٩,٥	١٧	٦٢,٩٦
درزي	٦	٢	٣٣,٣٣	٨	٤	٥٠,٠٠	٤	٥٠,٠٠	٤	٥٠,٠٠
علوي	–	–	–	٢	١	٥٠,٠٠	١	٥٠,٠٠	١	٥٠,٠٠
المجموع	٩٩	٣٠	٣٠,٣٠	١٢٨	٣٧	٢٦,٥٦	٣٥	٢٧,٣٤	٣٢	٢٥,٠٠

ملاحظة: إن هذه النسب للطوائف ثابتة منذ اتفاق الطائف والتعديل الدستوري الذي أقره، وهي تُقارن بين برلمان ما قبل الطائف وبرلمان ما بعده.

المصدر: الخازن، فريد – الأحزاب السياسية في لبنان. مرجع سابق، (ص ص٨٠-٨١).

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

١- أبو حلاوة، كريم (١٩٩٨). **إشكالية مفهوم المجتمع المدني(النشأة – التطور- التجليات)**. ط١. دمشق: دار الأماني للطباعة والنشر والتوزيع .

٢- أبو زيد فهمي، مصطفى وحسين،عثمان (٢٠٠٣). **الإدارة العامة**.الإسكندرية: دار الجامعة الجديد.

٣- **الأحزاب السياسية في العالم العربي**. عمل جماعي لمجموعة باحثين. (٢٠٠٦). بيروت: المركز اللبناني للدراسات .

٤- **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان: تجدد والتزام**.(١٩٩٠). بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي.

٥- احمد الخطيب،نعمان(٢٠٠٦).**الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**. ط١. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع .

٦- احمد الخطيب، نعمان (١٩٨٤). **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**. الكرك: جامعة مؤته.

٧- احمد سليمان الحمداني، قحطان (٢٠٠٤). **الأساس في العلوم السياسية**. ط١. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع .

٨- أدونيس (١٩٩٣). **النظام والكلام** . ط١. بيروت : دار الآداب .

٩- **أزمة الأحزاب العربية** . كراس صادر عن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي – الامانة العامة – دمشق في ٢٠١١/٨/١٠ .

١٠- اشتى، شوكت(١٩٩٧). **الالتزام الحزبي والوضع الملتبس: حزب الكتائب والحزب الشيوعي**. ط١.بيروت : مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر.

١١- اشتى، شوكت(٢٠٠٤). **الأحزاب اللبنانية قراءة في التجربة**. ط١. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.

١٢- اشتى، فارس. (١٩٨٩). **الحزب التقدمي الاشتراكي ١٩٤٩-١٩٧٥. المجلد الأول**. ط١. المختارة: الدار التقدمية .

١٣- اشتي، شوكت (١٩٩٧) .**الشيوعيون والكتائب: تجربة التربية الحزبية في لبنان**. ط١. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.

١٤- اشتي، شوكت (٢٠٠٦). **الأحزاب السياسية في لبنان: أفكار أولية لمراجعة التجربة. في: الأحزاب السياسية في العالم العربي. (عمل جماعي)**. بيروت: المركز اللبناني للدراسات.

١٥- اشتي، شوكت واشتي، فارس (٢٠٠٧) .**تطور الأحزاب السياسية في لبنان. ط١**. بيروت: المركز اللبناني للدراسات.

١٦- أمين، جلال أحمد (١٩٩٧). **المشرق العربي والغرب**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

١٧- أمين، سمير(١٩٩١)، **امبراطورية الفوضى**. ترجمة سناء أبو شقرا، بيروت: دار الفارابي.

١٨- بدر الدين، بن عساف وعواضة، علي (١٩٩٧). **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**. ط١. بيروت: دار الحقيقة .

١٩- بركات، حليم(٢٠٠١). **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغيّر الأحوال والعلاقات. ط١** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

٢٠- بسيوني عبد الله، عبد الغني (٢٠٠٠) . **النظم السياسية**. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر .

٢١- بن يعقوب الفيروز أبادي، محمد (١٩٩٥).**القاموس المحيط**. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٢٢- بيتر تيلور وكولن فلتست. (٢٠٠٢). **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**. سلسلة عالم المعرفة /عدد ٢٨٢/. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

٢٣- تشومسكي، نعوم (١٩٩٢). **ردع الديمقراطية.** (فاضل جتكر، مترجم). ط١. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر.

٢٤- توفيق، حسنين (١٩٩٩). **دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث.** في علي الدين هلال ، ومحمود اسماعيل (محرران). اتجاهات حديثة في علم السياسة. القاهرة : المجلس الأعلى للجامعات. اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة.

٢٥- الجابري، محمد عابد (١٩٩٥). **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته.** ط٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٦- جبير، احمد إبراهيم (١٩٩٥) **مبادئ العلوم السياسية.** ليبيا – طرابلس: الجامعة المفتوحة.

٢٧- الجبيلي، انطون جرجي.(١٩٩١). **الجنرال في البال والغربال: ميشال عون الضحية والتحدي.** بيروت: منشورات الحلبي .

٢٨- جحا، شفيق،(١٩٩١). **الدستور اللبناني: تاريخه، تعديلاته، نصه الحالي.** ط١. بيروت: دار العلم للملايين.

٢٩- جمعة، سلوى الشعراوي (٢٠٠٤). **تحليل السياسة العامة في القرن الواحد والعشرين،** في: علي الدين هلال (وآخرون...)، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي.** القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة.

٣٠- الجوهري، محمد وآخرون (١٩٧٢) . **نحو إطار نظري لدراسة الطبقات في البلاد النامية مع إشارة للمجتمع المصري.** القاهرة: دار الكتب الجامعية .

٣١- الجوهري، عبد الهادي، (١٩٨٥). **دراسات في علم الاجتماع السياسي.** القاهرة: مكتبة نهضة الشرق .

٣٢- الحديثي، هاني(١٩٨٥). **في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي.** بغداد: دار الرشيد .

٣٣- حرب ، أسامة الغزالي (١٩٨٧- أيلول). **الأحزاب السياسية في العالم الثالث.** سلسلة عالم المعرفة –عدد /١١٧/. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

٣٤- حشيشو، نهاد (١٩٩٨).**الأحزاب في لبنان.** بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق .

٣٥- الخازن، فريد (٢٠٠٢). **الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية.** ط١. بيروت: المركز اللبناني للدراسات .

٣٦- الخازن، فريد (٢٠٠٥).**المصالحة الوطنية بعد الطائف في وثيقة الوفاق الوطني: مراجعة نقدية وطنية.** بيروت: المركز اللبناني للدراسات.

٣٧- الخزرجي، ثائر كامل (٢٠٠٤). **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة.** عمان: دار مجدلاوي للنشر .

٣٨- خليل، حامد (١٩٩٣). **أزمة العقل العربي.** ط١. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر.

٣٩- خليل،حسين(٢٠٠٧)، **السياسات العامة في الدول النامية.** ط١. بيروت: دار المنهل اللبناني.

٤٠- دراج، فيصل وباروت، جمال (٢٠٠٦). **الأحزاب والحركات اليسارية في الوطن العربي.** ج٢. ط١ دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

٤١- دراج، فيصل وباروت، جمال (٢٠٠٦)، **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية في الوطن العربي.** ج٢- ط٤. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية .

٤٢- دراج، فيصل وباروت، جمال(٢٠٠٦). **الأحزاب والحركات اليسارية في الوطن العربي.** ج١. ط١ دمشق : المركز العربي للدراسات الإستراتيجية.

٤٣- دراج، فيصل، وباروت، جمال (٢٠٠٠). **الأحزاب والحركات القومية في الوطن العربي** .ج١. ط٤. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

٤٤- دراج، فيصل، وباروت، جمال (٢٠٠٠). **الأحزاب والحركات القومية في الوطن العربي . ج٢.** ط٤. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

٤٥- دراج فيصل وباروت، جمال (٢٠٠٦)، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية في الوطن العربي. ج١. ط٤. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

٤٦- **دستور حزب البعث العربي الاشتراكي** – دمشق: منشورات القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

٤٧- دكروب، محمد (١٩٨٤). **جذور السنديانة الحمراء : حكاية نشوء الحزب الشيوعي اللبناني.** ط٢. بيروت: دار الفارابي .

٤٨- دلة، سام (٢٠٠٢) . **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**. حلب: منشورات جامعة حلب.
٤٩- ديفرجيه، موريس (١٩٨٣). **الأحزاب السياسية**. ترجمة، علي مقلد وعبد الحسن سعد. ط٤. بيروت: دار النهار.
٥٠- ديفرجيه، موريس(١٩٩٢). **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**. ترجمة جورج سعد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
٥١- راغب الحلو، ماجد(١٩٩٦)، **الدولة في ميزان الشريعة (الأنظمة السياسية)**. الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
٥٢- سعادة، انطون.(٢٠١١). **مبادئ الحزب السوري القومي الاجتماعي وغايته**. بيروت: دار فكر للأبحاث والنشر.
٥٣- سعد،محمد محي(٢٠٠٤). **دور الدولة في ظل العولمة**. ط١. الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب.
٥٤- سلامة، غسان (١٩٨٧).**المجتمع والدولة في الشرق العربي**. ط١. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.
٥٥- سليمان، عصام (١٩٩٨) . **مدخل إلى علم السياسة**. ط٤. بيروت. (د. ن).
٥٦- السيد حسين، عدنان (٢٠٠٩، خريف). **المجلة المصرية للعلوم السياسية** – العدد – ٢٤ – القاهرة .
٥٧- السيد، رضوان(١٩٩٧). **حركات الإسلام السياسي والمستقبل**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
٥٨- سيل، باتريك (١٩٩٢). **الأسد والصراع على الشرق الأوسط**. بيروت: المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع.
٥٩- شرارة ، وضاح (١٩٩٧) . **دولة حزب الله** .ط٢. بيروت : دار النهار .
٦٠- شرف الدين، رسلان (٢٠٠٦) **مدخل لدراسة الأحزاب السياسية العربية**. ط١. بيروت: دار الفارابي.
٦١- الشرقاوي، سعاد(٢٠٠٧) **النظم السياسية في العالم المعاصر**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الحقوق.

٦٢- الشرقاوي، سعاد(٢٠٠٥). **الأحزاب السياسية (أهميتها، نشأتها، نشاطها).** القاهرة: دراسة صادرة عن الأمانة العامة لمجلس الشعب المصري.

٦٣- الشرقاوي، سعاد(٢٠٠٧). **النظم السياسية في العالم المعاصر.** القاهرة: جامعة القاهرة – كلية الحقوق.

٦٤- شرور، فضل (١٩٨١). **الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان: ١٩٣٠-١٩٨٠.** ط١. بيروت: دار المسيرة .

٦٥- الشيخ علي، ناصر(٢٠١٠). **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين.** فلسطين – بيت ساحور : المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات .

٦٦- صبحي، محي الدين (١٩٩٧). **الأمة المشلولة: تشريح الانحطاط العربي.** ط١. لندن – بيروت: رياض الريِّس للكتب والنشر.

٦٧- الصبيحي، احمد شكري (٢٠٠٠). **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي.** ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

٦٨- الصلاحي، فؤاد والتميمي، محمد (٢٠٠٧). **الأحزاب السياسية العربية: حالة اليمن.** بيروت: المركز اللبناني للدراسات.

٦٩- صياغة، حازم (١٩٩١). **تعريب الكتائب اللبنانية (الحزب- السلطة- الخوف).** ط١. بيروت: دار الجديد .

٧٠- ضاهر، مسعود (١٩٧٤). **تاريخ لبنان الاجتماعي .١٩١٤-١٩٣٦.** ط١. بيروت: دار الفارابي.

٧١- ضاهر، نسيم(٢٠٠٨).**عن الأحزاب والدولة في لبنان.** ط١. بيروت: دار النهار.

٧٢- طرابيشي، جورج (١٩٩٨). **في ثقافة الديمقراطية.** ط١. بيروت : دار الطليعة.

٧٣- طربين، أحمد (١٩٦٨). **لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب ١٨٦٠-١٩٢٠.** القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية.

٧٤- عبد الحافظ العواملة، نائل (١٩٩٩). **تحليل السياسات العامة مدخل نظامي.** عمَّان: مركز احمد ياسين الغني.

٧٥- عبد الحليم كامل، نبيلة (١٩٨٢). **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**. القاهرة: دار الفكر العربي.

٧٦- العبد، عارف (٢٠٠١) – **لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**. ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٧٧- عدوان، أكرم محمد (٢٠١١) **الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان**. غزة : الجامعة الإسلامية – كلية الآداب.

٧٨- عطية الله، احمد (١٩٦٨). **القاموس السياسي**. ط٣. القاهرة: دار النهضة العربية.

٧٩- علي عامر، محمود (٢٠٠٦). **الاحزاب السياسية في سورية: قراءة سياسية**. دمشق: دار الصفدي.

٨٠- عماد، عبد الغني (٢٠٠٦). **الحركات الإسلامية في لبنان: إشكالية الدين والسياسة في مجتمع متنوع**. ط١. بيروت: دار الطليعة.

٨١- غطاس، اسكندر(١٩٧٧). **أسس التنظيم السياسي في الدولة الاشتراكية**. القاهرة: (د. ن).

٨٢- الغويل، سليمان صالح (٢٠٠٣). **ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة**. ط١. بنغازي: منشورات جامعة قار يونس .

٨٣- فرحات، ألبير (٢٠١٠). **الأساطير المؤسسة للنظام اللبناني**. ط١. بيروت: دار الفارابي.

٨٤- الفهداوي، فهمي خليفة (٢٠٠١). **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**. ط١. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

٨٥- قاسم، نعيم (٢٠٠٢). **حزب الله: المنهج، التجربة، المستقبل**. بيروت: دار الهادي.

٨٦- القذافي، معمر (١٩٨٤). **الكتاب الأخضر**.طرابلس- الجماهيرية: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر .

٨٧- كشلي، محمد (١٩٩١) **نقد الحياة السياسية اللبنانية**. ط١. بيروت: دار ابن خلدون .

٨٨- الكواري، علي خليفة (٢٠٠٤). **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٨٩- مارسيل، ميرل والبيربابيلو (١٩٧٠).**الأحزاب السياسية في بريطانيا العظمى.** ترجمة محمد برجاوي.

٩٠- متولي، عبد الحميد (١٩٦٤). **القانون الدستوري والأنظمة السياسية.** ط٣. الإسكندرية: منشأة المعارف.

٩١- المجذوب، محمد (١٩٧٨). **مصير لبنان في مشاريع.** ط١. بيروت: منشورات عويدات.

٩٢- المجذوب، محمد(١٩٧٢). **دراسات في السياسة والأحزاب.** بيروت: منشورات عويدات.

٩٣- محمد السويدي (١٩٩٠). **علم الاجتماع السياسي: ميادينه وقضاياه.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

٩٤- محمد الكبسي، احمد وآخرون (١٩٩٨). **مبادئ العلوم السياسية.** صنعاء: الوكالة اليمنية للدعاية والإعلام.

٩٥- المحمود، جمال(٢٠١١-٢٠١٢). **الأحزاب السياسية،** (ج١. ط١) دمشق: جامعة دمشق – كلية العلوم السياسية.

٩٦- المصالحة، محمد (١٩٩٩) **التجربة الحزبية السياسية في الأردن – دراسة تحليلية مقارنة بين تجربتي الخمسينات والتسعينات.** عمان: دار وائل للنشر.

٩٧- مطر، جميل وهلال، علي الدين (١٩٨٦). **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية الدولية.** ط٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٩٨- مقلد، اسماعيل صبري (١٩٨٠)- **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة.** الكويت: جامعة الكويت.

٩٩- منصور ، بلقيس أحمد (٢٠٠٤). **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي (دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى).** ط١. القاهرة: مكتبة مدبولي.

١٠٠- المنوفي، كمال(١٩٨٨). **السياسة العامة وأداء النظام السياسي.** القاهرة: مكتبة النهضة.

١٠١- مهنا، محمد نصر(٢٠٠٥)، **في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية.** الاسكندرية.(د، ن).

١٠٢- **موسوعة الأحزاب اللبنانية** (٢٠٠٦). ط١. المجلد الأول. بيروت: المركز العربي للمعلوماتية.

١٠٣- مينو، جان(١٩٨٣). **الجماعات الضاغطة.** (بهيج شعبان، مترجم). ط٣. بيروت وباريس: منشورات عويدات.

١٠٤- ناصوري، أحمد (٢٠٠٩) أملية مقرر - **النظم السياسية العربية - للعام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠.** دمشق: جامعة دمشق - كلية العلوم السياسية - برنامج الدراسات الدولية والدبلوماسية.

١٠٥- هلال، علي الدين ومسعد، نيفين (١٩٩٤). **معجم المصطلحات السياسية.** ط١. القاهرة : جامعة القاهرة - مركز البحوث والدراسات السياسية .

١٠٦- هلال، علي الدين(١٩٧٦). **مدخل في النظم السياسية المقارنة.** القاهرة: دار الطالب.

١٠٧- هلال، علي الدين (٢٠١١). **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل.** القاهرة: الدار المصرية اللبنانية .

١٠٨- هلال، علي الدين و مسعد، نيفين(٢٠٠٢) النظم السياسية العربية: **قضايا الاستمرار والتغيير.** ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

١٠٩- يعقوب، أحمد حسين (٢٠٠٢). **طبيعة الأحزاب السياسية العربية.** بيروت: الدار الإسلامية.

ب - الندوات العلمية:

١- إبراهيم، سعد الدين(١٩٨٣)، **مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية.** قُدم إلى ندوة: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٢- عبد الباقي الهرماسي، محمد (١٩٨٧). **المجتمع والدولة في المغرب العربي: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

٣- العلوي، سعيد بن سعيد (١٩٩٢). **نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث.** قُدم إلى ندوة: **(المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية).** ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

٤- النجار، باقر (٢٠٠٤). **المجتمع المدني في الوطن العربي: واقع يحتاج إلى إصلاح.** بحث قدم إلى ندوة (المجتمع المدني ودوره في الإصلاح). المنعقدة في الإسكندرية بتاريخ ٢١ و٢٢/٦/٢٠٠٤ -تحرير، ممدوح سالم. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -UNDP -.

٥- **الندوة الفكرية الرابعة: من أفكار وقيم القائد حافظ الأسد** (١٩٩٢). كتاب صادر عن القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي. دمشق: مطابع دار البعث.

ج - المجلات والدوريات:

١- اشتي، شوكت (٢٠٠٣ ، تموز) - **مصادر التمويل في الأحزاب السياسية: التجربة اللبنانية.** مجلة العلوم الاجتماعية. عدد /٨/ ، بيروت: مركز الأبحاث في الجامعة اللبنانية.

٢- اسماعيل، فايز (١٩٧٩ ، نيسان) **من الحرية والاشتراكية والوحدة إلى الوحدة والحرية والاشتراكية** . مجلة المناضل . عدد /١٢٠/ . دمشق القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي .

٣- بقردوني، كريم (٢٠٠٤، ١١ آب) **هل فشلت التجربة الحزبية اللبنانية ولماذا..؟** جريدة النهار.

٤- السيد حسين، عدنان (٢٠٠٩، خريف). المجلة المصرية للعلوم السياسية - العدد-٢٤- القاهرة .

٥- ناصوري، أحمد (٢٠٠٥) **دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي.** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٢١- العدد الأول. دمشق: جامعة دمشق.

٦- دي بنو، آلان (١٩٨٥). **أزمة الديمقراطية الغربية.** مجلة الوحدة- عدد/٧/. الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية.

٧- عيدان المجمعي، محمد شطب (٢٠١٣- نيسان). **النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية.** مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية. العدد/٤/السنة١/. تكريت: جامعة تكريت.

٨- عيسى، محمود صبري (١٩٨٢- اكتوبر). **النظرية العامة للأحزاب السياسية.** المجلة المصرية للعلوم السياسية - القاهرة .

٩- هلال، علي الدين(١٩٩٧- أيلول). **أزمة الفكر الليبرالي.** مجلة عالم الفكر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

١٠- نجمة، راما (٢٠٠٥) **الملف الكامل للأحزاب والحركات السياسية المعاصرة في سورية.** مجلة أبيض وأسود عدد /١٢٩/. دمشق

١١- محفوض، ليلى (٢٠٠٠ كانون الثاني- شباط). **لبنان: أحزابه وقواه السياسية.** مجلة المناضل العدد ٣٠٠- . دمشق - مكتب الإعلام والنشر في القيادة القومية .

١٢- مخيبر، غسان (١٩٩١- ١١حزيران). **قانون الجمعيات العثماني** - جريدة النهار اللبنانية.

١٣- معن، بشور(١٩٩٩-حزيران). **التجربة الحزبية العربية في نصف قرن: قراءة نقدية.** مجلة المستقبل العربي - عدد/٢٤٤/.بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية

١٤- المنوفي، كمال (١٩٧٩). **الثقافة السياسية المتغيرة.** مجلة السياسية الدولية- عدد ٣٤ - القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

د- المواقع الالكترونية:

١- أبو جابر، كامل صالح . **دور الأحزاب في الإصلاح السياسي في الوطن العربي.** على العنوان: 1685 daywww.addustour.com./view topic.aspx2ac..issue . تاريخ الاسترجاع: ٢٠١٠/٩/٢٠ .

٢- مزيان، **نجيم. المجتمع المدني والأحزاب السياسية، أية علاقة؟** على العنوان: / http:www.nador 24.com تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٤/٣٠ .

٣- **برنامج إدارة الحكم في الدول العربية: المجتمع المدني عرض مقارن.** دراسة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : منتدى التنمية الاجتماعية . منشور على العنوان :
http:www.pogar.org/arabic/governance/civil.asp/ تاريخ الاسترجاع ٢٠٠٨/٣/٢٠ .

٤- بالروين، محمد. **مفهوم جماعات المصالح السياسية.** على العنوان:
watanona.com/adab/mberween/mb12039a.htmhttp://www.libya- تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٥/٥

٥- ولد معلوم، ألب. **واقع الأحزاب السياسية في الوطن العربي (سماتها العامة وأهم أزماتها الراهنة** http://arc.alakhbar.info/838-0-0--FA-B-F5C-5CC-F0-FBC.html**)**. تاريخ الاسترجاع. ٢٠١٢/٦/٢٣.
٦- الجباعي، جاد الكريم. **التجربة الحزبية العربية: مالها وما عليها**. على العنوان: http://hem.bredband.net/b153948/stu6.htm تاريخ الاسترجاع ٢٠١٣/٤/٢٣
٧- الدستور اللبناني الصادر ١٩٢٦ مع جميع تعديلاته. شبكة الانترنت على العنوان التالي :www.arablegalportal.org تاريخ الاسترجاع ٢٠١٢/٣/٥.
٨- المكي، نزهة. في الثقافة السياسية. htt.llwww.redeaylea.com/t258-topic تاريخ الاسترجاع ٢٠١١/٨/١٦.
٩- شكر، عبد الغفار. **الدولة والأحزاب السياسة في مصر: الواقع والآفاق**. الحوار المتمدن: www.alhewar.org/debat/shaw art.asp 7aid=24141 . تاريخ الاسترجاع ٢٠١٣/١/١٥
١٠- قوانين الانتخاب اللبنانية على العنوان:
http:/www.lp.gov.lb/viewpublicatoms.aspx?id=7
١١- التمويل العام للأحزاب السياسية على العنوان :
http://aceproject.org/ace-ar/focus/core/crb/crb05 تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٣/٢٣
١٢- تمويل الأحزاب السياسية وحملاتها الانتخابية – أمثلة حول العالم على العنوان: http://www.elections-lebanon.org/elections/docs-6-g-2-20-13.aspx تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٢/٢٣.
١٣- قانون الجمعيات العثماني. على العنوان: www.arablegalportal.org تاريخ الاسترجاع: ٢٠١٣/١/١٥
١٥- واليكي، مارسن (تموز ٢٠٠٩). **تنظيم تمويل الأحزاب السياسية في العراق (مراجعة وتوصيات). ضمن مشروع العدالة الشاملة في العراق**. تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٢/٢٤ على العنوان:
http://content.lib.utah.edu/utils/getfile/collection/qip/id/443/filename/444.pdf
١٦- الموقع الرسمي للحزب السوري القومي الاجتماعي في لبنان. على العنوان التالي:
http://www.ssmp.net/content/view/22545/1561
١٧- **الأحزاب السياسية في لبنان**. حوارات حرة على العنوان الإلكتروني التالي:
http://www.hiwarat-hurra.com/mode/797 تاريخ السحب ٢٠١٣/٩/٢٢.

١٨-اشتي، فارس، واشتي، شوكت (٢٠٠٢) **الأحزاب السياسية والتطور الديمقراطي (لبنان نموذجاً).** على العنوان التالي: php? option=com-k2-view. www.ma-chahid.com/index
تاريخ الاسترجاع : الاثنين ٢٨ نيسان ٢٠١٤.
١٩- الموقع الرسمي للحزب الشيوعي اللبناني على العنوانالتالي :
http://www.gammoul.net/from/showthread.php?12282
٢٠- ضاهر، غياث.**الحزب السوري القومي الاجتماعي: أسباب نشأته** .عبر الموقع الالكتروني للحزب:
http//www.ssnphoms.com/ssnphoms/modules.php تم استرجاعها في ٢٠١٣/١١/٢٦.
٢١- الحزب السوري القومي الاجتماعي- على العنوان http://www.marefa.org/index.php . تاريخ الاسترجاع ٢٠١٣/١١/٢٦.
٢٢- نشأة الكتائب اللبنانية على العنوان: http:/kataebonline.com/alkataeb.html تاريخ الاسترجاع ٢٠١٣/١٢/٧ .
٢٣- حمورة . جو. الكتائب اللبنانية .على العنوان:
http://nakedbamd2.mordpress.com/2012/1/16/kataeb تاريخ السحب ٢٠١٤/١/٥
الموسوعة الحرة. ويكيبيديا. الحزب التقدمي الاشتراكي. على العنوان:
http://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ الاسترجاع ٢٠١٣/١٢/٢٩ .
٢٤- الحزب التقدمي الاشتراكي على العنوان:http://mmm.marefa.org/indey.php تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/١٠/٢٠
٢٥- السيرة الذاتية للزعيم كمال بيك جنبلاط ، على العنوان:
http://wwwgreatmenfromlebanon.com/kjumblat.asp. تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/١/٥.
٢٦- بشور، معن (٢٠١٣-٣٠ تموز). تأسيس حزب البعث في لبنان http: // www arabrenewal .info/ ١١/ ٢٠١٠/٦ تم استرجاعها في ٢٠١٤/٤/١٠
٢٧- الوثيقة السياسية لتيار المستقبل على العنوان:
www.almustaqbal.org/category.php?lang=ar تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/١/٢٩.
٢٨- الأحزاب اللبنانية.على الموقع الالكتروني:
Httpi//arabic.com/interactive/middle.east/0906/lebanon.parties/content.1html
تاريخ النشر ٢٠١٣/١١/٢٧ . تاريخ الاسترجاع ٢٠١٤/٥/٢.

ثانياً: المراجع باللغة الانكليزية:

1- Elkkazen farid,(1991)the communal pact of national Identities.the making and politics of the 1943 national pact.(oxford: center for lebanese studies).

2-Giovani Sartori(1976). Parties and party systems:aFrame work for Andlysis ,vol.1..cambridge:cambridge universty.

3-Hark, Judith,(1994) The puplic and Social Services of theLebaneseMiltias. Oxford: center for Studies .

4-Huntington , Samuel , and Nelson , Joan M.(1976) No Easy choice: political participation in Developing countries.Massa chusetts : Harvard university.

5-Huntington, Samuel (1968):political order in changing societies .New haven.Yale: university.

6-James coleman and rosberg,(eds)(1993).political parties and Natinal integration in trobical Africa,california:univerysty of california.

7-Marius deeb ,(1980), the lebanese Civil War. New York: praeger publishers .

8-S.N.Eisens tadte(1966) , Modenization : protest and change (Englewood cliffs, N.J:prentice=ttall INC)

9-Simon Hix and Christopher lord, Parties in the political, (London: Macmillan press,)1997.

فهرس

الصفحة

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الصفحة

ياسر يوسف سمرة

من مواليد عين الكروم – منطقة الغاب – ١٩٧٠.

حصل على:

– إجازة في العلوم السياسية من المعهد العالي للعلوم السياسية بدمشق.

– دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية من كلية الاقتصاد – جامعة حلب.

– ماجستير في العلاقات الدولية – كلية الاقتصاد – جامعة حلب.

– دكتوراه في العلاقات الدولية – اختصاص علاقات دولية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق.

– شهادة عليا في الإدارة العامة / INA / من المعهد الوطني للإدارة العامة بدمشق.

– يعمل مديراً للشؤون الإدارية والموارد البشرية في هيئة الاستثمار السورية – رئاسة مجلس الوزراء.

– له العديد من الدراسات والأبحاث المنشورة في المجلات والدوريات العلمية السورية.

الطبعة الأولى / ٢٠١٧م

كلمة الغلاف

تسود في الوطن العربي أشكال من الدول والمؤسسات والأحزاب منقولة بصورة مشوَّهة عن الدولة الحديثة الغربية كما ولدت في أوروبا (القرن السابع عشر والثامن عشر). ولَئِن كان هذا الإطار الحقوقي – السياسي / الدولة – الأمة / مطابقاً لمسار التاريخ الأوروبي، فإنه لم يستطع التوافق والواقع السياسي والتاريخ العربي – الإسلامي، إذْ إنه كتنظيم وكهوية أُدخِل عنوة وقسراً على شعوب المنطقة وثقافتها إبان عصر الاستعمار، فكانت هذه مشكلة تفرعت عنها مشكلات ومصاعب وأزمات أصابت الأحزاب السياسية كما أصابت غيرها من مكونات المجتمع وبناه الثقافية، والسياسية ... وغيرها.

تسعى هذه الدراسة إلى تأصيل مفهوم **الأحزاب السياسية** وتبيئته في المناخ والثقافة العربية، ودراسة الخصائص العامة للأحزاب السياسية العربية واللبنانية، (أنماطها ووظائفها، مظاهر أزمتها وعلاقاتها الخارجية،) وكشف أسباب عجزها عن التصدي لمهامها في التحديث والتنمية وعصرنة المجتمع والدولة، والتعرّف على المعوقات التي حالت دون تأسيس أحزاب سياسية حديثة في الوطن العربي وفي لبنان بشكل خاص، وتقديم مقاربة سوسيولوجية وثقافية للمجتمع محل الدراسة.